مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر
Laboratoire DEHALG Algérie

مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية

دورية دولية علمية محكمة و مفهرسة

ر.د.م.ك ISSN 0827-2253

رقم الإيداع القانوني:65-2011

العدد 08 / ديسمبر 2013

الجزء الثاني

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات إلى الأستاذ الدكتور كمال رزيق

مدير مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية

مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر

جامعة البليدة 02 الجزائر

dehalg.revue@yahoo.fr

obeikan.com

مدير المجلة :

أ.د كمال رزيق

رئيس التحرير :

أ.رحمون بوعلام

هيئة التحرير :

أ.د خضراوي ساسية

د.منصوري الزين

د.عمورة جمال

د. للوشي محمد

د. مراكشي محمد لمين

د. عامر بشير

أ. قاسي ياسين

التصميم والطبع

دار التل للطباعة

اللجنة العلمية :

أ.د سويسي عبد الوهاب جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د خالص صالح جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د صخري عمر جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د علي عبد الله جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د الطيب ياسين جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د قدي عبد المجيد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د بن حمودة محبوب جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د فريد كورتل جامعة سكيكدة الجزائر

أ.د صالح صالحي جامعة سطيف الجزائر

ا.د بوجلال محمد جامعة المسيلة الجزائر

أ.د هواري معراج جامعة غارداية الجزائر

أ.د زكان احمد م.و.ع.للتخطيط و الإحصاء الجزائر

أ.د زايري بلقاسم جامعة وهران الجزائر

أ.د الطيب داودي جامعة بسكرة الجزائر

أ.د بلعزوز بن علي جامعة الشلف الجزائر

أ.د راتول محمد جامعة الشلف الجزائر

أ.د عبد الرزاق بن حبيب جامعة تلمسان الجزائر

أ.د عبيرات مقدم جامعة الاغواط الجزائر

أ.د رمضان الشراح جامعة الكويت الكويت

أ.د عبد الحفيظ بلعربي جامعة العين للعلوم و التكنولوجيا الامارات العربية

أ.د. غالب عوض الرفاعي - جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية

أ.د طارق الحاج جامعة النجاح فلسطين

أ.د زغدار أحمد جامعة المدية الجزائر

أ.د علاش احمد جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د ماضي بلقاسم جامعة عنابة الجزائر

أ.د علي همال جامعة باتنة الجزائر

أ.د درمان سليمان صادق جامعة دهوك العراق

أ.د.حيدر احمد عباس جامعة دمشق سوريا

أ.د باشي أحمد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د آيت زيان كمال جامعة خميس مليانة الجزائر

أ.د منور أوسرير جامعة بومرداس الجزائر

أ.د بوكساني رشيد جامعة البويرة الجزائر

أ.د كوثر الأبجي جامعة بني سويف مصر

أ.د بن عبد الفتاح دحمان جامعة أدرار الجزائر

أ.د كمال بن موسى جامعة الجزائر 3

د. غزازي عمر جامعة البليدة 2 الجزائر

د. جليد نور الدين جامعة تيبازة الجزائر

د.عبد الكريم احمد قندوز جامعة الملك فيصل السعودية

د.سميرة صندوقة معهد الموجز للتعليم و التدريب السعودية

د.محمد القاضي جامعة الزيتونة الأردن

د.حسن توفيق جامعة الزرقاء الأردن

قواعد النشر بالمجلة :

تنشر مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، الأبحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل أو قدمت للنشر بمجلات أخرى أو بملتقيات ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير (إدارة الأعمال) ، و باللغات الثلاث : العربية ، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات التطبيقية و الإحصائية ، و دراسة الحالة فقط، وفق الشروط التالية :

- يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 12 صفحة من صفحات A4 وتضبط الهوامش كالتالي: أعلى الصفحة : 5سم، أسفل الصفحة 4، يمين ويسار الصفحة 4.5سم .
- يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخطTimes New Roman و بحجم خط 12، و بمسافة بين الأسطر simple ، و العناوين و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras .
- تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني، و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين ، على أن يكون إجباريا احد الملخصين باللغة العربية.
- يتم الإشارة إلى المصادر العلمية في متن المقال و في النهاية، وفق الأصول العلمية.
- ترقم الجداول و الأشكال حسب ورودها في متن المقال.
- تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
- لا ترد المقالات المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.
- تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة ، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

حقوق النشر محفوظة للمجلة

Open-Kan.com

فهرس العدد

د. حسن توفيق محمود	جامعة الزرقاء الأردن	التنبؤ بربحية السهم العادي (SPE) من خلال الأرباح والتدفقات النقدية للشركات الصناعية	09
أ.د فريد كورتل أ. أمال كحيلة	جامعة سكيكدة الجزائر جامعة جيجل الجزائر	التنمية السياحية في الدول العربية واقعها وآفاق تطويرها	31
د. يخلف عبد الرزاق	جامعة البليدة 2 الجزائر	دراسة تحليلية نقدية لآليات مكافحة تبييض الأموال في الجزائر: بين حتمية التعديل والتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة على ضوء النصوص التشريعية الجديدة 2102	49
د. الطاهر لحرش	المدرسة العليا للتجارة، الجزائر	محددات نجاح تسويق الأوراق المالية الاسلامية	63
أ.بركات احمد	جامعة الجزائر	البطالة والتحدي في المغرب العربي	77
د. ساطور رشيد	جامعة البليدة 2 الجزائر	دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة-علاقات وروابط.	91
أ.د.حاكم محسن محمد الربيعي أ.حيدر عبد الله السويفي	جامعة الكوفة العراق البنك المركزي العراقي العراق	أثر مقررات لجنة بازل 02 في ربحية المصاريف	103
أ.بوزيدي سعيدة	جامعة الجزائر 03	تقييم الإصلاحات المصرفية في الجزائر (2010_1990)	123
د. رجراج الزهير	جامعة البليدة 2 الجزائر	العنصر البشري وأهميته في التنمية الاقتصادية من خلال مفهوم العلاقات الإنسانية والقيم الاجتماعية في العمل داخل المؤسسة	141
د. بدر ناصر السبيعي	اتحاد الشركات الاستثمارية الكويت	قطاع الإستثماري ودوره في الإقتصاد الكويت	153
أ.سمسوم فتيحة	جامعة الجزائر 03	قياس كفاية الأداء عن طريق الموازنات التقديرية	161
أ.عبد الرؤوف عزالدين	جامعة المسيلة الجزائر	المقاربة الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية ضمن نموذج كارت لوين لإدارة التغيير	175
د. بوشامة مصطفى	جامعة البليدة 2 الجزائر	علاقة الزكاة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية	189
أ. بوعيطة عبد الرزاق	جامعة الاغواط الجزائر	أسس نظرية حول التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي	199
أ.دبيحي مباركة	جامعة الجزائر	دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المعرفة	211
د.عبد القادر لورسي د.عبد العزيز حدار د. مراد نعموني	جامعة البليدة 2 الجزائر	جرائم الياقات البيضاء الإقتصادية إشكالية تحديد الملمح الشخصية وتكوين الكوادر كبدائل حلول ضمن المسعيين الوقائي والنمائي	229
Dr. Abdelmoumen Fayçel	Université Médéa Algerie	La gestion de l'économie de la connaissance	260
M.Mihoubi Fahima	Université Aleger Algerie	Mondialisation et nouvelle économie du développement: vers un nouveau paradigme	272

الكلمة الافتتاحية

مع صدور آخر عدد من مجلة (مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية) لمس قرّاء المجلة من باحثين وأساتذة وطلاب دراسات عليا التطور الكبير الذي تحقّقه المجلّة، والذي كان سبباً في زيادة عدد قرّائها حتى أصبحت على الصورة التي هي عليه الآن. ونسعى في إدارة المجلة لضمان الالتزام بإصدار أعداد المجلة بشكل منتظم وفق المعايير العلمية التي اتخذتها المجلة نبراسا، خاصة مع النجاح الذي حققته داخل الجزائر وخارجها. وفي هذا العدد (الثامن) والذي يحوي مجلدين تتعدد البحوث المنشورة من ناحية اللغة ما بين العربية والفرنسية والانجليزية، ومن ناحية التوزيع الجغرافي للباحثين: من الجزائر (من مختلف الجامعات) والأردن والكويت والسعودية والعراق، تأكيدا وتعزيزا للبعد الدولي للمجلة. وتتنوع بحوث العدد ما بين موضوعات اقتصادية دولية (التكتلات الاقتصادية والأسواق المالية العربية) إلى موضوعات الاقتصاد الكلي (الاستثمار الوطني، السياسات النقدية والمالية، الزكاة...) فموضوعات الاقتصاد الجزئي (الشركات)، مرورا بالمؤسسات المالية (البنوك والتأمين) والسياحة والجامعات. في الأخير تشجع إدارة المجلة الباحثين من الجزائر وخارجها على إرسال بحوثهم للتحكيم بالمجلة مع الالتزام بمعايير النشر. وبالله التوفيق.

هيئة التحرير

Oberkan.com

obeikan.com

التنبؤ بربحية السهم العادي (EPS) من خلال الأرباح والتدفقات النقدية للشركات الصناعية

د. حسن توفيق محمود

جامعة الزرقاء، الأردن

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التنبؤ بربحية السهم العادي من خلال الأرباح والتدفقات النقدية ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار 28 شركة صناعية بين (90) شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لعام 2002، لقد تم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير المالية المنشورة لشركات عينة الدراسة عن الفترات المالية للأعوام 1999، 2000، 2001، 2002 لأغراض التحليل والتوصل إلى أهداف الدراسة، وقد تم اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية المنبثقة عنها باستخدام نموذج السير العشوائي ونموذج السير العشوائي المضاف له معدل النمو، وباستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الظاهرة في الجداول التحليلية تبين بأنه يمكن التنبؤ بعائد ربحية السهم العادي من خلال الأرباح والتدفقات النقدية كما تبين من خلال التحليل ان نموذج السير العشوائي لأغراض التنبؤ هو أكثر دقة في التنبؤ بربحية السهم العادي من نموذج السير العشوائي المضاف له التنبؤ.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ، الأرباح، السهم، التدفقات النقدية، التقارير المالية.

Abstract

This study aims to predict earnings per share through profitability and cash flow. To achieve the target of this study, 28 corporations of manufacturing sector listed on Amman Financial Market during the period between 1999-2002, were examined along with their financial statements and reports. Two models were used to analayze the data namely: Random walk model and Random walk model with growth.

The suggested models have been tested and the analysis revealed that we can predict earning per shares through profitability and cash flow and Random walk model is more accurate for predictability than Random walk model with growth.

Key words : prevision, Profits, Share, Cash Flows, Financial Reporting

المقدمة:

أهمية الدراسة:

يعتبر الربح الأساس المحقق للسهم العادي أحد مقاييس الربحية السليمة في المنشأة ويستعمل لقياس الأداء حيث ان رقمه يعتبر من الأرقام المهمة لأغراض التحليل المالي ويمكن مقارنته بالربح الذي تحققه المنشآت المماثلة. وتنشأ أهمية هذا الرقم من أنه يقيس النشاط الطبيعي للمنشأة قبل ان تمتد إليه يد الإدارة بالتوزيع وقبل ان تتحكم فيه القوانين السارية فتحدد ما يوزع منه وما يحجز، وقبل ان يتأثر بالضريبة المفروضة عليه، كما أنه يستعمل لتقييم أسهم الشركة والتنبؤ بمستقبلها من خلال التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية وبيان المدى الذي تذهب إليه المنشآت في احتجاز الأرباح لتمويل عملياتها تمويلاً ذاتياً. كما أن لهذا الرقم تأثير على القيمة السوقية للمنشأة بالتالي فان المساهم ينظر إليه كمؤشر هام يسعفه لاتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار في سهم الشركة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة العلاقة بين التنبؤ بعائد ربحية السهم العادي من خلال الأرباح على السهم والتدفقات النقدية للشركات الصناعية حيث ان صافي الربح يتأثر بالسياسات وبدائل القياس والتقييم المحاسبي المستخدم لتحديد الربح.
- وضع قواعد ارشادية صحيحة لتحديد المتوسط المرجح بعدد الاسهم العادية المتداولة خلال الفترة لتوقيت حدوثها وهو الأمر الذي يؤدي بالفعل إلى تحسين التقارير المالية.

مشكلة الدراسة:

ان هذه الدراسة تقوم بمعالجة مشكلة على درجة عالية من الأهمية، ألا وهي التنبؤ بربحية السهم العادي للشركة من خلال الأرباح والتدفقات النقدية، وسوف يتم في هذه الدراسة بالإجابة على تساؤل واحد وهو هل الأرباح التاريخية أفضل؟ أم التدفقات النقدية للتنبؤ بربحية السهم العادي؟

فرضية الدراسة:

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من التدفقات النقدية للسهم الواحد والأرباح التاريخية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

وقد تمّ تقسيم هذه الفرضية إلى أربعة فرضيات فرعية كما يلي:

H0A : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأرباح التاريخية للسهم الواحد والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية H0B: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية.

H0C: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية الاستثمارية للسهم الواحد والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية.

H0D : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التدفقات النقدية التمويلية للسهم الواحد والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية.

اختبار الفرضيات وتحليل البيانات:

سوف يتم تحليل البيانات باستخدام الانحدار الخطي المتعدد وفقاً للنموذج التالي:

$$FEPS = \alpha + \beta_1 EPS + \beta_2 CHO + \beta_3 CHI + \beta_4 CHE + E$$

حيث أن:

FEPS: ربحية السهم العادي المتنبأ بها.

EPS : ربحية السهم العادي التاريخية.

CHO: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

CHI : التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

CHE: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

α ، β_1، β_2 ، β_3، β_4 : معالم النموذج المقدرة .

E: الخطأ العشوائي.

حيث تعتبر ربحية السهم العادي المتنبأ بها هي المتغير التابع وكلاً من ربحية السهم العادي التاريخية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية المتغيرات المستقلة.

بيانات الدراسة:

كان الأساس الذي تعتمد عليه بيانات الدراسة لاحتساب متغيرات الدراسة والمتمثلة في الربح للسهم الواحد والتدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الاستثمارية والتدفقات النقدية التمويلية، من خلال دليل الشركات المساهمة العامة في الأردن للأعوام 1999، 2000، 2001، 2002.

منهجية الدراسة:

أولاً: عينة الدراسة:

تمّ اختيار عينة الدراسة والتي شملت 90 شركة في قطاع الصناعة والمدرجة في بورصة عمّان للأوراق المالية للفترة من 1999 ولغاية 2002 والتي استوفت الشرطين التاليين:

obeikan.com

1- توفر البيانات المالية في السوق الأولي والثاني لهذه الشركة.

2- أن تكون الشركة مدرجة في السوق طيلة فترة الدراسة.

وقد انطبق هذان الشرطان على ٢٨ شركة.

ثانياً: نموذج الدراسة:

ان منهجية هذه الدراسة تتعلق بمعرفة مدى قدرة التنبؤ بالأرباح من خلال الأرباح والتدفقات النقدية، وذلك من خلال قياس معنوية واتجاه المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square وفقاً للنموذج التالي :

$$E(EPS) = \alpha + \beta_0 EPS + \beta_1 CHO + \beta_2 CHI + \beta_3 CHE + \mu$$

حيث أن:

E(EPS)	ربحية السهم العادي المتنبأ بها.
α , $\beta 0$, $\beta 1$, $\beta 2$ ، β_3	معالم النموذج المقدرة.
EPS	ربحية السهم العادي التاريخية.
CHO	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
CHI	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
CHE	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
μ	الخطأ العشوائي.

التعريف بالمتغيرات السابقة وطريقة احتسابها:

أولاً: التنبؤ بالأرباح:

لغايات هذه الدراسة سوف يتم التنبؤ بالأرباح بناءاً على نموذجين واللذان يستخدمان في التنبؤ بالأرباح وهما:

1- نموذج السير العشوائي Random Walk Model

وسيتم تطبيق هذا النموذج للتنبؤ بالأرباح المستقبلية وذلك من خلال الأرباح للسنة السابقة وفقاً للمعادلة التالية لتوقع الأرباح المستقبلية:

$$\mathbf{E(EPS)_{I,T} = X_{I,T-1}}$$

حيث أنّ:

$E(EPS)_{I,T}$: تمثل الأرباح المتوقعة للسهم الواحد للشركة (I) في السنة (T) .

$X_{I,T-1}$: تمثل حصة السهم من الأرباح النقدية الفعلية للسهم الواحدللشركة (I) في السنة (T-1) .

وهذا النموذج يتم من خلاله الاعتماد على الأرباح للسنة السابقة لتوقع الأرباح السنوية دون الاعتماد على معدلات النمو في الأرباح.

1- نموذج السير العشوائي مضافاً له معدل النمو Random Walk Model With Growth :

يعتبر هذا النموذج مشابهاً للنموذج السابق في توقع الأرباح إلاّ أنّه يأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو في الأرباح من سنة إلى أخرى ويمكن صياغة هذا النموذج بالمعادلة التالية:

$$E(EPS)_{I,T} = X_{I,T-1} + \delta_{I,T}$$

$E(EPS)_{I,T}$: تمثل الأرباح المتوقعة للسهم الواحد للشركة (I) في السنة (T) .

$X_{I,T-1}$: تمثل الأرباح النقدية الفعلية للسهم الواحدللشركة (I) في السنة (T-1).

$\delta_{I,T}$: تمثل معدل النمو في الأرباح خلال سنوات الدراسة .

ويتم حساب معدل النمو في الأرباح لكل سنة من السنوات استخدام المعادلة التالية:

$$\delta_t = \left| \frac{X_t - X_{t-1}}{X_{t-1}} \right|$$

حيث تمثل:

X_t: الأرباح في السنة الحالية.

X_{t-1}: الأرباح في السنة الماضية.

ثانياً: أرباح السهم العادي الواحد EPS:

ويقصد بهذا الربح صافي الدخل بعد الضريبة مقسوماً على عدد الأسهم المصدرة أو المكتتب بها خلال فترة الدراسة وذلك بعد معالجة التعديل على عدد الأسهم المصدرة في حالة وجود توزيع مجّاني للأسهم أو عمليات تجزئة خلال فترة الدراسة وقد تمّ استخدام المعادلة التالية لاحتساب الربح المركب للسهم العادي:

الربح للسهم العادي = (الأرباح القابلة للتوزيع – أرباح الأسهم الممتازة)/المتوسط المترجح للأسهم العاديه

حيث أنّ المتوسط المرجح للأسهم العادية هو رصيد الأسهم في بداية الفترة مضافاً له الاكتتابات خلال السنة مضافاً له عمليات التجزئة وتوزيع الأسهم المجانية من تاريخ العملية كما أنّ أرباح الأسهم الممتازة هي أرباح السنة الحالية وما يستحق من أرباح سابقة حسب نوع السهم الممتاز أما الأرباح القابلة للتوزيع فهي أرباح الشركة بعد اقتطاع الاحتياطيات وضريبة الدخل ومخصصات البحث العلمي ورسوم الجامعات.

ثالثاً: التدفقات النقدية Cash Flow :

حيث تقسم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنواع وهي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وقد تم الحصول على هذه المعلومات مباشرةً من التقارير السنوية للشركات.

أساليب تحليل البيانات:

من أجل اختبار فرضية الدراسة فقد تمّ استخدام الانحدار المتعدد Multiple Regression والذي يمثل العلاقة بين متغير تابع Dependant Variable وعدة متغيرات مستقلة Independent Variable باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square.

وفيما يتعلق باختبار معنوية النموذج تم استخدام اختبار (F)، وذلك من خلال مقارنة (F) الجدولية مع قيمة (F) المحسوبة، أو بالنظر الى (F) المعنوية التي تظهر في نتائج التحليل الاحصائي، فاذا كانت قيمة (F) المعنوية أقل من مستوى الدلالة المطلوبة فان العلاقة بين المتغيرات مجتمعة والمتغير التابع ذات دلالة احصائية.

وقد استخدم معامل التحديد R^2 لمعرفة المقدار الذي تفسره المتغيرات المستقلة من التغير الحاصل في المتغير التابع.

المحور الأول: الإطار النظري

ربحية السهم العادي (EPS) Earnings Per Share)

هو عبارة عن نصيب السهم الواحد من الأرباح التي حققتها الشركة خلال فترة مالية معينة وذلك قبل القيام بتوزيعه.

يتم احتساب EPS للأسباب التالية:[1]

1-لا تقوم الشركة بتوزيع جميع الأرباح التي تحققها وهناك اقتطاعات من الأرباح تقوم بها الشركة بنص قانوني.

2-قد تحقق الشركة أرباح ويقرر مجلس الإدارة عدم توزيعها على المساهمين.

3-قد تحقق الشركة خسائر ويتم توزيع أرباح على المساهمين باستخدام احتياطاتها المحتجزة.

4-قد يقرر مجلس الإدارة توزيع أرباح لتحقيق أغراض مرجوة مثل اقتراب موعد الانتخاب والترشيح.

لذلك لا تعتبر نسبة توزيع الأرباح والخسائر مقياساً دقيقاً لقياس آداء الشركة ونجاحها أو فشلها لذلك كان لابد من البحث عن مقياس أدق وذلك من خلال استخدام EPS ولأهمية هذا الرقم فإنه يتم نشره مرفقاً في قائمة الدخل.

1 مسودة، سناء، محاسبة شركات الأموال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، ص92 سنة 2000.

Opelkan.com

عند احتساب EPS فإنّ هناك نوعين وهما: [1]

- ربحية السهم الأساسية
- ربحية السهم المخففة

يعتمد نوع الربح المحقق الذي يتم احتسابه على هيكل رأس المال بحيث يمكن تقسيم هيكل رأس مال للشركة إلى:

أ- هيكل رأس المال البسيط وهو في حالة عدم امتلاك الشركة أسهم ممتازة أو سندات أو أي أوراق مالية أخرى ينتظر أن تتحول إلى أسهم عادية في المستقبل القريب أو البعيد بحيث يؤدي تحويلها إلى تخفيض الربح المحقق للسهم العادي بسبب زيادة عدد الأسهم العادية، ويعتبر هيكل راس المال عن العام الذي يحتسب له الربح المحقق للسهم بسيطاً إذا كان يحتوي على أوراق مالية قابلة لتحويل إلى أسهم عادية وتمّ تحويلها واستقر وضع هيكل رأس المال وفي هذه الحالة سيتم احتساب (الربح المحقق للسهم الأساسي).

ب- هيكل راس المال المركب ويعتبر هيكل راس المال مركباً إذا كان يتضمن أسهم ممتازة أو سندات أو أي أوراق مالية ينتظر تحويلها مستقبلاً إلى أسهم عادية بحيث يتم احتساب الربح المحقق للسهم العادي على اعتبار أنّه تمّ تحويلها إلى أسهم عادية ممّا يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم ومن ثمّ تخفيض الربح المحقق للسهم وبالتالي يتم احتساب (الربح المحقق للسهم المخفض).

ومن الجدير بالذكر أنّه لا بد من نشر الربح المحقق للسهم الأساسي والمخفض مرفقاً في قائمة الدخل لأهمية كلاهما في التأثير على قدرات المستثمرين.

الربح المحقق للسهم العادي الأساسي: [2]

سيتم احتساب EPS الأساسي بالمعادلة التالية:

الربح للسهم العادي = (الأرباح من العمليات المستمرة – أرباح الأسهم الممتازة) / المتوسط المترجح للأسهم العاديه

احتساب صافي ربح العمليات المستمرة قبل الضريبة:

يتم احتساب هذا البند في قائمة الدخل التي تقوم الشركة باعدادها ويتم اعداد قائمة الدخل حديثاً بتبويب الدخل بناءاً على العمليات التي تحقق منها ويتم تقسيمه إلى:

2- الربح (الخسارة) من العمليات المستمرة وهو الدخل المتحقق من نشاط المنشأة الطبيعي والتي تقوم بممارسته بحيث إذا حققت الشركة ربحاً من هذا النشاط فإنّه ينتظر للمنشأة الاستمرار والإزدهار لأنه نشاطها المستمر والمتكرر بينما لو حققت الشركة خسارة فلا يجدي الشركة نفعاً أن تحقق أرباح من عمليات غير مستمرة أو متكررة مثل أرباح بيع الأصول.

1 جيريويجانت، دونلت كيسو، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000. ص ص (180-181).

2 سعادة، يوسف، محاسبة شركات الأموال، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1996، ص (193).

ويتم احتساب الضريبة على هذه الأرباح المستمرة والناتجة عن طبيعة نشاط الشركة وفي معظم الدول تعفى الأرباح الناتجة عن عمليات غير مستمرة أو غير عادية من الضريبة كما هو الحال في قانون الضريبة الأردني ولا يتم دفع ضريبة في حالة أن تحقيق الشركة خسارة من عملياتها المستمرة أو غير المستمرة.

ومن الجدير بالذكر أنّ الضريبة في قانون الشركات الأردني اعتبرت توزيعاً للدخل وليس عبئاً عليه لذلك فإنّ ضريبة الدخل في الأردن تظهر في حـــــ/ ت أ خ ولا تظهر في قائمة الدخل أو حـــــ/ أ خ ولكن معظم الدول الأخرى تعالج الضريبة على اعتبار أنّها عبىء على الدخل وليس توزيعاً له.

2- الربح (الخسارة) من العمليات غير المستمرة (غير المتكررة) وهي العمليات المالية التي تمارسها الشركة بصفة متقطعة وغير مستمرة ويشترط في هذه العمليات:

- أن تكون من طبيعة عادية أو ممّا يتوقع حدوثه ويقبل قيام المنشأة به وممارسته
- أن يكون بالإمكان توقع حدوثه من وقت إلى آخر، ولكن ليس بصفة دائمة كالنشاط الطبيعي المستمر لمنشأة ومن الأمثلة عليه: ربح أو خسارة بيع أصل ثابت، ربح (خسارة) الاستثمار في الأوراق المالية، إيرادات فرعية كإيراد أو تأجير جانب من مباني أو مخازن الشركة، فوائد إيداع حسابات في البنوك، فرق العملة الناتج من تغيير أسعار العملات الأجنبية.

مع ملاحظة أنّه يمكن حساب وتحديد الأثر النهائي للعمليات غير المستمرة على دخل الشركة بعد خصم أو إضافة الأثر الضريبي لنتائج العمليات غير المستمرة في الدول التي تفرض ضريبة على نتائج هذه العمليات.

الربح (الخسارة) من العمليات غير العادية: وهي الربح (الخسارة) من العمليات التي توصف بأنّها غير عادية بالنسبة لظروف المنشأة بسبب طبيعتها غير العادية ومدى انتظام حدوثها، أي أنّها عمليات نادرة وقليلة الحدوث، وطارئة، أو غير متوقعة، ولا يتوقع تكرار حدوثها مستقبلاً.

ومن الأمثلة عليها: الكوارث الطبيعة مثل الحرائق، الزلازل والمصائب التي لا يتوقع حدوثها، مصادرة الدولة الأصل من أصول الشركة.

الربح (خسارة) تغير مبدأ محاسبي أو خطأ دفتري: تقوم الشركات بنشر ملخص للسياسات والمبادىء المحاسبية التي اتبعت في إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية ويفترض أن تتبع المنشأة هذه المبادىء والسياسات بشكل مستمر حتّى تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة والفهم ولكن قد تضطر المنشأة إلى تغيير بعض السياسات أو المبادىء المحاسبية كإن يتم تغيير طريقة الاهتلاك أو طريقة تقييم المخزون أو قد يحدث خطأ دفتري أثناء السنة المالية ويتأخر اكتشافه إلى الفترة المالية اللاحقة. لذلك فإنّه يجب تعديل قائمة الدخل بالأثر الناتج عن التغير أو اكتشاف الخطأ على دخل الشركة.

احتساب أرباح الأسهم الممتازة:

عند احتساب أرباح الأسهم الممتازة فإنه يجب أخذ النقاط التالية في عين الاعتبار

الأسهم الممتازة التي يتم اصدارها خلال العام فيحسب الربح من تاريخ الاصدار إلى نهاية العام، أمّا إذا تمّ تحويل أسهم ممتازة إلى أسهم عادية فيحسب الربح من بداية العام إلى تاريخ التحويل.

يتم توزيع الحد الأدنى من أرباح الأسهم الممتازة سواء حققت الشركة أرباح أو لم تحقق في الشركات التي تلتزم بتوزيع الحد الأدنى.

الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح، يجب أن تطرح أرباحاً سواء وزعت الشركة أرباح أو لم توزع لأنّ الشركة يجب أن توزعها في السنوات اللاحقة، ولا يتم طرحها عند توزيعها في السنوات اللاحقة.

الأسهم الممتازة غير المجمعة للأرباح، يتم طرح أرباحها في حالة أن تعلن الشركة عن توزيع أرباح أسهم ممتازة وإذا لم يتم الإعلان عن توزيع الأرباح فإنّها تفقد حقّها بالحصول على الربح في السنوات اللاحقة.

الأسهم الممتازة المشاركة للأرباح كلياً فإنّ ربحها المشارك لا يتم طرحه لأنّها ستعامل كالأسهم العادية وتحسب مع المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية.

احتساب المتوسط المرجح بعدد الأسهم العادية:[1]

يتأثر احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام في الوقائع التالية:

- زيادة أو انخفاض عدد الأسهم العادية خلال العام بحيث تأخذ الزيادة أو الانخفاض من تاريخ حدوثها.
- عمليات أسهم الخزانة شراء أو بيع بحيث تعامل أسهم الخزانة في حالة الشراء كما هو الحال في حالة التخفيض لراس المال أمّا في حالة بيع أسهم الخزانة فتعامل كما هو الحال في حالة زيادة راس المال.
- تحويل أسهم ممتازة أو سندات إلى أسهم عادية بحيث تعامل الزيادة في عدد الأسهم العادية من تاريخ التحويل.
- عند توزيع ارباح على شكل أسهم مجانية أو تجزئية الاسهم خلال العام فإنّ هذه التوزيعات تعتبر توزيعات أرباح خاصة في العام الماضي لذلك يتم معالجة الزيادة في عدد الأسهم من بداية العام الحالي باستثناء توزيعات أسهم مجانية أو تجزئية أسهم لأسهم تمّ اصدارها أو تحويلها خلال العام فيتم معالجة الزيادة في عدد الأسهم المجانية أو المجزئية من تاريخ الاصدار أو التحويل.
- الأسهم الممتازة المشاركة للأرباح كليا فإنه يتم احتسابها مع المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

1سعادة، يوسف، محاسبة الشركات، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن، 1999. ص 191.

obeikan.com

وعند اختلاف القيمة الاسمية بسهم العادي عنها عن القيمة الاسمية بسهم الممتاز فإنّه يتم اختساب متوسط مرجح للسعر في الكمية.

أمّا بالنسبة للتدفقات النقدية وقائمة التدفقات النقدية فهي تستخدم لتوفير المعلومات المناسبة لمستخدمي البيانات المحاسبية وبما يلائم طبيعة نشاطات المشروع، فتصنيف البنود يختلف من مشروع الى اخر، وبعض العمليات المالية النقدية قد تتضمن أكثر من تصنيف. وبشكل عام يتم تصنيف قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام أساسية، التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية، التدفق النقدي من النشاطات الاستثمارية والتدفق النقدي من النشاطات التمويلية. ويختلف المضمون المعلوماتي باختلاف طبيعة النشاط النقدي:

التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية يتصف بالتكرار، كونه ينتج عن العمليات الرئيسة المنتجة للإيراد التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ويعتبر مؤشر عن مساهمة النشاطات التشغيلية في توليد النقدية الكافية لتسديد الالتزامات والتوزيعات للمساهمين وتمويل مشاريع جديدة دون الاعتماد على اصدار أسهم جديدة أو الاقتراض. وتساهم البيانات التاريخية للتدفق النقدي في التنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي. ومن الأمثلة على النشاطات التشغيلية النقدية، المقبوضات من بيع السلع وتقديم الخدمات والمدفوعات على مشتريات البضاعة والمصاريف التشغيلية، وما ينطبق على البضاعة ينطبق على اي اصول تم حيازتها بهدف الإتجار، ويستثنى عمليات البيع والشراء والخاصة بالأصول الثابتة والتي تظهر نتيجتها من ربح أو خسارة في قائمة الدخل.[1]

التدفق النقدي من النشاطات الاستثمارية، وهي المتعلقة بإقتناء الأصول لغايات الإنتفاع بها في المدى الطويل والمتعلقة ببيعها ايضا.وهو مؤشر هام يساهم في التنبؤ بالأرباح والتدفق التشغيلي المستقبلي، فالإستثمار الحالي سببا لتوليد ايرادات المستقبل.

التدفق النقدي من النشاطات التمويلية، وهي المتعلقة بمصادر الأموال المستخدمة في أصول المشروع، وحقوق الملكية والقروض، مثل حصيلة الإصدارات الجديدة للأسهم والسندات وتسديدات القروض، حيث تساهم في التنبؤ بالمتطلبات المستقبلية.

المحور الثاني: الجانب التحليلي

قام الباحث ضمن هذه الدراسة بالاعتماد على البيانات المنشورة بشكل كامل، والتي تم الحصول عليها من بورصة عمان، ومن ثم تم معالجة هذه البيانات وفقاً للمعادلات التالية:

- نموذج السير العشوائي Random Walk Model
- $E(EPS)_{I,T} = X_{I,T-1}$
- نموذج السير العشوائي مضافاً له معدل النمو Random Walk Model With Growth :

$$\mathbf{E(EPS)_{I,T} = X_{I,T-1} + \square_{I,T}}$$

1 معايير المحاسبة الدولية، المعيار رقم 7، قائمة التدفقات النقدية.

$$\delta_t = \left| \frac{X_t - X_{t-1}}{X_{t-1}} \right|$$

ومن ثم تم اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية وفقاً للنموذجين السابقين كما يلي :

أولا: الفرضية وفقاً لنموذج السير العشوائي:

1- الفرضية الرئيسية:

هذا وقد قام الباحث باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات وقد كانت النتائج الاحصائية الوصفية كما يلي:

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
EPSt-1	.2778	.3124	84
EPS	.2781	.3231	84
CFO	.3036	.9048	84
CFI	-.1837	.4557	84
CFE	-11846.8358	108577.6895	84

جدول (2) Correlations

		EPSt-1	EPS	CFO	CFI	CFE
Pearson Correlation	EPSt-1	1.000	.867	-.043	-.320	-.149
	EPS	.867	1.000	.093	-.287	-.220
	CFO	-.043	.093	1.000	-.006	.095
	CFI	-.320	-.287	-.006	1.000	-.007
	CFE	-.149	-.220	.095	-.007	1.000
Sig. (1-tailed)	EPSt-1	.	.000	.350	.002	.088
	EPS	.000	.	.200	.004	.022
	CFO	.350	.200	.	.479	.194
	CFI	.002	.004	.479	.	.476
	CFE	.088	.022	.194	.476	.
N	EPSt-1	84	84	84	84	84
	EPS	84	84	84	84	84
	CFO	84	84	84	84	84
	CFI	84	84	84	84	84
	CFE	84	84	84	84	84

وملخص المعلومات المستخرجة للنموذج هي:

جدول Model Summary(3)

	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
Model					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.880	.774	.763	.1521	.774	67.747	4	79	.000	2.326

a Predictors: (Constant), EPS, CFO, CFI, CFE

b Dependent Variable: EPS1

وتعني هذه المعلومات ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الاستثمارية والتدفقات النقدية التمويلية استطاعوا تفسير ما نسبته 77.4% من التغير الحاصل في السير العشوائي للتنبؤ ب EPS.

جدول ANOVA(4)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.273	4	1.568	67.747	.000
	Residual	1.829	79	2.315E-02		
	Total	8.102	83			

a Predictors: (Constant), EPS, CFO, CFI, CFE

b Dependent Variable: EPS1

من خلال الجدول السابق يتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 67.747 وهي أكبر من F الجدولية وبذلك فاننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من التدفقات النقدية للسهم الواحد والأرباح التاريخية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى. وهو أقل من مستوى المعنوية المطلوبة وهذا يدل على ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة (والمتمثلة بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الإستثمارية والتدفقات النقدية التمويلية) والمتغير التابع (التنبؤ بربحية السهم العادي) ذات دلالة احصائية، وتكون العلاقة بالشكل التالي:

FEPS = **5.030E-02** +**.842** EPS+**-4.463E-02** CHO+**-4.824E-02** CHI+**1.569E-07** CHE+E

جدول (5)Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	5.030E-02	.023		2.230	.029	.005	.095					
	EPS	.842	.056	.870	15.062	.000	.731	.953	.867	.861	.805	.855	1.169
	CFO	-4.463E-02	.019	-.129	-2.389	.019	-.082	-.007	-.043	-.260	-.128	.976	1.024
	CFI	-4.824E-02	.038	-.070	-1.257	.212	-.125	.028	-.320	-.140	-.067	.912	1.097
	CFE	1.569E-07	.000	.055	.985	.328	.000	.000	-.149	.110	.053	.932	1.073

a Dependent Variable EPS1

وهذا يعني وجود علاقة طردية بين التنبؤ بربحية السهم العادي وكلٍ من الأرباح التاريخية و التدفقات النقدية من النشاط التمويلي حيث أن زيادة كل منهما بمعدل 1% يؤدي الى زيادة الأرباح المتوقعة بقيمة 0.84 دينار و**1.569E-07** ، وأنّ هناك علاقة عكسية بين التنبؤ بربحية السهم وكلاً من التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الاستثمارية كلما قلّ التنبؤ بربحية السهم كلّما زادت التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الاستثمارية.

2- الفرضيات الفرعية:

وملخص المعلومات المستخرجة للنموذج هي:

جدول (6)Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.867	.751	.748	0.1586	0.751	247.398	1	82	.000	2.351

a Predictors: (Constant), EPS

b Dependent Variable: EEPS1

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل الأرباح استطاع تفسير ما نسبته 75.1% من التغير الحاصل في السير العشوائي للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 247.398 وهي أكبر من F الجدولية وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح التاريخية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

جدول Model Summary(7)

	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
Model					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.043	.002	-.01	0.3140	0.002	0.150	1	82	.700	.567

a Predictors: (Constant), cfo

b Dependent Variable: EEPS1

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل التدفقات النقدية التشغيلية استطاع تفسير ما نسبته 0.2% من التغير الحاصل في السير العشوائي للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 0.150 وهي أصغر من F الجدولية وبذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

جدول Model Summary(8)

	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
Model					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.320	.102	.091	0.2978	0.102	9.337	1	82	.003	.703

a Predictors: (Constant), CFI

b Dependent Variable: EEPS1

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل التدفقات النقدية الاستثمارية استطاع تفسير ما نسبته 10.2% من التغير الحاصل في السير العشوائي للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 9.337 وهي أكبر من F الجدولية وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية الاستثمارية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

جدول (9)Model Summary

	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
Model					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.149	.022	.01	0.3108	0.022	1.867	1	82	.176	.601

a Predictors: (Constant), cfe

b Dependent Variable: EEPS1

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل التدفقات النقدية التمويلية استطاع تفسير ما نسبته 0.22% من التغير الحاصل في السير العشوائي للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 1.867 وهي أصغر من F الجدولية وبذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التمويلية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

ثانياً: الفرضية وفقاً لنموذج السير العشوائي مضافً إليه النمو

1- الفرضية الرئيسية:

هذا وقد قام الباحث باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات وقد كانت النتائج الاحصائية الوصفية كما يلي:

جدول (10)Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
EPSt-1	.4381	1.1105	84
EPS	.2781	.3231	84
CFO	.3036	.9048	84
CFI	-.1837	.4557	84
CFE	-11846.835	108577.6895	84

جدول (11) Correlations

		EPSt-1	EPS	CFO	CFI	CFE
Pearson Correlation	EPSt-1	1.000	.409	.020	.016	-.058
	EPS	.409	1.000	.093	-.287	-.220
	CFO	.020	.093	1.000	-.006	.095
	CFI	.016	-.287	-.006	1.000	-.007
	CFE	-.058	-.220	.095	-.007	1.000
Sig. (1-tailed)	EPSt-1	.	.000	.430	.442	.301
	EPS	.000	.	.200	.004	.022
	CFO	.430	.200	.	.479	.194
	CFI	.442	.004	.479	.	.476
	CFE	.301	.022	.194	.476	.
N	EPSt-1	84	84	84	84	84
	EPS	84	84	84	84	84
	CFO	84	84	84	84	84
	CFI	84	84	84	84	84
	CFE	84	84	84	84	84

وملخص المعلومات المستخرجة للنموذج هي: جدول (12) Model Summary

	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
Model					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.435	.189	.148	1.0249	.189	4.609	4	79	.002	1.973

a Predictors: (Constant), EPS, CFO, CFI, CFE

b Dependent Variable: EPS2

وتعني هذه المعلومات ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الإستثمارية والتدفقات النقدية التمويلية استطاعوا تفسير مانسبته189. من التغير الحاصل في السير العشوائي للتنبؤ ب EPS.

جدول (13)ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.368	4	4.842	4.609	.002
	Residual	82.991	79	1.051		
	Total	102.359	83			

a Predictors: (Constant), EPS, CFO, CFI, CFE

b Dependent Variable: EPS2

من خلال الجدول السابق يتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 4.842 وهي أكبر من F الجدولية وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من التدفقات النقدية للسهم الواحد والأرباح التاريخية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى. وهو أقل من مستوى المعنوية المطلوبة وهذا يدل على ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة (والمتمثلة بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية الإستثمارية والتدفقات النقدية التمويلية) والمتغير التابع (التنبؤ بربحية السهم العادي) ذات دلالة احصائية، وتكون العلاقة بالشكل التالي:

FEPS = **7.676E-02** +**1.599**EPS+**-3.358E- 2**CHO+**.365**CHI+**4.950E-07**CHE+E

جدول (14)Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	7.676E-02	.152		.505	.615	-.226	.379					
	EPS	1.599	.377	.465	4.246	.000	.849	2.348	.409	.431	.430	.855	1.169
	CFO	-3.358E-02	.126	-.027	-.267	.790	-.284	.217	.020	-.030	-.027	.976	1.024
	CFI	.365	.259	.150	1.412	.162	-.149	.880	.016	.157	.143	.912	1.097
	CFE	4.950E-07	.000	.048	.461	.646	.000	.000	-.058	.052	.047	.932	1.073

a Dependent Variable EPS2

وهذا يعني وجود علاقة طردية بين التنبؤ بربحية السهم العادي وكلٍ من الأرباح التاريخية والتدفقات النقدية من النشاط الاستثماري والتدفقات النقدية التمويلية حيث أن زيادة كل منهما بمعدل 1% يؤدي الى زيادة الأرباح المتوقعة بقيمة 1.599 دينار و**365.**، **4.950E-07** وأنّ هناك علاقة عكسية بين التنبؤ بربحية السهم والتدفقات النقدية التشغيلية حيث أنّه كلّما زادت التدفقات النقدية التشغيلية كلما قل التنبؤ بربحية السهم.

2- الفرضيات الفرعية:

وملخص المعلومات المستخرجة للنموذج هي:

جدول Model Summary(15)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.409	.167	.157	1.0196	.167	16.454	1	82	.000	1.938

a Predictors: (Constant), EPS
b Dependent Variable: EEPS2

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل الأرباح استطاع تفسير ما نسبته 16.7% من التغير الحاصل في السير العشوائي مضافاً اليه النمو للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 16.454 وهي أكبر من F الجدولية وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح التاريخية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

جدول Model Summary(16)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.020	000	-.012	1.1170	0.000	0.032	1	82	.859	1.872

a Predictors: (Constant), cfo
b Dependent Variable: EEPS2

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل التدفقات النقدية التشغيلية استطاع تفسير ما نسبته 0.0% من التغير الحاصل في السير العشوائي مضافاً اليه النمو للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 0.032 وهي أصغر من F الجدولية وبذلك فاننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

جدول (17) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.058	.003	.009	1.1154	0.003	0.274	1	82	.602	1.879

a Predictors: (Constant), CFI

b Dependent Variable: EEPS1

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل التدفقات النقدية الاستثمارية استطاع تفسير ما نسبته 0.3% من التغير الحاصل في السير العشوائي مضافاً اليه النمو للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 0.274 وهي أصغر من F الجدولية وبذلك فاننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية الاستثمارية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

جدول (18)Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
	.016	.000	.012	1.1171	0.000	0.22	1	82	.883	1.872

a Predictors: (Constant), cfe

b Dependent Variable: EEPS1

وتعني هذه المعلومات ان المتغير المستقل التدفقات النقدية التمويلية استطاع تفسير ما نسبته 0.0% من التغير الحاصل في السير العشوائي مضافاً اليه النمو للتنبؤ ب EPS. ويتبين لنا بأن قيمة F المحسوبة تساوي 0.22 وهي أصغر من F الجدولية وبذلك فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التمويلية للسهم الواحد من جهة والتنبؤ بعائد السهم العادي EPS المستقبلية من جهة أخرى.

الاستنتاجات:

خلص الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كما يلي:

1. نموذج السير العشوائي:

- تمّ قبول الفرضية الخاصة بالنموذج حيث يمكن التنبؤ بالعائد على السهم من خلال الأرباح والتدفقات النقدية.
- يمكن التنبؤ بالأرباح عن طريق الأرباح التاريخية للسهم.
- يمكن التنبؤ بعائد السهم العادي عن طريق التدفقات النقدية التمويلية.
- يمكن التنبؤ بشكل ضعيف جداً بالأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية.

2. نموذج السير العشوائي مضافاً إليه النمو:

- تمّ قبول الفرضية الخاصة بالنموذج حيث يمكن التنبؤ بالعائد على السهم من خلال الأرباح والتدفقات النقدية.
- يمكن التنبؤ بالأرباح عن طريق الأرباح التاريخية.
- إلاّ أنّ التدفقات النقدية غير ذات فاعلية للتنبؤ بالأرباح المستقبلية.

3. خلص الباحث إلى أنّ التنبؤ عن طريق السير العشوائي أكثؤ دقة من التنبؤ عن طريق السير العشوائي مضافاً له النمو.

التوصيات:

- نوصي باستخدام العوائد على الأسهم في عملية التنبؤ.

- نوصي باستخدام التدفقات النقدية للتنبؤ بالأرباح.

- نوصي بزيادة البحث في هذا المجال وأخذ عيّنات وقطاعات أخرى.

- نوصي باستخدام نموذج السير العشوائي في عمليات التنبؤ.

openkan.com

المراجع:

اللغة العربية:

1. جيريويجانت، دونلند كيسو، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
2. الدبعي، مأمون، "مقارنة الدقة في توقعات السهم الواحد الناتجة عن النماذج الرياضية البسيطة للتوقع "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.
3. سعادة، يوسف، محاسبة الشركات الأموال، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1999.

   سعادة، يوسف، محاسبة الشركات، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن، 1999.
4. شبيطه، معاذ، «التنبؤ بأرباح الشركات وبعائد السهم باستخدام تحليل القوائم المالية "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن،1993.
5. الكراسنه، عمر، "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح والتدفقات النقدية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن 2000.
6. مسودة، سناء، محاسبة شركات الأموال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمّان، معايير المحاسبة الدولية، المعيار رقم 7، قائمة التدفقات النقدية.

اللغة الأجنبية:

7. Chant, P.D.1980.On the Predictability of Corporate Earnings Per Shares Bahavior. **The Journal of Finance, 35** (1).
8. Cheng,C.S.,Liu,C. and Schaefer, T.1996.Earning Permanence And the Incremental Information Conttent of Cash Flows from Operation. **Journal of Accounting Research**, 34(1).
9. Finger C.A.1994. The Ability of Earnings to Predict Future Earnings and Cash Flow, **Journal of Accounting Research**, Vol.32 (2).
10. -Jane, Ou. A.1990. The Information Content Of Non-earnings Accounting Research, 28(1).
11. Shoff, P.K.1999.The Variability of Earnings and Non-Earnings Information and Earnings Predictions. **Journal of Business Finance & Accounting**, 26(7).

obeikan.com

obeikan.com

التنمية السياحية في الدول العربية واقعها وآفاق تطويرها
-دراسة تقييمية لتجربة الجزائر –

أ.د. فريد كورتل

جامعة سكيكدة، الجزائر

أ. آمال كحيلة

جامعة جيجل، الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنمية السياحية في الدول العربية من خلال تحليل بعض المؤشرات السياحية في هذه الدول، ثم البحث في المشكلات والمعيقات التي تقوض عملية التنمية في مجال صناعة السياحة في هذه الدول، ومن ثم نعرج إلى دراسة وتقييم تجربة الدولة الجزائرية في مجال التنمية السياحية من خلال استراتيجياتها وبرامجها التنموية للنهوض بالقطاع السياحي. وفي الأخير تقدم الدراسة بعض الحلول والاقتراحات لمشكلات التنمية السياحية في الدول العربية والجزائر منها والتي من شأنها إرساء صناعة سياحية متطورة وتحسين جودة المنتج السياحي العربي المتميز في طابعه الذي لو حظي بالعناية والاهتمام اللازم سيكون قادرا على دخول الأسواق السياحية الدولية من بابها الواسع والمنافسة على الحصص السوقية وما يكون لذلك من تأثيرات ايجابية على عملية التطوير والنهوض باقتصاديات تلك الدول نظرا لأهمية السياحة في النشاط الاقتصادي وارتباطها الوثيق بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية السياحية، السياحة، المؤشرات السياحية.

Résumé :

Cette étude vise à diagnostiquer la réalité du développement du tourisme dans les pays arabes à travers l'analyse de quelques indicateurs touristiques dans ces pays, puis chercher dans les problèmes et les obstacles qui empêchent les processus de développement dans l'industrie du tourisme dans ces pays, et ensuite passer à étudier et à évaluer l'expérience de l'Etat algérien dans le domaine du développement du tourisme à travers leurs stratégies et programmes de développement pour promouvoir le secteur du tourisme. : Enfin, l'étude fournit des solutions et des suggestions sur les problèmes du développement du tourisme dans les pays arabes notamment l'Algérie et qui permettra d'établir une industrie touristique très développé et d'améliorer la qualité du produit touristique arabe qui a un caractère distingué et qui, s'il a reçu une grande attention il sera capable d'envahir les marchés touristiques internationaux et la

concurrence sur les parts du marché. Par conséquent il y aura des effets positifs sur le processus de développement et de promouvoir les économies de ces pays en raison de l'importance du tourisme dans l'activité économique et sa forte relation avec divers autres secteurs économiques.

Mots clés : développement, développement du tourisme, le tourisme, les indicateurs du tourisme

المقدمة:

شهدت صناعة السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث عدد السياح أو من حيث حجم العائدات السياحية بما كان له من آثار على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية طالت كل بقعة من بقاع المعمورة.

وتعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وخلق فرص منفعية للدخل فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع. فقد أصبحت صناعة السياحة مخرجا مناسبا لحل مشكلة البطالة بفضل كونها من الصناعات التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة،ولقد أصبح مفهوم التنمية السياحية يرتبط في نظر الدول والحكومات على اختلاف درجة تقدمها بنمو حياة وسلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات الموجودة بإقليم ما وتشير الاتجاهات الحديثة في السياحة العالمية إلى أن النشاط السياحي لا يزال يتركز في البلدان الصناعية بمنطقتي أوروبا و الأمريكيتين، ومع ذلك فقد شهدت الأسواق السياحية الجديدة سواء المستقبلة للسياح أو المرسلة لهم بالمناطق النامية في شرق آسيا والباسيفيك وجنوب آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط نموا كبيراكما تتميز أنماط النمو في تلك المراكز السياحية الصاعدة بديناميكية كبيرة حيث سجلت بعض تلك المناطق معدلات نمو مرتفعة على مدى سنوات متتالية على غرار الصين، سنغافورة، هونج كونج،تايلاند، المغرب، الإمارات،... وغيرها. وعلى صعيد الدول العربية، نجد أنه بالنظر إلى الثراء الطبيعي والجغرافي والثقافي الهائل الذي تتمتع به هذه الدول والذي يعتبر كمقومات جذب سياحية متميزة إلى جانب توافر الإمكانات والموارد اللازمة التي ساعدت على تحقيق معدلات نمو ولو كانت مضطردة في قطاع السياحة العربي الذي تفوق معدله على متوسط المعدل العالمي، وهذا ماشكل دافعاً قوياً لوضع استراتيجية لتطوير ذلك القطاع برؤية واضحة وأهداف محددة تمكنه من المساهمة بشكل أمثل في التنمية الشاملة بالدول العربية وهذا دون إغفال التفاوت القائم بين أوضاع القطاع السياحى في الدول العربية سواء بسبب تفاوت الإمكانيات أو اختلاف في درجات العراقة والحداثة لصناعة السياحة بين تلك الدول ،أو إغفال للظروف الأمنية وحوادث الإرهاب والاضطرابات السياسية أو ما اصطلح عليه ثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية ...وغيرها.

اشكالية الدراسة: مما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية ما هو واقع التنمية السياحية وآفاق تطويرها في الدول العربية عامة وفي الجزائر خاصة؟

فرضية الدراسة: بعد المكانة الهامة التي احتلها القطاع السياحي ضمن الاقتصاد العالمي وخصوصا في الدول الصناعية بفضل النتائج الكبيرة التي حققتها وتحققها صناعة السياحة، والتي ساعدت في تنمية الاقتصاد بالمفهوم الشامل. أدركت الدول العربية ومنها الجزائر أهمية وضرورة النهوض بالقطاع السياحي -الذي أغفل لسنين طويلة

أهداف الدراسة: توضيح مفهوم التنمية السياحية ومحدداتها؛ -التعرف على بعض المؤشرات السياحية في بعض الدول العربية ومنها الجزائر؛ -تحديد معوقات التنمية السياحية في الدول العربية؛ -دراسة وتقييم تجربة الحكومة الجزائرية في سبيل النهوض بالقطاع السياحي وتنميته؛ -الخروج بالتوصيات تدعّم مساعي الدول العربية للنهوض بالقطاع السياحي لديها.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال:

-الأهمية والمكانة التي تحتلها السياحة وصناعتها في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية على حد سواء وبالتحديد الدول التي تتمتع بمقومات جذب سياحية؛

المحور الأول: الإطار الفكري للتنمية السياحية

تشكل التنمية السياحية جانبا مهما من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح واضحا وجليا أن مفهوم التنمية يرتبط بفاعلية الطلب السياحي حيث أن أي زيادة في نمو العائدات السياحية يمثل زيادة في عملية التنمية الأمر الذي يتطلب فيما بعد الاهتمام بالبنية المرتبطة بالعرض السياحي أي المقومات السياحية على اختلاف نوعها سواء الطبيعية والثقافية والتاريخية والأثرية والدينية.... وغيرها. الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع خطط تنموية سياحية بغرض النهوض بالقطاع السياحي والارتقاء بالمعروضات السياحية إلى أعلى المستويات.

أولا: تعريف التنمية السياحية

لقد تم تعريف التنمية السياحية من قبل العديد من المفكرين المهتمين بهذا المجال. ومن هذه التعريفات ما يلي:

- التنمية السياحية هي: إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، لاسيما الأقاليم التي تمتلك مقومات اقتصادية مقارنة بما تمتلكه من مقومات سياحية في حالة التخطيط لتنميتها واستثمارها عقلانيا لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على البيئة من التلوث. [1]
- وعرفت كذلك بأنها: التصنيع المتكامل الذي يعني تشييد مراكز سياحية تعرض مختلف الخدمات السياحية التي قد يحتاج اليها السياح على اختلاف فئاتهم أثناء إقامته وبالشكل الذي يتلاءم مع قدراتهم المالية. [2]

وعليه يمكن استنباط التعريف التالي:

التنمية السياحية تشمل جميع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات والموارد السياحية المتاحة من أجل تعظيم العوائد السياحية من العملة الصعبة، وهذا من خلال استمالة أكبر قدر ممكن من الحركة السياحية العالمية.ويتم استثمار هذه العوائد من أجل إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الإمكانيات السياحية وكذا تحسين إنتاجية القطاع السياحي وتطوير وتنمية مكونات المنتج السياحي حتى يرقى الى تطلعات السائحين والزوّار لهذه المقاصد السياحية على اختلاف فئاتهم ويعظم حاجاتهم ورغباتهم المتنامية ،وبالشكل الذي يتناسب مع قدراتهم المالية وكل من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مع مراعاة ضرورة الحفاظ على البيئة.

ثانيا: عناصر ومحددات التنمية السياحية

1-عناصر التنمية السياحية: وتتكون من عناصر عدة أهمها :[3]

- عناصر الجذب السياحي : وتشمل العناصر الطبيعية
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق ، وأماكن النوم الخاص مثل : بيوت شقق الإيجار؛
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي، والإدارة السياحية، والأشغال اليدوية والبنوك ...إلخ؛ -خدمات البنية التحتية ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

2-محددات التنمية السياحية: توجد هناك مجموعة من الإجراءات وبعض الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل ضمان نجاح التنمية السياحية، وتتجسد في:[4]

- الموقع : الذي يعد عامل أساسي في السياحة من حيث أهميته؛ حيث تحدد نفقات الرحلة على أساسه فإذا كان الموقع جيد ومثير للاهتمام يخلق لذى السائح الرغبة في زيارة ذلك المكان والوصول إليه مهما كلفه من مال - الأماكن الأثرية والتاريخية -الأسعار
- طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحية

ثالثا: أهداف التنمية السياحة:

تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. ويعتبر الإنسان محور عملية التنمية، عادة في المراحل الأولى من عميلة التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي:[5]

- **على الصعيد الاقتصادي**: تهدف التنمية السياحية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق التنمية الإقليمية خصوصاً إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- **على الصعيد الاجتماعي:** برامج التنمية السياحية تهدف إلى توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين، وحماية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.

- **على الصعيد البيئي:** تسعى إلى المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها.
- **أما على الصعيد السياسي والثقافي:** فالتنمية السياحية تهدف إلى نشر الثقافات، وزيادة التواصل بين الشعوب وتطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

المحور الثاني: بعض المؤشرات السياحية في بعض البلدان العربية

أولا: عدد السياح الوفدين الى الدول العربية:

بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى الدول العربية عام 2005 ما يقدر ب 51 مليون سائح، تركزوا في خمسة دول رئيسة تشكل في المتوسط حوالي 70 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. والدول العربية الخمسة هي: مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات، ويصعب ترتيب الأهمية النسبية لكل واحدة من الدول الخمس المذكورة نظراً لتغير ترتيبها من عام إلى آخر حسب حركة السياحة العالمية إلا أنها تبقى في صدارة المقاصد السياحية العربية. ووفقاً لإحصاءات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2005 حوالي 52.8مليون سائح، تشكل 6.5 في المائة من إجمالي عدد السياح على مستوى العالم، ما يقل قليلاً عن حصة اسبانيا التي تصل إلى 6.9 في المائة من إجمالي أعداد السياح على مستوى العالم.[6]

ويلاحظ خلال العقد الأخير النمو المتصاعد في أعداد السائحين لدولة الإمارات؛ حيث تطورت أعداد السياح القاصدين لها من 973 ألف سائح تمثل 8.7 في المائة من أعداد السياح الوافدين إلى الدول العربية عام 1990 إلى أكثر من 5.3مليون سائح في نهاية عام 2003 تمثل 13.7 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال نفس الفترة. ويعود ذلك إلى الاهتمام البالغ لدولة الإمارات بالإنفاق على البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار الخاص في المجال السياحي.وعادة ما يشار إلى القدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسائحين بمؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان. ونجد في الدول السياحية العريقة أن هذه النسبة تتجاوز 100 في المائة أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السائحين على مدار العام أكثر من تعداد سكانها مع توفير كافة الخدمات لهم من إقامة وانتقالات وغذاء، وغيره. فنجد النسبة في فرنسا تبلغ 126 في المائة، إسبانيا 129 في المائة، النمسا 244 في المائة؛ أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100 في المائة في ثلاثة دول عربية خلال عام 2005 ، وهي البحرين538,4 في المائة، الإمارات 143.0 في المائة، وقطر 114.7 في المائة .[7] ويمكن ملاحظة أن ما يجمع بين هذه الدول الثلاثة هو أنها دول ينخفض فيها عدد السكان بشكل كبير إلى جانب كونها دول ذات مستويات دخول مرتفعة وإنفاق كبير على البنية التحتية بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات لعدد أكبر بكثير من تعداد سكانها، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد حققت هذه النسبة مستويات معقولة خاصة إذا ما قورنت بالنسبة على مستوى العالم وتبقى هناك ثلاثة دول عربية تنخفض فيها نسبة عدد السياح إلى عدد السكان عن المتوسط العالمي 12.5 في المائة وهي مصر11,8 في المائة، الجزائر 4.4 في المائة، واليمن 1.5 في المائة.

وتختلف أسباب انخفاض النسبة في الدول الثلاثة، فنجد في مصر أنه على الرغم من كونها تتبادل مع السعودية دائما المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السياح في الدول العربية آما تمتلك طاقة فندقية ضخمة تؤهلها لاستقبال أكثر من 38 في المائة من جملة أعداد السياح إلى الدول العربية إلا أن ضخامة حجم السكان بها أكثر من 80 مليون نسمة تساهم في خفض هذه النسبة. ومع ذلك فإن نسبة أعداد السياح إلى أعداد السكان في مصر مرشحة للارتفاع بشكل جيد خلال الفترة القادمة نظراً لأن معدل نمو أعداد السياح في مصر يفوق معدل نمو السكان فيها، وكذلك تدفق الاستثمارات على قطاع السياحة فيها بشكل كبير. أما بالنسبة للجزائر فإن انخفاض النسبة يأتي من التركيز على السياحة مع الدول الأوروبية، وضعف تنويع المنتج السياحي إضافة لبعض المشاكل الأمنية. وبالنسبة لليمن فإن ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات يلعب الدور الأساسي في انخفاض نسبة السياح إلى عدد السكان فيها، الجدول رقم(1)

الجدول رقم (1) عدد السياح مقارنة بعدد السكان في بعض الدول العربية 2005

الدولة	عدد السكان بالمليون	السياحة		نسبة عدد السياح الى عدد السكان في المائة
		العدد بالألف سائح	معدل النمو السنوي	
الاردن	5,5	2987	10,8	54,6
الامارات	4,1	5871	12,3	143,0
البحرين	0,7	3914	10,9	538,4
تونس	10,0	6378	4,5	63,6
الجزائر	32,9	1443	10,7	4,4
السعودية	23,1	9100	10,6	39,4
سوريا	18,3	3368	15,2	18,4
عمان	2,5	1195	17,5	47,6
قطر	0,8	913	11,4	114,7
لبنان	3,9	1140	9,7	29,3
مصر	70,0	8244	11,1	11,8
المغرب	31,1	5843	8,4	18,8
اليمن	21,9	336	18,6	1,5
العالم	6449	806000	4,1	12,5

المصدر: جامعة الدول العربية، النشرة الاحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس،2007

ثانيا: الإيرادات السياحية [9]

ارتفع نصيب الدول العربية من الإيرادات السياحية العالمية من 2.3في المائة خلال عام 2001 إلى 7.2 في المائة في عام 2005 ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنفاق السائح في الدول العربية من 370 دولار أمريكي عام 2001 إلى930 دولار أمريكي عام 2005 بزيادة نسبتها 300 في المائة، ويفوق هذا المتوسط مثيله العالمي الذي بلغ في نفس العام 843 دولار. وفي جانب آخر، تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية عن إجمالي إنفاق السائحين على مستوى العالم حسب جنسياتهم، إلى أن السعودية كانت الدولة العربية الوحيدة ضمن أهم 25 دولة في حجم إنفاق السائحين على مستوى العالم. حيث احتلت المركز 25 خلال عامي 2000 و2001 على التوالي، ثم تقدمت إلى المركز 15 على مستوى العالم في عام 2002 وقد بلغ إنفاق السائحين السعوديين في دول العالم 7.4 مليار دولار تمثل 1.6 في المائة من إجمالي إنفاق السائحين على مستوى العالم البالغ 474 مليار دولار في عام 2005 ومن المعروف أن قائمة أهم 25 دولة في إنفاق السائحين على مستوى العالم تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ثم ألمانيا فإنجلترا واليابان وفرنسا.

ثالثا: التشغيل

تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو1.5 مرة.[10]

رابعا: الاستثمار

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها، بحيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم والملاهي ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويح والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المخيمات ،بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة هذا بالإضافة إلى شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي إلى غير ذلك. وتتفاوت نسبة مساهمة الاستثمار السياحي في الاستثمار المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى بشكل كبير، حيث تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2007 إلى ارتفاع نسبة الاستثمار السياحي إلى جملة الاستثمار المحلي في كل من السودان، الإمارات وليبيا حيث بلغت 32.9 في المائة، 30.6 في المائة و 28.7في المائة على التوالي، في حين تصل هذه النسبة أدنى مستوياتها في الجزائر 5.9 في المائة، البحرين 6.4 في المائة والسعودية 6.5 في المائة، وتأتي باقي الدول العربية في مكانة متوسطة بين المجموعتين.[11]

خامسا: الطاقة الفندقية

تتباين الطاقة الفندقية المتاحة في الدول العربية بشكل كبير حيث تزيد أعداد الفنادق عن الألف فندق في كل من السعودية (1049)، مصر (1031) والجزائر (1034). في حين تقتصر على 35

فندقاً في قطر، و45 فندقاً في الكويت وتتفاوت الطاقة الفندقية في الدول العربية فيما بين المجموعتين[12] لكن توزيع أعداد الفنادق حسب فئاتها يظهر بعداً آخر، حيث نجد أن توزيع الطاقة الفندقية في الدول العربية حسب فئاتها يختلف بشكل كبير وفقاً للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها. فنجد مثلاً أن الفنادق من فئة النجمتين والثلاثة نجوم نسبتها 73 في المائة من الطاقة الفندقية في السعودية، وهو ما يتناسب مع طبيعة السياح القادمين إليها من حيث كونها في معظمها سياحة دينية على شكل أفواج كبيرة وخلال فترات محددة حيث تحرص على تخفيض تكلفة الإقامة قدر الإمكان. وبالمقارنة بالجزائر التي تمتلك طاقة فندقية متقاربة في عددها مع السعودية، نجد أن 80 في المائة من الطاقة الفندقية بالجزائر يصنف في فئة أخرى والتي تتضمن المنتجعات والشاليهات وبيوت الشباب وهو أيضاً ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من أوروبا والذين يقصدون الجزائر لزيارة اليوم الواحد وقضاء العطلات على السواحل. وتتميز كل من مصر والإمارات بتوزيع متكافئ للطاقة الفندقية على الفئات المختلفة لها، فيما ترتفع نسبة الفنادق المصنفة تحت بند أخر) في كل من المغرب والأردن)

المحور الثالث: القضايا الراهنة حول تنمية صناعة السياحة في الدول العربية

سجلت الدول العربية خسائر بقيمة 2.2 مليار دولار خلال عام 2011، وذلك بسبب ما مرت به دول عربية من ثورات. وبلغ حجم خسائر تونس، والتي تملك نحو 15 في المائة من حصة السياحة في أفريقيا خلال الفترة الماضية بنحو 450 مليون دولار، بمعدل خسائر شهري بلغ 231 مليون دولار، في حين بلغ حجم الخسائر عن الفترة الماضية في مصر، والتي تملك نحو 23 في المائة من حصة السياحة في الشرق الأوسط بنحو 1.160 مليار دولار، و862 مليون دولار خسائر شهرية[13] يشير الوضع الراهن للتنمية السياحة في الدول العربية إلى الحقائق التالية: [14]-اعتماد الدول العربية وتركيزها على المنتجات السياحية الموروثة مما أثر على تطوير منتجات جديدة تدعم ديمومة السياحة، وقلة التمويل لبعض المنتجات السياحية والتركيز دائما» على منتج سياحي رئيسي دون الأخر، والتمييز بين منتج سياحي وآخر قد يكون السبب بعدم استدامة ذلك المنتج؛- عدم توفر البنية التحتية بالمواقع السياحية الواعدة بالإضافة إلى ضعفها بين الدول العربية؛- عدم تفعيل التعاون والتنسيق المشترك بين شركاء التنمية السياحية في البلدان العربية؛- صعوبة الإجراءات والأنظمة الإدارية والتمويلية بالدول العربية؛ -ضعف تأهيل بعض العاملين في قطاع السياحة بسبب عدم توفر مراكز تدريب متخصصة قادرة على خدمة هذا القطاع لكون العنصر البشري من أهم ركائز التنمية السياحية؛ -عدم توعية المجتمعات المحلية بأهمية السياحة ودورها في تنمية فرص العمل والاقتصاد المحلي؛- لظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة العربية في الوضع الحالي يؤثر سلبا» على استدامة التنمية السياحية؛ -عدم وعي الدول بالأهمية الاقتصادية للمنتجات الحرفية وتطويرها كرافد اقتصادي لتنمية المجتمعات المحلية؛- لا توجد جمعيات مهنية سياحية في بعض الدول العربية لدعم صناعة السياحة؛ - ضعف الدور القيادي للغرف التجارية بالدول العربية؛- عدم التركيز على السياحة كمصدر أساسي للاقتصاد في بعض الدول العربية وتركيزها فقط على تطوير المصادر الاقتصادية القائمة؛- نقص الاستثمارات السياحية

حيث ينظر في الغالب إلى الاستثمار في المشاريع الخدمية والسياحية خاصة على أنه نشاط محفوف بالمخاطر؛ -غياب السياسات والاستراتيجيات السياحية المتناسقة بسبب تضارب السياسات بين الإدارات الحكومية المعنية والوكالات السياحية الخاصة وتناقض مصالحها وكثيرا ما يكون هذا الوضع مصحوبا بنقص في مستوى الإدارة والتنظيم السياحيين.

المحور الرابع: دراسة وتقييم تجربة الجزائر في مجال التنمية السياحية

أولا: المناطق السياحية في الجزائر

يمكن حصر ستة مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية: [15]

1-منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: تتميز هذه المناطق بطول شواطئها 1.200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وآثار تعود إلى العصور القديمة؛

2-منطقة السلسلة الأطلسية: يوجد بها أقصى ارتفاع في قمة «لالا خديجة» بـ 2.308م كما نجد جبال الأوراس والونشريس، سلسلة جبلية موازية للسواحل، هذه الجبال تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كممارسة الرياضات الشتوية، التسلق، الصيد؛

3-منطقة الهضاب العليا: هي مناطق واسعة تتمتع بمناخها القاري ومشهورة بأحيائها الأثرية وبصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة؛

4-منطقة الأطلس الصحراوي: تشكل منطقة عبور بين الهضاب العليا والصحراء الجزائرية الكبرى، والتي يمكن تنمية فيها السياحة المعدنية، الصيد؛

5-منطقة واحات شمال الصحراء: تتميز بطقس لطيف نوعا ما عن بقية الصحراء، وبها تتمركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وصناعاتها التقليدية؛

6-منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار الطاسيلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة. والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

إذا تنوع المناطق السياحة والمناخ في الجزائر يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة ويساعد على استمرارية النشاط السياحي خلال فصول السنة (القضاء على الموسمية).

ثانيا: الهياكل السياحية والوكالات التي تسهم في ترقية وتنمية صناعة السياحة في الجزائر

1-**الهياكل السياحية:** يمكن حصر أهم الهياكل السياحية في الجزائر فيما يلي: [16]

أ. **وكالات السياحة والأسفار:** يقدر عددها بـ 348 وكالة سياحية وأسفار موزعة عبر التراب الوطني، وقد قدر عدد الذين استعملوا هذه الوكالات في تنقلاتهم حوالي 40.789 سائح وأغلبهم من جنسية جزائرية (38.008 سائح جزائري و2.781 سائح أجنبي)، وتم تقدير رقم الأعمال الإجمالي لوكالات السياحة والأسفار بحوالي 4.796 مليون دج.

ب. **المؤسسات الفندقية لقطاع عمومي وخاص:** يمكن أن نقدر رصيد الجزائر في المجال الفندقي بين عمومي وخاص بحوالي 776 وحدة، ذات سعة فندقية وإجمالية قاربت 67,087 سرير، أما السعة من حيث الوجبات فهي بحوالي 16.708 وجبة. يشتغل على مستوى هذه الفنادق حوالي 3.732 مستخدم، وفي نهاية 1999 قدر رقم الأعمال الإجمالي بحوالي 56,423 مليون دج.

ج. **المطاعم المصنفة**: لا تتعدى عدد المطاعم المصنفة في بلادنا 286 مطعم، 21 مطعم مصنف بأربعة نجوم (4*) و102 بثلاثة نجوم (3*) ومعلوماتنا عن هذه المطاعم تبقى جد ضئيلة وهي تقريبا منعدمة خاصة فيما يخص عدد المستخدمين وعدد الوجبات ورقم الأعمال الإجمالي.

2-الوكالات التي تساهم في تنظيم القطاع السياحي: إن الجزائر أصبحت تولي القطاع السياحي أهمية بالغة، وأدرجته ضمن الخطة الوطنية للتنمية ويظهر ذلك جليا من خلال دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتنظيم الهيئات المختلفة للقطاع. وكذلك هياكل القطاع المختلفة، فنلاحظ أنه على المستوى المحلي وفي كل ولاية نجد مديرية للسياحة بالإضافة إلى تنصيب بداية من 1997 مديريات جهوية للترقية السياحية، وكذلك تنصيب مفتشيات سياحية على مستوى كل الولايات السياحية لمراقبة الخدمات السياحية إضافة إلى الهيكل الإداري الذي يسير وينظم القطاع، مؤسسات تتكفل بإنجاز المشاريع ومتابعتها واستغلالها لتحقيق الأهداف المسطرة.وعليه فالقطاع السياحي يتكون حاليا من: [17]

أ. الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T)

ب. الديوان الوطني للسياحة (O.N.T)

- النادي السياحي الجزائري T.C.A

ج. المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (E.N.E.T)

د. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (A.N.D.T)

هـ. الحركات الجمعوية في السياحة يمكن تقدير الحركات الجمعوية في السياحة بحوالي 88 جمعية موزعة على مستوى التراب الوطني، وهذا العدد يضم أيضا عدد دواوين السياحة.

و. مديريات السياحة والصناعات التقليدية: يوجد على مستوى الوطن 48 مديرية للسياحة،

ثالثا: مؤشرات السياحة في الجزائر لسنة 2011:

ساهم القطاع السياحي في الجزائر بما يقدر ب 2.3 % من الناتج المحلي الاجمالي حسب احصائيات سنة 2011 وبلغ عدد المستخدمين 350000 منصب شغل مباشر. وحسب المصادر الرسمية سجلت الجزائر حلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 حوالي 1.911.506 مليون سائح بين جزائريين مقيمين

في الخارج وبين أجانب، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السياح الأجانب 655.810 سائحا، وفيما يتعلق بهياكل الاستقبال فقد قدرت عدد الفنادق بالجزائر في كامل التراب الوطني ب 1118 فندق متعددة التصنيفات وبطاقة استغلال تقدر ب 88694 سرير. [18] وبخصوص هياكل الاستقبال الفندقية أوضحت المصالح المسئولة عن القطاع بالجزائر « أنه سيتم دعمه ب 70 ألف سرير جديد في آفاق 2013 من خلال انجاز 659 مشروع موزع عبر التراب الوطني استعداد لاستقبال نحو 2,5 مليون سائحا سنويا بحلول سنة 2015، حيث يرمي هذا المسعى الى تدارك النقائص الموجودة في مجال الايواء حيث يقدر عدد الأسرة حاليا بأكثر من 92 ألف سرير. وفيما يتعلق بعملية عصرنة الفنادق المتوفرة تم مؤخرا تأهيل 45 فندقا هذه العملية خصصت له الحكومة الجزائرية غلاف مالي قدر ب 49 مليار دينار جزائري ويجري حاليا خفض نسبة الفوائد على القروض لإعادة هيكلة الفنادق الخاصة من أجل توسعتها وتحسين نوعية الخدمات التي تعرضها.

رابعا: برنامج التنمية لآفاق 2013

جاء هذا البرنامج تحت عنوان» تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013 « وذلك بعد مضي سنتين من تنفيذ مخطط التنمية المستدامة للسياحة الجزائرية في آفاق 2010 حيث كان من الضروري إدخال بعض التعديلات اللازمة من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الآفاق. وذلك تماشيا مع التطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، يستمد هذا البرنامج محتواه من المبادئ الأساسية المكرسة في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003، والمتعلقة خاصة بالتنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع السياحي، وباستعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية، كما ويتضمن يتضمن توضيحا لأهم العناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال:[19]

1-الأهداف النوعية: تشتمل على ما يلي:

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية وعرض منتوجاتها في الدورات السياحية الدولية؛
- تحسين أداء قطاع السياحة من خلال الشراكة بالتسيير؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية؛
- المساهمة في التنمية المحلية والمحافظة على البيئة لتوسيع السياحة البيئية؛

-تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.

2-الأهداف الكمية: شكل حجم المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي في السنوات الأخيرة انطلاقة لتعزيز الانتعاش المستدام للقطاع الذي لم يساهم سوى بـ 01% من الناتج الداخلي الخام خلال العشريات الماضية. وأهم المؤشرات القطاعية ما يلي:

- **زيادة التدفقات السياحية:** إن تحسن المحيط السياحي في السنوات الأخيرة سمح بتطور محسوس، حيث بلغ عدد السياح 988.000 سائح سنة 2002 منهم 251.000 سائح أجنبي أي أكثر من 25%، وهذه الحركة ستتجه نحو زيادة التدفقات خلال المرحلتين التاليتين:

المرحلة 2004-2007: بتطبيق نسبة نمو متوسط للزيادة بـ: 10% خلال هذه المرحلة للثلاث السنوات الأخيرة (2000، 2001، 2002) سيسجل مجموع 1.591.000 سائح في نهاية سنة 2007. حيث يبلغ عدد السياح الأجانب 679.000 سائح متوقع، وهذا باعتماد نسبة نمو متوسط تقدر بـ: 22% تم تسجيلها خلال الفترة ما بين 2000 و2002.

المرحلة 2008-2013: تم الحصول على التدفق خلال هذه المرحلة بتطبيق نسبة نمو متوسط عند بداية العشرية 10% أعيد تعديلها سنويا بنصف نقطة 0,5% ابتداءا من سنة 2008، لتصل التدفقات إلى: 1.507.000 وإذا اعتبرنا نمو التدفقات للأجانب يعرف إعادة تعديل بانخفاض يقدر بـ: 03,5% فإننا سوف نحصل على 1.200.000 سائح، وعليه فإن العدد المرتقب في آفاق 2013 سيقارب 3.100.000 سائح منهم 1.900.000 سائح أجنبي.

إن زيادة التدفقات السياحية المتوقعة خلال المرحلتين ستحقق بفضل استغلال طاقات الإيواء الجديدة، وكذلك بفضل إعادة تأهيل الحظيرة الفندقية الموجودة، وإمكانية تطور أشكال خصوصية أخرى للإيواء، لاسيما لإعادة تأهيل القصور (الداي، الباي...وغيرهما) فاستعمال الإقامات ذات الأهمية التاريخية يجلب زبائن من الفئة الراقية.

وينتظر استغلال أمثل لطاقات الإيواء عن طريق الإسراع في مسار الخوصصة والشراكة، الذي يتدعم بالتسخير الكمي والنوعي لعملية ترويج صورة البلاد والمنتوجات السياحية بالخارج، كما أن التحسن الدائم للمحيط الاقتصادي والتحرير التدريجي للخدمات سيساهم لا محالة في زيادة التدفقات السياحية نحو الجزائر، وهذا ما يتطلب تنويع وتحسين طرق وقدرات النقل الدولية.

تنمية الاستثمار السياحي: إن الرغبة المسجلة للاستثمار في مختلف النشاطات السياحية تبين الطابع الواعد لقطاع ذو قيمة مضافة كبيرة، والذي يمكن أن يؤدي دور المحرك للاقتصاد الوطني على غرار الكثير من البلدان التي لا تتوفر على مؤهلات مشابهة للسياحة الجزائرية.

سيعرف الاستثمار السياحي وتيرة توسع عبر مرحلتين مختلفتين بسبب ضعف عوامل تنمية القطاع على مدى السنوات السابقة من جهة، وفي تنفيذ جملة من الإجراءات الموصى بها لإعادة تفعيله من جهة أخرى. فنمو القطاع في المرحلة الأولى مرهون بالمشاريع المسجلة والمتوفرة والتي يتوقع إنهائها خلال هذه المرحلة، وتتدعم هذه الوتيرة عن طريق الشروع في مشاريع جديدة، مع بداية سنة 2008 (شراكة واستثمار أجنبي). نتيجة لرفع العقبات المرتبطة بالحصول على العقار والقرض البنكي والعمل الترويجي، الذي سيبادر به القطاع. وتتمثل هاتين المرحلتين في:

المرحلة 2004-2007: يتوقع إنجاز طاقة إيواء إضافية تقدر بـ: 55.000 سرير من قبل المتعاملين بمعنى أن الاستثمارات تصل إلى 82,5 مليار في نهاية المرحلة.

المرحلة 2008-2013: المشاريع المنجزة لهذه الفترة تكون من النوع المتوسط والرفيع، لتصل طاقة الإيواء إلى 60.000 سرير، بفضل استثمار 150 مليار دج، بتبني كلفة متوسطة للإرجاع تقدر بـ: 2,5 مليون دج للسرير الواحد، وعليه يصل الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2013 إلى 232,5 مليار دج دون احتساب قيمة الأرض.

رفع طاقات الإيواء: تم تسجيل منذ بداية 2001 إلى يومنا هذا دخول 8.300 سرير حيز الاستغلال، بعد إنجاز 115 فندق. ونظرا لتعرض القطاع لعقبات عديدة تعيق الاستثمار، يتم في هذه المرحلة التحضير لإزالتها لبلوغ مجموع كلي يقدر بـ: 187.000 سرير في آفاق 2013، بطاقة سنوية تمتد على كل مرحلة قدرها 11.500 سرير، حيث يتم إنجاز 55.000 سرير للمرحلة الأولى و60.000 سرير للمرحلة الثانية. لقد وضعت الحكومة الجزائرية إستراتيجية لتنمية قطاع السياحة، مدعمة إياه بإصدار ثلاثة قوانين أساسية، وذلك بهدف ضمان استمراريتها ومدها بكل الشروط الضرورية، وهي تهدف إلى رفع ثلاثة تحديات كبرى تتمثل في رفع طاقة الإيواء السياحي وتنويعه وملائمته مع المعايير الدولية، تحسين نوعية الخدمات وجعلها أكثر تنافسية وأخيرا الترويج للمنتوج السياحي في الأسواق الخارجية والحصول على نصيب من التدفقات المالية العالمية للسياحة، ولهذا الغرض وضعت الدولة كل الأدوات الإدارية والتقنية والجبائية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث تم تعزيز دور كل من الديوان الوطني للسياحة (الهيئة المكلفة بالترقية السياحية) والوكالة الوطنية لتنمية السياحة (الهيئة المكلفة بالاستثمار السياحي)، وهذه الإستراتيجية ترتكز على تشجيع مبادرات القطاع الخاص وعمليات الشراكة مع الأجانب من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية، ويبقى دور الدولة أو السلطات العمومية منحصر في التشريع والتأطير والمراقبة وتحسين المحيط. [20]

خامسا: تقييم برنامج 2013 سيتم تقييم البرنامج التنموي الذي اعتمدته الجزائر لتنمية السياحة الجزائرية من خلال مقارنة بعض المؤشرات السياحية المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج مع تلك المعتمدة في برامج التنمية السياحية التي تبنتها كل من مصر والمغرب تونس كما يلي:

1-الجوانب الإيجابية للبرنامج:

تتجلى الجوانب الايجابية لهذا لبرنامج في الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية للتنمية السياحية ،من خلا مساهمتها الفاعلة - بشكل مباشر أو غير مباشر- في زيادة الدخل الوطني والفردي بفضل قدرة النشاط السياحي على جلب العملة الصعبة وخلق مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تحريك القطاعات الأخرى، لأن السياحة هي نشاط يعتمد نجاحها على القطاعات الاقتصادية الأخرى ،ويمثل البرنامج التنموي للسياحة الجزائري في آفاق 2013 خير دليل على عزم وإصرار الحكومة الجزائرية على تحقيق الاستفادة القصوى من الاستفادة من هذه الآثار من خلال زيادة مناصب الشغل ومضاعفة الإيرادات .

أ-زيادة مناصب الشغل وطاقات الإيواء إن النسبة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للسياحة تبين أن إنجاز سرير واحد يعني إنشاء 0,5 منصب شغل مباشر، و 1,5 منصب شغل غير مباشر، وذلك حسب المنشأة السياحية، وعليه فإن مؤشر تقدير مناصب الشغل المحدثة في السياحة متعلق بعدد الأسرة المنجزة من طرف الدولة، وحسب برنامج التطوير السياحي في الجزائر لآفاق2013 فإن طاقات الإيواء يقدر لها أن تصل الى 187000 سرير في سنة 2013 بنسبة نمو تقدر ب 5,65 % بعدما كان مقدرا في سنة 2010 بحوالي 157 ألف سرير بنسبة نمو تقدر ب 6,80% وعليه فإن مناصب الشغل التي سيتم استخدامها لسنة 2013 هي 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب شغل غير مباشر، أي بمجموع يصل إلى 230000 منصب عمل .

ب- **زيادة الإيرادات السياحية:** إن ارتفاع نسبة الوافدين إلى الجزائر حسب برنامج 2013والذي يتوقع أن يصل 3098531 سائح في سنة 2013 ، بنسبة نمو تقدر ب 13 % بإمكانه أن يزيد من تطور الإيرادات من خلال التقدير الذي ارتكز على أساس 133 مليون دولار أمريكي مسجلة سنة 2000 ، والتي اعتمدت كمرجع أساسي لتحديد مؤشر النفقات المتوسطة السنوية لكل سائح، أما إيرادات الجزائريين المقيمين بالخارج فلا يمكن التحكم فيها، وعليه فإن المداخيل السنوية المتوقع الوصول إليها في سنة 2013 هي 1,3 مليار دولار أمريكي ، وذلك من خلال تطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر ب 520 دولار أمريكي بزيادة تقدر ب 3 % سنويا، بناءا على 133 مليون دولار المحققة في سنة 2002 أي (133 مليون دولار مضروبة في عشرة)، وإجمالا فإنه سيصل مجموع الايرادات النظرية المحصلة في آفاق 2013 إلى 6,4 مليار دولار.

2-الجوانب السلبية للبرنامج انطلاقا من تجارب بعض الدول العربية الرائدة في مجال التنمية السياحية سنعمل مقارنة بسيطة بينها وبين تجربة الجزائر في هذا الصدد، اذ يمكن أن نلاحظ ما يلي:

-في الوقت الذي تسعى فيه مصر للوصول إلى26 ,3 مليون سائح سنة 2017و 3,16مليون سائح سنة2011 ،من خلال الإستراتيجية المسطرة، وتونس التي تستقطب حاليا أكثر من 5ملايين سائح، رغم صغر مساحتها ، والمغرب التي تتوقع أن يصل السواح بها إلى 10 ملايين سائح في أفاق 2010 ، نجد الجزائر تتوقع أن تستقطب 3,1 مليون سائح فقط وذلك في أفاق 2013 ، بالرغم من انفرادها بمميزات أحسن من هذه الدول بكثير؛ [21]

- وفيما يخص طاقات الإيواء، نجد مصر، أنجزت أكثر من 187 ألف سرير سنة 1999 وتونس وصلت إلى إنجاز أكثر من 191 ألف سنة2000 ، والمغرب تتطلع لإنجاز 230 ألف في أفاق 2010 نجد برنامج التطوير السياحي الجزائري لأفاق 2013 ، خطط للوصول إلى 187 ألف سرير فقط -وكذلك هو الحال بالنسبة للعمالة، فإن زيادة طاقات الإيواء وزيادة توافد السياح سيؤدي إلى تطوير العمالة، وزيادة التدفقات النقدية، فمصر سطرت برنامجا للوصول إلى 20 مليار دولار في سنة 2011، و 6,34 مليار دولار في سنة 2017 وتونس وصل عدد العمال فيها في قطاع السياحة إلى أكثر من 3 ملايين، وحققت 2 مليار دينار تونسي في سنة 1999 ، والمغرب التي تسعى للوصول خلف 600 ألف منصب شغل، وتحقيق مداخيل قدرها 80 مليار درهم مغربي في المجال السياحي، وذلك

في أفاق 2010 ، نجد برنامج 2013 الجزائري سيحقق 230 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر ، وإيرادات تصل إلى 4,6 مليار دولار، وهذا الرقم جد ضئيل إذا ما قورن بهذه الدول وبالخصائص السياحية الجزائرية؛ - عدم توفير الأراضي لإقامة المشروعات السياحية، وإن وجدت فهي غالية الأثمان وصعبة الحصول عليها، والتي نجدها في مصر مثلا بيعت بدولار رمزي للمتر المربع؛ -عدم تحفيز المستثمرين بالشكل التنافسي من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير البنى التحتية اللازمة، وإصلاح النظام المصرفي؛ - ارتفاع معدلات الضريبة على الأنشطة السياحية والفنادق، وعدم التركيز على الإعفاءات الجمركية؛ - عدم توفير القروض الاستثمارية السياحية؛ -عدم وضع برنامج لتدريب الكوادر العاملة في السياحة؛ - عدم توفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها؛- عدم التنسيق بين كافة الفروع الاقتصادية التي تهتم بالسياحة والتي لها تضارب في الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع الاستثمارية؛ - عدم إعطاء أهمية لإنشاء المطارات الدولية والطرق السريعة.

المحور الخامس: آفاق تنمية النشاط السياحي في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا

أولا: التوصيات والمقترحات

-توجيه رؤوس الأموال العربية المخصصة للمشاريع السياحية بصفة أولية إلى المستثمرين من البلدان العربية؛ - توزيع مشاريع التنمية على مختلف المناطق والأقاليم بما في ذلك المناطق النائية بوضع برنامج لضمان تنمية متوازنة؛ - الحفاظ على الهوية والتقاليد والعادات الخاصة بالمناطق التي تعتبر إرث ثقافي هام؛ - تدعيم القطاعات الاقتصادية غير المباشرة المرتبطة بصناعة السياحة (الاستشفاء، السياحة الزراعية والبيئية، السياحة الثقافية، سياحة المؤتمرات، سياحة التسوق... الخ)، بما يحقق التغلب على الموسمية في النشاط السياحي؛ -إنشاء مؤسسات تمويلية مدعومة من الحكومات العربية لدعم وتنشيط السياحة العربية؛ - تخصيص الأراضي السياحية و دعم شركات التمويل والتطوير العقاري لتنمية البنية التحتية لها - موازنة طارئة لخدمة قطاع السياحة في البلاد العربية لاستخدامها في الحالات الطارئة؛ -الاستخدام الأمثل للموارد السياحية وزيادة نوعية الإنتاج وتقليل الهدر في استخدام تلك الموارد، واستغلال هذه الموارد في منتجات سياحية فعالة؛-تنمية وتطوير ودعم منظمي الرحلات السياحية لتسويق المنتجات السياحية المختلفة؛-حماية وتطوير المواقع الأثرية التاريخية والدينية لتنمية السياحة المستدامة من خلال شركات التنمية السياحية؛ -تخصيص الأراضي السياحية و دعم شركات التمويل والتطوير العقاري لتنمية البنية التحتية لها؛

-توعية المجتمعات من خلال برامج إعلامية تحسن مفهوم المجتمعات ونظرتها للسياحة بشكل عام؛ -إعداد الدراسات والأبحاث الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على ثقافة المجتمعات المحلية ورصد الأثر الاقتصادي والبيئي لتنمية السياحة؛-بناء آلية التعاون بين الهيئات والمنظمات الحكومية والغرف التجارية والجمعيات المهنية لدعم صناعة السياحة بما يضمن مشاركة أصحاب الأعمال في تخطيط

وتنمية السياحة بشكل فاعل ويذلل ما قد ينشأ من عقبات يواجهها القطاع الخاص السياحي؛تدعيم شبكة البنية التحتية الحالية بين الدول العربية بما يتناسب مع احتياجات المواقع السياحية شاملة كافة أشكال هذه البنية من طرق ومطارات داخلية وكهرباء ومياه وغيرها؛- الالتزام بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والمحافظة على المقومات البيئية وعلى التراث الطبيعي والحضاري وترسيخ قيم التواصل والتعارف بين الدول والشعوب؛المحافظة على الحرف اليدوية الموجودة ودعم وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية تلك الحرف؛ -إنشاء ودعم شركات التنمية السياحية محلية لتطوير صناعة السياحة؛-الشراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير مفاهيم تخدم السياحة بما ينسجم مع متطلبات كل بلد؛ - إقرار نظام وقانون خاص يتم بموجبه إنشاء اتحاد غرف سياحية عربية يوكل إليها وضع سياسات واستراتيجيات السياحة العربية؛ -تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية ودمجها في عملية التنمية السياحية.

ثانيا: الايجابيات المتوقعة للمقترحات:

- الاستغلال الأمثل لتنمية وتطوير الإمكانات السياحية القائمة والواعدة بالبلدان العربية لدعم صناعة السياحة؛
- قطاع السياحة يخدم الاقتصاد المحلي والإقليمي لكون اعتمادهم على الدخل السياحي؛
- تمثل السياحة وسيلة مهمة لتعريف الآخرين بتراث المنطقة الحضاري وعادات وقيم أهلها المستمدة من الشريعة الإسلامية، خلق ثقافة متجددة بين كافة الشعوب العربية؛
- خلق فرص عمل وتوليد للدخل وتخفيف القيود على ميزان المدفوعات والمساهمة بالتالي في التنمية الاقتصادية؛ -خلق مصدر دخل إضافي للمنطقة بدلاً من الاعتماد على الزراعة والصناعة؛
- زيادة الوعي والاهتمام في المجتمعات المحلية بأهمية السياحة ودورها بالاقتصاد المحلي والعربي.

Openkan.com

المراجع:

1. الزهاوي محمد إبراهيم، إحصائية تخطيط النشاط السياحي في إقليم الأنبار، رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق، 2001، ص4.
2. جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006، ص9.
3. نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3،2006، ص19.
4. هدير عبد القادر، « واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها»، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص52.
5. نور الدين هرمز، مرجع سابق، ص20.
6. UNWTO(2006) : World Tourism Barometer.
7. جامعة الدول العربية، النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس،2007.
8. ملف التعاون العربي في قطاع السياحة. من موقع *www.arabfund.org/Data/site1/pdf/ jaer/jaer2008/* ، ص*218*.
9. وفا عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، الطبعة 1، دار النهضة العربية، القاهرة،2005.
10. ملف التعاون العربي في قطاع السياحة، مرجع سابق، ص220.
11. نفس المرجع، ص222.
12. 29 http://ar.wikipedia.org/wiki;le-11-2012.
13. نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي مع الإشارة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ص 14.
14. خالد كواش، «مكانة وأهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص72.
15. موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية بال جزائرhttp://www.mta.gov.dz
16. المرجع نفسه.
17. تصريح الدير العام للسياحة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية لوكالة الأنباء الجزائرية يوم 2011/12/16.
18. وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ص12.
19. وزارة السياحة، مرجع سابق ص17.
20. هدير عبد القادر، مرجع سابق، ص243.
21. كواش خالد، مرجع سابق، ص72.

obeikan.com

دراسة تحليلية نقدية لآليات مكافحة تبييض الأموال في الجزائر: بين حتمية التعديل والتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة على ضوء النصوص التشريعية الجديدة 2012

د. يخلف عبدالرزاق

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

الهدف من هذا المقال هو دراسة أهم التعديلات في آليات مكافحة تبييض الأموال بعد إصدار النصوص الجديدة المتمثلة في الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13 يعدل ويتمم القانون 05-01 المؤرخ في 06/02/2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما ونظام بنك الجزائر رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، تهدف لتتوافق مع التوصيات الجديدة لمجموعة العمل المالي بعد عملية التقييم التي خضعت لها الجزائر من مجموعة العمل المالي لشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الكلمات المفتاحية: تبيض الأموال، بنك الجزائر، المعايير الدولية، الوقاية

Résumé :

L'objet de cet article est d'étudier les modifications les plus importants dans le mécanisme de lutte contre le blanchiment d'argent après la promulgation des nouveaux textes ; Ordonnance n° 12-02 du 13 février 2012 modifiant et complétant la loi n° 05-01 du 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme et le Règlement n° 12-03 du 28 novembre 2012 relatif à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'.argent et le financement du terrorisme, qui vise pour se conformer aux nouveaux recommandations du Groupe d'action financière . Après d'évaluation, qui a subi Algérie par le GAFIMOAN en 2009.

Mots clés : blanchiment d'argent, financement, évaluation.

المقدمة:

أظهرت عملية التقييم التي خضعت لها الجزائر من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ديسمبر 2009 أن الجزائر وبالرغم من الخطوات الإيجابية المتخذة في مجال مكافحة

تبييض الأموال إلا أن هاته الجهود تبقى غير كافية لعدم توافقها ومسايرتها للمعايير الدولية الموضوعة ذات الصلة خاصة توصيات مجموعة العمل المالي الدولية «GAFI»، بالإضافة إلى أنه لم يتم إثبات تطبيق وفعالية النظام بشكل كاف.

بعد هذا التقييم قامت السلطات الجزائرية بوضع تعديلات لنظام مكافحة تبييض الأموال بهدف تعزيزه ليتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة عن طريق إصدار نصوص تشريعية بإصدار القانون رقم 12-10 المؤرخ في 2012/03/26 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13 يعدل ويتمم القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما الذي جاء بالعديد من التعديلات والمواد الجديدة، كما قام بنك الجزائر بإصدار نظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما الصادر في الجريدة الرسمية العدد 12 بتاريخ 27 فبراير 2013.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في أنها دراسة تحليلية نقدية تحيينية في هذا المجال لتزامنها مع إصدار التشريعات الجديدة الخاصة بمكافحة تبييض الأموال الصادرة في 2012 بما فيها النصين الذين تشملهما السابقي الذكر، حيث صاحبها عالميا تطور هام في هذا المجال والمتمثل في تعديل توصيات مجموعة العمل المالي الذي أصبح ساري المفعول منذ فيفري 2012.

إشكالية البحث:

بناءا على ما سبق حاول الباحث معالجة إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة في السؤال التالي: **ما جديد مكافحة تبييض الأموال في الأمر رقم 12-02 ونظام بنك الجزائر رقم 12-03 الصادرين في 2012 المتعلقين بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومدى موافقتها للمعايير الدولية ذات الصلة؟** ويتفرع هذا السؤال الجوهري إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل كان لنتائج عملية التقييم التي خضعت لها الجزائر أثر في تعديل القوانين الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وما أثرها؟
- ما علاقة التعديلات في القوانين الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتوصيات مجموعة العمل المالي المعدلة في فيفري 2012؟
- ما مدى فعالية نظام مكافحة تبييض الاموال في الجزائر؟

أهداف البحث:

1- تشخيص وتحليل آليات مكافحة تبييض الأموال بعد اصدار النصوص الجديدة.

2- مدى موافقة النصوص الجديدة مع توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة.

الخروج ببعض التوصيات من شأنها أن تؤدي إلى ضمان التطبيق الجيد وإيجاد الحلول لبعض المشاكل التي يواجهها تطبيق نظام مكافحة تبييض الأموال في الجزائر.

فرضيات البحث:

ف1-النقائص التي أظهرتها عملية التقييم التي خضعت لها الجزائر من قبل حتمت ضرورة تعديل النصوص التشريعية الجزائرية لمكافحة تبييض الأموال لتتوافق مع توصيات مجموعة العمل المالي gafi المعدلة في فيفري 2012.

ف2-إلزامية وجود تقييم دوري لنظام مكافحة تبييض الأموال وتوفير الإحصائيات وفقا لما تنص عليه التوصية المعدلة رقم 33 هو المعيار الأساسي لإثبات مدى تطبيق النظام وفعاليته.

الإطار المنهجي للبحث: لكي يصل البحث إلى أهدافه فقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المبني على استقراء واستنباط المعلومة من المصادر الأساسية لمكافحة تبييض الأموال السابقة الذكر مع التحليل واستخلاص ما أمكن للإجابة على الإشكالية المطروحة.

المحور الأول: التعديلات الجديدة:

من خلال القراءة الدقيقة لكل من الأمر رقم 12-02 ونظام بنك الجزائر رقم 12-03 المتعلقين بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والصادرين في 2012 تبين لنا وجود عديد التعديلات في المواد وسنحاول في هذا البحث التطرق وباختصار إلى أهمها حسب ما رآه الباحث مع التأكيد على أهمية كل التعديلات دون إنقاص من قيمتها.

1- تجريم تبييض الأموال:

أضافت المادة الثانية الفقرة "أ" من الأمر رقم 12-02 أن العائدات تكون مباشرة أو غير مباشرة من جريمة وهذا حتى تتماشى مع التوصية رقم(3) لمجموعة العمل المالي بعد التعديل حسب ما تنص عليه كل من اتفاقيتي فينا وبالرمو مع ضرورة تطبيق جريمة تبييض الأموال على كافة الجرائم الخطيرة لتشمل أكبر عدد من الجرائم الأصلية هذا من جهة وتداركا للنقص الذي أظهره التقييم في هذا المجال الذي نص صراحة على عدم وجود نص يفيد أن الممتلكات تتضمن المتحصلات الناتجة عن جريمة ما بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى عدم كفاية نطاق الجرائم الأصلية.

2- رفع الالتباس عن بعض المصطلحات وتدقيقها:

أعطى الأمر تعريفات جديدة في فقرات جديدة حتى يتم رفع الالتباس عن مصطلحات هامة فيه لاسيما، الشخص الإرهابي والمنظمة الإرهابية والشخص المعرض سياسيا وكذا التجميد و/أو الحجز والمستفيد الحقيقي وهو ما تظهره الفقرات التابعة للمادة الرابعة من القانون، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تعريف الشخص **المعرض سياسيا** أنه كل أجنبي معين أو منتخب مارس أو يمارس في الجزائر أو في خارج الجزائر وظائف هامة، تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية. [1]

تجدر الإشارة كذلك إلى استعمال مصطلح **الأموال** عوض **الممتلكات** الذي كان في القانون 05-01 حيث يشمل أي نوع من الممتلكات والأموال المادية أو غير المادية لاسيما المنقولة أو غير المنقولة التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة والوثائق والمستندات.

كما حدد نظام بنك الجزائر 03-12 في مادته الرابعة الفقرة الثانية مفهوم **الزبون** على أنه كل شخص أو هيئة لها حساب بنكي أو **بريدي**، أو يتم فتح حساب باسمه فضلا عن الزبائن غير الاعتياديين والوكلاء والأعوان الذين يتصرفون لحساب الغير وكل شخص أو هيئة شريك في عملية مالية تتم بوساطة بنك أو مؤسسة مالية او المصالح المالية لبريد الجزائر. [2] كما أضاف **المستفيد الفعلي من الحساب** للتعريف القديم.

تجدر الإشارة أنه تم تحديد مفهوم **المستفيد الفعلي أو الحقيقي** على أنه الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون أو يمارسون سيطرة فعلية في النهاية على الزبون و/أو الشخص الذي تتم العمليات نيابة عنه، كما يتضمن الأشخاص الذين يمارسون السيطرة فعلية نهائية على شخص معنوي[3]

3- توسيع الأطراف الخاضعين للإخطار من المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية:

تم إعطاء تعريف موسع للمؤسسات المالية وتحديد الخاضعون والمتمثلون في المؤسسات المالية والمهن غير المالية الملزمة بتقديم إخطار بالشبهة. كما تم تقديم تعريف للمؤسسات والمهن غير المالية وفقا للفقرة 04 من المادة الرابعة المعدلة وفقا للمادة 2 من الأمر 12-02 على أنها كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطات غير تلك التي تمارسها المؤسسات المالية وقد تم الإشارة كل تلط النشاطات[4]

وعلى عكس نظام بنك الجزائر القديم 05-05 الذي ينص على قيام البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر بإبلاغ خلية الاستعلام المالي بكل عملية تتعلق بأموال تبدو أنها متأتية من مخالفة أو يشتبه أنها موجهة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب فإن النظام 12-03 ينص على ضرورة **تأجيل تنفيذ العملية** والإبلاغ إلى خلية الاستعلام المالي حسب ما تنص عليه المادة 12 الفقرة 2 مع ضرورة الإخطار بالشبهة بمجرد وجودها حتى لو تعذر تأجيل تنفيذ تلك العمليات أو بعد إنجازها، كما يجب الإبلاغ عن كل معلومة تؤدي إلى تأكيد الشبهة أو نفيها إلى الخلية.

4- توسيع التزامات الخاضعين والمتمثلون في المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية:

وسع الأمر التزامات الخاضعين بالإضافة إلى الإبلاغ (الإخطار) الى ضرورة التأكد من موضوع وطبيعة النشاط وهوية زبائنهم وعناوينهم وكل ما يخصه (قبل الدخول في علاقة العمل) وهو ما تؤكد عليه المادة 04 من الأمر.

نشير إلى أن هذا التعديل جاء تداركا للنقص الذي أظهرته عملية التقييم أين أظهرت أن الأعمال والمهن غير المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات والمهن غير المالية والتي أخضعها لواجب الإخطار بالشبهة فقط لا تخضع لكافة الالتزامات بما فيها العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء، الاحتفاظ بالسجلات والعناية المشددة مع الأشخاص المعرضين سياسيا والعمليات التي تتم عن طريق التكنولوجيا المتطورة والعمليات غير المباشرة. [5]

كما جاء ليتوافق مع التوصيات المعدلة التوصية رقم (22) التي تؤكد على العناية الواجبة اتجاه العملاء والاحتفاظ بالسجلات في المؤسسات المهن غير المالية.

تجدر الإشارة أن الامر أضاف في المادة 10 مكرر1 التأكيد على قيام الهيئات الخاضعة السابقة الذكر بوضع وتنفيذ برامج تضمن الرقابة الداخلية والتكوين المستمر لمستخدميهم وبهذا فإن هذا الالتزام أصبح يشمل كل الخاضعين وليس فقط البنوك والمؤسسات المالية فقط كما كان في النظام القديم.

كما الزم الخاضعون بالمراقبة المستمرة أو العناية المستمرة عن طريق الالتزام بواجب اليقظة طيلة مدة علاقة الأعمال ويراقبون بدقة العمليات المنجزة للتأكد من مطابقتها للمعلومات التي يحوزونها حول زبائنهم. [6]

وقد أضاف نظام بنك الجزائر رقم 12-03 في مادته الثالثة على ضرورة قيام المؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر على مراقبه مستمرة للزبائن المتضمنة الخطر إضافة إلى الحسابات المتضمنة المخاطر.

5- توسيع مجال الإبلاغ عن الجرائم الأصلية:

يظهر هذا جليا من خلال توسيع مجال الإبلاغ عن الجرائم الأصلية إلى كل جريمة يمكن أن **تدر أموالا** بعدما كانت تخص الجنح أو الجنايات (الجريمة المنظمة أو المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية) وبهذا يمكن أن تشمل كل الجرائم المنصوص عليها بما فيها جريمة السرقة التي أكد فريق المراقبة للتقييم أنها غير مشمولة بالقانون وهي إحدى الجرائم المحددة وفقا لتوصيات GAFI.

6- توفير منظومة لتسيير المخاطر للمؤسسات الخاضعة:

حيث تكون هذه المنظومة قادرة على تحديد ما إذا كان الزبون المحتمل أو الزبون أو المستفيد الحقيقي شخصا معرضا سياسيا واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد أصل الأموال والحرص على ضمان مراقبة مشددة ومستمرة لعلاقة الأعمال. [7]

بالإضافة إلى ضرورة الاستعلام بكل الطرق القانونية عن هوية المستفيد الحقيقي أو الأمر الحقيقي للعملية في حالة عدم تأكد الخاضعين من تصرف الزبون لصالحه.

كما أكد نظام بنك الجزائر رقم 12-03 في مادته السابعة على البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر وحسب **تقدير مديرياتها العامة** ضرورة الحصول على معلومات كافية حول مصدر الأموال قبل بداية علاقة مع زبون جديد يعد شخصا معرضا سياسيا، وأن تتخذ التدابير التي تضمن مراقبة مدعمة ودائمة لعلاقة العمل. [8]

تجدر الإشارة أن هذا التعديل جاء لتدارك النقص الذي أظهرته عملية التقييم حيت تم إعطاء درجة غير ملتزم بالنسبة للتوصية السادسة وكذلك تماشيا مع التوصية رقم 12(الأشخاص السياسيون ممثلو الخطر) بعد التعديل.

لكن هذه التوصية أضافت على ضرورة تطبيق هذه الالتزامات المفروضة على جميع أنواع السياسيين ممثلي المخاطر على أفراد عائلاتهم أو الأشخاص المقربين منهم الذين تربطهم صلة بهؤلاء الأشخاص وهو ما لم ينص عليه لا الأمر 12-02 رقم ولا نظام الجزائر رقم 12-03.

7- إضافة حالة للاشتباه التي يجب أن تأخذ عناية خاصة:

بالإضافة إلى ظروف التعقيد غير العادية أو غير المبررة أو التي لا تسند إلى مبرر اقتصادي التي جاء بها القانون القديم فقد تم إضافة حالة للاشتباه وهي الحالة التي **يفوق مبلغ العملية حدا يتم تحديده عن طريق** التنظيم. [9]

كما أشار القانون 05-01 في المادة 6 على ضرورة إجراء كل العمليات التي تفوق مبلغا معين عن طريق القنوات البنكية والمالية وتم ذلك عن طريق إصدار المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 2005/11/05 والذي حدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية وفي مادته الثانية المبلغ ب 50.000دج،[10] لكن هذا المرسوم لم يطبق على أرض الواقع ولقي رفضا من جهات عديدة حيث بقيت عمليات الدفع بالنقود السائلة هي السائدة والمسيطرة على التعاملات في الجزائر، وبعد العديد من المشاورات مع الجهات المعنية تم اقتراح تعديل على المبلغ المحدد ورفعه إلى 500.000 دج وذلك حسب ما تنص عليه المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم10-181 المؤرخ في 2010/07/13،[11] لكن لم يتم التعامل به على نطاق واسع رغم العقوبات المفروضة لعدم الالتزام به.

تجدر الإشارة أن نظام بنك الجزائر رقم 12-03 أخذ كذلك بهذه الحالة وأضافها ضمن الحالات التي يجب أن تولي لها البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر عناية خاصة وذلك في مادته العاشرة إذ نصت في فقرتها الثانية وفي الحالة السادسة العمليات التي تفوق عند الاقتضاء السقف المحدد بالتنظيم المعمول به.

8- تعزيز دور سلطات الإشراف، الضبط والرقابة:

لقد أضاف الأمر مادتين جديدتين لتعزيز دور هذه السلطات والتي يناط بها القيام ب:

- سن تنظيمات في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الخاضعين ومساعدتهم على احترام الواجبات المنصوص عليها في القانون هذا ما تنص عليه المادة 10 مكرر وذلك تماشيا مع التوصيات المعدلة رقم 26 والتوصية 28 لغافي.
- توسيع واجبات سلطات الإشراف والرقابة على الخاضعين إلى: [12]

- السهر على أن تتوفر لدى الخاضعين برامج مناسبة لكشف عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منها.

- مراقبة مدى احترام الخاضعين للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك الرقابة في عين المكان.

- اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة وإعلام الهيئة المتخصصة بها.

- التعاون مع السلطات المختصة وتبادل المعلومات معها وتقديم المساعدة في التحقيقات أو المتابعات.

تجدر الإشارة أن هذه الالتزامات الأربعة جاءت متوافقة على ما تنص عليه التوصية 27 لغافي بعد التعديل.

- السهر على أن تعتمد وتطبق المؤسسة المالية وفروعها والشركات التابعة في الخارج إجراءات مطابقة للقانون حسبما تسمح به قوانين وتنظيمات البلد المضيف، كما أكد نظام بنك الجزائر رقم 12-03 في مادته الواحد والعشرون(21) وهي مادة جديدة على ذلك وأضاف أنه عند استحالة ذلك يتم الرجوع إلى اللجنة المصرفية وهذا تماشيا مع التوصية رقم 18 في فقرتها الثانية.

- الإبلاغ دون تأخير خلية الاستعلام المالية بكل معلومات متعلقة بعمليات أو وقائع مشبوهة لها علاقة بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب.تماشيا مع التوصية 20 المعدلة لغافي.

- مسك إحصائيات تتعلق بالإجراءات المتخذة والجزاءات التأديبية المسلطة في إطار تطبيق هذا القانون وهذا بهدف تحسين فعاليته. وذلك تماشيا مع التوصية رقم 33 لمجموعة العمل غافي بعد التعديل.

- تطبيق التنظيمات التي يتخذها مجلس النقد والقرض في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما على مستوى البنوك والمؤسسات المالية ومصالح المالية لبريد الجزائر التي تخضع لرقابة اللجنة المصرفية. [13]

9- توسيع مجال المراقبة في عين المكان أو في إطار مراقبة الوثائق:

لقد تم تعديل المادة 11 من القانون القديم رقم 05-01 بتوسيع مجال المراقبة في عين المكان أو في إطار مراقبة الوثائق التي سيقوم بها مفتشوا بنك الجزائر المفوضون من قبل اللجنة المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية وفروعها إلى **مصالح المالية لبريد الجزائر** وتقديم تقرير سري بصفة استعجاليه إلى

خلية الاستعلام المالي بمجرد اكتشافهم لعملية تثير شبهة هذا كذلك اجابة وتعديل للنقص الذي جاء في التقييم.

10- إقرار جزاءا تأديبيا تباشره اللجنة المصرفية ضد البنوك والمؤسسات المالية:

بهدف التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات تأديبية ضد التقصير أو العجز فيما يخص الإجراءات الداخلية المتعلقة بالرقابة في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك المؤسسات المالية فقد أصدر الأمر 02-01 في (الفقره 01 – المادة 12 معدل) التي تؤكد على قيام اللجنة المصرفية بإجراء تأديبيا طبقا للقانون ضد البنوك أو المؤسسات المالية التي تثبت عجز في إجراءاتها الداخلية الخاصة بالرقابة على تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما و ليس فقط في مجال الإخطار بالشبهة مثلما كان في المادة 02 من القانون 05 -01 كما يمكنها التحري عن التقرير السري و المطالبة بالإطلاع عليه.

كما أضافت الفقرة الثالثة من المادة رقم 25 لنظام بنك الجزائر رقم 12-03 إمكانية أن تفتح السلطة المختصة إجراءا تأديبيا فيما يخص مكاتب الصرف والمصالح المالية لبريد الجزائر.[14] كما أكدت (الفقرة 02 المادة 12) من الأمر 12-02 على ضرورة رفع تقرير بخصوص المصالح المالية لبريد الجزائر إلى السلطة الوصية.

تجدر الإشارة أن هذه الالتزامات كذلك جاءت متوافقة على ما تنص عليه التوصية 27 لGAFI بعد التعديل.

11-حفظ الوثائق وجعلها في متناول السلطات المختصة من قبل الخاضعين:

لقد تم توسيع المطالبين بحفظ الوثائق والسجلات إلى كل الخاضعين بموجب الأمر وفقا لمادته 14 وجعلها في متناول السلطات المختصة وليس فقط البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المالية المشابهة الأخرى حسب ما نص عليه القانون 05-01 في المادة 14 كذلك، كما أكد نظام بنك الجزائر رقم 12 -03 على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر على الوثائق المتعلقة بالعمليات بما فيها التقارير السرية خلال فترة 05 سنوات على الاقل بعد تنفيذ العملية وهو ما تنص عليه المادة 8 الفقرة الثالثة.

تجدر الإشارة ان هذا التعديل يتوافق مع التوصية 11 كما جاء تداركا للنقص الذي اظهره التقييم حيث بين ان القانون القديم لم يشمل ويجبر كل المؤسسات المالية الاخرى مثل مؤسسات الوساطة المالية والتأمين او غيرها على حفظ الوثائق وجعلها في متناول السلطات المختصة من قبل الخاضعين[15]

12- تعزيز سلطة رئيس المحكمة بهدف التطبيق الجيد لأحكام التعاون:

يتم ذلك من حلال إمكانية قيام رئيس محكمة الجزائر بأمر تجميد أو حجز كل أو جزء من الأموال التي تكون ملكا للإرهابيين أو منظمات إرهابية أو الموجهة لهم وعائداتها لمدة شهر قابل للتجديد بناءا على طلب CTRF أو وكيل الجمهورية لدى محكمة الجزائر أو الهيئات الدولية المؤهلة. كما يمكن الاعتراض عن هذا الأمر أمام الجهة التي أصدرته في أجل يومين من تاريخ تبليغه.

13- توسيع دائرة الخاضعين القائمون بتقرير سري:

إضافة إلى مصلحة الضرائب والجمارك فقد نصت التعديلات الجديدة إلى ضرورة إرسال المفتشية العامة للمالية وأملاك الدولة والخزينة العمومية وبنك الجزائر تقريرا إلى خلية الاستعلام المالي فور اكتشافها وجود أموال أو عمليات مشبوهة (عمليات متحصل عليها من جريمة أو يبدو أنها موجهة لتبييض الأموال وأو تمويل الإرهاب) وذلك حسب ما تنص عليه المادة 21 من الأمر12-02.

14- ضمان استقلالية خلية الاستعلام المالي من هيئة عمومية الى سلطة إدارية مستقلة وتحسين أدائها:

يظهر هذا جليا من خلال المادة الرابعة مكرر من الأمر 12- 02 حيث تم تعريف خلية الاستعلام المالي على أنها هيئة متخصصة و هي سلطة مستقلة تسمح بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتوضع لدى الوزير المكلف, تحدد مهامها و تنظمها عن طريق التنظيم، وجاء هذا تماشيا وردا على الانتقاد الخاص من قبل لجنة التقييم على الغموض في وضع الخلية القانوني حيث حسب اللجنة فإن مفهوم مؤسسة عمومية المجرد الوارد في تعريف الخلية القديم غير موجود في القانون الجزائري.[16] كما أضافت المادة الرابعة مكررة التزام جديد على أعضاء الخلية والمتمثل في فرض أداء أعضاء اللجنة للقسم.

15-تعزيز وظائف خلية الاستعلام المالي: يتم ذلك من خلال:

- التأكيد على المهام الأساسية لخلية الاستعلام المالي المتمثلة في تحليل واستغلال المعلومات التي ترد إليها قصد تحديد مصدر الأموال ووجهتها وهو ما تنص عليه المادة 15 المعدلة في فقرتها الأولى.

- إعطاء خلية الاستعلام المالي حق الحصول على معلومات إضافية التي تطلب من السلطات المختصة أو الخاضعين لممارسة مهامها.

- قيام CTRF بإبلاغ المعلومات المالية للسلطات الأمنية والقضائية وعندما توجد مبررات للاشتباه عن عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- تتعاون CTRF مع السلطات المختصة وتنسقان أعمالهما لإعداد وتنفيذ استراتيجيات وأعمال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،[17] وهذا ما يعزز التعاون والتنسيق الوطني تأكيدا على ما تنص عليه التوصية رقم 2 في فقرتها الثانية.

16-تعزيز تعاون خلية الاستعلام المالي مع مثيلاتها في دول أخرى:

فيما يختص تبادل المعلومات عن العمليات التي يبدو انها تهدف إلى تبييض الاموال أو تمويل الإرهاب مع مراعاة المعاملة بالمثل وعدم استخدام هذه المعلومات لأغراض غير المنصوص عليها في هذا القانون.كما أضافت ان الخلية يمكنها الحصول على المعلومات من الخاضعين ومن السلطات المختصة بعد تلقي طلبات من هيئات الدول الأخرى التي تمارس مهام مماثلة.

17-إضافة أشكال جديدة للتعاون الدولي:

إضافة إلى أشكال التعاون السابقة (طلبات التحقيق، الإنابة القضائية وتسليم الأشخاص) يجب التعاون فيما يخص البحث والتجميد والحجز والمصادرة الأموال المبيضة او الموجهة لتبييض ونتاجها والأموال المستعملة أو المزمع استعمالها لأغراض تمويل الإرهاب والوسائل المستعملة في ارتكاب هذه الجرائم أو أموال ذات قيمة معادلة، مع التأكيد على ضرورة عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية.[18]

18-تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية:

نص الأمر على تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية فيما يخص تبادل المعلومات التي تبدو أنها تهدف إلى تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب مع المعاملة بالمثل، وعدم استعمال هذه المعلومات غير تلك المنصوص عليها في هذا القانون.

كما أضاف أن خلية الاستعلام المالي يمكنها الحصول على معلومات من الخاضعين ومن السلطات المختصة بعد تلقي طلبات من هيئات الدول الأخرى التي تمارس مهام مماثلة. [19]

19-منع التعامل بحسابات مجهولة أو مرقمة:

التأكيد على استحالة قيام البنوك والمؤسسات المالية والمصالح المالية لبريد الجزائر بفتح حسابات مجهولة الاسم أو مرقمة حسب ما تنص عليه الفقرة الثامنة من المادة رقم 05 نظام بنك الجزائر رقم 03-12.

تجدر الإشارة أن هذا التعديل جاء تماشيا مع ما نص عليه تقرير التقييم الذي أكد على عدم وجود نص قانوني ينظم فتح الحسابات الرقمية ويمنع المؤسسات المالية غير الخاضعة لبنك الجزائر من فتح حسابات مجهولة أو بأسماء مستعارة.

20-تشديد العقوبات والأحكام الجزائية:

وهو ما يظهر جليا في المواد 31،32،33،34 على التوالي حيث تم مضاعفة الغرامات المالية المنصوص عليها في القانون 05-01 بعشر **مرات** لكل الخاضعين لها وتخص:

- الدفع خارج وسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية.
- الامتناع عن الإخطار.

- إبلاغ وإفشاء سر وجود الإخطار.

- مخالفة تدابير الوقاية.

ثانيا -الاستنتاجات والتوصيات:

إن تبني الجزائر لتوصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة تبييض الأموال يعد إيمانا منها على ضرورة التوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة من جهة ودفاعا منها على انتشار هذه العمليات خاصة في ظل انتشار السوق الموازي واستعمال النقدية في التعاملات الاقتصادية، خاصة في الأعمال والمهن غير المالية ومن خلال هذا البحث استخلصنا النتائج التالية:

- النقائص التي أظهرتها عملية التقييم حتمت ضرورة تعديل النصوص التشريعية الجزائرية لمكافحة تبييض الأموال وهو ما يؤكده تعديل المواد المعنية بالتوصيات التي عرفت درجة غير ملتزم أو ملتزم جزئيا وجعلها تتوافق مع الاقتراحات الموضوعة من لجنة التقييم.

كما جاءت لتتوافق مع توصيات مجموعة العمل المالي GAFI المعدلة في فيفري 2012 وهذا يظهر جليا كما رأيناه وكما أكده رئيس خلية الاستعلام المالي خلال مقابلة رسمية معه، حيث كان يحظر مختلف الاجتماعات المجموعة وقد تزامنت عملية التعديل في النصوص التشريعية الجزائرية مع ما جاء في التوصيات المعدلة.

- إلزامية وجود تقييم دوري لنظام مكافحة تبييض الأموال وتوفير الإحصائيات وفقا لما تنص عليه التوصية المعدلة رقم 33 هو المعيار الأساسي لإثبات مدى تطبيق النظام وفعاليته حيث إلى غاية إعداد هذا المقال يبقى هذا المشكل قائما.

- نظام مكافحة تبييض الأموال يعاني العديد من أوجه القصور التي يجب الوقوف عندها والقيام بتعديلها وتصحيحها.

- لا يمكن الحكم على فعالية وكفاءة نظام مكافحة تبييض الأموال الجديد في الجزائر في نقص وغياب المعلومات والإحصائيات المتعلقة بعدد القضايا والتحقيقات والكميات المصادرة أو المحجوزة وعدد عمليات تبييض الاموال...إلخ.

التوصيات: من جملة التوصيات المقترحة نؤكد:

- ضرورة قيام الدولة بدورها على أكمل وجه من اجل تطبيق وسائل الدفع الحديثة ومكافحة ناجعة لتبييض الأموال. كما ينبغي على السلطات المختصة التأكد من التطبيق الفعال للنظام مكافحة تبييض الأموال من خلال إجراء التقييمات الدورية.

- إصدار نصوص توجيهية تظهر المؤشرات واتجاهات تبييض الأموال مثل العديد من الدول المتقدمة حتى يتم الاعتماد عليها في كشف عمليات تبييض الأموال.

- تفعيل دور خلية الاستعلام المالي بمدها بالموارد المادية والبشرية الكفاءة وجعلها أكثر انفتاح على الجمهور.

- تحفيز الأعمال والأبحاث والدورات العلمية في مجال مكافحة تبييض الأموال وإشراك كل الفاعلين للمكافحة والخاضعين لالتزامات تبييض الأموال.

الهوامش:

1/ المادة 02 الفقرة الثامنة من الأمر 12-02 المعدلة والمتممة للمادة 04 من القانون 05-01، ص9.

2/ المادة 04، الفقرة الثانية، نظام بنك الجزائر 12-03، ص 24.

3/ المادة 02 من الأمر-02، مرجع سابق، ص9.

4/ يرجى الرجوع إلى المادة 02 من الأمر 12-02، مرجع سابق، ص8.

5/ مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الجمهورية الجزائرية،2010/12/01، ص147.

6/ المادة 10 مكرر4، الأمر 12-02، ص10.

7/ المادة7 مكرر، الأمر 12-02، ص9.

8/ المادة 07، نظام بنك الجزائر رقم 12-03، مرجع سابق، ص25.

9/ المادة 10، الأمر 12-02، ص11.

10/ المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 2005/11/05 والذي حدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، ص11.

11/ المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 10-181 المؤرخ في 07/13/ 2010، ص11.

12/ المادة 10مكرر2، الأمر 12-02، ص10.

13/ المادة 10 مكرر، الأمر 12-02، ص10.

14/ المادة 25، الفقرة الثالثة، نظام بنك الجزائر رقم 12-03، ص28.

15/ مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص146.

16/ المرجع السابق، ص151.

17/ المادة 15 مكرر 1، الأمر 12-02، مرجع سابق، ص11.

18/ المادة 30، الأمر 12-02، مرجع سابق، ص12.

19/ المادة 25، الأمر 12-02، مرجع سابق، ص11.

openkan.com

المراجع:

1. الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13 يعدل ويتمم القانون 05-01 المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج العدد 08، الصادر بتاريخ 2012/02/15.
2. نظام بنك الجزائر رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.ج.ج، العدد 16، الصادر بتاريخ 2013/02/27.
3. المرسوم التنفيذي رقم 05-442 المؤرخ في 2005/11/05 يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، ج.ر.ج.ج، العدد75، الصادر بتاريخ 2005/11/20.
4. المرسوم التنفيذي رقم 10-181 المؤرخ في 07/13/ 2010 يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، ج.ر.ج.ج، العدد 43، الصادر بتاريخ 2010/07/14.
5. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الجمهورية الجزائرية،2010/12/01، على الموقع: http://www.menafatf.org.
6. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، النسخة العربية المترجمة لتوصيات مجموعة العمل المالي المعدلة، فبراير 2012، على الموقع: http://www.menafatf.org

Openkan.com

obeikan.com

محددات نجاح تسويق الأوراق المالية الاسلامية
نظرة استشرافية للحالة الجزائرية

د. الطاهر لحرش

المدرسة العليا للتجارة، الجزائر

الملخص:

بالرغم من المعوقات التي تعاني منها سوق الأوراق المالية بالجزائر مثل قصور الإطار التشريعي والتنظيمي، محدودية عرض الأوراق المالية، ضعف الكفاءة المعلوماتية، المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا أنه يمكن تفعيل سوق الأوراق المالية بالجزائر من خلال اقتراح استراتيجية لتسويق الأوراق المالية خاصة منها الإسلامية وإعطاء بعض المقترحات التي قد تساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: التسويق، البورصة، كفاءة السوق، الاستراتيجية التسويقية، المزيج التسويقي.

مقدمة:

يؤدي التسويق دورا مهما في تصريف منتوجات المؤسسات، وباعتبار أن الورقة المالية المصدرة من طرف المؤسسة تعتبر منتوجا ماليا يمكن أن يطبق عليه كل ما يطبق على أي منتوج آخر خدميا كان أم ملموسا.

يتطلب إنشاء سوق نشطة للأوراق المالية تتماشى والمتطلبات الاقتصادية المعاصرة توافر جملة من الشروط الأساسية حتى تتمكن من تحقيق متطلبات التنمية المستديمة، ولقد واجهت ولا زالت سوق الأوراق المالية بالجزائر مجموعة من المعوقات حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة ومن المفيد إبراز المشاكل التي أعاقت تطور سوق الأوراق المالية بالجزائر وتنميتها وسبل تنشيطها.

واستنادا لتقييم سوق الأوراق المالية بالجزائر في السوقين الأولية والثانوية سيتم اقتراح استراتيجية تسويقية للأوراق المالية الاسلامية يمكن أن تساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر.

وعليه، ستهتم هذه الورقة البحثية بدراسة العناصر الموالية:

- إعداد استراتيجية تسويقية للأوراق المالية الاسلامية بالجزائر؛
- عوامل أساسية لتنفيذ استراتيجية تسويق الأوراق المالية بالجزائر؛

Obeikan.com

- اقتراحات لتنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر.

المحور الأول: إعداد استراتيجية تسويقية للأوراق المالية الإسلامية بالجزائر

يعتبر بناء استراتيجية تسويقية للأوراق المالية الخطوة الأولى الواجب القيام بها من طرف المؤسسات الراغبة في مثل هذا النوع من الاستثمارات، وتمر عملية إعداد هذه الاستراتيجية بما يلي:

أولا: بحوث التسويق

تعتبر بحوث التسويق خطوة ضرورية بالنسبة للمؤسسات المصدرة للأوراق المالية، فمن خلال دراسة هيكل الطلب على الأوراق المالية في السوق والتعرف على خصائص ونوعية المستثمرين الأفراد الحاليين والمحتملين ممن يتعاملون أو سيتعاملون في سوق الأوراق المالية لما لخصائص هؤلاء المستثمرين من أهمية على قرارات المؤسسة.

ثانيا: تقسيم السوق-الاستهداف وتموقع صورة المنتوج (التخطيط الاستراتيجي للتسويق)

نظرا لوجود اختلافات في الخصائص الديمغرافية والسلوكية بين مختلف المستثمرين الماليين الأفراد مما ينعكس على وجوب تقسيم السوق إلى أقسام مع مراعاة رسالة ورؤية وأهداف كل مؤسسة، ثم تقرر المؤسسة ما هو قسم السوق الذي ستستهدفه حيث يجب عليها أن تستهدف ذلك القسم أو الأقسام التي بإمكانها أن تقدم لهم خدمة متميزة، على ان تقوم المؤسسة بعد ذلك ببناء تموقع صورة منتوجاتها (أوراقها المالية) بحيث يعرف المستثمرون الماليون الأفراد المستهدفون الجوانب الإيجابية لأوراقها المعروضة للبيع.

ثالثا: البيئة التسويقية والتشخيص الداخلي والخارجي لبيئة الاستثمار المالي

يساعد تحليل الوضع الحالي للمؤسسة على معرفة قدراتها المميزة وطاقتها الفعلية وما تمتلكه من معلومات عن بيئتها، وذلك من خلال القيام بعملية التشخيص الداخلي والخارجي للمؤسسة كما يلي:

1- التشخيص الداخلي للمؤسسة

ويكون ذلك من خلال دراسة نقاط القوة والضعف في المؤسسة:

أ- نقاط القوة

ومن نقاط القوة السمعة القوية على مستوى السوق، رأس المال العالي، استخدام تكنولوجيا جديدة، تحكم جيد في التكاليف، انتشار جغرافي واسع، ...الخ.

ب- نقاط الضعف

أما عناصر الضعف في المؤسسة فيمكن أن تكون ضعف في الموارد البشرية، محدودية الخبرة في تقديم المنتوجات المالية، ضعف الأداء التسويقي خاصة عند إعلان الحملات الترويجية

2- التشخيص الخارجي للمؤسسة

أما التشخيص الخارجي للمؤسسة فيتناول الفرص والتهديدات:

أ-الفرص

تتمثل الفرص أساسا في

- امتيازات ضريبية.
- وجود عدد من المؤسسات العمومية ذات السمعة الطيبة المكتتبة في سوق الأوراق المالية بالجزائر.

ب-التهديدات

هناك العديد من التهديدات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الراغبة في تسويق الأوراق المالية في الجزائر منها الآتي:

- عدم تطور المنظومة المصرفية الجزائرية بشكل كاف.
- عدم الثقة في الاستثمار البورصي بسبب الأزمات المالية التي عرفتها البورصات العالمية.
- انتشار السوق الموازية بصفة كبيرة مما يعيق الاستثمار في الأوراق المالية التي تتطلب شفافية كبيرة.
- انخفاض مستوى مداخيل الأفراد مما يعيق عملية الاستثمار في الأوراق المالية.
- وتجدر الإشارة أن أي عنصر من عناصر التشخيص سواء كان داخليا أو خارجيا يتأثر ويؤثر إيجابا أو سلبا في بقية العناصر الأخرى من خلال العلاقة التفاعلية القائمة والمستمرة ما بين كل مفردات عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات.[1]

رابعا: المزيج التسويقي للأوراق المالية

فيما يلي سيتم معالجة المفهوم الحديث للمزيج التسويقي مع التطرق لمختلف عناصره:[2]

1- المفهوم الحديث للمزيج التسويقي

من بين الانتقادات الموجهة لفكرة المزيج التسويقي (التي تبدأ بـ $4P_s$) أنها تتضمن نظرة البائع إلى السوق وليس نظرة المشتري، أي أنها تعبر عن وجهة نظر العرض فقط دون الأخذ بعين الاعتبار لوجهة نظر الطلب، لذلك برزت بالمقابل فكرة المزيج التسويق لكن من وجهة نظر المشتري

obeikan.com

(والتي تبدأ بـ $4C_s$) وذلك من أجل أن تكون النظرة للسوق متكاملة آخذة بعين الاعتبار زاويتي العرض والطلب معا.

ويمكن وصف كل من الـ **4 P_s** مقابل الـ **4C_s** من وجهة نظر المشتري كما يلي:[3]

- المنتوج Product، يقابله القيمة للعميل Customer Value.

- السعر Price، يقابله التكلفة بالنسبة للعميل Cost to the customer.

- المكان Place، يقابله الراحة Convenience.

- الترويج Promotion، يقابله الاتصال Communication.

لذلك فعند إعداد المزيج التسويقي للأوراق المالية يجب الأخذ بعين الاعتبار نظرة المستثمر المالي الطالب للأوراق المالية ونظرة المؤسسة المصدرة للأوراق المالية معا.
وبناء عليه، يمكن اقتراح المزيج التسويقي للأوراق المصدرة كما يلي:

2- عناصر المزيج التسويقي

يتكون المزيج التسويقي من العناصر أدناه:

أ-المنتوج (الأوراق المالية)

تعاني بورصة الجزائر من محدودية عرض الأوراق المالية، ولتوسيع عرض هذه الأخيرة ينبغي العمل على تحقيق ما يلي:

- رفع رأسمال المؤسسات المقيدة في سوق الأوراق المالية، ومحاولة رفع هذه النسبة إلى أكثر من النسبة المقررة حاليا والمقدرة بحوالي 20 بالمائة حتى يكون الاستثمار أكثر جاذبية.
- رفع عدد المؤسسات المقيدة في البورصة وذلك عن طريق مراجعة الشروط الواجب توافرها في المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى البورصة باعتبار أن تزايد عدد المؤسسات يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار وزيادة حجم التداول.
- وضع رزنامة للمؤسسات التي ينبغي إدراجها في البورصة حتى يتم تأهيلها أو توفير ما هو مطلوب من تأهيلها. ويمكن أن تشكل خوصصة المؤسسات العمومية عن طريق البورصة بداية مشجعة للأفراد للاستثمار في سوق الأوراق المالية بالجزائر نظرا للسمعة الطيبة التي تتمتع بها بعض هذه المؤسسات.
- إدخال أوراق مالية إسلامية في سوق الأوراق المالية بالجزائر نظرا لأن هذه الأخيرة تعاني من الضيق والمحدودية ومن أجل تنشيطها يمكن أن تشكل الأوراق المالية الإسلامية حلا للمشاكل التي تعرفها هذه السوق وتساهم في توسيع قاعدة السوق الأولية مما يشكل أساسا لتنشيط للسوق الثانوية كما أنها سوف تدخل تجديدا جوهريا في نوعية الأوراق المطروحة للتداول بدلا من اقتصارها على

openkan.com

الأسهم والسندات بالإضافة إلى إدخال فئة جديدة من المتعاملين في سوق الأوراق المالية ظلوا مبتعدين عنها لأسباب عديدة.

وللوقوف على دور الأوراق المالية الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر يجب أولا الوقوف على الضوابط الشرعية لاستثمار المال، ولقد اتفق الفقهاء من السلف والخلف على مجموعة من الضوابط المستنبطة من مصادر الشريعة الاسلامية لاستثمار الأموال، ومن أهمها:[4]

- استثمار المال في مجالات الحلال الطيب: المشروعية والطيبات.
- فقه الأولويات: الضرورات فالحاجيات.
- المشاركة في الربح والخسارة وهو ما يسمى في الفقه "الغنم بالغرم".
- المحافظة على المال لأنه قوام الحياة ولا يجب تعريضه للهلاك.
- تنمية المال حتى لا تأكله الزكاة بالاستثمار وحبسه عن التداول.
- لا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب، وذلك عند تفاعل ومشاركة المال مع العمل.
- ربط العوائد بالمخاطر وكلما زادت المخاطر زادت العوائد ولا ربح حلال بدون مخاطر.
- هناك ضوابط أخرى تتعلق برفع الحرج كجلب المصالح ودرء المفاسد ونفي الضرر وارتكاب أخف الضررين...الخ.

كما يجب وضع إطار عام للمواصفات أو الشروط التي يجب أن تتوفر في أي ورقة أو أداة مالية حتى تكون ورقة مالية يصح إصدارها وتداولها من منظور المعاملات الإسلامية، وهذه الشروط هي كما يلي:[5]

- تمثيل الورقة المالية لحصة شائعة من موجودات المؤسسة أو المشروع أو الصندوق...إلخ، بمعنى آخر ألا تمثل دينا عن الجهة المصدرة.
- يكون عائد الورقة المالية نسبة متفق عليها من الربح الذي سوف يتحقق فعلا، دون تحديد كمي مسبق للعائد أو نسبته للقيمة الاسمية للورقة المالية.
- أن يكون نشاط الجهة المصدرة نشاطا مشروعا من منظور فقه المعاملات المالية الاسلامية، إذ لا يصح إصدار أو تداول المؤسسات التي تدير أنشطة محرمة كالخمر والمقامرة والربا ونحوه...إلخ
- ولقد قامت المؤسسات المالية الإسلامية في داخل هذا الإطار الواسع بابتكار وتصميم أوراق مالية لها مواصفات وإجراءات خاصة وقواعد للإصدار والترويج والاكتتاب، ولقد شكلت تلك القواعد والإجراءات مفهوم الأدوات المالية الإسلامية، بحيث يمكن تعريف هذه الأخيرة بأنها صكوك تصدرها مؤسسات مالية باعتبارها مضاربا تمثل حصة شائعة في رأس مال مشروع معين أو مشروعات متعددة تشارك في الأرباح المتوقعة والخسائر المحتملة وتتميز بآجال متفاوتة وبقدرات مختلفة على التداول والاسترداد.

ومن بين أدوات التمويل الإسلامية المقترحة ما يلي:

- صك الاستثمار، وهو ورقة مالية فيها إقرار من المؤسسة المصدرة لها بأنها استلمت قيمة هذه الورقة وتتعهد أيضا بدفع أرباح المشاركة وذلك حسب قيمة الورقة بالنسبة لرأسمال المؤسسة، كما يتحمل صاحب الصك الخسائر بنفس النسبة.
- أسهم المشاركات في المؤسسات العامة، وهي وثيقة تثبت الملكية لجزأ من المشروع تصدرها الدولة، بحيث يكون لصاحبها الحق في الملكية والمشاركة في إدارة المشروع ولابد من تحديد نسبة ربح أكبر للحكومة مقابل المساهمين الآخرين، أم إذا حدثت خسارة فإن كل مساهم يجب أن يتحملها حسب نسبة رأس ماله المستثمر في المشروع.
- أسهم المقارضة أو المضاربة، هي سندات تعني من الناحية الاقتصادية الوثائق الموحدة للقيمة الصادرة عن المصدر، حيث يكتتب فيها المستثمرون مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في الأرباح المحققة سنويا حسب الشروط الخاصة بكل إصدار.[6]
- سندات الإيجار، يتم إصدارها من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لشراء معدات وعقارات ثم تأجيرها لمن يرغب، فيكون ثمن الإيجار هو العائد الذي يحصل عليه أصحاب السندات.[7]
- بالإضافة إلى الأوراق المالية الإسلامية السابقة، استطاعت المصارف الإسلامية أن تصدر عدداً من الأوراق المالية التي مولت مشروعات عمومية وخاصة، مثل سندات المقارضة لإعمار الممتلكات الوقفية في الأردن وشهادات التأجير التي صدرت من عدة بنوك إسلامية مولت بها أساطيل النقل من سفن وطائرات في عدد من الدول العربية لآجال متوسطة وطويلة لشهادات قابلة للتداول والاسترداد، وشهادات الإسكان لبناء القارات خاصة تجربة بيت التمويل التركي. وشهادات المشاركة في الاستثمار والتي مولت عدة مواسم زراعية في السودان.

ب-السعر

يمثل التسعير الركن الحرج والصعب في نجاح أو فشل المؤسسة لكونه يمثل التكاليف التي تتحملها المؤسسة وما تسعى للحصول عليه من عوائد مالية لتغطية تلك التكاليف وتحقيق هامش ربحي يضمن لها البقاء والاستمرار وتطوير قدراتها إلى مستوى أعلى في الأداء ومن هنا، فقد تميزت عملية التسعير بالكثير من الجوانب المعقدة والمؤثرة في أهداف استراتيجيات المؤسسة لكونه يمثل العنصر الأساسي في المزيج التسويقي الذي يحقق تدفقا نقديا لها.[8]

باعتبار السعر أحد أهم محددات الإقبال أو الإحجام عن الاستثمار في الأوراق المالية، يجب مراعاة العناصر الموالية:

- طرح الإصدارات الجديدة للأسهم عند مستويات أسعار تسمح بتحقيق أرباح لصغار المستثمرين بهدف جذبهم إلى السوق.
- تشجيع المؤسسات على القيام بتجزئة أسهمها لإتاحة الفرصة لصغار المستثمرين لشراء هذه الأنواع من الأسهم.

- تشجيع المستثمر المالي الفرد المحتمل على دخول سوق الأوراق المالية من خلال تقديم بعض الحوافز الضريبية.

ج-التوزيع

يعد التوزيع والذي هو بصفته أحد العناصر الرئيسة للمزيج التسويقي لما له من أهمية وتأثير كبير في النشاط التسويقي، والنشاط التوزيعي يركز على أن تكون قراراته وأفعاله موجهة نحو جعل المنتوج متاح أمام المستهلكين عندما يكونون راغبين في شراء المنتوج، ومن هنا تكمن الصعوبة في هذا النشاط لمسوقي الخدمات بشكل عام ولمسويقي الخدمات المالية بصفة خاصة نظرا لطبيعتها غير الملموسة والمعقدة بنفس الوقت، لذلك يفترض أن تقدم الخدمة المالية عبر منافذ أو قنوات مختلفة تتوافق مع خصوصية الطرف المستفيد، وعتبر فروع البنوك أحد القنوات الرئيسة المستخدمة في تصريف الأوراق المالية، ولزيادة عدد قنوات التوزيع، يمكن اقتراح إدراج الوكالات المختلفة للتأمينات وباقي المؤسسات المالية الأخرى.[9]

د-الترويج

تهدف المؤسسة من استخدام الترويج بشكل عام إلى تحقيق أهدافها المختلفة المنصبة في نهاية الأمر نحو تحقيق عملية الشراء وبناء علاقة مستمرة ودائمة مع الزبائن، لأن المؤسسة الناجحة لا تنتهي علاقتها بالمشتري حال انتهاء عملية الشراء، بل تستمر إلى ما هو لاحق من علاقة، وعليه، يمكن تعريف الترويج على أنه عملية اتصال للبناء والمحافظة على العلاقات من خلال إعلام وإقناع واحد أو أكثر من الزبائن لجعل وجهة نظرهم ايجابية نحو المؤسسة أو المنتوج المقدم.[01]

يستحسن أثناء إعداد الحملات الترويجية الخاصة بتقديم المنتوجات المالية للمستثمرين الماليين الأفراد اعتماد الحملات الترويجية المكثفة لأنه عادة ما تكون فترة الاكتتاب على مستوى السوق الأولية محددة وقصيرة لذا يؤدي الإعلان دورا كبيرا في تصريف الأوراق المالية. كما يستحسن استعمال وسائل عديدة من مجلات، جرائد، تلفزيون، إذاعة، الملصقات، وسائل النقل وحتى الإنترنيت.

وتعتبر الإبداعات في مجال الترويج مجالا خصبا وواسعا ويمكن تطبيق بعض الأساليب غير التقليدية في الترويج كاستعمال الاتصال عن طريق الهواتف النقالة خاصة بعد انتشارها على مجال واسع بين الجزائريين. بالإضافة إلى استعمال أساليب ترويجية أخرى كالأبواب المفتوحة والمعارض والقوافل الإعلامية.[11]

خامسا: التنفيذ والرقابة للخطة الاستراتيجية التسويقية

بعد استكمال مختلف الخطوات السابقة تبدأ عملية التنفيذ. وفي هذه المرحلة يمكن أن تحدث بعض المشكلات مما يستوجب إعداد خطة بديلة تستخدم عند الطوارئ لتفادي المفاجآت.

المؤسسات الناجحة هي المؤسسات التي تراجع وتقيم النتائج وتقوم بالإصلاحات التي يتم

تصميمها لتحسين أدائها، وتهدف الرقابة الاستراتيجية إلى استقصاء اتجاه المؤسسة وحركتها نحو تحقيق أهدافها المعلنة والضمنية وتحقيق استراتيجيتها وقدرتها على الإنجاز في ظل البيئة وفي ظل المنافسة الشديدة، وتركز الرقابة الاستراتيجية على مدى التوافق بين قرارات المؤسسة وأهدافها والفرص والتهديدات الموجودة في بيئتها الجزئية والكلية، ويتطلب هذا بالضرورة أن تعتمد المؤسسة على رصد ومراقبة عملية التغير الاستراتيجي في البيئة والذي يأتي من مصادر عديدة منها التغير في الطلب أو دخول منتوجات بديلة أخرى. كذلك التغير في اتجاهات وطبيعة المستثمرين الماليين الأفراد.[21]

المحور الثاني: عوامل أساسية لتنفيذ استراتيجية تسويق الأوراق المالية بالجزائر

ويكون ذلك من خلال اعتماد مخطط لتنفيذ الاستراتيجية التسويقية يتضمن ما يلي:

- إعداد مخطط ملخص للتوجهات الكبرى واختيارات تخصيص الموارد (استثمارات، نفقات الميزانية).
- وضع الأهداف محددة بالحجم وبرقم الأعمال والمردودية المتوقعة في المخطط العام.
- إعداد سيناريوهات بديلة بالاعتماد على أنظمة معلومات جزئية فعالة.

كما توجد عدة اعتبارات ينبغي أخذها في الحسبان قبل البدء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومنها ما يلي.[31]

- الفترة الزمنية، يمثل عنصر الزمن سلاحا استراتيجيا كما أن الاستراتيجيات المعتمدة على الزمن يمكن أن تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية وقد ترتب على ذلك زيادة كل من حصتها السوقية وولاء المستهلكين لمنتجاتها وهكذا أصبحت الاستراتيجيات المعتمدة على عنصر الزمن مكونا هاما وحرجا للبدائل الاستراتيجية خلال الحقبة الحالية والقادمة.

والواقع أن عنصر الزمن يمكن من تحقيق ميزة تنافسية إذا تمت المحافظة على هذا التميز الزمني، وهذا يعني أن الهدف يجب أن يكون هو التخفيض المستمر في زمن الدورة الكلي، وفضلا عن ذلك فان الميزة التنافسية المعتمدة على عنصر الزمن يمكن الاحتفاظ بها فقط في حالة ما إذا كانت ثقافة المؤسسة تشجع وتكافئ الابتكار والسرعة في التصرف، والسرعة في الاستجابة وكل ذلك بالتزامن مع توافر التكنولوجيا اللازمة لتحقيق ذلك السبق الزمني.

- التعريف بالخطة الاستراتيجية، تعتبر الخطة الاستراتيجية بمثابة محرك للمؤسسة فهي الموجه العام الذي يمكن استخدامه عند اتخاذ القرارات، ومقياس يمكن من خلاله تخصيص الموارد، وأخيرا محورا لطاقة المؤسسة. ولكن إذا تم اعتبار الخطة مجرد شعارات ففي هذه الحالة لن تنفذ الخطة وحتى لو كان فريق التخطيط والإدارة العليا على درجة عالية من الالتزام بالخطة والثقة في قدرتها على النجاح.

- الوعي بأهمية الخطة الاستراتيجية للتسويق، من الواضح أن التزام رؤساء المؤسسة ومساعديهم بعملية التخطيط الاستراتيجي يعني أنها على درجة عالية من المعرفة والوعي بأهمية عملية التخطيط.

إن فهم عملية التخطيط الاستراتيجي سوف يؤتي ثماره وخاصة إذا كان فريق التخطيط يقوم بإرسال تقارير دورية للموظفين عن التطورات في عملية التخطيط والمرحلة التي تم الوصول إليها في هذه العملية. ويتمثل الجهد الحقيقي في كيفية وضع الخطة من خلال جميع العاملين باعتبارها خطة المؤسسة ككل وليس باعتبارها خطة فريق التخطيط الاستراتيجي فقط، وعلى الصعيد الآخر، فإن الحرص على استيعاب والتزام الموظفين بالخطة الاستراتيجية لا يعني التوقف كلية بمجرد تقديم الخطة، فالخطة الاستراتيجية ليست حدثا مؤقتا، بل هي عملية مستمرة.

- تنظيم الصفوف وحشد الجهود، إذ إن تنفيذ الخطة الاستراتيجية داخل المؤسسة ووضعها موضع التنفيذ يتطلب ضرورة تعبئة المشاعر داخل المؤسسة لصالح الخطة. من خلال تأثير رئيس مجلس الإدارة تأثيراً جوهريا على التغيرات التي تتطلبها الخطة الاستراتيجية كما يجب أن تعكس تصرفاتهم تفهما عميقا واقتناعا قويا بالاستراتيجية.

المحور الثالث: اقتراحات لتنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر

هناك العديد من المقترحات التي يمكن إدراجها لتنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر منها الآتي:

أولا: اقتراحات في الجانب التشريعي والتنظيمي

باعتبار أن سوق الأوراق المالية تؤدي دورا هاما في الاقتصاد فلا بد من عملية تنظيم هذه السوق وإصدار التشريعات التي تضبط عملها، وعادة ما يأخذ تنظيم السوق الصور الآتية:[41]

1- تنظيم عملية الإفصاح عن المعلومات

من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين في سوق الأوراق المالية هي تقدير درجة أمان الاستثمار ودرجة المخاطرة المصاحبة له ولكي يتحقق ذلك يجب أن تقدم المؤسسات معلومات عن نوعية الأوراق المالية محل الاستثمار باعتبار أن المعلومات قد تكون غير كافية من ناحية أخرى. وعليه، ينبغي أن تتدخل السلطات العمومية لدى الجهات المصدرة من سلامة وكفاية المعلومات المقدمة للمستثمرين لتجنب عملية الغش والاحتيال، فالمعلومات الخاصة بأوضاع المؤسسة هي حق يجب أن يتاح لكافة المتعاملين في السوق وليس لطرف معين يمكن أن يستفيد منها لتحقيق أرباح غير عادية، ولتوفير المعلومات اللازمة يمكن تحقيق وضع أفضل للمستثمرين وبالتالي رفع أداء السوق.

2- تنظيم عمليات التعامل

يقتضي تنظيم التعامل وجود إطار تشريعي لتنظيم ذلك التعامل وذلك من خلال أداء الوظائف الموالية:

أ-الرقابة على السوق الأولية

ويكون ذلك من خلال إلزام المؤسسات الجديدة التي تطرح أسهما للاكتتاب العام بإصدار نشرية الاكتتاب توضح فيها أغراضها وبرامجها حتى يتعرف الجمهور على أهدافها.

ب-وضع متطلبات الإفصاح

تقوم لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بوضع متطلبات للإفصاح عن تداول الأشخاص لأسهم شركاتهم من خلال تقييد تداول الأسهم للمؤسسين قبل مرور فترة زمنية معينة ولحين إعلان نتائج مرضية عن أعمال المؤسسة لفترة محددة.

ج-الرقابة على السوق الثانوية

تتم هذه الرقابة من خلال نشر المعلومات المالية عن المؤسسات المقيدة بسوق الأوراق المالية حيث تلتزم المؤسسات بإعداد ونشر المعلومات المالية عن نتائج أعمالها ومركزها المالي باستمرار بحيث تعكس هذه المعلومات أوضاع المؤسسة بشكل جيد وتمكن من اتخاذ القرار الاستثماري.

د-تطبيق قوانين ولوائح السوق

السهر على تطبيق قوانين ولوائح التعامل في السوق من أجل تحقيق منتظمة مستقرة تضمن تدنية التقلبات الكبيرة وغير المعقولة في أسعار الأوراق المالية.

3- تنظيم الجوانب الخاصة بالمؤسسات المالية

تتعلق هذه الجوانب بالإجراءات التي تتخذها السلطات لحماية أموال المستثمرين لدى مؤسسات الوساطة المالية، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة عند إنشاء أي مؤسسة للوساطة المالية بعد فحص موقف المستثمر الفرد أو المؤسسة الراغبة في أعمال الوساطة للتحقق من قدرتها على أداء تلك الوظيفة.
- فرض قيود على الأصول المالية المسموح للوسطاء الماليين بحيازتها لضمان سلامة أموال المستثمرين.
- إنشاء صناديق للتأمين على حقوق المستثمرين لدى وسطائهم الماليين، وتهدف هذه الصناديق لتعوض المستثمرين عن الخسائر المالية إذا واجه الوسيط المالي عجزا ماليا تعذر معه سداد التزاماته المالية، ويسدد المودعون والمستثمرون اشتراكات دورية لتلك الصناديق في دفع التعويضات عند سقوط المؤسسة أو الوسيط المالي.

4-مرونة التشريعات المنظمة لسوق الأوراق المالية

تهدف القوانين والأنظمة وأجهزة الرقابة والإشراف على سوق الأوراق المالية إلى حماية المستثمرين وتحقيق الأمانة والصدق في تداول الأوراق المالية ويتم ذلك من خلال عدة آليات أهمها ما يلي:

- تنظيم عمليات الإفصاح عن المعلومات من قبل المؤسسات عند الإصدارات الأولية والإفصاح الدوري المستمر بعد ذلك.
- وضع المعايير اللازمة لضمان تداول منتظم وذلك من خلال تنظيم المؤسسات العاملة في السوق.
- إصدار قوانين تنظيم نشاط صناديق الاستثمار وخبراء الاستثمار بهدف تحسين الإفصاح وتخفيض المخاطر على المستثمرين.
- مراجعة القوانين والأنظمة وطرق المراقبة ووسائل فرض النظام المتعلقة بالسوق الأولية أساسا والثانوية لاحقا والتي يجب أن يكون من أهم أهدافها حماية المستثمرين.
- وللوصول إلى تحقيق كل ما سبق، ينبغي أن تمتاز التشريعات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالمرونة حتى تستطيع مواكبة التطورات.

ثانيا: العمل على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية

من أهم العوامل التي تساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر هو توافر المعلومات التي تعد المصدر الرئيس في تحديد هيكل الأسعار للأوراق المالية ويكون ذلك من خلال رفع الكفاءة المعلوماتية للسوق وتطوير نظم الإفصاح وتدفق المعلومات في سوق الأوراق المالية.

ولتطوير نظم الإفصاح وتدفق المعلومات في سوق الأوراق المالية لا ينبغي فقط الاكتفاء بوجود مصادر معلومات متاحة بأدنى تكلفة ممكنة للمتعاملين في السوق، بل يجب أيضا أن تعكس هذه المصادر كفاءة المعلومات والتحاليل التي تتعلق بجميع الجوانب التي يمكن أن تؤثر في أسعار الأوراق المالية والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته الاستثمارية ولتحقيق هذا الهدف يجب توفير المعلومات لكافة الأطراف العاملة بالسوق بأدنى تكلفة وبأسرع وقت ممكن وتحليل مؤشرات أداء المؤسسات وحصتها في السوق وإمكانية التوسع والنمو والمخاطرة التي تتعرض لها، وغيرها من البيانات لحماية المستثمرين.[51]

كما ينبغي العمل على رفع الوعي الاستثماري لدى إدارات هذه المؤسسات والتزام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في استخدام حقها القانوني في فرض تطبيق اللوائح التنظيمية بشكل صارم على المؤسسات التي تستوفي متطلبات الإفصاح المقررة قانونيا.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب العمل على توفير الشفافية في المعلومات من خلال تكوين مؤسسات مختصة تكون مهمتها نشر مؤشرات أداء المؤسسات المقيدة بسوق الأوراق المالية، إضافة إلى قيام السلطات العمومية بنشر تقارير دورية تتضمن مؤشرات الاقتصاد العالمي والوطني وكذا مؤشرات عن سوق الأوراق المالية بالجزائر وتحليلات عن القطاعات والتوقعات عن الصناعات المختلفة.

كما يستوجب على لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة القيام بنشر تقارير يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية وسنوية تتضمن كل المؤشرات التحليلية لتطوير سوق الأوراق المالية بالجزائر، وكذا مؤشرات مستقبلية عن أداء القطاعات المختلفة على أوسع نطاق بدون تكلفة ونشرها في الإنترنيت.

هذا مع إلزام المؤسسات المصدرة للأوراق المالية على نشر تقارير حول أحوال السوق، على أن تكون هذه التقارير مراقبة من قبل الجهات الحكومية المختصة حتى تضمن دقة هذه المعلومات وسرعة نشرها في وسائل الإعلام المختلفة.

ثالثا: توسيع عرض الأوراق المالية

تعاني سوق الأوراق المالية بالجزائر من محدودية عرض الأوراق المالية ومن أجل توسيع عرض هذه الأخيرة ينبغي تحقيق ما يلي:

- العمل على تنويع الأوراق المالية المعروضة في سوق الأوراق المالية بالجزائر حتى يتم جذب أكبر عدد ممكن من المدخرين.
- ضرورة فتح رأسمال المؤسسات المقيدة بالبورصة ورفع هذه النسبة إلى أكثر من النسبة الحالية المقدرة 20 بالمائة.
- وضع رزنامة للمؤسسات التي ينبغي إدراجها في سوق الأوراق المالية حتى يتم تأهيلها أو توفير ما هو مطلوب لتأهيلها.
- رفع عدد المؤسسات المقيدة في سوق الأوراق المالية، وذلك عن طريق مراجعة الشروط توافرها في المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى سوق الأوراق المالية باعتبار أن زيادة عدد المؤسسات يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار وزيادة حجم التداول.

رابعا: تنويع أدوات الاستثمار

يمكن تنويع أدوات الاستثمار لزيادة العرض والطلب من خلال ما يلي:

- إدخال العديد من الأدوات المستحدثة للمالية الإسلامية كبديل للأوراق المالية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- الإسراع في تهيئة دخول المؤسسات لسوق الأوراق المالية من خلال الخوصصة أو من خلال فتح رأس مال هذه المؤسسات عن طريق سوق الأوراق المالية.

الخاتمة:

لقد تعرضت هذه الورقة إلى استراتيجية تسويق الأوراق المالية بصفة عامة مع التركيز على الأوراق المالية بصفة خاصة بالجزائر وأثرها في تنشيط الاستثمار المالي، حيث أظهرت تجارب المؤسسات المقيدة ببورصة الجزائر العديد من العوائق التي تحول دون تحولها لسوق نشطة منها العوائق السياسية، الاقتصادية كالتضخم واتساع السوق الموازية وضعف الحوافز الجبائية وغيرها. بالإضافة إلى وجود عوائق تتعلق بالبورصة نفسها كانعدام الكفاءة وقلة المنافسة وقلة عدد العارضين ووجود شروط

قانونية عديدة، مع انعدام شبه تام لمحيط الترويج المالي من وسائل اتصال ومختصين.

وللنهوض بسوق الأوراق المالية بالجزائر، يجب الاعتماد على استراتيجية تسويقية محكمة تراعي جانبي العرض الذي تمثله المؤسسة المصدرة للأوراق المالية، وجانب الطلب الذي يمثله المستثمر المالي من أجل الوصول إلى توافق كأن تدرج بعض الأوراق المالية التي تتلاءم والشريعة الاسلامية مما قد يساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية بالجزائر من خلال دخول فئة أخرى من المستثمرين كانوا عازفين عن الدخول في مثل هذا النوع من الاستثمارات لأسباب عديدة.

obeikan.com

المراجع:

1. Cedomir Nestorovic, Marketing en environnement islamique, édition Dunod, Paris, 2009, pp : 2527-.
2. محمد طاهر نصير، حسين محمد اسماعيل، التسويق في الاسلام، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 71-80.
3. Kotler Philip, Keven Keller, Delphine Manceau, Dubois Bernard, Marketing Management, Pearson Education, Paris, 13 éme édition, 2009, p : 48.
4. عبد الناصر محمود الشيخ فتوح، ضوابط الاستثمار والمصارف الاسلامية، دار الارشاد للنشر، حمص، سوريا، 2008، ص: 22.
5. أحمد محي الدين أحمد، الأدوات الاستثمارية ودورها في تنشيط التداول بالبورصات العربية»، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص: 17.
6. عبد الباسط وفا محمد، سياسات وأدوات مالية للدولة الإسلامية، دار النهضة العربية، 2005، ص: 36.
7. على القرة داغي، «الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 135، 1992.
8. Kotler Philip & Armstrong. Gary, Principle of Marketing, 11 th ed, Person prentice-Hall, 2006, p : 306.
9. ثامر البكري والديوه جي أبي، « الآراء الحديثة في أسس تسويق الخدمات المحاسبية»، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 76، سنة 2004، ص ص: 143-154.
10. PrideWilliam .M & FerrellO.G, Marketing concept and Strategies, 2 nd ed, Houghton Mifflin Co, 2000, p : 04.
11. ثامر البكري وأحمد الرحومي، تسويق الخدمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 291-296.
12. محمود جاسم الصميدعي ورشاد محمد يوسف الساعد، إدارة التسويق، التحليل، التخطيط، الرقابة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2007. ص: 49.
13. منير نوري، التسويق الاستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص: 178-179.
14. الجودي ساطوري، أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر، 2005-2006.
15. محمد براق، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة قدمت لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

البطالة والتحدي في المغرب العربي

أ.بركات احمد

جامعة الجزائر، الجزائر

الملخص:

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية، وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة، و أن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقّدة، ربما أطاحت ببعض الحكومات، فحالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال فهم المسئولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة، وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، و عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، كما تفيد الدراسات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، فنسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر مقياس هام لمستوى الصحة النفسية التي يعيشها السكان ،كما لها آثارها أيضا على الصحة الجسدية والاجتماعية.. فالبطالة من المظاهر العالمية غير أن حجمها يتفاوت من بلد لآخر كما تتفاوت درجة المعاملة الإنسانية التي يتلقاها الفرد العاطل من مجتمعه.

وسنحاول في هذه المقام توضيح بعض النقاط العالقة والمتمثلة في تعريف البطالة، الآثار السلبية للبطالة على المستوى الاقتصادي الكلي، الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي والأخلاقي، نظرة الاقتصاديين لحلول للبطالة، البطالة في الوطن العربي، مؤشرات البطالة بين الشباب، تجارب دول المغرب العربي لعلاج الظاهرة (الجزائر، المغرب وتونس)

المقدمة:

في البداية اذكر بأنني اخترت هذا العنوان لأن البطالة في العصر الحديث تعد مرض العصر وهي بمثابة مرض السرطان تفشى في أوساط المجتمعات مما ينخر كيانه الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والسياسي مما أدى إلى وقوع الانتفاضات الشعبية والحروب الأهلية (الربيع العربي) كل يسميها بتسميته الخاصة والتي يراها حلا لهذا المرض العويص الذي بدا ينخع أحشاء المجتمعات المتقدمة والمتخلفة خاصة الدول العربية، والجزائر من بين الدول التي تسودها هذه الظاهرة وتتخبط في خضم أهوالها وكانت سببا في تصدع اقتصادها وسياستها، رغم ذلك استطاعت أن تواجه الظاهرة بعزم وثبات

فاعتمدت سياسات واستراتيجيات مختلفة للحد منها، كذلك ما حدث في تونس والمغرب مما استدعاني إلى اعتبار ذلك تحدي لمواجهة هذا المرض الخبيث فجاء العنوان «البطالة والتحدي في المغرب العربي».

نعلم بان السكان يعتبر من أهم عناصر مكونات أي مجتمع وعلى خواصهم يتوقف نوع وطبيعة العلاقات الإنسانية السائد فيه وما يترتب عن هذه العلاقات من أوضاع وأنظمة، فخواص السكان العددية والجنسية والتعليمية والدينية كلها ذات آثار مباشر على نوع وطبيعة النشاط الإنساني في ذلك المجتمع كما تتأثر بها كافة المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من حيث تكوينها ووظائفها ومدى الاشتراك الاجتماعي في كافة نشاطها، فهذه العلاقات والخواص السكانية لها تأثير مباشر على العمالة والبطالة، علما أن البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية.

فعلى الرغم من كثرت التحديات الشرسة التي تهدد الإنسانية وتنذر بتعرضها لأوخم العواقب، إلا أن البطالة تعد تحديا خطيرا وهو الأكثر شراسة وضراوة بين كل التحديات، تهدد الإنسانية في مستقبلها.

مؤشر البطالة، من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحرص الدول المتقدمة على إصداره بشكل دوري (شهريا في الغالب)، وهذا الاهتمام أساسه أن البطالة لها ارتباط مباشر بالفقر، وما لها من ارتباط قوي بالنمو الاقتصادي، فازدياد عدد الوظائف المتاحة دليل على قوة النشاط الاقتصادي، يترتب عنه توفر مداخيل لأغلب أفراد المجتمع، تسمح لهم بتغطية أعباء المعيشة، والعكس حيث تؤدي البطالة إلى حرمان فئة واسعة من هذا الدخل، يجعلها تعيش العزلة الاقتصادية بكل أبعادها، وهذا ما يؤدي حتما إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، نعبر عنها جميعا بالآثار السلبية للبطالة.

فالبطالة هي حقا كارثة تستوجب الوقوف ولفت الانتباه، فالواقع يؤكد أن معدلات البطالة في تزايد مستمر، فالجميع يحاول البحث عن طريق للخروج من هذه الأزمة ولكن الواضح أن المعدل في تزايد.

أولا: تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ويقبل به عند الأجر السائد، لكنه لا يجده وتعني البطالة وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد البشرية المتاحة.

ويتوافق هذا مع التعريف الذي أوصت به منظمة العمل الدولية **ILO** على تعريف العاطل بأنه « كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

يتأكد لنا من ذلك أن نسبة البطالة المرتفعة الواقعة فعلا، أمر إجباري وليس اختياري، وبالتالي فإن العاطل عن العمل جبرا قد يتحول إلى مرحلة الانتقام بعد اليأس، وهذا ما يطرح مشكل الآثار السلبية للبطالة والمؤدية إلى انحرافات على مختلف المستويات.

فالبطالة، بوجه عام، هي تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة، تتعدد مفاهيم البطالة.

لكن مفهوم البطالة، أو نقص التشغيل، يمتد إلى الحالات التي يمارس فيها فرد عملاً ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد، أو المرغوب. وتسمى هذه الظاهرة البطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر. ويمكن اعتبار نقص التشغيل الظاهر تنويعه على صنف البطالة السافرة. ويحدث في بعض المجتمعات أن يعاني بعض من أفرادها، في الوقت نفسه، من زيادة في التشغيل، بمعنى عملهم وقتاً أطول من معيار معتاد لكي يتمكنوا من الوفاء باحتياجاتهم، وهو وجه آخر من أوجه اختلال التشغيل في المجتمع.

كذلك يمكن أن يعاني الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد، من نقص التشغيل المستتر أو البطالة المقنعة، عندما تكون إنتاجيتهم، أو كسبهم، أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم، متدنية حسب معيار ما، وهذه أخبث أنواع البطالة، خاصة في المجتمعات النامية. حيث نقص التشغيل المستتر هو الوجه الآخر لتدنى الإنتاجية الاجتماعية للعمل المبذول؛ أو لقصور الدخل من العمل عن الوفاء بالحاجات الأساسية، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية الكلى، أي الإفقار؛ أو لإهدار الطاقات البشرية والاستثمار في التعليم نتيجة لقلة التوافق بين نظم التعليم واحتياجات سوق العمل؛ أو لتحمل شروط عمل غير آدمية مثل وقت عمل بالغ الطول أو بيئة عمل مضرة؛ وكلها قسمات جوهرية للتخلف، ومن المؤسف، أن نقص التشغيل المستتر لا يلقى العناية الواجبة في مناقشة البطالة، ويعود هذا، أساسا، إلى الصعوبات الكبيرة التي تحيط بهذه الظاهرة، في الفهم والقياس والتشخيص والعلاج.

أما معدل البطالة فهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي:[1]

معدل البطالة = (عدد العاطلين / عدد القوة العاملة) X 100.

معدل مشاركة القوة العاملة = (قوة العمالة / النسبة الفاعلة) X100.

ثانيا: الآثار السلبية للبطالة على المستوى الاقتصادي الكلي:

يحتاج النشاط الاقتصادي لاستمراره وتوسعه إلى عاملين أساسين الأول يتمثل في وجود الطلب الكافي على السلع والخدمات، والثاني يخص الجانب التمويلي وبالتالي ضرورة وجود ادخار كاف لذلك.

حيث يرى كينز (الاقتصادي البريطاني صاحب كتاب النظرية العامة في الاقتصاد الصادر سنة 1936) أن الاستهلاك يرتبط بالدخل المتاح ويضاف للاستهلاك التابع قيمة تمثل الاستهلاك المستقل

1 - عباس صالح، العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ط 2004

(التلقائي)، فتكون دالة الاستهلاك من الشكل:[1]

$$C = a + bYd$$

وعليه تكون دالة الادخار عبارة عن الفرق بين قيمة الدخل المتاح والاستهلاك، فينتج لدينا:

$$S = - a + sYd$$

تتحقق عتبة الادخار عندما يتقاطع منحنى الادخار مع محور الدخل المتاح، وهذا نظرا لكون المنحنى المميز للدالة يبدأ من الجهة السالبة فيكون لدينا:

$$S = 0 \qquad - a + sYd = 0 \qquad Yd = a / s$$

نستنتج مما سبق أنه كلما كانت نسبة البطالة مرتفعة، أدى ذلك إلى زيادة قيمة الاستهلاك التلقائي فتتأخر تبعا لذلك عتبة الادخار، مما يؤدي إلى صعوبة تمويل الاقتصاد، فتكون الآثار السلبية على التوازنات الكلية، خاصة وأن الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل تتميز بميل حدي للاستهلاك مرتفعا يؤدي إلى تأخر عتبة الادخار أكثر.

ثالثا: الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي والأخلاقي

البطالة ليست مشكلة شخصية، وإنما هي مشكلة اجتماعية عامة، وقد تحولت إلى مشكلة عالمية حيث بدأت الهجرة من الدول الفقيرة التي لا تملك فرص عمل، نحو الدول الغنية التي تعِدُ بالكثير في مجال العمل حسب قناعة المهاجرين.

ويُعتبر العاطل عن العمل خارج إطار الإنسانية بصفة كلية، حيث يقول الراغب « من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى، وأن من تعود الكسل ومال إلى الراحة فقد الراحة، إن فقدان الراحة يتمثل فيما يمارسه العاطل عن العمل من انحرافات على مختلف المستويات، فيتعاطى المخدرات، ويمارس السرقة والاحتيال، ويساهم في انتشار شبكة المتاجرة في الجنس، والاعتداء على الآخرين، وغير ذلك، فالبطالة آفة تنخر جسد الإنسان والمجتمع وخاصة عند الشباب، وبالأخص الخريجين منهم، للبطالة آثار نفسية واجتماعية حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية كما أن لها آثارها على الصحة الجسدية ، وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي، وأكد عمرو خالد في إحدى حلقات برنامج

(صناع الحياة) التي ركزت على مكافحة البطالة أن هذه المشكلة ستولد مصائب رهيبة مترتبة على بعضها توصل لأمراض نفسية أو للإدمان والجرائم وأن الكارثة قد تصل لحد ضعف الانتماء للبلد وكراهية المجتمع لينتهي الأمر بالعنف والإرهاب لأن هذا الشاب العاطل منهار وكاره للمجتمع، وأضاف خالد أن البطالة ستعمل على تأخر سن الزواج وانتشار الزنا والزواج العرفي.

1 - Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus: "Economics،" Fourteenth Edition، McGraw-Hill International Editions, 1992

نتجت عن البطالة في مصر الكثير من الأمراض الاجتماعية مثل زيادة نسب الجرائم الجنسية حيث أن 90% من الجناة عاطلون عن العمل، وزيادة الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية وإقبال عدد الشباب المصري على الانتحار للشعور باليأس بسبب البطالة وعدم قدرتهم على إعالة أسرهم، وفي عام 2006 أعلن المركز المصري للحد من البطالة والدفاع عن حقوق الإنسان، عن تأسيس أول رابطة «للعاطلين» في مصر، في محاولة لتغيير حياتهم من خلال توفير فرص العمل لهم.

رابعا: نظرة الاقتصاديين لحلول للبطالة

لا يرى الاقتصاديون من الطبقة البورجوازية حلاً لمشكلة البطالة إلا في اتجاهين أساسيين: [1]

الاتجاه الأول يرى للخروج من البطالة ضرورة:

- رفع وتيرة النمو الاقتصادي بشكل يمكن من خلق مناصب الشغل، في ظل العولمة الرأسمالية يمكن تحقيق النمو دون خلق فرص الشغل، وفي الدول الصناعية لا يمكن الارتفاع عن نسبة 2.5% بسبب قيود العرض، يتم تدمير النسيج الاقتصادي للعالم الثالث لحل أزمة المركز من خلال سياسات التقويم الهيكلي والمديونية التي من نتائجها تفكيك صناعات العالم الثالث وتحويله لمستهلك لمنتجات الدول الصناعية.
- خفض تكلفة العمل عن طريق الأجور بشكل يخفض تكلفة الإنتاج ويرفع القدرة على المنافسة وتحقيق الأرباح.
- تغيير شروط سوق العمل يقصد بذلك المطالبة بإلغاء الحد الأدنى للأجور، خفض تحملات التغطية الاجتماعية والضرائب، وتقليص أو إلغاء التعويض عن البطالة، تخفيض الأجور وسعات العمل (المرونة في الأجور وسعات العمل. (

الاتجاه الثاني يرى للخروج من أزمة البطالة ضرورة:

- تدخل الدولة لضبط الفوضى الاقتصادية والتوازن الاجتماعي، هذا الاتجاه أخذ يتوارى بفعل ضغط الاتجاه الأول (العولمة. (
- الحل الجذري لقضية البطالة فيتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد على قاعدة التملك الجماعي لوسائل الإنتاج وتلبية الحاجيات الأساسية لكل البشر خارج نطاق الربح الرأسمالي، أي بناء مجتمع آخر لا يكون فيه نجاح الأقلية في العيش المترف على حساب عجز الأغلبية في الوصول إلى الحد الأدنى من العيش الكريم.
- تدريب وتأهيل الباحثين عن العمل في مختلف المجالات مثل النجارة والحدادة وصيد الأسماك وغيرها من المشاريع الوطنية الهامة للمجتمع وذلك حتى يتم قبولهم في المؤسسات الخاصة أو العامة أما بالنسبة للفتيات فيتم تدريبهن في الجمعيات الخاصة بالمرأة حتى يتم تكوين الأسرة المنتجة في كل بيت خاصة في المهن النسوية مثل الخياطة والحياكة والمشاريع الصغيرة.
- على الدولة أن تبحث عن سوق محلي وعالمي لدعم وتسويق المشاريع التي ينتجها الشباب والأسر المنتجة لها.

1 Peter N. Hess and Clark G. Ross: Principles of Economics: an analytical approach, West Publishing Company, New York, Los Angeles, San Francisco, 1993

- صرف مبالغ بسيطة للطفل الرضيع والشاب العاطل والزوجة من الدخل الوطني وهي نسبة يستحقها المواطن في القانون والتشريع الدولية حتى تقضي الدولة على سلبيات البطالة.

خامسا: البطالة في الوطن العربي

تواجه الدول العربية بشكل عام مشكلة تكاد تنشر مخالبها لتغطي مساحات واسعة من الوطن العربي نخشى من استفحالها لتصبح في النهاية آفة تنخر جسد الإنسان وهذه المشكلة هي البطالة وخاصة البطالة عند الشباب. وبالأخص الخريجين منهم.

فالشهادة والتخرج هاجسان يسعى الشباب لتحقيقها أملا في مستقبل مشرق زاخر بالأماني والأحلام للانخراط في مؤسسات المجتمع المدني والبناء الفاعل للحضارة التي تمثل كل دولة بالإضافة إلى تحقيق الذات التي نعيش جميعا من اجل الوصول بها إلى مراتب عالية ومكانة أفضل.

إضافة للفقر والعوز والمضي خلف سراب الغد والانتكاسات النفسية التي تؤدي أحيانا إلى الانتحار لدى بعض منهم لشعورهم بالفشل وإحساسهم بعدم أهميتهم في المجتمع مما أدى بالكثير منهم إلى الهجرة والبحث عن فرص العمل خارج حدود بلدهم.

تتميز البطالة في الوطن العربي بميزتين أساسيتين الأولى تتعلق بالفئة غير المؤهلة والتي تعمل أعمالا بسيطة، والثانية تتعلق بالفئة المتعلمة والتي لم تستوعبها سوق العمل، فمؤسسات التعليم العربي مولدة للبطالة والدخول المنخفضة، وحاملو المؤهلات الدراسية لا يمتلكون أي ميزة.

سادسا: مؤشرات البطالة بين الشباب:

جاء في تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في 11 أوت 2004، إلى أن نصف العاطلين عن العمل في العالم هم من الشباب، وهذا ما يعقد من المشكلة أكثر، حيث نجد أن انحراف الشباب هو الأخطر من نوعه نظرا للطاقة التي تملكها هذه الفئة.

لقد وصلت بطالة الشباب إلى أعلى مستوياتها في العالم خلال العقد الماضي، حيث بلغت 88 مليون شاب عاطل عن العمل في الفئة العمرية بين 15 و24 سنة، أي ما يقارب نصف عدد العاطلين عن العمل في العالم، وحسب نفس التقرير فإن الشباب من الفئة العمرية بين 15 و24 سنة يمثلون 25% من السكان في سن العمل، فإنهم يشكلون 47 % من أصل 186 مليون شخص عاطل عن العمل، ومن جهة أخرى فإن المشكلة الأصلية والأخطر لا تكمن فقط في العدد الكبير من الشباب العاطلين عن العمل، وإنما في كون الشباب يمثلون ما يقارب 130 مليونا من أصل 550 مليون من العاملين الفقراء غير القادرين على حماية أنفسهم وعائلاتهم من خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد منهم عن الدولار يوميا، فهؤلاء الشباب يكافحون من أجل البقاء، وفي الكثير من الأحيان يعملون ضمن شروط عمل غير مرضيه في الاقتصاد غير النظامي، هذه المشكلة تؤدي إلى نتائج عكسية بحيث قد يضطر هؤلاء لإيجاد عمل خارج الأطر النظامية [1].

1 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة 226، مطابع الرسالة، الكويت 1997

يمكننا القول بان مؤشرات البطالة لا يمكنها أن تعبر عن الوضع الحقيقي للبطالة، حيث يوجد عدد كبير من الشباب من يتم إدراجهم ضمن خانة العاملين رغم أنهم يوظفون بصفة مؤقتة، كما يوجد عدد آخر يملك منصب عمل لكن لا يتم التصريح به على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، كما أن عقود ما قبل التشغيل التي يتم احتسابها على أنها مناصب عمل دائمة مزيفة، خصوصا وأن أغلبية من يستفيد من هذه العقود لا يتم تحويلهم إلى عامل دائم، إذ يصدم في نهاية العقد بعدم تجديد العقد، الأكثر من ذلك، فان سياسة التشغيل التي كان يتم إتباعها في السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، كانت تقوم على أساس التوظيف فوق طاقة المؤسسات، وهو ما انجر عنه إفلاس وغلق معظم هذه الأخيرة، أما في الوقت الراهن فإنه يتم إتباع نفس السياسة، لكن بأسلوب تعاقدي، وهو ما يستدعي خلق ثروات وديناميكية في الاستثمار، بحيث يكمل كل مستثمر شاب حاجة المستثمر الآخر، وهذا لا يكون في نظرنا إلا من خلال دراسة المحيط العام، وليس من خلال تقديم الاستشارة والاقتراحات داخل مكاتب مغلقة وبناءا على إجراءات سياسية لا ميدانية.

فالمؤشرات الخاصة بالتشغيل والاستثمار في الواقع لا تعكس حقيقة الأرقام المقدمة بخصوص نسبة البطالة، فهي أكبر بكثير مما تقدمه وزارة التشغيل والتضامن الوطني أو وزارة العمل والضمان الاجتماعي، فالأرقام المقدمة من طرف الجهات الرسمية تشير إلى أن نسبة البطالة تراجعت إلى النصف خلال السنوات الخمس الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2010 نسبة 12.3%، في الوقت الذي كانت تتراوح فيه البطالة نسبة 15.3% سنة 2008 مقابل 29.5% سنة 2000 وكان وزير العمل والضمان الاجتماعي توقع أن يتواصل تراجع هذه النسبة لتصل 9% بحلول سنة 2013.

سابعا: تجارب دول المغرب العربي لعلاج الظاهرة

لقد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتحقق بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل، والباحثين عنه، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالداخلين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

1-الجزائر: بدأت معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب 1989، وأنشئت اللجان في كل ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل، وطور العمل بإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام 1990 في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية، كما يعدّ إنشاء التعاونيات بين الشباب من أهم الجهود التي بذلت، حيث يمول مشاريع الشباب بواقع 30 % الباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة، بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب، بالإضافة إلى العديد من الجهود التي ساهمت في حل مشكلة البطالة.

وبصفة تفصيلية أكثر نذكر ما يلي:

- إنشاء وكالة دعم وترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) في ماي 1995، والتي ساهمت كثيرا في رفع حجم الاستثمارات المولّدة لمناصب الشغل في مختلف قطاعات الإنتاج، وذلك بفضل التحفيز الجبائي وشبه الجبائي الممنوحة للمستثمرين الجزائريين والأجانب على حد السواء، إضافة إلى المتابعة والدعم المعنوي لهذه الاستثمارات.

الجدول التالي يوضح تطور عدد المشاريع الاستثمارية المسجّلة لدى الوكالة وعدد مناصب الشغل المقابلة لها:

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
2005	14600	175200
2006	13200	158400
2007	11750	141000
2008	10700	128400
2009	9800	117600
2010	9500	114000
2012	8950	* 245000

*توقعات

المصدر: وزارة العمل والضامن والاجتماعي مديرية التقييم والمتابعة.

- إنشاء وكالة ترقية ودعم الشباب (ANSEJ) في أفريل 1998، والتي اهتمت خاصة بفئة معينة من المستثمرين هم الشباب المتخرجين من الجامعات أو مراكز التكوين المهني، لإقامة مشاريع مصغّرة وذلك من خلال تقديم دعم مالي بالإضافة إلى التحفيزات الأخرى، وقد ساهمت هذه الوكالة منذ إنشائها على توفير العديد من مناصب الشغل في مختلف القطاعات، خاصة قطاع الخدمات.

الجدول التالي يبين تطور عدد المشاريع المصغرة، والمناصب التي تم إنشائها:

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المشاريع	5700	12600	13800	18750	15500	13957	12980
عدد مناصب الشغل	22800	63000	82800	112500	110000	125000	98000

المصدر: وزارة العمل والضامن والاجتماعي مديرية التقييم والمتابعة.

- إنشاء صندوق للتأمين على البطالة.

- إنشاء وكالة للعقود ما قبل التشغيل.

إن صيغ الاستثمار المتبعة حاليا من طرف مختلف الهيئات التي أوكلت لها المهمة فاشلة؛ فبالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ"، ترفض معظم البنوك تمويل المشاريع التي يتم قبولها من طرف هذه الوكالة، بالنظر إلى الخسائر التي لحقت بمختلف الوكالات، حيث عجز العديد من المستثمرين الشباب من تسديد قروضهم، وواجهتهم الوكالات البنكية في المحاكم، إلى جانب أنه لا توجد سياسة خاصة بالتشغيل في الجزائر، ذلك أن الفشل الذي تسجله وزارة التشغيل والتضامن الوطني، يؤكد حجم الفجوة بين ما يتم التصريح به والواقع الحقيقي للبطالة، والأكثر من ذلك، فإن القضاء على مشكلة ليس من صلاحيات وزارة واحدة فحسب، بل يجب أن يكون مشروع حكومة بأكملها، وذلك ما يبرره غياب استراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، فالدولة لم تدرس كل منطقة حسب خصوصيتها وحاجياتها وظروفها، فبالنسبة لمشروع مائة محل في كل بلدية فقد مني بالفشل، ذلك أن سوء التخطيط من شأنه أن يفرض مشاكل أخرى بالنسبة للشباب البطال، الذي قد يستفيد من هذا المحل، حيث أننا نجد فوارق كبيرة بين البلديات من حيث عدد السكان فمنها بلديات صغيرة لا تحتاج إلى هذا الحجم كله من المحلات، زد على ذلك جل المناطق التي بنيت فيها هذه المحلات تبعد بكثير عن الأماكن العمرانية (في مناطق معزولة نوعا ما).

2-المغرب الأقصى: أنشئ المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1991 وأعد ميثاقا وطنيا لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية، وأشتمل الميثاق على ضرورة الحوار والتشاور والتفاوض والتعاقد والتضامن لتحقيق الميثاق، كما تم إعداد برنامجا استعجالنا لإدماج الشباب من حاملي الشهادات، واستمر المجلس الوطني للشباب في اتخاذ إجراءات متتالية للتخفيف من مشكلة البطالة بين الشباب وكان من بينها مكتب تشغيل يختص بخريجي الجامعات، ولتوفير رؤية واضحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ولتحسين جاذبية الاقتصاد المغربي والرفع من قدرته على خلق مناصب الشغل.

وتوضح المؤشرات التالية وضعية الاقتصاد المغربي:

- معدل نمو اقتصادي وصل إلى 4.2%.
- التحكم في عجز الميزانية في حدود 3.2%.
- التحكم في نسبة التضخم في حدود 1.5 %.
- اعتماد استراتيجية صناعية جديدة، تقوم على تطوير وإحداث مهن عالمية جديدة.
- تنفيذ برنامج لدعم تنافسية المقاولة.

وقد بدأت هذه الحلول الهيكلية تعطي نتائجها الأولية، إذ تم تسجيل تراجعا ملموسا لمستوى البطالة بـنسبة 3.2 % حيث انتقلت من 14% سنة 1999 إلى 10,8% برسم سنة 2011 بالمغرب.

وتهدف العملية أيضا إلى ملائمة التكوين لسوق الشغل، وذلك بالعمل على:

- إعادة توجيه الوافدين على سوق الشغل نحو الفروع الأكثر قدرة على تيسير الاندماج.
- إسهام الشركاء الاقتصاديين.
- التحديد المسبق والدقيق لحاجيات سوق الشغل سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

3-تونس: اعتمدت برامج تشغيل الشباب منذ 1981، ونضجت تجربتها بإصدار قانون ينظم ذلك عام 1993، وتم ذلك من خلال ثلاثة برامج:

أهم عناصر البرنامج الأول كانت تتمثل في تنفيذ عقود تربط بين التدريب والتشغيل لذوي التعليم المتوسط، واستفاد منه قرابة 3500 شاب.

واعتمد الثاني 1988 على إعداد الشباب للحياة المهنية، حيث أدمج 60% من الشباب من فئة التعليم المتوسط، وأستوعبهم جميعا القطاع الخاص.

أما البرنامج الثالث فهو مثل سابقه لكنه موجه إلى حملة الشهادات الجامعية، واستفاد منه قرابة 14 ألف شاب استوعب القطاعين الحكومي والخاص منهم نسبة 38%.

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الإدماج والتأهيل المهني، بالاتفاق مع البنك الدولي ولمدة ثلاث سنوات، واستفاد منه 8000 طالب عمل، التحق الكثير منهم بصناعة النسيج والملابس الجاهزة إلى جانب ذلك نجد أن هناك أنشطة قديمة ومستمرة لدعم الصناعات الصغيرة والحرفية ولتطوير الريف.

ختاما يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي لا يكفي لوحده لمعالجة إشكالية البطالة، ومن أجل التصدي للبطالة البنيوية والتغلب على صعوبات إدماج حاملي الشهادات، اختارت الحكومة الجزائرية اعتماد برامج إرادية تقوم على تحقيق الترابط بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال أربع محاور أساسية:

- إنعاش العمل المأجور عبر إدماج الباحثين عن العمل الأول، وخاصة حملة الشهادات، العاطلين لمدة طويلة، في الحياة العملية عن طريق: التوظيف بناء على أسس موضوعية وشفافة؛ ضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمرشحين.
- دعم إحداث المقاولات بتقديم دعم مالي لإحداث أول مقاولة بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محدودا، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير:

- المواكبة المستمرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المقاولة.

- تحمل الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات مصاريف المواكبة بالنسبة لكل صاحب مشروع.

- تسهيل الحصول على قروض بنكية.

- تبسيط النظام القانوني، حيث يمكن لعدة أشخاص من أصحاب المشاريع الاشتراك في نفس المشروع والجمع بين الامتيازات المقررة لكل واحد على حده.

- تحسين مطابقة التكوين لحاجيات التشغيل، يركز هذا المحور على ملائمة التكوين لحاجيات المقاولة بهدف تحسين وتطوير قابلية تشغيل حاملي الشهادات، ويمكن هذا الإجراء الباحثين عن الشغل من اكتساب المؤهلات والقدرات المطلوبة للاندماج في المقاولة.

- التكوين التعاقدي من أجل التشغيل، يتم تنظيمه لفائدة حاملي الشهادات والباحثين عن أول عمل، يتم إدماجهم مباشرة بعد التكوين من قبل مؤسسة عمومية أو مقاولة خاصة، أو من طرف مجموعة مهنية أو تعاونية أو وكالة خاصة للوساطة.

- التكوين لتأهيلي أو التحويلي، ويهدف هذا التكوين إلى إكساب حاملي الشهادات والمؤهلات المهنية في التخصصات التي توفر نسب إدماج عالية.

وموازاة مع ذلك، وكإجراء وقائي، يقترح مشروع خطة العمل تدريبا من أجل اكتساب التجربة المهنية، وذلك داخل المقاولة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتطلب هذا الإجراء وضع إطار قانوني ملائم.

- تحسين سوق الشغل، من شأنها تطوير البنيات والآليات الضرورية لضبط سوق الشغل من خلال:

- تحسين مهنية الهيآت المكلفة بالوساطة في سوق الشغل.

- اعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات.

- تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخصوصية والفاعلين في مجال التكوين.

- لا مركزية سياسة التشغيل.

- وضع مرصد للتشغيل يضمن التواصل بين مختلف النظم المعلوماتية المتعلقة بسوق الشغل ويطور أدوات تتبع وتقييم إجراءات إنعاش التشغيل.

- اعتماد مقاربة تشاركيه مدعومة من طرف الدولة والجماعات المحلية من شأنها تعزيز انسجام وفعالية إجراءات الإدماج على المستوى الجهوي.

- تحديد الحاجيات الكمية والكيفية الحالية لسوق الشغل فيما يخص قوة العمل وكذا التوقعات المستقبلية.

إلى جانب كل ما سبق بادرت الدول العربية من خلال سياساتها المختلفة للتصدي لهذه الظاهرة، وقد تمثلت عموما هذه المبادرات في النقاط التالية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل من خلال تحديث العوامل المؤثرة في تنمية القوى العاملة.

- توفير مصادر التمويل اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية الصغيرة.

- تسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض الاستثمارية مع تخفيض معدلات الفائدة الخاصة بها.

- إقامة نظام خاص بالتأمين على البطالة.

لكن ينبغي أن يكون واضحاً أن كل هذه الوسائل لن تحقق الغرض منها بدون تعديل جوهري في نسق الحوافز المجتمعي، فلن يمكن إرساء قاعدة الجدارة في العمل ما دامت الوساطة والمحسوبية متفشيتين في المجتمع. ولن يتأتى توجيه الأفراد إلى الأعمال التي يحتاجها المجتمع إذا ما كانت هناك فرص، ولو محدودة، للتراكم المالي السريع في غياب أنظمة ضريبة عادلة وفي مجتمع يعين مكانة الفرد الاجتماعية، والسياسية، على أساس ممتلكاته المادية.

الخاتمة:

يمكننا تلخيص أسباب البطالة واقتراح الحلول الملائمة فيما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

- أشكال التعويض عن البطالة وقوانين العمل.

- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

- التزايد السكاني (الزيادة في النمو الديمغرافي)

- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

ونختتم بملاحظة أن الوسائل التي تطرقنا إليها في علاج صنوف البطالة، خاصة نقص التشغيل المستتر، تتضافر لتكون حزمة مترابطة من السياسات تمتد في الواقع إلى نواح عديدة ومتشابكة من نسق الاقتصاد السياسي، ومن بينها التعليم، راقي النوعية، مما يؤكد على شرط التشكيلة الاجتماعية المواتية للفعل التنموي عامة. ولعل في غياب هذه التشكيلة السبب الجوهري لتفاقم مشكلات التشغيل، ولصعوبة حلها في السياق الاجتماعي السياسي الراهن.

وأخيرا يمكننا القول بان الجزائر تعد دولة زارعيه في الوقت الراهن وتملك أراضي زراعية خصبة فعليها أن تعتمد سياسة الرجوع إلى هذا القطاع الذي كان يعد قطاعا حيويا في السابق وخاصة في العهد الاستعماري حيث كانت راضينا بإمكانيات بسيطة تمول الدول الغربية والأمريكية في السابق، ولا ننسى بان الغذاء أصبح سلاحا حساسا في الوقت الراهن تستخدمه الدول المتطورة في السيطرة على الدول المتخلفة، فلماذا لا نفكر في ذلك من جديد ونحسن وضعيتنا من حيث الاقتصاد الزراعي واهتلاء مكانة غذائية في السوق الدولية؟

المراجع:

1. أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي : الجامع الصحيح- تحقيق أحمد شاكر- باب ما جاء في النهي عن المسألة، حديث رقم 679 ، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة ـ دار الكتاب اللبناني، بيروت 1985.
3. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة 226، مطابع الرسالة، الكويت 1997.
4. شوقي أحمد دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة 1998.
5. عباس صالح، العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، ط 2004
6. عمار بكار، الجريدة الاقتصادية / السبت 17 ربيع الآخر 1425هـ 2005/12/06م ، العدد 3890، موقع مدينة الرياض الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
7. عاطف عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1406هـ1985م
8. ليلي احمد الخواجة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر 1989.
9. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف الإسكندرية مصر 2003
10. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد عمان، 2008.
11. مرسي كمال الدين عبد الغني، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء، ط1،2004
12. Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus: "Economics," Fourteenth Edition, McGraw-Hill International Editions, 1992.
13. Peter N. Hess and Clark G. Ross: Principles of Economics: an analytical approach, West Publishing Company, New York, Los Angeles, San Francisco, 1993.
14. Jeremy Rifkin: The End of Works, The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post -Market Era, G.P.Putnam's Sons, New York, 1995.
15. P. Heller, R. Hemming and P. Kohnert, Aging and Social Expenditure in the Major Industrial Countries, 19802025-, IMF. Occasional Paper No. 47, WashingW ton, D.C., 1986.

16. ANNE PERROT, les nouvelles théories du marché du travail, édition la découverte, paris 1992.
17. AREZKI IGHEMAT, le marché du travail en Algérie, cerreq, série n° 01 Alger 1989.

obeikan.com

دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
-علاقات وروابط -

د. ساطور رشيد

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

بينت هذه الدراسة من خلال النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أن النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، رأس المال البشري، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير. أما التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، وتجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية، التنمية المستدامة، نظريات، علاقات وروابط.

Abstract :

Cette étude a montré à travers les théories qui expliquent la croissance et le développement économique, que la croissance économique est l'un des déterminants quantitatifs principaux du développement économique. Partant de la définition de la croissance économique qui est identifie comme une augmentation du revenu au fil du temps et est généralement mesurée par le taux de croissance du PIB réel brut ou par habitant, cet article argue qu'elle est déterminée par de nombreux facteurs , y compris : l'accumulation du capital , qui n'est que l'augmentation de la capacité productive (de l'investissement) et le maintient des capacités existantes ainsi que sa régénération , le capital humain, le développement de l'innovation (facteur technologique) et l'organisation et la gestion. Le développement durable est un concept plus large que la croissance économique. En général, il nécessite un changement dans les niveaux de la croissance pour la rendre moins matériel, et de faire des considérations économiques et environnementales comme partie intégrante du processus de prise de décision

المقدمة:

اهتم علماء الاقتصاد بموضوع النمو والتنمية، واختلف في التفرقة بينهما، فهناك من كان يعتبرهما مترادفان، والبعض الأخر يعتبر أن النمو من محددات التنمية، إلاّ أن الحقيقة التي لابد الإشارة إليها أن التنمية والنمو عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين، إذ يقصد بالنمو[1] الاقتصادي على أنه عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني زيادة مطردة ومستمرة، أمـا عملية التنمية[2] لا تقتصر على مفهوم النمو فقط بل تتعدى ذلك، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل ومتوازن، وهكذا يمكن اعتبار النمو ظاهرة كمية بينما التنمية ظاهرة كيفية. كما احتل موضوع رأس المال المادي وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين نظرا لما له من أهمية في كل من عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية واتفق الاقتصاديون على أهمية الاستثمار في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. فمن هذا المنظور والرابطة القوية بين النمو والتنمية ارتأينا أن نتطرق إلى هذه الدراسة، ابتدءا بسرد أهم النظريات المفسرة لظـــاهرة النمو والتنمية الاقتصادية وأبعادها، وكذا الروابط والعلاقات فيما بينها.

المحور الأول: نظريات النمو الاقتصادي، محدداته، قياسه

أولا: نظرية النمو الكلاسيكية: رغم الاختلاف الذي وقـع بين رواد هذه النظرية، «أدم سميت، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس»، إلاّ أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم.
- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار وفي الأخير تكوين رأس المال[4].
- أكدوا على أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- يمكن استخلاص مما سبق ذكره أن تحقق مبادئ هذه النظرية يبقى رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل، وثبات بعض عوامل الإنتاج.

- **ثانيا: نظرية شومبيتر:** تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلاّ أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية:
- توصل إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو.
- يرى أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية.
- إلاّ أنه تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملائمة تحليلاته للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:
- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان.
- البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة...

ثالثا: نظرية النمو الكينزية-النيو كينزيون (نموذج هارود ودومار): برز العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، وانتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية وقانون «Say» أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وأن الطلب الفعّال هو الذي يخلق العرض وليس العكس.

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وانصب اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة[5].

أ-**نموذج هارود ودومار-النيوكينزيون:** جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على

تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكـذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها:

الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية.

معدل النمو في الناتج $\left(\frac{\Delta Y}{Y}\right)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ وكذا معامل الرأس المال على الناتج $\left(\frac{K}{Y}\right)$.

الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}=\frac{S}{Y}=s$).

وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا: $I=S$ (الاستثمار يساوي الادخار)

كـذلك: $I=iY$ (i معـدل الاستثمار)

$I=\Delta K$ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

كما لدينا $k=\frac{I}{\Delta Y}=\frac{\Delta K}{\Delta Y}$، أي : $\Delta Y=\frac{I}{k}$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{I/Y}{k} \quad \Rightarrow \quad \frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{k} \quad \text{(عند التوازن)}$$

حيث: $\frac{\Delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج، s معدل الادخار، k المعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

نستنتج من خلال المعادلة الأخيرة أن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، على أن الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل في الآجل الطويل، وهذا

مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج $\left(K/Y\right)$ تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغيير.

رابعا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية[6] من خلال النموذج الشهير لـ -SOLOW - سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الآجل، أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي وكذا تزايد حجم السكان.
واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الآجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية....).
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:
  - تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.
  - اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

- معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي.
- من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي.

خامسا: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي: تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية[7]، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري – الخبرة والتعليم-التقدم التكنولوجي-الفني – والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

المحور الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية، تطورها، أبعادها:

حسب ما تم تحديده سابقا أن النمو الاقتصادي يعد من محددات التنمية الاقتصادية، واختلف علماء الاقتصاد في التفرقة بينهما، وأن مفهوم التنمية مر بعدة مراحل، حيث تطور مفهوم التنمية وأصبح أكثر شمولية، ويعني النهوض الشامل للمجتمع، وذلك من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد وحرية الاختيار، إلى أن أصبح مفهوم التنمية ذو أبعاد بيئية وبشرية.

أولا: نظريات التنمية الاقتصادية: ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها وكذا معالجة قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة، حيث احتل موضوع رأس المال وتراكمه اهتمام العديد من الاقتصاديين خلال السنوات الماضية نظرا لما له من أهمية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النظريات:

أ-نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية: اعتمدت هذه النظرية على الآلية التي من خلالها تستطيع اقتصاديات الدول المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل

كبير على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة، حيث استخدمت هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي الحديث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد وكذا القياس الاقتصادي، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية وهما:

- نموذج « Arthur Lewis » : والذي اعتمد على نموذج القطاعين وفائض العمل في تفسيره لعملية التغير الهيكلي للدول المتخلفة.
- نموذج» Hollis Chenery « : حيث اعتمد على البحث التجريبي لتحليله لأنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال فترة 1950-1973 وذلك باستخدامه لتقنية الانحدار باستعمال أسلوب المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة والتي من خلالها توصل إلى تحديد العديد من الخصائص الهامة لعملية التنمية.

ب-نظرية مراحل النمو لـ w.w.Rostow : اعتمد روستو في تحليله لعملية التنمية الاقتصادية لمختلف بلدان العالم على فكرة المراحل، حيث أبرزها كوحدة قائمة بذاتها وأكدا أن تحقيق التنمية يقوم على أن الاقتصاد يسير في طريق شاق متنقلا من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، وانه يمكن تشخيص تلك المراحل والتي قسمها إلى خمسة، انطلاقا من مرحلة المجتمع التقليدي والتي غالبا ما تكون طويلة الأمد وشديدة البطء، ثم تأتي مرحلة ثانية وتدعى بمرحلة قبل الانطلاق، وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وتتميز بوجود ظروف تهيئ لانتقال المجتمع نحو الانطلاق، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق، حيث تسعى الدولة في هذه المرحلة القضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو التنمية والتقدم باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة في القطاعين الصناعي والزراعي، ووصولا بمرحلة النضج تكون فيها القطاعات الاقتصادية كافة قد استكملت نموها وتمكنت من رفع مستوى الإنتاج ويكون فيها الاستثمار أعلى من مستويات الاستهلاك بما يحقق دخلا يفوق الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتأتي المرحلة الخامسة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير وتبلغ الدولة مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي، وتتحول القطاعات الاقتصادية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية مما ينعكس على ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومن تم ارتفاع متوسط الاستهلاك من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة[8]. فرغم الانتقادات التي تعرض إليها روستو، إلاّ أن البعض يعتبر نظريته تلقي ضوءا على عملية التنمية والشروط التي لابد من توفرها لتحقيق التنمية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ج-نظرية التبعية: تعتبر هذه النظرية كامتداد للفكر الماركسي الجديد (النيوكلاسيكية)، وتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقة الهيمنة مع بلدان المركز (البلدان المتطورة)، وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، حيث تعتبر هذه النماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغير الهيكلي وترى الدول المتخلفة أنها محاصرة بمجموعة من العراقيل من طرف دول المركز، ومن خصائص هذه النماذج أنها جاءت لتبرز أهم المشاكل التي تصادف الدول

المتخلفة أكثر من إبرازها لعوامل النمو والتنمية، حيث تؤكد هذه النظرية على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف، ويرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي، حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية ولا يخدم الدول الفقيرة، فيمكن القول أن هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أي محاولة للتنمية، بل تجعلها عملية مستحيلة[9].

ثانيا: تطور وأبعاد نظريات التنمية: يتضح مما سبق ذكره أن مفهوم التنمية ومحدداتها مر بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية، حيث اعتقد بعض الاقتصاديين أن مفهوم التنمية يقتصر فقط على عملية الزيادة في الدخل الوطني، وأن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة دلالة على مستوى التطور والتقدم، إلاّ أنه ظهر في مراحل معينة أن هذا المنظور لا يعكس الواقع، وبعد ذلك تغيرت الرؤية وأصبحت أشمل من ذلك، أي أن التنمية لا تمثل الناتج النهائي لمجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط، بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل، وبالتالي يمكن القول أن مفهوم التنمية أصبح أكثر شمولية، مما أدى إلى ظهور مصطلحات أخرى حديثة للتنمية أهمها:

أ-التنمية المستدامة: أحسن تعريف لهذا المصطلح هو ذاك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند Brundtland. Report سنة 1987، والذي يعرف التنمية المستدامة على أنها « تلبية احتياجات الحاضر دون إعاقة قدرة الأجيال المستقبلية من تلبية الاحتياجات الخاصة بها «، وقد بينت هذه اللجنة أن التنمية المستدامة تحوي مفهومين أساسيين وهما :

- الاحتياجات ولاسيما احتياجات الفقراء في العالم، والفقر يعد تلوثا للبشر.
- القيود التي أوجدتها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي بخصوص قدرة البيئة على تلبية كل احتياجات الحالية والمستقبلية.

فالتنمية المستدامة[01] تتطلب توحيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج تنمية شاملة تكون مرغوبة اجتماعيا وقابلة للنمو اقتصاديا ومستدامة بيئيا، ومن الملاحظ أن نظام الأمم المتحدة طور هذا المصطلح حتى أصبح يميل إلى استعمال مصطلح التنمية البشرية المستدامة، وذلك نظرا لاهتمامه الكبير بالبعد الإنساني. قد لاحظت اللجنة أن التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، ومكثفة الطاقة، ولجعلها أكثر مساواة من حيث أثارها، وان الفكرة المشتركة الاستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.

ب-التنمية البشرية: إن مفهوم التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة PNUD في تقريره العالمي لسنة 1999 على أنها[11] عملية توسيع لخيارات الأفراد، حيث تم تحديد ثلاثة خيارات أساسية على جميع مستويات التنمية البشرية وهي:

- أن يعيش الفرد حياة مديدة وصحية.
- أن يتحصل الفرد على مستويات راقية من التعليم والمعرفة.
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.

التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفوف، وهكذا نستطيع القول أن هدف التنمية البشرية المستدامة يكمن في تكوين بيئة ملائمة لحياة راقية قائمة على الإبداع والمعرفة، كما تم توسيع هذا المفهوم من طرف الأمم المتحدة، فعدّل سنة 2000 ومبدئه أنه يعتمد على اقتصاد المعرفة والذي يشكل البنية الأساسية للتنمية البشرية الرفيعة.

بالتالي فإن أي تحديد لمفهوم التنمية ينبغي أن يستوعب كافة أبعادها ويفسر مجالات اهتمامها، ويكون ملائما لواقع بلدان العالم الثالث[21].

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- النمو الاقتصادي «Croissance économique» يتعلق أصلا بالاقتصاديات المتقدمة، ويتمثل في التزايد الطويل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ويتم قياسه بمؤشر الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهناك مقياس أخر أدق وهو متوسط الدخل الفردي ويستعمل بالنسبة للدول التي إحصاءاتها المتعلقة بحجم السكان غير صحيحة. أما التنمية الاقتصادية»Développement économique» فترتبط بالاقتصاديات النامية وتنصرف إلى التغيرات التي تحدث في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والثقافية والتي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ومن تم فإن التطور الاقتصادي الطويل الأجل المصاحب للتنمية ذو مظهرين: المظهر الأول- هيكلي (يتعلق التطور بالبناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة)، أما المظهر الثاني- فهو كيفي (بانصراف التطور إلى المفاهيم العقلية والتصرفات والسلوكيات، القيم، التقاليد)، فمن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن النمو ليس هو التنمية، فقد يتمتع بلد ما بمعدلات مرتفعة نسبيا في نمو الدخل بالنسبة للفرد دون أن يحقق تنمية حقيقية.
- النمو الاقتصادي يعد من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن وعادة ما يقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي، ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال (الاستثمار المباشر)، رأس المال البشري (العمالة)، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، التنظيم والتسيير.

- التنمية ليست عملية نمـو اقتصادي، وإنما عملية حضارية شـاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع، وبمعنى أخر أنها تغيير شـامل لا يقتصر فقط على الجـانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وكذا الحـرية السياسية والديمقراطية وللامركزية في صنع القـرار.
- التنمية المستدامة تشمل على نمو أوسع من النمو الاقتصادي، فهي تستوجب تغييرا في طبقة النمو لجعلها أقل مادية، ومكثفة الطاقة، ولجعلها أكثر مساواة من حيث أثارها، وان الفكرة المشتركة الاستراتيجية للتنمية المستدامة يجب أن تجعل الاعتبارات الاقتصادية والبيئية مندمجة في عملية صنع القرار.
- أكدت هذه الدراسة أن الاستثمار المبـاشر بمختلف تصنيفاته وأشكـاله أهمية كبيرة في مجـال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فيلعب دورا هـاما وأساسيا في عملية تحريك النشـاطات الاقتصادية، ويعد الركيزة الأساسية الذي يعتمد عليه في تنمية اقتصاديات الدول، ومنه يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية وكذا الاجتماعية.

obeikan.com

المراجع:

1. Edward Schapiro,»Macroéconomie Analysis», Harcourd Brance Jovanovich.Inc, New York, Année 1982, P 429.
2. عبد الباسط وفا،» النظريـــات الحديثة في مجـــال النمو الاقتصادي – نظريات النمو الذاتي» دراســـة تحليلية نقدية، كلية الحقوق-جامعة حلوان، دار النهضة العربية، سنة 2000 ص 5.
3. مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 62.
4. M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey, 2000, p 08.
5. حربي محمد موسى عريقات،»مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي «، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء-الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 267-280.
6. عبد الباسط وفا،» النظريات الحـديثة في مجـال النمو الاقتصادي» نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 15-17.
7. Mute, Pierre –Alain- « Croissance et Cycles, Théories Contemporaines «, Economica, Paris, Année 1994, PP 2734-
8. M.L.Jhingan, "The Economic of Development and planning"-Vrinda Publication (p) Ltd, 32nd, Revised and En larged Edition, 1999, PP 123134-.
9. R.Peet with E Hart Wick, "Theories of Development", 1999, the Guildford Pres, PP 10711-.
10. صالح فلاحي، « التنمية المستدامة بين التراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب «، مجلة تصدرها كلية العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جـــامعة فـرحـــات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 3/ 2004، ص ص 6-7.
11. PNUD, «Rapport Mondial Sur Le Développement Humain 2006» ,www.un.org , Consultiez le 222013-07-, P15.
12. بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ترجمة: مصطفى أو الخير، سلسلة الألف كتاب الثاني،109، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص 28.

obeikan.com

أثر مقررات لجنة بازل 02 في ربحية المصارف

أ.د.حاكم محسن محمد الربيعي

جامعة الكوفة، العراق

أ.حيدر عبد الله السويفي

البنك المركزي العراقي، العراق

الملخص:

تعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد إن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها أسواق النقد والمال العالمية، وما ترتب على ذلك من تجاوز المصارف للدور الذي تمارسه فما عاد يقتصر على دور الوساطة بل تعدّاه إلى الصيرفة الشاملة مما تطلب من الصناعة المصرفية الدولية إن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات وممارسة الدور المنوط بها من خلال دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تتضمنه الصناعة المصرفية من مخاطر يمكن تفاديها بالتحوط فموضوع كفاية رأس المال المصرفي حظي بالاهتمام المتزايد ولاسيما في ظل ما شهده العالم من أزمات مالية ومصرفية وما ترتب على تلك الأزمات من آثار اقتصادية سلبية ناتجة عن أزمات مصرفية ومالية, وظل هذا الاهتمام يتزايد بصورة مستمرة من لدن المؤسسات المصرفية والمالية الدولية ومن أبرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت إلى إرساء أسس وقواعد رقابية من شأنها دعم هيكل النظام المالي العالمي بهدف إقرار السلامة المصرفية. لذا جاء هذا البحث للربط بين هذين المتغيرين وبيان أثر مقررات بازل 2 في ربحية المصرف كمحددات أو قيود تفرض على المصارف ومن هنا برزت أهمية هذا الموضوع للأهمية الكبيرة للقطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصرفية، المصارف، بازل 2، رأس المال.

Abstract:

Commercial banks are the main pillar in the financial system, through which the economy can lead functions in any country, but what the world has witnessed the financial and banking crises, and the consequences that these crises the effects of economic negativity, resulting from the financial and banking crises, this continued interest by banking institutions and international financial, including the basel committee international on banking supervision, which sought to establish foundations and regulatory rules that will support the structure of the global financial system with a view to the adoption of banking safety.

Key words : Banking Institutions, Banks, Basel 2, Capital

منهجية البحث:

مشكلة البحث:

تواجه مصارف القطاع الخاص في أي اقتصاد وطني تحديات عديدة ومن بينها ما تتضمنه التشريعات القانونية. على الرغم من تأكيدات لجنة بازل في قواعدها المحددة على كفاية رأس المال في المصارف ألا إن نسبة كفاية رأس المال في المصارف العراقية تفوق النسبة المقررة من لدن لجنة بازل وهي 8% والبنك المركزي وهي 15% بعشرة أضعاف أو أكثر.

وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- هل لارتفاع نسبة كفاية رأس المال أثر في ربحية المصرف؟

2- ما سبب ارتفاع نسبة كفاية رأس المال؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي أحدثتها التحديات والمتغيرات الدولية وما ينتج عن ذلك من تحولات وتطورات متواصلة ومتجددة في أسواق النقد والمال العالمية مما تطلب من الصناعة المصرفية أن تمتلك القدرة على مواكبة تلك التحولات والتطورات وتؤدي مصارف القطاع الخاص دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات العامة للدولة ذات العلاقة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية، لذلك تبرز أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على العلاقة بين ربحية المصرف ومقررات لجنة بازل 2.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

- تحديد أثر مقررات لجنة بازل 2 في ربحية المصرف من خلال مؤشرات الربحية.
- قياس كفاية رأس المال في ضوء مقررات بازل 2.
- تحليل العلاقة بين مقررات بازل 2 وربحية المصرف.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها:

(لا تتأثر ربحية المصرف بارتفاع وانخفاض نسبة كفاية رأس المال) ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

1- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية.

2- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات.

3- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة.

4- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وربحية السهم.

5- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال واستغلال الموجودات.

6- لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومضاعف حق الملكية.

عينة البحث

تتكون عينة البحث من سبعة مصارف عراقية وهي (مصرف بغداد، مصرف الائتمان ,مصرف الشرق الأوسط ,مصرف بابل ,مصرف الاستثمار ,مصرف الاتحاد ,مصرف الخليج).و قد تم اختيار هذه المصارف للأسباب الآتية:. لأنها مدرجة في سوق الأوراق المالية وحداثة البيانات المدرجة ودقتها وبمقتضى ذلك يجب أن تقدم التقارير المالية السنوية إلى البنك المركزي وسوق الأوراق المالية أي يكون فيها إفصاح مالي فضلا عن دقة المعلومات التي تقدمها وكان أسلوب الاختيار عشوائيا.

الجانب العملي للبحث:

المحور الأول: تحليل نسب كفاية رأس المال

يقوم معيار معدل كفاية رأس المال على إلزام المصارف بضرورة الاحتفاظ بالحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال نسبة إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تكون أكثر حساسية للمخاطر ولكل أنواع الموجودات المصرفية على وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوح للديون من لدى وكالات التصنيف الائتماني العالمية وأقرت اتفاقية بازل (1) عام 1988 ومن ثم اتفاقية بازل (2) عام 1999بأن لا يقل معدل كفاية رأس المال عن (8%) من أجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. أما بالنسبة للعراق في ما يخص تطبيق معايير كفاية رأس المال في المصارف ومن تعليمات البنك المركزي العراقي فقد أشارت المادة (16) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 إلى احتفاظ المصارف في العراق في جميع الأوقات برأس مال لا تقل قيمة عما يعادل (12%) من القيمة الإجمالية لأصوله المحددة على أساس معدل لمراعاة عنصر المخاطرة أو أي نسبه مئوية أعلى من ذلك تحددها لائحة البنك المركزي العراقي, ولغرض تطبيق هذا الشرط فقد عمدت اللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي إلى تحديد نسبة كفاية رأس المال بـ(15%) من إجمالي الموجودات المصرفية المرجحة بالمخاطرة وبصورة تتسق مع المعايير الدولية والتي خفضت لاحقا إلى(12%) للمصارف الحكومية فقط. ولكن على الصعيد العملي تحتفظ جميع المصارف الخاصة بالعراق بنسب مئوية لكفاية رأس المال تزيد بأكثر من عشرة إضعاف النسبة المطلوبة بموجب لوائح البنك المركزي العراقي ويعزى ذلك بالدرجة الأساسية إلى الزيادة المضطردة في رؤوس أموال المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة بعد أن أجازت تعليمات البنك المركزي العراقي للمصارف العربية و الأجنبية المشاركة في رؤوس أموال المصارف الخاصة العراقية , قبال القيود المفروضة من البنك المركزي العراقي على منح الائتمان النقدي من المصارف الخاصة بما لا يزيد عن 70% من إجمالي الودائع المصرفية في المصرف.

ويبين الجدول (2) نسب كفاية رأس المال لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (25%) لسنة 2010 في مصرف بغداد كحد أدنى و(227%) لسنة 2007 في مصرف الاتحاد كحد أعلى وكان الفرق بين النسبة الأعلى والنسبة الأدنى يساوي(202%) وهو أعلى من نسبة الحد الأدنى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (41.92%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و(161.54%) لمصرف الائتمان كحد أعلى وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأدنى والأعلى يساوي(119.62%) وهو أعلى من الوسط الحسابي للحد الأدنى وقد بلغ المتوسط العام (91.56%). وكانت نسب كفاية رأس المال في مصارف عينة الدراسة وفي كل سنوات الدراسة تفوق النسبة المحددة من البنك المركزي وهي (15%) كحد أدنى.

جدول (1): نسب كفاية رأس المال لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

الوحدة: %

المصارف / السنوات	بغداد	الائتمان	الشرق الأوسط	بابل	الاستثمار	الاتحاد	الخليج	المتوسط العام
2006	58	53	44	128	51	218	65	88.14
2007	59.5	145	54.6	106	78	227	51	103
2008	73.5	174	39	121	58.8	194	35.4	99.39
2009	49	218	39	155	78	33	59.7	90.24
2010	25	217.7	33	116	49	49	49.2	77
الوسط الحسابي	53	161.54	41.92	125.2	63	144.2	52.06	91.56

المصدر: التقارير السنوية لمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006ولغاية2010

المحور الثاني: تحليل مؤشرات الربحية

تتطلب سلامة العمليات المصرفية في المصارف التجارية ضرورة الاهتمام المسبق من المساهمين وممثليهم في الإدارة بمسألة تحليل وتقييم أداء المصارف بهدف التأكد من إن استراتيجية المصرف التي تضعها الإدارة العليا وتقوم بتنفيذها توازن بين المخاطرة والعائد وإن إجراءات تخفيف المخاطر لا تخل بتوفر الحماية اللازمة لأموال المساهمين والمودعين على السواء, وإن الهدف الأساس للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك ويرتبط تحقيق هذا الهدف بعوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح ,وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من المؤشرات يطلق عليها مؤشرات الربحية وتستخدم مؤشرات الربحية بوصفها واحدة من المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف وتؤثر مقدرته على توليد العوائد إذ تؤثر على حيوية و ديمومة المصارف التجارية واستمرارية بقائها ولاسيما إن المصارف تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفها احتياطيات لرأس المال على وفق ما تحدده التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص وتعد الأرباح من أهم عوامل جذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها.

لذا خصصت هذه الفقرة لتحليل مؤشرات الربحية وأبرزها:

أ-معدل العائد على حق الملكية (ROE)

ب-معدل العائد على الموجودات (ROA)

ج-صافي هامش الفائدة (NIM)

د-ربحية السهم (EPS)

هـ-استغلال(منفعة) الموجودات (AU)

و-مضاعف حق الملكية (EM)

أولا: معدل العائد على حق الملكية (ROE)

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد العوائد من توظيف الأموال بهدف تعظيم ثروة المالكين فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فأنها تدل على قدرة أدارة المصرف على اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية وهو ما يسعى إلية المالكون إذ إنهم يسعون دائما إلى معرفة ما يتحقق من عائد على حق الملكية (رأس المال الممتلك)ويبين الجدول (3) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.5%) في مصرف الاستثمار بعدها كحد أدنى و (35%) في مصرف الائتمان بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يتراوح بين (5.8%) لمصرف الاتحاد و(17.68%) لمصرف الشرق الأوسط إذ كان الفرق بين أعلى وسط حسابي وأدنى وسط حسابي هو(11.88) وهو أعلى من الحد الأدنى للوسط الحسابي وهذه النتائج التي تبلغ في متوسطها العام (12.32%).ألا إن المقارنة بين المصارف الخاصة العراقية عينة الدراسة تظهر تفاوتا في معدل العائد على حق الملكية ,ولا شك في إن هذه النتيجة تتوافق مع نتائج مؤشر مضاعف حق الملكية الذي سيتم التطرق إلية فيما بعد إذ يظهر إن أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر قد بلغ (7.9مره) لمصرف الشرق الأوسط وأدنى وسط حسابي له هو (1.6مره) لمصرف الاتحاد وهذا ما يؤكد ارتباط مضاعف حق الملكية بعلاقة طردية مع معدل العائد على حق الملكية إن نمو معدل العائد على حق الملكية في مصرف الشرق الأوسط بالمقارنة مع مصارف عينة الدراسة الأخرى يعزى للنتائج الجيدة التي حققها المصرف في مختلف الأنشطة المصرفية سواء الداخلية منها أم الخارجية إذ إن النشاط الائتماني لمصرف الشرق الأوسط قد شهد تحسينات ملموسة في مختلف أنواعه من خصم الأوراق التجارية ومنح القروض و التسليفات والحسابات الجارية المدينة وكان لتنشيط الائتمان الممنوح أثر واضح على نسبة النمو المذكورة.

الجدول (2): معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006ولغاية 2010

السنوات / المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	4.8%	20%	20.7%	13.8%	11%	14.06%
الائتمان	35%	20%	15%	5.4%	5.8%	16.24%
الشرق الأوسط	13.2%	28.6%	20.8%	15.5%	10.3%	17.68%
بابل	8%	7.7%	13%	6.5%	7%	8.44%
الاستثمار	1.5%	19.8%	15.9%	7%	9.7%	10.78%
الاتحاد	1.7%	6%	4.8%	5%	11.5%	5.8%
الخليج	4.5%	18%	25.5%	12%	6.3%	13.26%
المتوسط العام	9.8%	17.16%	16.52%	9.3%	8.8%	12.32%

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006ولغاية2010

ثانيا: معدل العائد على الموجودات (ROA)

يوضح هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته في توجيه موجوداته نحو فرص استثمارية مربحة وتقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل علية المساهمون في المصرف من استثماراتهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح المتحققة من هذه الموجودات. ويبين الجدول (4) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينه الدراسة وللمدة من 2006ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة مابين (0.28%) لمصرف الاستثمار بعدها كحد أدنى و(6.6%) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي مابين (2.22%)لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و (3.62%) لمصرف الاتحاد كحد أعلى إذ كان الفرق بين الوسطين (1.4%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (2.88%).وعند مقارنة معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حق الملكية يتبين ان معدل العائد على حق الملكية يفوق معدل العائد على الموجودات بأضعاف ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض حق الملكية نسبة إلى الموجودات وهي ميزه تتميز بها كل المصارف إذ إن الأموال المتوفرة لديها تعود إلى المودعين وتقوم باستثمارها في مجالات معينة للحصول على العائد من هذا الاستثمار, وإن نتائج هذا المؤشر تظهر وقوف مصرف الاتحاد في مقدمة مصارف عينة الدراسة لتحقيقه مستوى أداء مرتفع نسبيا إذ حقق مصرف الاتحاد معدل عائد على الموجودات بوسط حسابي (3.62%) وهو أعلى وسط حسابي في العينة وهذه النتيجة تعكس حسن اتخاذ القرارات الاستثمارية لمصرف الاتحاد في التوجه نحو توظيف الأموال في موجودات عالية المخاطر مما يترتب عليها ارتفاع إيرادات النشاط الجاري نظرآ لارتباط العائد المصرفي طرديا مع حجم المخاطر المصرفية . وعلى الرغم من حجم هذه الأموال الكبيرة كان معدل العائد على الموجودات لا يتناسب مع حجمها ويشير ذلك إلى تدني مستوى كفاءة إدارة التشغيل والاستثمار لهذه الأموال.

الجدول (3): معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006ولغاية 2010

السنوات / المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	0.9%	4.3%	3.5%	2%	1.4%	2.42%
الائتمان	3.3%	4.3%	4%	1.7%	1.3%	2.92%
الشرق الأوسط	1.6%	3.6%	2.3%	2.1%	1.5%	2.22%
بابل	3.9%	3.2%	4.3%	2%	2.1%	3%
الاستثمار	0.28%	5.9%	4.7%	2.3%	3.4%	3.3%
الاتحاد	1.5%	4.5%	3.3%	2.2%	6.6%	3.62%
الخليج	1.3%	3.6%	4.4%	2.7%	1.5%	2.7%
المتوسط العام	1.83%	4.2%	3.79%	2.07%	2.54%	2.88%

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006ولغاية2010

ثالثا: صافي هامش الفائدة (NIM)

يوضح هذا المؤشر الفرق بين الفوائد المستلمة والفوائد المدفوعة إذ كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وتحسب هذه النسبة من قسمة صافي إيراد الفائدة على إجمالي الموجودات المصرف وهذا المؤشر يقيس مدى قدرة المصرف في استغلال موجوداته في توليد إيرادات.

و يبين الجدول (5) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت هذه النسبة تتراوح ما بين (-2.5%) لمصرف الشرق الأوسط بعدها كحد أدنى و (4.6%) لمصرف بابل بعدها كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأعلى والأدنى هو (7.1%) وهو أعلى من المتوسط العام لمصارف العينة مجتمعه في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (-1.04%) لمصرف الشرق الأوسط كحد أدنى و (2.63%) لمصرف بابل كحد أعلى وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأدنى والأعلى هو (3.67%) وهو أعلى من المتوسط العام وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (0.36%). وهذا يعكس قدرة مصرف بابل على استغلال (استثمار) موجودات بشكل أفضل من المصارف الأخرى في العينة مما مكنه من تحقيق أعلى صافي هامش فائدة , إذ إن صافي إيراد الفوائد يمثل الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة في مصرف بابل الأثر الأكبر في زيادة صافي هامش الفائدة وكان ذلك بسبب ازدياد إيرادات النشاط الجاري, أما بالنسبة لمصرف الائتمان والشرق الأوسط والخليج فقد حقق وسطا حسابيا بالسالب وهذا ما يدل على إن إدارة المصرف كانت تدفع فوائد إلى المودعين لا تقل كثيرا عن الفوائد المتحصلة عليها من منح القروض أو بسبب الظروف الاقتصادية التي لا تشجع على الاقتراض.

الجدول (4): صافي هامش الفائدة للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010

لسنوات / المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	1.4%	1.3%	(0.06%)	0.09%	1.3%	0.8%
الائتمان	0.6%	0.1%	(1%)	(0.1%)	(0.14%)	(0.1%)
الشرق الأوسط	(0.7%)	(1.4%)	(2.5%)	(0.9%)	0.3%	(1.04%)
بابل	3.6%	0.35%	4.6%	2.6%	2%	2.63%
الاستثمار	2.9%	0.29%	(0.47%)	(0.57%)	1.12%	0.65%
الاتحاد	0.4%	(0.32%)	(1.5%)	0.35%	3.3%	0.45%
الخليج	0.5%	(1.2%)	(1.9%)	(1.07%)	(0.58%)	(0.85%)
المتوسط العام	1.24%	(0.126%)	(0.40%)	(0.06%)	1.04%	0.36%

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006ولغاية2010

رابعا: ربحية السهم (EPS)

يوضح هذا المؤشر ربحية السهم علما إن القيمة الاسمية للسهم هي دينار واحد أو واحد ريال بالنسبة إلى المصارف القطرية ولذلك اعتمد على رأس المال المدفوع ويعبر هذا المؤشر عن مستوى الأداء المتمثل بنصيب السهم الواحد (الدينار الواحد) من الربحية وإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على حسن الأداء وارتفاع مستوى الكفاءة ويحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على عدد الأسهم (رأس المال المدفوع).

ويبين الجدول (6) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح ربحية السهم ما بين (0.01دينار) لمصرف بابل بعدها كحد أدنى و(0.54دينار) لمصرف بغداد بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي لهذا المؤشر يتراوح ما بين (0.07دينار) لمصرف الاتحاد كحد أدنى و(0.29دينار) لمصرف بغداد كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام إذ بلغ المتوسط العام لهذه النتائج (0.18دينار) وكان الفرق بين الوسط الحسابي الأعلى والأدنى هو (0.22دينار).إذ كانت هذه النسب في ارتفاع وانخفاض ويعود سبب ذلك إلى عدم استقرار حجم الأرباح المتحققة بحسب النشاط المصرفي والمالي خلال سنوات الدراسة ونلاحظ من خلال الجدول (6) إن الانخفاض في ربحية السهم لمصرف بغداد بشكل تدريجي على الرغم من تحقيقه أعلى وسط حسابي يعود ذلك إلى زيادة رأس المال المدفوع بشكل تدريجي إذ وصل عام 2010 إلى(100)مليار دينار بعد أن كان (52)مليار دينار في عام 2006.

الجدول (5): ربحية السهم للمصارف عينة الدراسة وللمدة من2006 ولغاية 2010(بالدينار)

السنوات / المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	0.54	0.30	0.28	0.18	0.13	0.29
الائتمان	0.47	0.30	0.20	0.07	0.08	0.22
الشرق الأوسط	0.18	0.47	0.32	0.21	0.13	0.26
بابل	0.1	0.09	0.18	0.07	0.09	0.12
الاستثمار	0.02	0.26	0.20	0.09	0.11	0.14
الاتحاد	0.02	0.07	0.05	0.05	0.14	0.07
الخليج	0.05	0.23	0.42	0.14	0.07	0.18
المتوسط العام	0.19	0.25	0.24	0.12	0.11	0.18

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 و لغاية 2010

خامسا: استغلال (منفعة) الموجودات (AU)

يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة المصرف في استغلال موجوداته المتوفرة لديه في تحقيق الإيرادات خلال السنة المالية, إذ إن الإدارة الكفؤ ه والقادرة على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يحقق عائد أفضل مقابل مخاطر أقل هي الإدارة القادرة على استغلال موجوداتها في الاستثمار و كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر غلى حسن الاداء ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الإيرادات على الموجودات.و يبين الجدول (7) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (3.5%)لمصرف الائتمان بعدها كحد أدنى و(15.5%)لمصرف الاتحاد بعدها كحد أعلى في حين كان يتراوح الوسط الحسابي ما بين (6.2%) لمصرف بغداد كحد أدنى و(10.5%) لمصرف الاستثمار بعدها كحد أعلى وكان الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للوسط الحسابي يبلغ (4.3%) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (8.3%). وإن سبب تحقيق مصرف الائتمان أدنى نسبة هو إن مصرف الائتمان في السنوات الأخيرة ازدادت موجوداته إذ وصلت عام 2010 (594) مليار دينار بعد إن كانت عام 2008 (337) مليار دينار ولكن رغم هذه الزيادة في حجم الموجودات انخفضت الإيرادات إذ كانت تبلغ في عام 2008 (38) مليار دينار إذ وصلت إلى (20) مليار دينار عام 2010 مما أدى إلى انخفاض نسبة استغلال الموجودات.

الجدول (6): مستوى استغلال الموجودات للمصارف عينة الدراسة وللمدة من2006ولغاية 2010

السنوات / المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
بغداد	5.3%	8.9%	8%	5%	4%	6.2%
الائتمان	%.6	10.4%	11.3%	6.8%	3.5%	7.7%
ا لشر ق الأوسط	6%	7%	7.8%	6.5%	5.3%	6.5%
بابل	%.7	10.5%	9.9%	7.7%	7.2%	8.6%
الاستثمار	8%	14.6%	13.8%	7.3%	8.6%	10.5%
الاتحاد	6.3%	10%	9.7%	6.3%	15.5%	9.6%
الخليج	7.2%	8.6%	11.7%	8.3%	7.6%	8.7%
ا لمتو سط العام	6.7%	10%	10.3%	6.8%	7.4%	8.3%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 و لغاية 2010

سادسا: مضاعف حق الملكية (EM)

يوضح هذا المؤشر مقدار القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصرف بشأن استخدام أموال الغير (الودائع) في هيكلها المالي مقارنة بحقوق الملكية وبما يؤدي إلى تعظيم العائد على حق الملكية وإن المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة (التمويل بأموال الغير) وهي أموال ذات الكلفة ثابتة أو منخفضة لزيادة العائد على حقوق الملكية و نادرا ما تستخدم القروض في التمويل, ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي الموجودات على حق الملكية.و يبين الجدول (8) نتائج تحليل هذا المؤشر للمصارف عينة الدراسة وللمدة من 2006 ولغاية 2010 إذ كانت تتراوح هذه النسبة ما بين (1.1مره) لمصرف الاتحاد بعدها كحد أدنى و (8.9مره) لمصرف الشرق الأوسط بعدها كحد أعلى في حين كان الوسط الحسابي يتراوح ما بين (1.6مره) لمصرف الاتحاد كحد أدنى و (7.9مره) لمصرف الشرق الأوسط كحد أعلى وهو أعلى من المتوسط العام وكان الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للوسط الحسابي يبلغ (6.3مره) وهذه النتائج تبلغ في متوسطها العام (4.6مره).ويعبر هذا المؤشر عن مقدار حجم الموجودات مقابل حق الملكية أي كم مره حجم الموجودات بمقدار حق الملكية فأن ارتفاعه يعني إن حق الملكية منخفض, وانخفاض هذا المؤشر يعطي للمودعين ثقة وأمان أكثر بالمصارف ذات النسبة المنخفضة وفي حالة ارتفاعها يعطي العكس.

الجدول (7) مضاعف حق الملكية للمصارف العراقية عينة الدراسة وللمدة من 2006 و لغاية 2010(مره)

السنوات / المصارف	2006	2007	2008	2009	2010	ا لو سط الحسابي
بغداد	5.6	4.8	5.8	7.3	8	6.3
الائتمان	10.6	4.6	3.6	3.3	4.4	5.3
ا لشر ق الأوسط	8.4	8.1	8.9	7.4	6.9	7.9
بابل	2.1	2.3	3.1	3	3.4	2.8
الاستثمار	5.4	3.4	3.4	3.1	2.8	3.6
الاتحاد	1.1	1.3	1.5	2.2	1.7	1.6
الخليج	3.4	5	5.8	4.4	4.3	4.6
ا لمتو سط العام	5.2	4.2	4.6	4.4	4.5	4.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة من 2006 و لغاية2010

المحور الثالث: تحليل علاقة الارتباط والتأثير

لغرض معرفة علاقات الارتباط والتأثير بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة (Yn) التي هي مؤشرات الربحية، إذ إن (X)تمثل نسبة كفاية رأس المال، إذ تم اعتماد معادلة الارتباط (r) لقياس قوة العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة، ولمعرفة التغيير الحاصل في مؤشرات الربحية من خلال تأثير نسبة كفاية رأس المال إذ تم اعتماد معامل التفسير (التحديد) (R^2)).

أولا: الارتباط

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة تم اعتماد معامل الارتباط (بيرسون) ثم اعتماد اختبارT لتحديد وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معين أو عدم وجودها بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة , إذ تكون هذه العلاقة معنوية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية و غير معنوية في حالة العكس. وفيما يأتي عرض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة. يتضح من الجدول (9) والخاصة إن هناك اختلاف في معدلات الارتباط بين المتغير المستقل (X) الذي يمثل نسبة كفاية رأس المال والمتغيرات المعتمدة (Yn) وهي مجموعة من المؤشرات الربحية في المصارف عينة الدراسة (بافتراض n=1,2,….,6) .ويبين الجدول (9) نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية و كما يأتي:

1-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على حق الملكية (Y1,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.897) بين (y1,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (3.513) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

2-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و معدل العائد على الموجودات (Y2,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.738) بين (y2,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (1.892) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

3-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و صافي هامش الفائدة (Y3,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.803-) بين (y3,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي إن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على صافي هامش الفائدة وهذا يفسر منطقيا وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر, و بلغت قيمة T المحسوبة (2.332) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة).

4-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم (Y4,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.861) بين (y4,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (2.937) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

5-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات (Y5,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.777) بين (y5,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط موجب قوي بين المتغيرين , وبلغت قيمة T المحسوبة (2.135) وهي أكبر من قيمة T الجدولية البالغة

(2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و استغلال الموجودات).

6-الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية (Y6,X).

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.312-) بين (y6,x) وتشير هذه النسبة إلى وجود ارتباط عكسي بين المتغيرين أي إن زيادة نسبة كفاية رأس المال تؤثر بشكل سلبي على مضاعف حق الملكية وهذا يفسر منطقيا وبشكل صحيح بأن لنسبة كفاية رأس المال علاقة بهذا المؤشر, و بلغت قيمة T المحسوبة (0.569-) وهي أصغر من قيمة T الجدولية البالغة (2.132) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومضاعف حق الملكية).

الجدول (8): نتائج علاقات الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية (Yn,X2)

المعتمد / المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 ربحية السهم	Y5 استغلال الموجودات	Y6 مضاعف حق الملكية
معامل الارتباط r	**0.897**	**0.738**	**-0.803**	**0.861**	**0.777**	**-0.312**
قيم اختبار T	**3.513**	**1.892**	**2.332**	**2.937**	**2.135**	**-0.569**
طبيعة العلاقة	S	NS	S	S	S	NS
(T) الجدولية 2.132						

*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثانيا: التأثير

ولمعرفة فيما إذا كان هنالك تأثير للمتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال على مؤشرات الربحية في المصارف عينة الدراسة تم اعتماد R^2 معامل التفسير ثم اعتماد اختبار F لتحديد وجود علاقة تأثير معنوية عند مستوى معين أو عدم وجودها بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة، إذ تكون هذه العلاقة معنوية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة Fالجدولية وغير معنوية في حالة العكس.

وفيما يأتي عرض لنتائج اختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة للمصارف عينة الدراسة. يتضح من الجدول (10) بأن هنالك اختلاف في قيم معامل التفسير R^2 بين المتغير المستقل (X) والمتغيرات المعتمدة (Yn) والتي تمثل مجموعة من المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية في المصارف عينة الدراسة (بافتراض n=1,2,……,6) إذ إن X تمثل نسبة كفاية رأس المال. ويبين الجدول (10) نتائج معامل التفسير واختبارF بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية وكما يأتي:

1-تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على حق الملكية (Y1,X).

بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (0.804) بين (y1,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (80.4%) من التغيرات الحاصلة في y1 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (12.342) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية).

2-تأثير نسبة كفاية رأس المال في معدل العائد على الموجودات (Y2,X).

بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (0.544) بين (y2,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (54.4%) من التغيرات الحاصلة في y2 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (3.578) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات).

3-تأثير نسبة كفاية رأس المال في صافي هامش الفائدة (Y3,X).

بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (0.644) بين (y3,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (64.4%) من التغيرات الحاصلة في y3 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (5.437) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وصافي هامش الفائدة).

4-تأثير نسبة كفاية رأس المال في ربحية السهم (Y4,X).

بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (0.742) بين (y4,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (74.2%) من التغيرات الحاصلة في y4 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (8.624) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54)

عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و ربحية السهم).

5-تأثير نسبة كفاية رأس المال في استغلال الموجودات (Y5,X).

بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (0.603) بين (y5,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (60.3%) من التغيرات الحاصلة في y5 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (4.558) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نرفض الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال واستغلال الموجودات).

6-تأثير نسبة كفاية رأس المال في مضاعف حق الملكية (Y6,X).

بلغت قيمة R^2 معامل التفسير (0.097) بين (y6,x) وهذا يعني إن التغيير في قيمة x تفسر ما مقداره (9.7%) من التغيرات الحاصلة في y6 والنسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نطاق الدراسة , و بلغت قيمة F المحسوبة (0.324) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (4.54) عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة حرية (4) وهذا يعني عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وعليه نقبل الفرضية التي مفادها (لا توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال و مضاعف حق الملكية).

الجدول (9): نتائج معامل التفسير واختبارF لنسبة كفاية رأس المال و مؤشرات الربحية (Yn,X)

المعتمد / المستقل	Y1 العائد على حق الملكية	Y2 العائد على الموجودات	Y3 صافي هامش الفائدة	Y4 ربحية السهم	Y5 استغلال الموجودات	Y6 مضاعف حق الملكية
معامل التفسير R^2	**0.804**	**0.544**	**0.644**	**0.742**	**0.603**	**0.097**
قيم اختبارF	**12.342**	**3.578**	**5.437**	**8.624**	**4.558**	**0.324**
طبيعة العلاقة	S	NS	S	S	S	NS
(F) الجدولية 4.45						

*تشير NS إلى إن العلاقة غير معنوية (Non significant).

*تشير S إلى إن العلاقة معنوية (significant).

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-الجانب النظري

- إن العمل المصرفي دائما يواجه بمجموعة من المخاطر المصرفية التي تعكس أثارها بشكل سلبي في ربحية المصرف إذا ما تم إدارتها بشكل صحيح.
- ترتكز مقررات لجنة بازل 2 على ثلاث دعائم أو ركائز أساسية هي: الحدّ الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشراقية، وانضباط السوق. وقد حددت تلك الدعائم بهدف التعامل مع ما تواجهه المصارف من تحديات عديدة ناتجة عن الانفتاح الاقتصادي وما يسفر عنه من زيادة حدة المنافسة، وما تبع ذلك من تطورات متلاحقة ألزمت المؤسسات والهيئات التشريعية المالية وعلى رأسها لجنة بازل بوضع تلك الدعائم التي من شأنها تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بالعمل المصرفي كافة.
- على الرغم مِمّا وفرته مقررات لجنة بازل 2 للمصارف من أساليب سليمة وآمنة ضمن رقابة مستمرة وواعية فيما يتعلق بكفاية رأس المال المصرفي، فرضت في الوقت نفسه ضغوطا جديدة على هذه المصارف على صعيد قياس المخاطر وإدارتها مع أعباء إضافية للرقابة الداخلية والخارجية وزيادة رأس المال.
- إن زيادة رأس المال ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق كفاية رأس المال فكم من مصرف كان يتمتع برأسمال قوي ولكن سوء عمليات الإشراف والرقابة الداخلية أدى إلى إخفاقها.
- ترتب على صدور مقررات بازل 2، الحاجة الماسة للمصارف العراقية إلى وكالات التقييم (التصنيف) الائتماني وهذا يوجب على المصارف دعم موقفها الائتماني الإيجابي بمزيد من الشفافية والإفصاح لتحسين درجة تصنيفها لما يترتب على ذلك من تحقيق ميزة تنافسية بين المصارف.

2-الجانب العملي

- أظهرت النتائج إن نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة اعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي وهذا يدل على سوء العمليات الاستثمارية وسوء إدارة المخاطر.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة ارتباط ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمؤشرات الآتية (معدل العائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة وربحية السهم واستغلال الموجودات) وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بشكل عام وجود علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال والمؤشرات الآتية (معدل العائد على حق الملكية وصافي هامش الفائدة وربحية السهم واستغلال الموجودات) وغير معنوية مع المؤشرات الأخرى.

التوصيات:

- نتيجة لظهور تباين في أداء المصارف عينة الدراسة كان من الضروري على إدارة تلك المصارف إجراء تعديلات وتغيرات بإدارة موجوداتها وهذا ما أوضحته مؤشرات الربحية.
- دراسة وتحليل الفرص الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها.
- تحقق المبادلة المناسبة بين المخاطرة والعائد بغية تعظيم ثروة المساهمين في المصرف من خلال الاستثمار الناجح.
- ضرورة إعادة النظر في المعايير التي تستخدمها المصارف العراقية الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، ولاسيما معيار رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة، وذلك بإعادة النظر في الكيفية التي يتم على أساسها احتساب ذلك المعيار مما تتضمنه مكوناته، سواء المتعلقة برأس المال (الأساسي والتكميلي) أم المتعلقة بالموجودات المرجحة بالمخاطر، مع الآخذ بالحسبان كلاً من المخاطر المصرفية، وتقييم الائتمان على وفق ما حددته وكالات التقييم الائتمانية العالمية.
- حث إدارة المصارف العراقية على إيجاد آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأس المال وجعلها على وفق المقررات الصادرة عن لجنة بازل.
- ينبغي إن يتعدى الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي في تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف التأكد من قضية الالتزام بمعايير كفاية رأس المال المصرفي إلى التأكد من وجود الضمانات الكافية للتسهيلات الممنوحة ووجود الانسجام والاتساق الكامل بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها.
- العمل على حسن إدارة المخاطر عن طريق تحقيق القدرة على قياس كل أنواعها وإنشاء إدارات خاصة بمتابعة تنفيذ السياسة المتبعة بالنسبة للمخاطر وتقوية الرقابة الداخلية وتفعيل دورها بحيث تستطيع توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

obeikan.com

المراجع:

1. الجميل، سرمد كوكب،»المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة»، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي – الإمارات، 2002.
2. الربيعي، حاكم محسن محمد ,»ألازمه المالية العالمية –الأسباب والمضامين والتداعيات», ط1,دار الضياء للطباعة والتصميم ,النجف, 2009.
3. الربيعي، حاكم محسن و راضي، حمد عبد الحسين،»حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر»، ط1,دار اليازوري,عمان,2011.
4. السعودي، جميل الزيدانيين،» أساسيات في الجهاز المالي-المنظور المالي»، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن,1999.
5. هالوود، سي بول وماكدونالد، رونالد،»النقود والتمويل الدولي»، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ,2007.
6. فرليند ، تشارلز ، "المستجدات المتعلقة بالمقترح الجديد لكفاية رأس المال" ، صندوق النقد العربي ، الاجتماع الحادي عشر للجنة الرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الإمارات، 8 يناير 2002.
7. ماجدة احمد ،"الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، مؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، كلية القانون ، جامعة اليرموك ، الأردن, 2002.
8. اتحاد المصارف العربية ،"موجهات لجنة بازل الجديدة وآثارها على الصناعة المصرفية العربية"، مجلة اتحاد المصارف العربية ، ع- 270-، بيروت، 2003.
9. اتحاد المصارف العربية،" الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة المصرفية وأبعاده للمصارف العربية"، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مج 20 ، ع- 33 ، بيروت، 2000.
10. حشاد, نبيل, "دليلك إلى اتفاقية بازل11: المضمون و الأهمية والأبعاد", مجلة اتحاد المصارف العربية, بيروت, 2004.
11. الشاهد, سمير, "المصارف الإسلامية ومتطلبات لجنة بازل \2 وإدارة مخاطر التشغيل", مجلة اتحاد المصارف العربية, ع-299, بيروت, لبنان, 2005.
12. فوتيادس, نيكولاس ،" تأثيرات اتفاق بازل-IIعلى الأنظمة المصرفية العربية ومقتضيات الالتزام به"– مجلة اتحاد المصارف العربية ، ع- 269، 2003.
13. مجلة اتحاد المصارف العربية، "إدارة المخاطر المصرفية ", ع- 286، 2004.
14. سعيد، عبد السلام لفته "المخاطرة الائتمانية وأثرها على سياسات الإقراض: دراسة تطبيقية على عدد من المصارف العراقية"، أطروحة دكتوراه, كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 1996.
15. التقارير المالية السنوية لمصرف لمصارف عينة البحث، للمدة من 2006ولغاية2010.

16. Hull,John.,»Risk Management and Financial Institutions»,2nd ed,pearson prentice Hall,USA,2010.
17. Pilbeam,Keith,"Finance Financial Markets",3rd ed, palgrave Macmillan, New york,2010.
18. Rose, peter S.,"Commercial Bank Management", 4th ed, McGraw-Hill , USA ,2002. 4- Rose,peter S.&Hudgins,sylviaC,"Bank Management&Financil Services",7th ed, McGraw-Hill,USA, 2008.

obeikan.com

obeikan.com

تقييم الاصلاحات المصرفية في الجزائر (1990_2010)

أ.بوزيدي سعيدة

جامعة الجزائر 03، الجزائر

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال، معالجة الإصلاحات الاقتصادية، التي سمحت خاصة للقطاع المصرفي الانتقال من الاقتصاد الموجه منذ نهاية سنوات الثمانينات نحو اقتصاد السوق. وفي هذا الإطار، اهتمت الدولة الجزائرية بهذا النظام المصرفي، الذي أعطت له الفرصة لتغييره بصفة جذرية وإعطاء له شكلا جديدا، شهد النظام المصرفي تحولات عميقة تجسدت في مرحلتين أساسيتين:

- تصف المرحلة تطور الشبكة المصرفية الجزائرية في الاقتصاد المخطط.
- إن إعادة الـمؤسسة العمومية الاقتصادية في القطاع المصرفي التي تتضمن برامج إصلاح البنوك والقرض والاستقلالية الـمؤسسات العمومية الاقتصادية – الذي سجل إرادة الدولة للانتقال إلى اقتصاد السوق تدريجيا مرتبطا بإصلاحات مستمرة متعلقة بقانون النقد والقرض، والتي سمحت بتكيف النظام المصرفي مع الظروف العالمية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات المالية، الاستقلالية المالية، الشبكة المصرفية، السلطة النقدية، السيولة النقدية، اقتصاد السوق.

Résumé:

Dans cet article, notre démarche concernera les réformes économiques, qui ont permis surtout la transition du secteur bancaire à la fin des années 80, vers une économie de marché.

Dans ce sens, L'état algérien s'est intéressé à ce système bancaire, qui a donné lieu à de profondes mutations et par conséquent une nouvelle configuration de celui-ci.

Les étapes de développement du système bancaire se traduisent par deux (02) aspects :

1er Aspect : évolution du système Bancaire sous le régime de l'économie planifiée.

2 er Aspect : la restructuration des entreprises publiques économiques du secteur Bancaire - qui comprend les programmes de réformes des banques et du crédit, L'autonomie des entreprises publiques économiques - marquant la volonté de libéraliser L' économie, qui a suivi l' instauration d' une économie de marché à l' aide des réformes continus concernant la promulgation de la loi sur le crédit et la monnaie, par lequel il permet d' adopter le système bancaire avec la nouvelle conjoncture mondiale.

المقدمة:

يحتاج إنتاج الخيرات المادية وتقديم الخدمات لتلبية الاحتياجات في بلد ما، إلى وجود سيولة نقدية موجودة لدى هيئة مصرفية لتمويل الأنشطة وفقا لوظائفها، أنظمتها وقوانينها. لذا اهتمت الجزائر بنظامها المصرفي، فركزت على إصلاح البنك المركزي بهدف تمكين الجهاز المصرفي من تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. يفرض النظام النقدي الدولي تغيرات وتحولات، أجبرت السلطة الجزائرية مسايرة ومواكبة هذه التطورات لتتمكن من الاندماج في المنظومة المالية الدولية.

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول بعدة تعديلات وإصلاحات عميقة للجهاز المصرفي عن طريق تبني أساليب وإجراءات تنظيمية وتسييرية فعالة ستسمح للبنك أن يتمتع بالحرية في العمل والاستقلالية في اتخاذ القرار بغية تحسين أداءه.

عرف النظام المصرفي في الجزائر عدة إصلاحات من السبعينات إلى يومنا هذا بداء بإصلاح لسنة 1971، ثم إصلاح لعام 1986، الذي أعاد البنك المركزي بعض صلاحياته، والذي كان محدودا ولم يساير الأوضاع، مما أدى إلى تعديله بموجب قانون 88_06 الذي اعتبر خطوة أولى في طريق الإصلاحات الهادفة إلى إرساء إقتصاد السوق، وأخيرا جاء التعديل بالأمر 01_01 والذي باشر بالأمر 03_11 والذي اختتم بالأمر 10_4. والذي سيكون محل تحليلنا. وعلى ضوء هذه الإصلاحات فهل يمكن اعتبار هذه المحطات بالإصلاحات الكافية والكفيلة لمسايرة الوضع الاقتصادي والمالي الدولي؟

يهدف هذا المقال إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تبيان وتوضيح المجهودات الإصلاحية المسطرة من طرف الدولة اتجاه النظام المصرفي.
- تقييم الإصلاحات المالية ضمن المنظومة البنكية.
- اقتراح بعض التوصيات للتخفيف من بعض القيود البيروقراطية داخل البنوك.

ولدراسة هذا المقال تمحورت في النقاط التالية:

المحور الأول: نظرة عن الشبكة المصرفية الجزائرية قبل عام 1971:

تميزت هذه الفترة بحداثة استقلال البلد والتبعية التامة المالية، الاقتصادية والسياسية للمستعمر الفرنسي القائم على الاقتصاد الحر الليبرالي، لهذا واجهت البنوك الموجودة آنذاك عدة نقائص منعتها من القيام بوظائفها العادية وذلك راجع لعدة أسباب ومنها[1]:

- وجود بنك جزائري وحيد فقط ممثلا في معهد الإصدار.

1 Zerguine Ramdane: « le regime des banques en Algérie» thèse de doctorat d'état، en faculté de droit et des sciences économiques ،Alger 1974. P.
2- Rossginoli bruno:" le système bancaire de l'Algérie " institut des sciences économiques ،Alger، 1976; PP61-70.

- خضوع البنوك الموجودة للبنوك الأجنبية والفرنسية خاصة متمثلة في القرض الليوني، البنك الباريسي والهولندي، القرض العقاري الجزائري والتونسي وأيضا بنك التجارة والصناعة...الخ[1]
- قلة الأموال لدى البنوك نظرا لسحب الودائع ورؤوس الأموال من قبل المحتلين الفرنسيين.
- نقص اليد العاملة المسيرة نتيجة هجرة الإطارات الفرنسية.

أثر ذلك كله سلبا على الاقتصاد الوطني، مما دفع بالسلطة الجزائرية إلى التعجيل للقيام بإنشاء شبكة مصرفية عن طريق وضع مجموعة من الإجراءات والتعديلات الجديدة، فبدأت أولا في تاريخ 9 مارس 1963، بتحويل الهياكل المصرفية الموروثة عن الفترة الاستعمارية بالجزائر من هياكل نظام اقتصادي متحيز نحو المصالح الفرنسية إلى هياكل اقتصاد موجه، تخضع للقانون العام الجزائري ويعكس إستراتجية اقتصاد الوطن.

وفي مثل هذا النوع من التنظيم الإقتصادي المرتكز على التخطيط المركزي المستند على المبادئ والقواعد الإقتصاد الاشتراكي. تملك الدولة وسائل انتاج ورؤوس الأموال الخاضعة للبنوك العمومية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أي قرار اقتصادي يتخذ على مستوى أي قطاع، إلا وكان بطريقة مركزية وبصفة بيروقراطية، فعلى مستوى البنوك مثلا لم يكن لها أي رأي في اختيار تمويلات المشاريع الإقتصادية التي تراها مناسب بل يرتبط اختيار تلك المشاريع بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وبموجب التعليمة(2) وابتداء من بداية عام 1970 إلى غاية نهاية هذه السنة، أجبرت الدولة الـمؤسسات الوطنية ذات الطابع التجاري أو الصناعي على جمع حساباتها الودائعية في بنك واحد وإجراء عملياتها المصرفية الاستغلالية مع نفس البنك، ففتحت هذه الـمؤسسة حسابي(3) –حساب الاستثمار وحساب الاستغلال-فقط على مستوى التراب الوطني لدى البنك المعني. وكانت ترمي من خلال ذلك إلى هدف مراقبة ومتابعة كيفية استخدام القروض الممنوحة لهذه الـمؤسسات في تمويل مشاريعها الاقتصادية ومعرفة نسبة الانجاز منها في إطار البرامج المخططة، وكما نصت التعليمة أيضا على منع تمويل القروض فيما بين الـمؤسسة وذلك حسب الشروط المنصوصة في التخطيط المالي.

المحور الثاني: إصلاح الجهاز المصرفي لخدمة التخطيط المالي -إصلاح 1971 –

كان صدور قانون المالية لعام 1971 ضروريا لتكريس وتعزيز الإصلاح المالي وفق مركزية تخطيط العمليات التمويلية وموافقتها العامة بين:

- التنظيم الاقتصادي ونظام التمويل

2 التعليمة رقم 69-107 المؤرخ بتاريخ 1969/12/31 المتعلقة بقانون المالية لعام 1970 وذلك المادة 18 منه.
2– Benissad M^{ed} Elhocine :» la formation du réseau bancaire Algérien et son rôle dans le développement économique» texte d'une conférence à l' occasion du X^{eme} anniversaire de la Banque Nationale d' Algérie. 1976. PP.18-20.

- تعظيم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة على المخططات الإقتصادية.
- التخطيط المركزي للقرارات الاقتصادية ونظام التمويل
- ومن هذا القانون للمالية، يمكن استنتاج ثلاثة (03) إجراءات هامة وهي:
- مركزية الموارد المالية الاقتصادية المتاحة.
- مراقبة استخدام رأس المال المؤسسات.
- توزيع مخطط لقروض التمويل الاقتصاد[1]:

— بقروض قصيرة ومتوسطة الأجل متمثلة في سندات وأوراق إعادة الخصم أمام معهد الإصدار.

— بقروض طويلة الأجل يمنحها البنك الجزائري للتنمية (BAD) للـمؤسسة العمومية بالاعتماد على الإيرادات الضريبية، موارد الإدخار المجمعة من قبل الخزينة العمومية والتسبيقات لدى البنك المركزي الجزائري (BCA).

— بقروض أجنبية مكتتبة من قبل الخزينة العمومية، البنوك التجارية والـمؤسسات العمومية.

كما أصدرت وزارة المالية منشور رقم 975 في تاريخ 3 فيفري 1979، والذي ينص على أن رأس المال العامل للمؤسسات العمومية الذي يعتبر قروضا أساسيا يستخدم عند الحاجة قبل اللجوء إلى المؤسسات المصرفية، وقد قدر مبلغه حسب التكلفة الكلية للمشروع والذي يغطى مدة ثلاث سنوات.

كما نجد أنه خلال هذه الفترة وإلى غاية الثمانينات عرف البنك المركزي الجزائري (BCA) اصدار مفرط للنقود القانونية وذلك نتيجة لكثرة طلبات المؤسسات الإنتاجية من أجل توسيع أنشطتها الاقتصادية من جهة، وتسهيل الدولة لمنحها تلك القروض المصرفية من جهة أجرى، وهذا الأسلوب حصر دور البنك المصرفي ليصبح أمين للصندوق، مما وسع في حجم الكتلة النقدية بدون مقابل للسلع والخدمات.

فأصبح الجهاز المصرفي يواجه مشاكل تنظيمية وتنسيقية للاستجابة لمتطلبات تلك المؤسسات، ويمكن ارجاع أسباب هذه المشاكل إلى عدة نقاط أساسية ومنها[2] :

1- ازدواجية الوظائف بين الخزينة العمومية، البنك المركزي الجزائري ووزارة المالية المتمثلة في تداخل الصلاحيات بين هذه المؤسسات المالية العاملة.

2- هيمنة الخزينة العمومية وتداخلها على تمويل المشاريع الإستثمارية المخططة – كوسيط مالي أساسي للاقتصاد الوطني – معتمدة على قروض مصرفية من قبل البنك التنمية الجزائرية (BAD)

1 حسب قانون المالية لعام 1971 لكيفية تمويل الاستثمارات المخططة.

2- بالتصرف –حميدات محمود:»مدخل للتحليل النقدي « ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996/12 ص: 134 إلى 137

3- Roustoumi Hadj- Nacer Abderrahmane (direction) :»les cahiers de la réforme». N° 4 ،ENAG edition ،alger, 1990, p: 24.

وخاصة تسبيقات البنك المركزي الجزائري ومن ادخار المؤسسات المالية غير المصرفية أو من الاقتراض الخارجي.

3- تواجد البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية في مستوى واحد من النظام المصرفي، مما أدى إلى فقدان البنك المركزي سلطته الحقيقية على سلوك البنوك التجارية كبنك البنوك.

4- عدم وجود دراسة اقتصادية، مالية ونقدية فعالة، عند منح قروض المؤسسات الإنتاجية بصفة أوتوماتيكية، قبل أو بعد انطلاق المشاريع الضخمة وبدون وضع شروط آنية (كمعرفة الوضعية المالية للمؤسسات، نسبة انجاز المشاريع الأولى...) وضمانات مستقبلية (كاتخاذ التدابير التي تهدف إلى الحد من خطر عدم التسديد في ميعاد الاستحقاق، نسبـــــــة انجاز المشاريع الجديدة...)

5- تسرب الأموال في المشاريع الإستثمارية الضخمة وبدون عائد وذلك راجع لضعف تسيير موارد المؤسسات.

6- تعارض أسلوب التنمية الإقتصادية المخطط مع الواقع العملي العالمي الرأسمالي، في الواقع، إن مثل هذه الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالأموال النقدية والتنظيم الإداري، عرقل تطور نشاط النظام المصرفي الوطني مما انعكس عليه سلبا بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، وأخره على تحقيق أهدافه المرجوة منه، مما اقتضى الأمر إلى ضرورة اعادة ادخال اصلاحات عميقة مختلفة على الإقتصاد الوطني وخاصة على النظام المصرفي، عرفت هذه الاصلاحات باسم اعادة الهيكلة التنظيمية التسييرية والمالية التي تتماشى مع التطورات العالمية الخارجية.

المحور الثالث: الرسالة الجديدة للنظام المصرفي على ضوء الإصلاحات الاقتصادية

لقد تطور النشاط الاقتصادي الجزائري واتسعت آفاقه، تشبعت قنواته وتعقد أداؤه وتعددت أطرافه بشكل استحالت معه آليات العمل القديمة – المذكورة سابقا -والتي تميزت بعدة ظواهر سلبية انعكست على الاقتصاد الوطني.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التغيير الجذري في مكونات الاقتصاد الوطني للتكيف مع التحولات العالمية، فعرف النظام المصرفي عندئذ عدة تغيرات وإصلاحات في سلسلة من الحلقات المتمثلة فيما يلي:

أولا: الإصلاح النقدي:

كان يهدف قانون[1] الإصلاح النقدي إلى تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال الموارد والعملة وترتيب الأولويات وتحديد القواعد التي ينبغي مراعاتها في توزيع القرض وعلى الخصوص تحديد ما يلي[2]:

1- القانون رقم 86-12 المؤرخ في 13 ذي الحجة الموافق لـ 19 أوت 1986 والمتعلق بالنظام البنوك والقرض.
2- Benissad Med El-Hocine :»Algérie : restructuration et réformes économiques (1979-1993)», Alger : O.P.U. 1994. p : 119.

- حجم الموارد الداخلية المطلوب جمعها، طبيعتها وتحديد القروض الممنوحة من طرف البنوك أي تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.
- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- حجم الإعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها.
- استدانة الدولة وكيفيات تمويلها.

ولتحقيق ذلك تم ما يلي:[1]

1- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى المتمثلة في المجلس الوطني للقرض (C.N.C) ولجنة رقابة العمليات المصرفية (C.C.B) ...الخ

2- استرجاع البنك المركزي سيادته كبنك استشاري مالي للدولة وكبنك البنوك، باعتباره المشرف الوحيد على كل الوظائف المصرفية المتعلقة بالمال والنقد للوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوبة في المخطط الوطني للقرض ومنها:

— فصل ازدواجية تداخل الوظائف بين كل من البنك المركزي والخزينة العمومية وبين بنك الإصدار مع بنوكه الأولية.

— وضع مستويين في النظام البنكي حتى يصبح المستوى الأول كملجأ أخير للإقراض للمستوى الثاني.

— تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.

— استقلالية الجهاز المصرفي الذي يجعلها تخضع إلى أحكام التشريع التجاري، كما تمنح المؤسسات الإقتصادية حرية توظيف حساباتها لدى بنك مختار[2]

ولكن رغم المجهودات المتمثلة في الإجراءات النقدية والمالية يبقى القانون تحت تأثير تسيير الإدارة المركزية فيما يخص طريقة وأساليب تمويل الإقتصاد، الأموال والميكانيزمات التطبيقية، إلا أن هذه المجهودات كلها بقيت غير كافية أمام متطلبات حاجات الإقتصاد الوطني[3] إلا أن إرادة التغيير ستتأكد مع المصادقة على استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية لعام 1988.

1بوزيدي سعيدة «تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض « رسالة الماجستير علوم الاقتصادية والتسيير 96-97 ص 119

1. «La conference nationale des entrepreses publiques» corep. 1989. P86.

3 باشي أحمد «دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية –حالة الجهاز المصرفي الجزائري « أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية 95-96 ص 448.

obeikan.com

ثانيا: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكيفها مع القانون السابق

نص هذا القانون[1] على مجموعة من المبادئ تهدف إلى تخفيف وتعديل القواعد المطبقة لعملية تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية واعطاء تعريف جديد لعلاقاتها مع المساهمين وخاصة الزبائن، لهذا حاول القانون إيجاد الحلول الضرورية المناسبة للنشاط المصرفي والقرض بمحيط جديد يتماشى مع استقلالية هذه المؤسسة شملت بعض النقاط التالية:[2]

1- اعتبار البنك مؤسسة عمومية اقتصادية تملك الشخصية المعنوية في علاقاتها مع الآخرين المبنية على أسس القواعد التجارية، تتمتع هذه المؤسسة برأس مال خاص بها، تقوم بإستعمال وسائلها بالطريقة المثلى إتجاه المشاريع ذات المردودية المرتفعة التي تسمح لها بالتسديد في ميعاد الاستحقاق.

2- تكليف البنك المركزي بتسيير أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك ضبط الشروط المصرفية وتحديد سقف إعادة الخصم للمؤسسة القرض في نطاق إحترام المبادئ التي حددها المجلس الوطني للقرض CNC وهذا بتحديد حد أقصى لكل القروض المصرفية المقدمة للاقتصاد الوطني، تم تطبيق ذلك على جميع القروض المالية حسب الموارد الداخلية له مع مراعاة مشاكل الاقتصاد الكلي (الكتلة النقدية، معدل التضخم، الأسعار الشرائية ...)

3- عدم إلزامية البنوك بمبدأ التوطين ولهذا فالمؤسسات حرة في اختيار البنوك التي تلائمها

4- توفير قدرات بشرية للقيام بدراسات علمية على مختلف المستويات حتى تكون موجهة نحو جميع الأنشطة المصرفية وذلك بتوفير فرق ذات مستوى تأهيلي يجعلها قادرة على التكفل بمشاكل المؤسسات[3].

5- إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الإستثمارية.

لوحظ في بداية الإصلاحات التي جاءت في أواخر سنوات الثمانينات، عدم إمكانية توافق القانون المصرفي مع المفاهيم الاقتصادية، والاجتماعية للواقع الاقتصادي المعاش وعدم التحكم فيها، مما أدى إلى ضرورة التصديق على النصوص النقدية والقرضية الأكثر تحررا، وذلك انطلاقا من قانون رقم 90-10 الذي يعيد التعريف الكلي للنظام المصرفي الجزائري وفق التنظيمات المصرفية العالمية.

ثالثا: إصلاحات النظام المصرفي منذ عام 1990 إلى الآن:

بظهور مؤسسات مالية محلية وأجنبية كمؤسسات جديدة في المنظومة المصرفية، كان من الضروري أن يرافق ذلك ظهور قواعد جديدة تضبط عمل تلك المؤسسات وآليات تصوغ أداتها، وأدوات توظفها في مختلف نشاطاتها عند تعاملها مع الأطراف التي تدخل في علاقة معها محليا كانت أو دوليا.

1 القانون رقم 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل والمتمم للقانون 86-12.
2 الطاهر لطرش: «تقنيات البنوك» الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 195
3 مجلة أحداث اقتصادية –العدد رقم 37-1988

ومن أجل مسايرة الاصلاحات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني على كافة المستويات، جاء القانون(1) 90-10 معدلا ومغيرا ومتمما للقانونين السابقين بأفكار جديدة معبرة عن التنظيم المصرفي وتعاملاته التي تتفاعل مع العالم الدولي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- أصبح بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع للأحكام القانونية المنصوص عليها في هذا القانون الجديد، ويبقى دوما كمعهد اصدار النقود القانونية التي يدمرها، ينظمها، يوجهها، يشرف عليها ويراقبها.

وبهذا استرجع مؤخرا بصفة مستقلة ونهائية مهامه وصلاحياته في استخدام وتسيير السياسة النقدية كمعهد الاصدار، بنك البنوك وبنك الحكومة.

يسير بنك الجزائر وظائفه بواسطة مجلس النقد والقرض، الذي يتمتع بأوسع الصلاحيات من خلال اعتباره سلطة ادارية وسلطة نقدية. وكما جاءت تعديلات جديدة في قانون النقد والقرض في عام 2001 والتي مست تعديلات خاصة لبعض البنود التي تخص هيكلة القطاع المصرفي والمالي واستقلالية الهيئة المالية[2].

2- تم وضع قيود صارمة على الخزينة العمومية وابعادها عن مجال القروض، والحد من تبعية بنك الجزائر لها، كما تم وضع حد للتمويل عن طريق عن طريق العجز الميزاني، الذي يجسد متابعة رقابية محكمة وفعالة على الديون.

إن فصل الخزينة عن دائرة التمويل، يجعل العلاقة بين الخزينة وبنك الجزائر علاقة تكاملية وتناسقية بين السياسة النقدية والسياسة المالية، إلا أنه مازالت الخزينة العمومية تمول الاستثمارات في البنية الأساسية والقطاعات الاستراتيجية وتشارك في تمويل إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات العمومية، ذلك لتخفيض نفقات الدولة[3].

3- استرجعت البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية وخاصة في منح القروض، التي كانت تمول عن طريق الخزينة العمومية وبهذا أصبحت عملية توزيع القروض لا تخضع إلى قواعد إدارية، وإنما ترتكز على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

فرق هذا القانون بين مستويين لنشاط بنك الجزائر كسلطة نقدية في المستوى الأول والمستوى الثاني المرتبط بنشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، الذي جعلها تلعب دورا هاما في إتخاذ القرارات المرتبطة بهذا القرض، وبشرط أن تتحصل عن كل المعلومات اللازمة للمقترضين من « مركزية

1 قانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـ 14 أبريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

2 أمر رقم 01-01 الصادر في 2001/2/27 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10.

3 الجزائر: «تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق «صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص 57. 68.....

المخاطر».[1] وكما ركز بنك الجزائر على هذه الأخيرة عند صدور اللائحة،(2) وذلك لتزايد المخاطر المرتبطة بالقروض المتماشية مع الوضع الجديد الذي يخضع إلى قواعد السوق والمنافسة، وحتى يسمح لبنك الجزائر تسيير أفضل لسياسة القرض تخوفا من بعض الزبائن في عدم تسديد القروض الممنوحة، قام بنك الجزائر بإنشاء "مركزية عوارض الدفع "[3] وأما "جهاز اصدار الشيكات بدون مؤونة"[4]، جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع ألا وهو الشيك.

تعتبر مختلف هذه المعلومات مفيدة لبنك الجزائر في معرفة تطور الأوضاع الاقتصادية، السياسة النقدية، سياسة القرض، ميزان المدفوعات وحجم الدين الخارجي.... الخ.

4 - تميزت وضعية الجهاز المصرفي بعدم التوازن النقدي والاختلال الهيكلي، تجلى عدم التوازن النقدي من خلال سيطرة السحب على المكشوف في تمويل الاقتصاد الوطني، غياب سوق إئتمان حقيقي، غياب إجراءات خاصة بتطهير محافظ البنوك وترشيد إعادة تمويلها، وعدم الاعتماد على رقابة فعالة على القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية والتي لم تؤدي إلى تحسيـن أداءها، لهذا ولغيره من الأسباب تم تسطير برنامج يهدف إلى إحلال إستقرار نقدي للبنوك عبر التعليمة[5] والتي تضمن الاجراءات التالية:

* تطهير مستحقات المؤسسات نحو البنوك وتقويم أداءها مسبقا: إن تطهير محافظ البنوك يعد جناحا هاما يساعد على ترسيخ الاستقرار النقدي الداخلي، نظرا لوزن تلك المستحقات في الأداء المصرفي للبنوك، التي يمكن تصنيفها فيما يلي:

- مستحقات على المؤسسات المنحلة: حيث يتم تصفية الحسابات المكشوفة عن طريق تعاقد بين البنوك المعنية والخزينة العمومية، فالبنوك تقوم سواء بشراء كل أو جزء من أصول المؤسسات العمومية المنحلة اتجاه البنوك بحوالي 57140 مليون[6] دج في 1990/12/31. ويتم هذا الشراء عن طريق إصدار الخزينة لسندات coupon-zéro. وأما خلال الربع الأول من عام 1997، استبدلت

1- أنظر القانون رقم 90-10 في مادته 160 والمادة 98 من أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض.

2- اللائحة رقم 92-1 المؤرخة في 1992/3/22 والصادرة عن بنك الجزائر عن كيفية تنظيم مركز المخاطر وطرق عمله.

3- النظام رقم 92-2 المؤرخ في 1992/03/22 والصادرة عن بنك الجزائر عن تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض

4- النظام رقم 92-3 المؤرخ في 1992/03/22 والصادر عن بنك الجزائر من عدم كفاية الرصيد.

5- تعليمة رقم 91-7 المؤرخة في 1991/04/7 والمتعلقة بكيفية التطبيق والتطهير وإعادة تمويل المؤسسات المصرفية.

بالتصرف: بن ساحة علي، بوعبدلي أحلام:»نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي» المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمة الراهنة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ليومي 11-12 مارس 2008، ص: 595-597

1. Lounis Ahcene :»la politique monétaire dans le cadre d›une transition vers une économie de marché libre ; cas de l›Algérie» thèse de magister, sciences économiques université d'Alger, 199596-, P 125.

الحكومة ما قيمته 187 مليون دج[1] من القروض المصرفية غير العاملة بسندات الخزينة مدتها 12 سنة. وأيضا مقابل القروض المشكوك فيها المستحقة على بعض الشركات الوطنية كشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة سونلغاز ووكالات استيراد الأغذية والأدوية.

- مستحقات على المؤسسات غير متزنة ماليا وغير مستقلة: حيث نجد أنها تمثل تلك المستحقات مبالغ ضخمة، ولهذا تم فصل الحساب المكشوف إلى جزئين: حساب مكشوف قانوني وآخر حساب مكشوف غير قانوني.
- مستحقات على المؤسسات غير متزنة ماليا والمستقلة: هي المؤسسات التي أصبحت مستقلة والتي تخضع إلى قواعد العلاقات التعاقدية مع بنوكها في حساباتها المكشوفة التي توافق القروض القصيرة الأجل.

- إعادة تمويل البنوك:[2] لمعالجة الاختلال الهيكلي للجهاز المصرفي، اتخذت اجراءات خاصة بإعادة هيكلة البنوك والعمل على تطهير حساباتها المكشوفة التي تعاني منها المؤسسات العمومية ذات المردودية المنعدمة.

ولتحقيق هذه المهمة من الضروري بداية وقف عملية السحب على المكشوف، لتمر عملية التطهير بمرحلتين:[3]

- مرحلة قيام البنوك والمؤسسات بإجراء عملية الحسابات والقيام بدراسة هندسية مالية.
- مرحلة إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات واستمرت هذه المرحلة من سنة إلى ثلاث سنوات.

وعلى هذا الأساس هدفت عملية التطهير إلى ما يلي:

- اعادة العلاقة التعاقدية بين البنوك والمؤسسات العمومية.
- عزل الحقوق غير الفعالة والاحتفاظ بالمحفظة الفعالة.
- توضيح العجز الميزاني أو المالي لكل بنك ومؤسسة.
- اعادة شراء الخزينة العامة للمحافظ غير الجيدة.
- امتصاص السلطات النقدية للأصول الصافية السالبة لهذه المؤسسات.

أدخلت السلطات النقدية مجموعة من القواعد الاحترازية(4) ابتداءا من أول جانفي 1992 وذلك وفقا لاقتراحات لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تنظيم المهنة المصرفية وتوفير المناخ المناسب للأنشطة المصرفية في ظل شروط المنافسة.

1 كريم النشاشين والأخرون: نفس المرجع، ص 68.

2 بوزيدي سعيدة مرجع سابق، ص .68

3- D'après le journal Quotidien El Moujahid le 10/3/1991.

4 التعليمة رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر1994، المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية -الأمر رقم 91-09 الصادر بتاريخ 1991/11/14 المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

5 - أنشئ البنك المركزي الجزائري السوق النقدية في جوان [1]1989، عرفت هذه السوق اهتماما كبيرا من جانب تنظيمها وتوسيع تطورها، خاصة مع ظهور القانون المتعلق بالنقد والقرض.

وتمت عملية إعادة التمويل في السوق النقدية –في حالة وجود سيولة-بطرقتين:[2]

- إعادة تمويل مقابل قرض بتقديم سندات مضمونة أو تحت الأمانة.
- إعادة تمويل مقابل قرض دون تقديم سندات والتي تسمى بالعمليات على البياض.

وأما التدخل في إعادة التمويل – في حالة عدم وجود السيولة – في السوق النقدية فتمت بطريقتين[3]:

- طريقة الشراء النهائي.
- طريقة الشراء تحت الأمانة لمدة 24 ساعة أو 7 أيام.

واجهت السوق النقدية عدة مشاكل حيث لم تتمكن من توفير كل متطلبات المتدخلين في وقتها رغم المجهودات التي كان يقدمها بنك الجزائر في محاولة تنمية السوق وتطويرها وذلك بإدخال عليها تعديلات مستمرة وإنفراد بنك الجزائر بكل العمليات التجارية كمقرض ومقترض في آن واحد. ومما زاد من حدة تلك المشاكل أن أغلبية المساهمين في هذه السوق هم مقترضون يفضلون التغطية النقدية السهلة عن طريق السحب على المكشوف وعدم وجود أخصائيين في العمليات المصرفية بالسوق.[4]

6- أصبح ولأول مرة بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري بعد حصولهم على ترخيص خاص من قبل مجلس النقد والقرض[5]. فاهتمت الحكومة بهذا الأمر ودعمت النظام المصرفي في عام 1993 بشروط إقامة وتأسيس البنك أو المؤسسات المالية الأجنبية وذلك بتحديد برنامج النشاط، والوسائل المالية ومختلف التقنيات المعمول بها والقانون الأساسي لهما. مما أدى إلى إنشاء عدة بنوك أجنبية، ومنه ظهور المنافسة بين مختلف البنوك المحلية والأجنبية، سيحفز ذلك البنوك العمومية على تحسين وضعياتها التسييرية، الخدمية والمهنية من خلال التعامل مع تلك البنوك الأجنبية وخلق نوع من الوعي المصرفي عند التعامل فيما بينها وجلب عدد هائل من المستثمرين الأجانب في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، سيؤدي ذلك كله إلى تحسين وتنمية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتحقيق الأهداف التالية بصفة خاصة:

- إنشاء مناصب عمل وترقية الشغل.
- تحسين مستوى الاطارات والمستخدمين الجزائريين.

1- Djoudi Karim :»marche monétaire et refinancement des banques « institut d'économie douanière et fiscale, formation BEA novembre 1995, P 13-17.

2 - الطاهر لطرش: مرجع سابق، ص،220، 221.

3 - Benhlima Ahmed : «Pratiques des techniques bancaire, O.P.U, Alger, 1997, p : 46

4- Jlmane M[ed] Cherif : transition de l'économie Algérienne, vers une économie de marche». Etudes, Bank of Algeria, P 40.

5 - المادة 85 من أمر رقم 3-11 مؤرخ في2003/8/26 المتعلق بالنقد والقرض.

- تحسين مستوى الاستيعاب التكنولوجي عن طريق الحصول على الوسائل التقنية، العلمية والاستغلال الأمثل لهذه الوسائل.
- فعالية الأسواق النقدية والمالية.
- التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج.

7_ لاحظت السلطات (التنفيذية والنقدية) الضعف الذي لازال يتخبط فيه النظام البنكي وخاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري (B.C.T.A)، والذي كشف ضعف آليات الرقابة من قبل البنوك المحلية، وتفاديا لوجود فضائح أخرى ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم البنكي والرجوع البنوك التجارية إلى بنك الجزائر بإعلامه عن مسيرة الوضعية المصرفية في كل وقت، وذلك من خلال إصدار الأمر 03 – 11: والذي يؤكد على السلطة النقدية لبنك الجزائر، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية بإضافته شخصين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معنيان من رئاسة الجمهورية، وأن يعط القانون البنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ نصت المادة(1) على أن: «بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد، بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض، السهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية قبل الخارج وضبط سوق الصرف».

ولمواجهة ضعف آليات الرقابة وتشديدها في البنك المحلية، عمدت السلطات النقدية المتمثلة في بنك الجزائر غلى إصدار عدة لوائح وتنظيمات، كان من أهمها:

رفع الحد الأدنى[2] لرأسمال البنوك بـ 2.5 مليار و500 مليون دج بالنسبة لل المؤسسة المالية، فقانون المالية لعام 1990 حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك 500 مليون دج و10 مليون دج للمؤسسة المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الإعتماد.

وكذلك لمواجهة تبعات غلق البنوك الخاصة الوطنية، قامت السلطات بإنشاء[3] نظام ضمان على الودائع المصرفية « ويجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق التأمين الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشؤه البنك المركزي ويتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ الوديعة»، ويحدد مجلس النقد والقرض كل سنة مبلغ العلاوة ومبلغ ضمان التي تمنح لكل مودع.

ويهدف هذا النظام إلى تعويض الموعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوك في حالة الإفلاس والسلامة المالية للبنوك وفرض ضوابط على البنوك وذلك لتلاقي حدوث أزمات مصرفية وتعزيز ثقة المودعين.

1 اللائحة 03_04 الصادر في 2004/03/04، الخاص بإنشاء نظام التأمين على الودائع المصرفية.
2- اللائحة 01_04 الصادر في 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.
3- المادة 35 من الأمر 03_11 المؤرخ لـ 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقروض.

8_ ومن جهة أخرى، قام صندوق النقد الدولي بقرير حث فيها على:

- ضرورة الشروع حالا في خوصصة بنك عمومي على الأقل واحد وبعدها يتم الشروع في خوصصة باقي البنوك العمومية في فترة تمتد على خمس سنوات.
- إتمام دراسة تحضرية عند افتتاح رأس مال البنك من طرف مكتب دولي، هذه الدراسة تقتضي الدخول في شراكة مع الأجانب.

_ تحسين نظام الرقابة واتخذت عدة إجراءات المتمثلة في:

- تحسين إطار البرمجة المالية.
- كفاية أدوات السياسة النقدية بتحول من الضوابط المباشرة إلى الضوابط غير المباشرة، بما فيها إصدار اللائحة[1] التي تحدد لبنوك التجارية شروط تكوين الاحتياطي الإجباري إلى حسابات مودعة لدى بنك الجزائر وبمعدل هذا الاحتياطي يتراوح بين الحد الأدني0% والحد الأقصى 15%. كذلك تحسين مستوى سعر الفائدة وهيكله.

_ تحسين تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها عن طريق تطوير الأسواق النقدية وأسواق السندات الحكومية وتخفيف سياسات الائتمان الانتقائي وأيضا دمج المؤسسات المالية غير النظامية.

9_ إن تخوف السلطات الجزائرية من الأزمة المالية، الإقتصادية العالمية، تراجعت عن عدة إجراءات وخاصة كخوصصة وفتح رأس المال لبعض البنوك العمومية الوطنية، وفي هذا الصدد قامت السلطات النقدية بإجراءات عديدة من أهمها إصدار قانون المالية التكميلي[2]. الذي اتخذ إجراءات يهدف لتعزيز صلابة القطاع المصرفي:

- يكلف بنك الجزائر بتنظيم تداول النقد، وبتسيير ومراقبة بكل الوسائل المتاحة عملية توزيع القروض، تنظيم السيولة، والسهر على الالتزامات المالية بالنسبة للخارج، وتنظيم سوق الصرف والسهر على تأمين وقوة النظام المصرفي، وهذا من أجل إستقرار الأسعار لتحقيق إحدى أهداف السياسة النقدية.
- ينظم مجلس النقد والقرض القواعد المطبقة على أنظمة الدفع فيما يقوم بنك الجزائر بمراقبة أنظمة الدفع.
- يسهر بنك الجزائر على التسيير لحسن وتأمين نظام الدفع.
- يقوم بنك الجزائر بالسهر على تأمين حماية وسائل الدفع بخلاف النقود، كما يسهر على إعداد تدقيق المعايير في هذا المجال.

1- أمر 10_04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر 03_11 المؤرخ في 27 جمادي الثاني عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
2- اللائحة 02_04 الصادرة في 2004/03/04 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي.

- يمكن لبنك الجزائر أن يصدر قرار برفض إدراج وسيلة دفع جديدة خاصة إذ لم يقدم ضمانات أمنية كافية.
- من أجل ممارسة مهامه لبنك الجزائر الحق في الحصول على كل المعلومات المفيدة المتعلقة بوسائل الدفع والإجراءات التقنية.

الخاتمة:

ختاما لما ذكرناه سابقا، لقد كانت دراستنا مرتكزة حول تقييم تطور النظام المصرفي الجزائري من خلال الإصلاحات الإقتصادية، التي تهدف إلى تقوية فعالية القطاع المصرفي وتفعيل نتائجه الإيجابية الجديدة على الإقتصاد الوطني وخاصة بإتجاه هذا الأخير نحو اقتصاد السوق ذو الميكانيزمات الخاصة به.

ولكن رغم المجهودات التي قامت بها السلطة النقدية، لم يقم القطاع المصرفي بالدور الذي أنشئ من أجله ولم يكن كافيا لتحقيق أهداف السياسة النقدية والمالية لوجود ظواهر اقتصادية أدت إلى خنق القطاع المصرفي الجزائري، ومنه يمكن استخلاص النتائج واقتراح التوصيات الممكنة لتلك الوضعية.

أما النتائج تمثلت في النقاط التالية:

1- إن ارتكاز تنظيم النظام المصرفي في بدايته في توجه المركزي للقرارات الاقتصادية، ولد نوع من الجمود، الثبات، مما أدى إلى انعدام فعاليته وضآلة مساهمته في التنمية الاقتصادية، وجعله هيئة تنفيذ ووعاء لإصدار النقود القانونية فقط.

2- إن حداثة النظام البنكي الجزائري إذا ما قورن مع الدول المتقدمة، لم يسمح من توفير الوقت الكافي للحصول على معرفة متراكمة وخبرة مهنية كبيرة لكي يكون لديه آليات العمل تتلاءم مع الشروط العامة والشاملة والمعرفة لدى مختلف الأنظمة البنكية المتقدمة.

3- عدم وجود دراسات علمية وعملية صارمة ودقيقة منبثقة من واقع متطلبات اقتصاد الجزائر، بما أن الإجراءات الإصلاحية لا تمس جوهر المشكل الخاص بالنظام المصرفي لمعرفة أصله، سببه، ثم استخراج أساليب علاجية مناسبة لكل مشكل.

4- رغم ما وفرته هذه الإصلاحات من ظروف اقتصادية ايجابية نوعا ما، فإنها جاءت متأخرة عن وقتها لزيادة شدة الضغوطات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وخاصة التحولات الخارجية.

5- لم تتوفر لدى السلطات الشجاعة الكافية لتحمل نتائج مختلف الاصلاحات.

6- عدم اعطاء فرصة لإطارات البنوك الجزائرية المشاركة في تحضير القوانين والأنظمة البنكية.

انطلاقا مما سبق، سنحاول تقديم بعض توصيات العامة وذلك من أجل ترشيد عملية تسيير النقد والقرض، والتي في اعتقادنا تنحصر في النقاط التالية:

1- خلق أوعية جديدة مغرية ومشجعة للادخار.

2- إعادة ثقة الأعوان الاقتصادية في البنوك من أجل تطوير حجم المدخرات، التي تساهم في العملية الاقتصادية والتي يجب أن يتم استعمالها بشكل عقلاني ومحاولة توزيعها واستغلالها بشكل أفضل في المشاريع الإستثمارية، وذلك حتى تعم الثقة المتبادلة بين الأعوان الاقتصادية والبنوك.

3- ضرورة توفير مناخ ديمقراطي حقيقي يضمن الشفافية في التسيير ويتحقق ذلك عن طريق القضاء على كل التشوهات الخاصة بالعلاقات الادارية، التنظيمية، الاجتماعية والاقتصادية.

4- اعتماد تلك العلاقات عن الثقة بين الأطراف الأساسية الثلاثة:

- علاقة الدولة اتجاه بنك الجزائر ومكوناته.
- المصرف في عملية منح القروض.
- الأعوان الاقتصادية الباقية اتجاه المصارف.

5- إن التغيرات السابقة، تتطلب تحسين مستوى الكفاءات المؤهلة التي يجب أن تتكيف مع ميكانيزمات السوق.

6- إن نجاح الاصلاحات الجارية، سيعطي دفعا جديدا للاقتصاد الوطني من أجل مواجهة كل التحديات المالية والنقدية المستقبلية.

7- إن أساس نجاح كل ما سبق هو «العمل» و«التنفيذ» الصارم لتلك القوانين مع الإستغلال الأمثل للموارد المتوفرة، حيث أن العمل والتطوير التقني لا يتم بمجرد اصدار القوانين، بل يجب تنفيذها ومتابعتها، مع اعطاء الفرصة لمن تتوفر لديه الإمكانيات والخبرة الفعلية والعملية.

obeikan.com

المراجع:

- **الكتب:**

- حميدات محمود:» مدخل للتحليل النقدي»، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1996/12.
- بوزيدي سعيدة:» تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض» رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية 96-97.
- باشي أحمد: «دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية –حالة الجهاز المصرفي الجزائري « أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية 95-96.
- بطاهر علي:» الإصلاحات الجديدة في النظام النقدي –قانون النقد والقرض» رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 1998.
- بن ساحة علي، بوعبدلي أحلام:» نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي « المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008.

-Benissad M^{ed} Elhocine :»la formation du réseau Bancaire Algerien et son role dans le développement économique « texte d'une conférence l'occasion du X^{eme} anniversaire de la Banque nationale d'Algérie,1976 .
-Benissad M^{ed} Elhocine :» la réforme économique en Algérie « O.P.U 1994.
-Benissad M^{ed} Elhocine:» Algérie: restructuration et réformes économiques (1979- 93)» Alger, O.P.U, 1994.
-Djoudi Karim :» marché monétaire et refinancement des Banques», institut d'économie douanière et fiscale, formation, B.E.A, novembre 1995.
-Ilmane M^{ed} cherif:» transition de l'économie Algérienne, vers une économie de marché» études Bank of Algeria.
-Lounis Ahcène:» la Politique monétaire dans le cadre d'une transition -vers une économie de marché libre: cas de L'Algérie» thèse de magister, sciences économiques université d'Alger, 1995-96.
-Rossignoli Bruno :» le système Bancaire de l'Algérie « institut des sciences économiques, Alger, 1976
-Roustoumi Hadj-Nacer Abderrahmane :» les cahiers de la réforme», N^{o} 4, enG, édition, Alger, 1990.
-Zerguine Ramdane:» le régime des Banques en Algérie» thèse de

doctorat d'Etat en faculté de droit et des sciences économiques, Alger, 1974.

-Benhlima Ahmed :»Pratiques des techniques bancaires, O.P.U, Alger, 1997

- **الدوريات:**

- مجلة أحداث اقتصادية –العدد رقم 37-1988.

-La conférence nationale des entreprises publiques, corep, anep, 1989.

-Le journal quotidien El Modjahid le 1091/3/.

- **التقارير السنوية:**

- التعليمة رقم 69-107 المؤرخ بتاريخ 1969/12/31 المتعلقة بقانون المالية لعام 1970.

- قانون مالية لعام 1971، لكيفية تمويل الاستثمارات المخططة.

- القانون رقم 86-12 المؤرخ في 13 ذي الحجة الموافق لـ 19 أوت 1986 والمتعلق بالنظام البنوك والقرض.

- القانون رقم 88-06 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل والمتمم للقانون 86-12

- القانون رقم90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض

- تعليمة رقم 91-07 المؤرخة في 1991/04/07 والمتعلقة بكيفية التطبيق والتطهير واعادة تمويل المؤسسات المصرفية.

- أمر رقم 91-09 الصادر بـ 1991/11/14 المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية.

- اللائحة رقم 92-01 المؤرخة في 1992/03/22 والصادرة عن بنك الجزائر عن كيفية تنظيم مركز المخاطر وطرق عمله.

- النظام رقم 92-02 المؤرخ في 1992/03/22 والصادر عن بنك الجزائر عن تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض.

- النظام رقم 92-03 المؤرخ في 1992/03/22 والصادرة عن بنك الجزائر من عدم كفاية الرصيد.

- التعليمة رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

- أمر رقم 01-01 الصادر في 2001/02/27 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10.

- أمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424 الموافق لـ 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض.

- أمر 10_04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر 03_11 المؤرخ في 27 جمادي الثاني عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

_اللائحة 02_04 الصادرة في 2004/03/04 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي.

اللائحة 03_04 الصادر في 2004/03/04، الخاص بإنشاء نظام التأمين على الودائع المصرفية.

_ اللائحة 01_04 الصادر في 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.

obeikan.com

العنصر البشري وأهميته في التنمية الاقتصادية من خلال مفهوم العلاقات الإنسانية والقيم الإجتماعية في العمل داخل المؤسسة

د. رجراج الزوهير

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

حاولنا في هدا المقال دراسة أهمية الموارد البشرية كإحدى العناصر الوظيفية في المؤسسة، وكعنصر من عناصر الإنتاج فيها. وهذا من خلال دراسة الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة، وضرورة التكامل بين تخطيط الموارد البشرية والتخطيط الاقتصادي، وذلك لارتباطهما الوثيق بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. حيث تخطيط القوى العاملة ذو أهمية في نمو وتوسع المؤسسات وفي تحقيق أهدافها. وقد مكنتنا الدراسة من استنتاج أن درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة مستوى التطور في القوى المنتجة وفي تكوين البنية الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي لأي بلد كان يعتمد بدرجة كبيرة على الاستخدام العقلاني للموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الموارد البشرية، التخطيط، التكامل الاقتصادي، التنمية، القوى العاملة.

Résumé :

Dans cet article, nous allons essayer d'étudie l'importance des ressources humaines en tant que l'un des éléments fonctionnelles dans l'entreprise et l'un des facteurs de production. Notre étude se concentrera essentiellement sur les fonctions primordiales de la direction des ressources humaines dans l'entreprise, et la nécessité de l'intégration entre la planification économique et la planification des ressources humaines, cela par la relation inébranlable qui existe entre le développement économique et le développement social. Où la planification pour la force du travail joua un grand rôle dans la croissance et la distension de l'entreprise, et la réalisation de ces objectifs. Cette étude nous a permis d'aboutir à conclure que le degré de progés économiques et sociales, et l'augmentation en niveau de la force de production et le formage structurelle en le développement scientifique et technologique pour n'importe quel pays compte en premier lieu sur l'utilisation rational des ressources humaines.

Mots clés : direction des ressources humaines, planification, l'intégration économique, le développement, la force du travail.

المقدمة:

يتحدث رجال الاقتصاد عن عدة عناصر لازمة للتنمية الاقتصادية، من بينها، رأس المال المواد الخام، درجة التقدم الفني، اليد العاملة الماهرة والمدربة، والأسواق وغيرها ... ولكن يبقى دائما أن أهم العناصر المطلوبة للتنمية هو العنصر البشري. ولعل الذي يوضح لنا ذلك، هو ما تحقق في دولتين من دول العالم هما: اليابان وألمانيا، فهما الدولتان اللتان أصابهما الخراب والدمار مما لم تتعرض له أغلبية دول العالم، حيث حسب تقديرات العلماء، فان هاتين الدولتان قد فقدتا تقريبا 50% من قدراتهما وطاقاتهما البشرية والمادية أثناء العمليات الحربية، وبالرغم من ذلك، فقد استطاعتا هاتين الدولتين أن تستعيدا توازنهما، وأن تقفا على أقدامهما، وهما اليوم تعتبران من أغنى أمم الأرض وتطورها في المجالات الاقتصادية.

وقد تحقق لهما ذلك، بفضل ما بقي من رأس مالهما البشري، الذي عمل بجد ودون كل في تشييد وطنه وإعادة المجد والرقي والازدهار الاقتصادي له. وبناءا على هذا يمكن القول إن العنصر البشري يكتسي أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فإن تطور وتقدم الأمم أصبح اليوم لا يقاس بكثرة ثرواتها الطبيعية بل بنوعيته، وتفوق طاقاتها العلمية التقنية، ومن ثم أصبحت الثروة العلمية البشرية من أعلى الثروات في العالم، حيث تعدت الذهب والحديد والبترول وغيرها من المعادن الثمينة. ومن ثم فإن التنمية الحقيقية، تقتضي استثمار الموارد البشرية كمصدر حيوي وهام استثمارا عقلانيا.

لقد أصبحت التكنولوجيا والعلوم الحديثة هي مفتاح التقدم والرقي في عالمنا اليوم وأن التقدم العلمي والتقني، لا يتم امتلاكه باللجوء إلى شراء أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا بل يتم عن طريق تنمية العنصر البشري الفعال، والذي يجب أن يكون هو المنطلق والهدف في كل تنمية بل هو أداة التنمية وغاياتها. وكما هو مألوف عند علماء الاقتصاد أن العمل هو أحد عناصر الإنتاج، ولكن العنصر الحاسم، والذي بدونه لا تقوم أية عملية إنتاجية هو العنصر البشري الذي من المفروض أن يتصدر المقام الأول في المؤسسة من حيث دوره وفعاليته ومردوديته.

المحور الاول: مفاهيم عامة حول إدارة الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية من أهم العناصر الوظيفية في المؤسسة وأكثرها حساسية، وهذا باعتبارها أهم عنصر من عناصر الإنتاج وأكثر موارد المؤسسة عرضة للتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية للمؤسسة. ونجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها بكفاءة عالية وفعالية مرتبط بدرجة كبيرة بمستوى أداء مواردها البشرية. وهنا يرجع رجال الإدارة أن تنمية الموارد البشرية هو المدخل الأنجح لتحسين كفاءة هذا الأداء داخل منشآت الأعمال. [1]

إن إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسات ضروري أن ينصب حول الفرد العامل منذ لحظة البحث عنه في سوق العمل وحتى انتهاء علاقته بها وهذا بحكم الحفاظ على صمعتها وقوة محفزة ودافعة

للعمل وولاء عال، خاصة بالنسبة للفرد العامل الذي لم تنتهي به علاقات العمل بها، أو فيما يخص توسيع نشاطها أو إعادة تأهيله لاستلام وظائف جديدة.

أولا: بعض تعاريف إدارة الموارد البشرية:

لقد تعددت التسميات التي أطلقت مفهوم العلاقات الاقتصادية والقيم الاجتماعية في العمل داخل المؤسسات، وهذا لكثرة المترادفات. فهناك من يسميها إدارة القوى العاملة أو إدارة شؤون العاملين أو الموظفين، والبعض يطبق عليها اسم إدارة الفرد أو إدارة الموارد البشرية أو إدارة الأشخاص[2] ولكن مهما تعددت التسميات فيمكن القول أن كلها ينصب على توجه واحد وهو تنمية أو تطوير العنصر البشري كمورد مهم بالنسبة للمؤسسة، وكاستثمار على المدى البعيد. وبهذا المفهوم يعتبر العنصر البشر ي المتغير المحوري في كل المؤسسات وبدونه تفقد الأصول المادية والمعنوية قيمتها تماما.

وعلى هذا الضوء يمكن استعراض في هذه الورقة البحثية بعض التعريفات التي وردت في الكتابات المهتمة بإدارة الأفراد، وهذا من أجل الوصول إلى مفهوم أكثر وضوحا وتحديدا.

يمكن تعريف إدارة الموارد البشرية حسب شرمان وشردان "H:"SHERMAN/A CHRUDEN"بأنها إدارة الأفراد التي تشمل على عمليات أساسية ينبغي أداؤها ، ومجموعة الأدوات والأساليب الواجب استخدامها لإدارة مجموعة الأفراد في التنظيم [3].

كما يعرفها قلوك "GUCKH/H"بأنها تلك الوظيفة في التنظيم والتي تختص بإمداد الموارد البشرية اللازمة، ويشمل ذلك مخطط الحاجات من القوى العاملة والبحث عنها ثم تشغيلها وتدريبها وتعويصها وأخيرا الاستغناء عنها. [4]

كما يعرف فرنش"FRENCH" إدارة الأفراد بأنها: عملية إختيار واستخدام وتنمية الموارد البشرية العاملة بالمؤسسة.

ومن جهة أخرى يعرف " سكيلا" "SKILA" إدارة الموارد البشرية بأنها إستخدام القوى العاملة داخل المؤسسة أو بواسطة المؤسسة، ويشمل ذلك عمليات تخطيط القوى العاملة بالمؤسسة، الاختيار والتعيين وتقيم الأداء، والتدريب والتنمية، والتعويض والمرتبات، والعلاقات الصناعية، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للعاملين.[5]

وهناك تعاريف أخرى وردت في العديد من الكتابات، ولا يسعنا في هذا المقام ذكرها، ولكن يمكن القول أن معظمها ركز على التخطيط والتنظيم والتوجيه والتدريب والترقية والتعويض، كعناصر أساسية لتنمية قدرات الأفراد وجعلهم راضين على عملهم أو وظيفتهم في أحسن الظروف حتى يمكن المحافظة عليهم ونشاطهم ومنه تحقيق أهداف المؤسسة.

وبناءا على ما سبق يتضح لنا أن إدارة الأفراد تمثل إحدى الأعمال الرئيسية في المؤسسة التي تحسن إستخدام العنصر البشري وتجعله أداة فعالة لأداء أنشطتها الرئيسية والتي من أهمها يمكن ذكر ما يلي[6]:

- التوظيف: تحديد الأفراد المراد توظيفهم وانتقائهم وفقا لاحتياجات المؤسسة، مع وضع معايير الأداء وتحديد الأجور والمرتبات والمكافآت.
- التخطيط: ويشمل تحيد الاستراتيجيات والأهداف المستقبلية.
- الرقابة: وتضم المعايير التي يمكن أن تحقق الأهداف، كحجم المبيعات ونوعية المنتجات ومستويات الإنتاج والأداء داخل المؤسسة من أجل إتخاذ التدابير الترقيعية والتصحيحية في وقتها وفي مكانها.
- القيادة: جعل الأفراد العاملين يقدمون مستوى أداء أعمالهم وفقا لإستراتيجيات المؤسسة وباتجاه الأعمال التي أوكلت إليهم وزيادة دافعيتهم للعمل.
- تنظيم العمل: ويشمل تحديد مهمات وأعمال الأفراد العاملين وتوزيعهم على الأقسام، ومنحهم الصلاحيات الكفيلة بإنجاز أعمالهم وفقا لبرنامج العمل الموضوع ضمن أهداف المؤسسة.

وعلى هذا الضوء يمكن القول أن إدارة الموارد البشرية هي التي يمكن لموظفيها ومستخدميها من أداء عملهم وفقا لإستراتيجياتها مع المحافظة على العنصر البشري فيها بما يتناسب مع طموحاته ورضاه.

ثانيا: الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة:

تختلف الوظائف والمهام التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية وهذا باختلاف الأنشطة التي أنشأت من أجلها، ويرجع ذلك الاختلاف لعدد من الأسباب يمكن ذكر منها على سبيل المثال ولا الحصر: طبيعة وحجم النشاط، الأهداف التي أنشأت بموجبها المؤسسة، الأفكار والقيم السائدة لدى المؤسسة والإدارة العليا. ولهذا يمكن الإشارة على أنه يتعين على كل مؤسسة تقديم كل الوظائف الرئيسية بما يتناسب مع أهدافها وإدارة مواردها البشرية، التي ينحصر عملها في الوظائف التالية[7]:

1-تخطيط الموارد البشرية:

يتضمن تخطيط الموارد البشرية مجموعة من الإجراءات والقواعد التي من خلالها يتم الاختيار والتدريب والترقية والنقل وتطوير الموارد البشرية في مختلف نوعياتها ومستوياتها للتأكد من توافر العنصر البشري المطلوب لتحقيق أهداف المؤسسة في المستقبل بالعدد والنوع المناسب وفي الوقت والمكان المناسب، ولهذا فالتخطيط هو حجر الأساس لكل وظائف إدارة الموارد البشرية بالنسبة للمؤسسات من أجل ترجمة لأهدافها وخطط أعمالها إلى حاجات كمية ونوعية.

2-الإستقطاب والاختيار والتعيين:

إن المقصود هو مجموعة الإجراءات والسياسات والتدابير التي تعمل بها المؤسسات لانتقاء وتوظيف المورد البشري الأكفأ المتقدم لشغل الوظائف، وتعيينه في الوظيفة المناسبة والمطلوبة، وهذا يدل على أن عملية الاستقطاب والاختيار والتعيين هدفها تحقيق التوازن بين متطلب العمل وخصائص وقدرات الأفراد، وعليه تصبح هذه العملية بمثابة نظام فرعي في أنشطة المؤسسة، له مدخلاته وعملياته ومخرجاته.

3-تحليل وتوصيف الوظيفة والعمل:

ويقصد بها تحديد المسئوليات الملقاة على عاتق من يشغلها، وكذلك تصميم الوظيفة أو العمل بالشكل المناسب وتحديد من يشملها من الموارد المطلوبة والمتقدمة للعمل أو الوظيفة، وهذا يتطلب بدوره جمع البيانات المتعلقة بالأبعاد المختلفة للوظائف وتحليلها، ثم إعداد وتوصيف للوظائف وشاغليها، ونجاح ذلك مرتبط بمواكبة التغير الحادث في محتوى ونوعية الوظائف الناتج عن التغيرات المستمرة في جميع أنشطة المؤسسة الناتج بدوره عن التقدم والتطور السريع في الجوانب التكنولوجيا والتنظيمية بالمؤسسة.

وعليه فإن تعيين الأفراد وفق الأسس السليمة يستلزم وضع معايير مسبقة تتعلق بالمواصفات المطلوبة في الفرد، حتى يمكن إجراء مقارنة بينها وبين مواصفات المتقدمين لشغل المناصب أو الوظائف. وتجدر الإشارة هنا أن المعايير ضروري أن تتضمن على الأقل الحد الأدنى الضروري من المواصفات لأداء اختصاصات الوظيفة بشكل منتسب، وأن وضع هذه المواصفات يتطلب دراسة واجبات الوظيفة ومسؤولياتها.

4-التأهيل والتطوير والتدريب والتأهيل وتنمية المسار المهني(الوظيفي):

وتشمل هذه الوظيفة جميع العمليات الخاصة بالتدريب والتنمية الإدارية ومجموعة الأنشطة والإجراءات التي تتم بغرض تطوير أو تغيير القدرات والمهارات والمعارف لدى العاملين، بما يؤدي إلى تحسين الأداء والقدرة على التكيف مع أساليب وطرق العمل المستحدثة. وهذا يعني أن عمليات التأهيل والتدريب والتنمية الإدارية تمثل نظاما متكاملا له مدخلاته وعملياته ومخرجاته.

بالنسبة للمدخلات يمكن أن تشمل على الأفراد المطلوب تطوير ما لديهم من معارف واتجاهات والبيانات والمعلومات الخاصة بالخصائص الحالية والخصائص المرغوبة لدى الأشخاص موضوع التأهيل والتدريب. أما فيما يخص العمليات فيمكن أن تشمل العديد من المهام المترابطة مثل تلك المتعلقة بتحديد وحصر الاحتياجات والإمكانيات التدريبية أو تحديد وتصميم الوسائل والبرامج والخطط التأهيلية. أما المخرجات فتشمل البرامج والخطط التدريبية واليد العاملة ذات مستويات ونوعيات معينة في المهارات والقدرات الفنية والمعرفية.

وهكذا يمكن للخصائص التكنولوجية أن تؤثر في عمليات التدريب والتنمية الإدارية أو على أساليب وطرق العمل، ومن ثم على المهارات والقدرات المطلوبة، لهذا ضروري على المؤسسة أن تضع الوسائل والخطط والبرامج التدريبية الكفيلة بجعل الأفراد يتكيفون مع أساليب وطرق العمل الجديدة.

عموما يمكن استخلاص أهم الوظائف لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات في شكل أربعة وظائف أساسية تشمل كل منها على مجموعة من الإجراءات والتدابير تجعل من إدارة الموارد البشرية نظاما متكاملا، نوردها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): عمليات إدارة الموارد في المؤسسات الحديثة

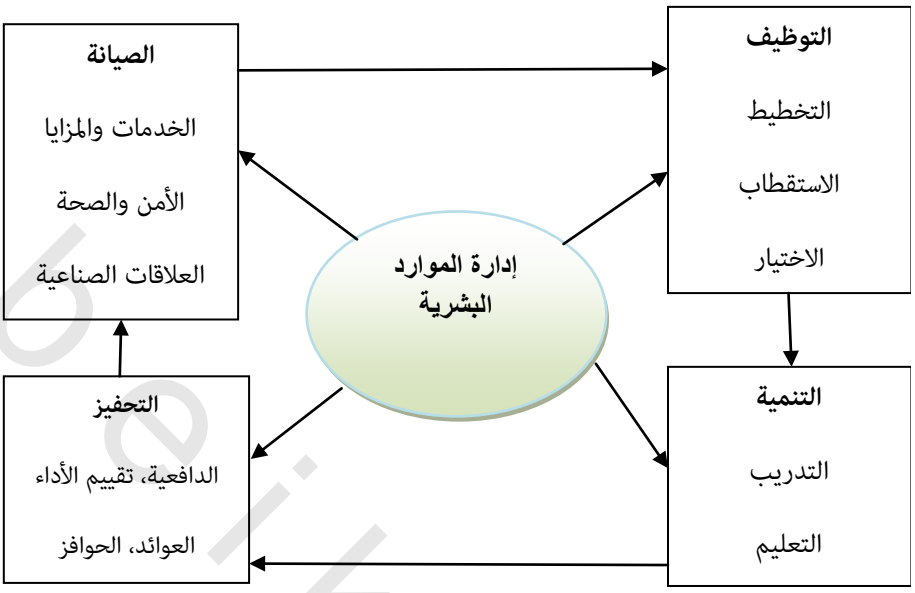

المصدر: صلاح الدين محمد عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية، جامعة الإسكندرية، مصر2002م ص:36.

المحور الثاني: ضرورة التكامل ما بين تخطيط الموارد البشرية والتخطيط الاقتصادي:

يعتبر دور الموارد البشرية في تكوين البنية الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي للمجتمع من أهم الموضوعات التي تشغل بال المخططين الاقتصادين والاجتماعيين وذلك لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومعدل مستوى التطور في القوى المنتجة في أي بلد كان، تعتمد بدرجة كبيرة على الاستخدام العقلاني للموارد البشرية، وعلى مستوى التشغيل في الناتج الاجتماعي.

هذا ويمكن وصف الصورة المطلوبة للتخطيط للقوى البشرية، كإعداد منظم وفق سياسات متسقة، تسعى لتوفير العمل للمواطنين من جهة، وتوفير الموظفين للعمل من جهة ثانية. وتعكس هذه المعادلة ضرورة التكامل ما بين التخطيط للقوى العاملة والتخطيط الاقتصادي.

ولما كانت ورقتنا البحثية هذه تنصب على أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية من خلال مفهوم العلاقات الإنسانية في العمل فانه يجب علينا تعريف هذا المفهوم.

أولا: مفهوم العلاقات الإنسانية في العمل

هي مجموعة من الأنشطة التي تتضمن قواعد وأسس علمية، تم وضعها على ضوء دراسات نظرية وميدانية علمية، الهدف منها جعل الأفراد العاملين في المؤسسة راضين عن عملهم بها، وذلك من أجل تحقيق إنتاجية عالية وجعل العنصر البشري راضيا عن عمله.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها ادارة داعية الناس لتنمية الوعي الاجتماعي عن عمل الفريق[8].

وهناك عدة أفكار جاءت بها نظرية العلاقات الإنسانية تحدد هذا المفهوم وأهمية العنصر البشري في التنمية، وفي هذا الإطار فأول من فكر بهذا الموضوع المفكر "آلتون مايو" حيث نبه كردة فعل للإدارة العلمية الذي يزعمها تايلور، على أن تقنين الممارسات الإدارية وتنظيمها، وتأكيد أهمية البحث، بالاعتماد على دراسة الحركة والزمن وصولا بالكفاية الإنتاجية للعامل إلى أقصى درجاتها، تؤدي إلى انشغال العامل عن العمل بحيث تهتم الإدارة بالنظام والمراقبة تتجاهل بذلك الرضا عن العمل والروح المعنوية والقدرة الفنية.[9]

وفي هذا الإطار جاءت نظرية العلاقات الإنسانية لتنبه إلى مدى خطورة تجاهل الإنسان في العمل وعدم جعله أهم العناصر الإنتاجية، وأن المؤسسة مكان للحياة والعمل معا، وليس للعمل فقط كما افترضت الإدارة العلمية.

وعلى ضوء ذلك يجب ألا ننظر إلى المؤسسة كمنشأة اقتصادية يقاس فيها كل شيء بمقياس أسعار التكلفة والأرباح والقدرة التكنولوجية فقط، بل يجب اعتبارها أيضا مؤسسة اجتماعية، يشبع داخلها الأفراد والجماعات مطامحهم العديدة وتوفير جو ومناخ صالح لقيام علاقات عمل سليمة داخل المؤسسة، ومن ثم فان علاقة العمل ليست مجرد عقدا اقتصاديا وأجور، بل هو عقد عمل يتضمن كذلك جو من العلاقات الاجتماعية والإنسانية الحسنة.

إن معالجة المشكلات الإنسانية في العمل يتوقف على فهم العلاقات الإنسانية وسلوك الأشخاص أثناء العمل، حيث ينبغي على المديرين والمشرفين أن يكتسبوا فهما عميقا للعلاقات داخا العمل، ثم يقومون بتحليل كل موقف عمل على أنه مشكلة خاصة حتى يمكن فهمها ومعالجتها معالجة ايجابية وسليمة داخل المؤسسة، ذلك أن التحليل السليم للمواقف يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل والى تصرفات يكون طابعها الشعور بمسؤولية أكبر في توقع المشكلات الإنسانية ومعالجتها.

ثانيا: التخطيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية:

ان التخطيط العلمي المنطلق من دراسات ميدانية يمكن أن يرسم سياسات تعمل على تنشئة الأفراد نشأة سليمة ابتداء من العائلة والمدرسة وانتهاء بميادين العمل، ومرورا بالمؤسسات والنوادي الرياضية وغيرها، وإذا مورست هذه التنشئة حسب مناهج متكاملة فإنها من الممكن أن تكسب الأفراد، عادات وطباعا جديدة تتفق والتغيرات الاقتصادية المستحدثة في المجتمع.[10]

وهكذا نجد أن منهج التخطيط الاجتماعي يتجه نحو بناء أطر المجتمع بناءا يتناسب مع النضج الاقتصادي والاجتماعي ويرسم سياسات تهدف إلى اشباع حاجات الأفراد المختلفة، وتحقيق رغباتهم الاقتصادية والاجتماعية، الصحية والتعليمية، والترويحية. وتشكل هذه الاحتياجات عاملا أساسيا من عوامل زيادة الرغبة في أداء العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية، ويستطيع الأفراد من خلالها المساهمة الفعالة في تطوير المجتمع ورقيه.

وإن إدراك المجتمع الحديث لقيمة العنصر البشري في التنمية الاقتصادية دفعه إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني، وذلك للعمل على مواجهة الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة المؤهلة قي مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمات الإجتماعية.

ولا شك أن معدلات التنمية التي حققتها الدول المتقدمة ما كانت لتكون بهذا الميزة لولا استخدامها للعلم في مجالات الحياة العملية بشكل عام، وفي مجالات تعليم وتدريب أبنائها خاصة.

وبناءا على هذا فان أهم الأمور التي يجب مراعاتها عند تخطيط القوى العاملة في الدول النامية هي:

- ضرورة خلق المهارات الكافية للاحتياجات المتغيرة، والمصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية.
- إثارة دوافع العناصر الإنسانية للقيام بعملهم وبأكبر درجة من الثقة وروح المسؤولية.

ثالثا: عناصر ترقية العنصر البشري في العمل

للنهوض بالعنصر البشري في العمل ينبغي القيام بـــ:

- العمل على رفع الروح المعنوية للعمال نظرا للعلاقة الوثيقة بين الإنتاج والروح المعنوية.
- توفير قيادة ديمقراطية تكون قادرة على التوجيه بالإشراف ومساعدة المرؤوسين في تخط العقبات التي يصادفونها في أعمالهم وعلاقاتهم مع الآخرين ودفعهم إلى الأمام والسماح لهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات.
- تيسير الاتصالات: أن قيام علاقات طيبة بين المرؤوسين يتطلب نظاما سليم لنقل المعلومات والأوامر والتوجيهات بين مختلف المستويات الإدارية، عموديا وأفقيا عبر قنوات اتصال مفتوحة وهذا ما يساعد العمال على الإنتاج
- الحوافز: تعد الحوافز أهم الأنشطة والوسائل التي يمكن بواسطتها التأثير على معنويات العاملين بشكل مباشر ومن ثم ترفع من معناها ومن مستوى إنتاجيتهم.
- تحسين الظروف المادية للعمل: وهي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تشكل مناخ العمل وتؤثر فيه مثل: الإضاءة والحرارة، التهوية، فترات الراحة، الضوضاء ' الأمن، النظافة، النقل، ومن هنا كلما كانت ظروف العمل المادية والمعنوية مناسبة كان استعداد الفرد للعمل أحسن ومن ثم تبرز العناية بظروف العمل

- التنظيم النقابي: النقابة منظمة اجتماعية يكونها العمال والموظفين، في المؤسسة وذلك بصفة اختيارية بهدف تحسين حياتهم العملية، والمساهمة الإيجابية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

المحور الثالث: أهمية وأهداف تخطيط الموارد البشرية:

إن الغاية من تخطيط الموارد البشرية هي التأكد من تغطية احتياجات المؤسسة من الموظفين، ويتم عمل ذلك بتحليل خطط المؤسسة لتحديد المهارات المطلوب توافرها في الموظفين. وعليه فان تخطيط الموارد البشرية يجب أن يتم قبل آية وظيفة من الوظائف العادية لإدارة الأفراد بالمؤسسة، والنظر إلى المستقبل حتى نتمكن من التحكم والسيطرة على مقدار التغير فيه، واتجاه ذلك التغيير أي الاستعداد وبأحسن طريقة ممكنة لذلك المستقبل.

وفي محاولة انجاز المشاريع الكبرى تصبح الحاجة إلى تخطيط الموارد البشرية أكثر الحاحا وأهمية وتعقيدا، وهكذا يصبح تخطيط القوى العاملة ذو أهمية في نمو وتوسع المؤسسات وفي تحقيق أهدافها.

أولا: أهمية تخطيط القوى العاملة:

يهتم تخطيط القوى العاملة بمجالات واسعة وعديدة، تساهم في تحقيق مجموعة من المنافع يمكن ذكرها فيما يلي:[11]

- يوفر للمؤسسة المدخلات المطلوبة (مهارات، قابليات، خصائص) في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى نجاح برامج التخطيط وتطوير المسار المهني للعاملين.
- يخدم نشاط تخطيط الموارد البشرية أهدافا متعددة خاصة بالفرد والمؤسسة والمجتمع.
- فعلى مستوى الفرد يتم تحقيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب سواء تعلق الأمر بالوظيفة والمؤسسة وعلى صعيد المؤسسة تتحقق المواءمة الداخلية بعدم وجود عجز أو فائض في الموارد البشرية، أما على صعيد المجتمع فإن تحقيق الاستخدام الكامل والصحيح للموارد البشرية في المؤسسات يساهم في تحقيق الأفضل للموارد البشرية
- يؤدي إلى الموازنة الكفأة بين نشاطات ووظائف إدارة الموارد البشرية وأهداف المؤسسة، بحيث تحقق هذه الموازنة كفاءة الأداء الفردي والتنظيمي.
- يساهم تخطيط الموارد البشرية في بناء القاعدة الأساسية لنجاح خطط وسياسات الموارد البشرية الأخرى كالاختيار والتدريب والتحفيز.
- يؤدي إلى توفير الكفاءات بشكل منسجم مع حاجات ومتطلبات المؤسسة والى رفع مستوى رضا العاملين عن أعمالهم ومؤسساتهم.
- يساعد على حسن توزيع واستخدام المؤسسة للموارد البشرية.

ثانيا: أهداف تخطيط الموارد البشرية:

اعتادت المؤسسات على إعداد الاحتياجات السنوية من القوى العاملة وفقا للظروف البيئية وسياسات الترقية والنقل التي تتبعها، مما يتولد عن برامج التدريب، فكل هذه النواحي تحدد احتياجات القوى العاملة من البيئة الخارجية للمؤسسة، ولكن تفشل الخطة السنوية في احتواء متطلبات التخطيط طويل الأجل وهي الخاصة بالتوسع في التسهيلات وإضافة منتجات جديدة أو حتى تقلص النشاط أو التغير في مستوى المهارة المطلوبة.

ومن هنا يتضح أن التخطيط الفعال للقوى العاملة لابد أن ينطوي على تنمية المهارات والكفاءات في الأجل الطويل كمدخل للاستخدام الفعال للموارد البشرية في التنظيم،[12] وهذا يعني ضرورة وجود استراتيجية متعلقة بالقوى العاملة للمؤسسة، فمع نمو وتوسع الشركة وتعقد عملياتها تزداد الحاجة إلى التخطيط المنظم والمستمر إلى الاحتياجات البشرية،

فقد يرجع فشل الشركة في تحقيق أهدافها إلى نقص الكفاءات، هذا ما يبين أهمية التخطيط وتنمية الأفراد، وعلى العموم يمكن تحقيق الأهداف والفوائد الآتية من التخطيط الطويل الأجل للقوى العاملة.

- التعرف على مصادر القوى العاملة وتقييمها. وكذلك التعرف على الوضع القائم للقوي العاملة بصورة تفصيلية، والتعرف على المشاكل التي تحد من الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- يؤدي التخطيط إلى تفهم أهمية الموارد البشرية في بناء استراتيجية المؤسسة وتضمينها داخلها، والتنبؤ بأعداد ونوعيات الموارد البشرية اللازمة لأداء الأعمال.
- التعرف على الاحتياجات المستقبلية للعاملين.
- تحديد معالم سياسات خطط التدريب والتعيين.
- الاستعداد للمشاريع والأعمال المستقبلية وذلك لتفادي الهدر في أعداد العاملين
- التوفير المستقبلي للكفاءات المدربة واجتذابها من مختلف المراكز التعليمية المتخصصة.
- تحسين عملية تخطيط توزيع الأعباء وتنمية الكفاءات
- تحليل ومتابعة العلاقة بين تكلفة استخدام القوى العاملة والمزايا الناتجة عن استخدامها، وذلك من خلال وضع مجموعة من المعايير الإرشادية كالأجور وغيرها من المزايا معدل دوران العمالة والتدريب وغيرها من النفقات، ويمكن تحقيق هذه المزايا من خلال التخطيط قصير الأجل وهو أمر يجب بناؤه من خلال التخطيط الاستراتيجي.[13]
- مساعدة الإدارة على تخفيض تكلفة العمل بتجنب فائض أو عجز في الموارد البشرية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة وفقا لاحتياجات المؤسسة.

- يمكن تخطيط القوى العاملة من توفير الأساس الجيد للاستخدام الأفضل للموارد البشرية عن طريق التأثير في قدرة ورغبة العاملين، وتوفير وسائل الإشباع الأفضل لحاجاتهم المختلفة.
- التمكن من رسم وتخطيط وتنفيذ سياسات الأفراد وتكوين قوة عمل راضية ومنتجة.
- تمكن المؤسسة من التكيف مع المتغيرات التكنولوجية التي يترتب عنها إلغاء وظائف حالية واستحداث وظائف جديدة.
- يؤدي التخطيط الجيد والمستمر للقوى العاملة إلى المحافظة على العمالة بالمؤسسة، إذ يمكن من توفير عمل متنوع وعالي الكفاءة، فتقل الحاجة إلى الزيادة من العمالة من سوق العمل خاصة إذا نجحت الخطة في تخفيض معدل دوران العمل وتغيب العاملين.

الخاتمة:

لقد اكتسبت إدارة الموارد البشرية أهمية بالغة في العصر الحالي بعدما مرت بمراحل ساهمت كلها في إظهار دور العنصر البشري وأهميته في العملية الإنتاجية، ومساهمته في جميع المجالات من خلال أنظمة تطوير دور الفرد في المؤسسة، وعلاقتها بها ودور المؤثرات المختلفة من حوافز وتدريب وترقيات، توفير ظروف عمل ملائمة بداخل المؤسسة.

ومنها كان ظهور ما يعرف حاليا بإدارة الموارد البشرية، وانتقل الاهتمام بالعنصر البشري من المستوى المحلي للمؤسسات إلى المستوى الكلي ومن ثم كان الاهتمام العالمي بالعنصر البشري. فأصبحت إدارة الموارد البشرية تهتم بعمليات استقطاب واختيار أفضل الأفراد، وهكذا بدأت تظهر أهمية ودور العنصر البشري من حيث الأداء التنظيمي والإنتاجي للمؤسسة وانعكاس ذلك على الاقتصاد، فالتخطيط السليم للقوى العاملة يؤمن للمؤسسات تحديد حجم الموارد البشرية، ووضع الإستراتيجيات الكفيلة بالاستفادة منها، والعمل على تزويدها بكافة الموارد التي تمكنها من تحقيق أهدافها، وخاصة تلك البرامج التخطيطية والمعلوماتية الموجهة لنشاطات وأعمال هذه الموارد.

المراجع:

1. علي محمد دبابغة، إدارة الموارد البشرية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان الأردن،2003، ص19.
2. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.ص31.
3. صلاح الدين محمد عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية، جامعة الإسكندرية، مصر2000م ص35.
4. خالد عبد الرحمن الهيتي، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، ط1، كلية الإدارة والاتصال، بغداد، العراق 2003، ص 48.
5. Jacques.Herard,techniques de ingénieur,traité l'entreprise industrielle-structure etorganisation de l'entreprise,dunod edit ,paris2001.
6. محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق ص87.
7. ناصر دادي عدون، الاتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، دم ج، الجزائر 2004، ص88
8. خالد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق ص132.
9. علي محمد دبابغة، إدارة الموارد البشرية، مرجع سابق ص 232.
10. Jean pierre citeau,gestion des ressources humaines,ed d'organisation ,France ,2000p;89.
11. جمال الدين محمد مرسي، الإدارة الإستراتيجة للموارد البشرية، مدخل لتحقيق ميزة تنافسية، منظمة القرن 21، الدار الإبراهمية، القاهرة، مصر،2003، ص98,
12. Dimitri Weiss,les ressources humaines ,edition D'organisation, France;2000p;187.
13. جمال الدين محمد مرسي، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، مرجع سابق ص108

obeikan.com

القطاع الاستثماري ودوره في الاقتصاد الكويتي

د.بدر ناصر السبيعي

اتحاد الشركات الاستثمارية، الكويت

الملخص:

تهدف الورقة إلى تبيان دور اتحاد الشركات الاستثمارية مظلة الشركات الاستثمارية في دولة الكويت، حيث تتناول الورقة نبذه عن التطورات الحالية الخاصة بهيكل الاقتصاد الوطني من خلال التعرض لبعض المؤشرات الخاصة به، وكذلك التعرض لدور بعض الجهات ذات الصلة مثل مكتب استثمار رأس المال الأجنبي، سوق الكويت للأوراق المالية، والهيئة العامة لأسواق المال، كذلك التعرض لاتحاد الشركات الاستثمارية من خلال عرض أهدافه، لجانه العاملة وأعضائه، ومن ثم التعرض لدوره في الاقتصاد الكويتي. وأخيراً الدور التنموي للشركات الاستثمارية وعرض لما هو مطلوب من الاتحاد لتفعيل وتنشيط دوره المستقبلي خدمة لأعضائه وللاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: اتحاد الشركات الاستثمارية، سوق الأوراق المالية.

Abstract:

Paper aims to demonstrate the role of the Union of Investment Companies which consider the umbrella of investment companies in Kuwait. The current paper demonstrates developments of the national economy through exposure to some of the indicators, as well as exposure to the role of some relevant agencies such as the Office of Foreign Capital Investment, the Kuwait Stock Exchange, and the Capital Markets Authority, as well as exposure of the Union of Investment Companies through the presentation of its objectives, its committees and members of the workforce, and then exposure for its role in the Kuwaiti economy, and also the paper demonstrates the developmental role of investment companies and the UIC view of what is required to activate the Union and its future role activation service to its members and to the national economy.

Key words: Union of Investment Companies, Stock Exchange

المحور الأول: القطاع الاستثماري ودوره في الاقتصاد الكويتي

يتألف الاقتصاد الكويتي من عدد من المؤسسات المالية والاقتصادية، والتي تمارس أنشطتها وفقاً لأهدافها المرسومة، وتمتاز الكويت بوجود اتحادات مهنية فاعلة، يخدم كل اتحاد قطاع معين. وعليه برز اتحاد الشركات الاستثمارية، والذي يخدم الشركات الاستثمارية والخدمات التمويلية في جوانب عديدة، وتهدف الورقة إلى مناقشة الدور المهني للاتحاد وتفاعلاته مع الشركات الاستثمارية من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وكذلك دوره المجتمعي والذي أضحى سمه بارزة ضمن أنشطته المتعددة، وصولاً إلى تقييم حقيقي لهذا الدور، والذي بات أحد الأركان المرجعية لدى متخذي القرار المالي والاقتصادي في دولة الكويت.

فيما يأتي موجز التطورات الحالية على مستوى هيكل الاقتصاد الوطني:

- تعتبر دولة الكويت من أكثر الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على القطاع النفطي، ففي الأعوام الأخيرة شكل الناتج المحلي النفطي حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتتضمن هذه النسبة النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير النفط، غير أن النفط الخام هو المكون الرئيسي حيث تصل مساهمته إلى حوالي 94% من إجمالي الناتج المحلي النفطي، بينما يشكل تكرير النفط نسبة 6% فقط. [1]

- يشهد الاقتصاد المحلي نمواً مطرداً خلال الفترة المقبلة، إذ يعزى ذلك إلى النمو المبهر للصادرات غير النفطية خلال 2012. ونلاحظ في هذا الشأن، أنه وبعد التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009 مع نمو اقتصادي بلغت نسبته 11.4% خلال العام 2010 ونحو 8.2% خلال 2011. «بقيت توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عند نسبة 5.2% لعام 2012. لهذا فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكويتي بشكل مطرد على خلفية التدفق المستمر من صادرات النفط، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستهلاك الخاص والحكومي والناشئ عن تسجيل فائض قياسي في الميزانية للأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2012/ 2013. [2]

- من جهة أخرى، تشير التوقعات، إلى بقاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرنا عند نسبة 4.5% خلال عام 2013 وبنسبة 5.0% في العام 2014 لتوسيع الإنتاج النفطي وصادراته. [3] وسيكون النمو الاقتصادي بالتوسع في الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص مع إمكانية ارتفاع في الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف العمل.

- لابد من الإشارة هنا، إلى أن قانون الشركات الجديد رقم 25 لسنة 2012 الذي حل محل قانون الشركات التجارية القديمة لعام 1960 يهدف إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المؤكد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للكويت خلال الفترة القادمة، حيث نما بنسبة 25.1 خلال عام 2011، بقيمة قدرها398.6 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 318.7 مليون دولار في عام 2010. [4]

وهنا نجد أنه من المناسب الإشارة **لدور مكتب استثمار رأس المال الأجنبي** كقطاع في وزارة التجارة والصناعة:

تأسس مكتب استثمار رأس المال الأجنبي (المكتب) كقطاع في وزارة التجارة والصناعة بموجب أحكام القانون رقم (8) لسنة 2001 بشأن تنظيم الإستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت، وأوكل إليه مهمة جذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي في دولة الكويت في إطار أهداف خطط التنمية الإقتصادية لسد فجوة الموارد والإمكانيات وتوسيع القاعدة الإنتاجية في البلاد، بالإضافة إلى الحصول على التقنية المتطورة والخبرات الإدارية والتسويقية التي تملكها الشركات الدولية وخلق وظائف نوعية وفرص تدريبية للكويتيين ودعم القطاع الخاص المحلي.[5]

يقدم قانون رقم 2001/8 العديد من المزايا والضمانات إذ أنه يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك حصة تصل إلى 100% من رأس المال ضمن 14 قطاع إقتصادي مسموح مزاولة المستثمر الأجنبي فيه، ويمنح إعفاءات من ضريبة الدخل تصل إلى 10 سنوات، وإعفاءات من الرسوم الجمركية، وضمانات ضد المصادرة والتأميم، والسماح بتحويل رأس المال والأرباح،ونقل الإستثمار لآخرين، والحفاظ على سرية معلومات المشروع، والاستفادة من المنافع المتأتية من الإتفاقيات الثنائية للحد من الإزدواج الضريبي وتشجيع وحماية الإستثمار التي تدخل الكويت بها مع نحو 50 دولة.

ويعمل المكتب حالياً وفق القانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.

ويقوم المكتب بمهام الترويج للكويت كموطن للإستثمار ونشر الوعي حول دوره وخدماته والمزايا المتاحة وفق قانون الإستثمار، واستقبال طلبات الترخيص الإستثماري وطلبات منح المزايا، ويعمل على تيسير الإجراءات بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية، ويقوم بمتابعة المشاريع الإستثمارية المرخصة والقائمة، كما يستقبل المستثمرين القائمين والمحتملين ويزودهم بالمعلومات اللازمة ويرد على إستفساراتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الكويت تتمتع بحرية التحويل الكلي في أسواق الصرف ولا توجد أية قيود على نقل رؤوس الأموال أو التحويلات.

وفيما يتعلق بسوق الكويت للأوراق المالي: [6]

والذي تأسس في الرابع عشر من شهر أغسطس عام 1983 حيث صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة بواسطة لجنة للأوراق المالية وإدارة تنفيذية تقوم بوضع القواعد والأحكام المناسبة لإعادة تنظيم السوق بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد. وقد حدد المرسوم أهداف السوق وحدد أوقات السوق والعمولة ونظام التداول، والذي تم تطويره من قبل بورصة ناسداك أومكس إلى نظام التداول الجديد «X-stream" حيث بدا العمل بهذا النظام الجديد في السوق بتاريخ 2012/5/13. كما عهدت إدارة السوق منذ عام 1987 إلى الشركة الكويتية للمقاصه

بشأن تسوية الصفقات، والذي يضمن حقوق المتعاملين. هذا ويشمل السوق 13 قطاع بالإضافة إلى قطاع السوق الموازي.

هيئة أسواق المال:

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه وفي إطار التطوير المطلوب فقد صدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال والذي جاء في 165 مادة. وهي هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية. وتهدف إلى تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والكفاءة التنافسية والشفافية، كما تهدف إلى توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته، وتوفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية، مع تطبيق سياسة الإفصاح الكامل ما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية. وكذلك العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية. ويتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى مجلس مفوضي هيئة اسواق المال يتكون من خمسة مفوضين متفرغين ويحدد من بين الأعضاء رئيساً ونائباً للرئيس.

المحور الثاني: اتحاد الشركات الاستثمارية: (الأهداف – اللجان العاملة – الأعضاء – دوره في الاقتصاد الكويتي)

أولا: أهداف الاتحاد

أُشهر اتحاد الشركات الاستثمارية في 2005/1/9. وتنحصر أغراضه فيما يلي: [7]

- العمل على تنمية وتطوير قطاعات الاستثمار والخدمات المالية باستخدام أفضل الإمكانيات المادية والخبرات البشرية المتاحة لدى أعضاء الاتحاد.
- إعداد الدراسات والبحوث الفنية والمتخصصة فى قطاع التنمية والتطوير الاستثمارى.
- التشاور وتبادل الرأى مع كافة المؤسسات فى الدولة لتحقيق مصالح الأعضاء والاقتصاد الوطنى والتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية المختصة بقطاع الاستثمار لتذليل المعوقات التى تواجه أعضاء الاتحاد.
- إبداء الرأى فيما قد يعرض عليه من مشاريع أو مقترحات قوانين أو نظم أو لوائح أو قرارات تتعلق بمجال الاستثمار بشتى صوره بشكل مباشر أو غير مباشر وأيضاً المجالات الخاصة بتنظيم عمل الشركات الاستثمارية أو الإشراف أو الرقابة عليها.
- التنظيم والمشاركة فى المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والبحثية المحلية والعلمية المتعلقة بالنشاط الاستثمارى وتعميم نتائجها وتوصياتها والأبحاث التى تقدم فيها على أعضاء الاتحاد.
- الارتقاء بالمستوى المهنى والثقافى لأعضاء الاتحاد وإقامة وتنظيم الأنشطة الاجتماعية لأعضاء الاتحاد.

- إصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية فى المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد.

ثانيا: اللجان الدائمة العاملة في الاتحاد:

1- لجنة السياسات الاقتصادية.

2- لجنة التنسيق بين الشركات المتوافقة.

3- لجنة التسويق والخدمات.

ثالثا: الشركات الاستثمارية أعضاء الاتحاد:

بلغ عدد أعضاء اتحاد الشركات الاستثمارية 40 شركة استثمارية مسجلة لدى بنك الكويت المركزى منها 19 شركة استثمارية مدرجة فى سوق الكويت للأوراق المالية و21 شركة استثمارية غير مدرجة.

رابعا: القطاع الاستثماري ودوره في الاقتصاد الكويتي:

إن قيمة شركات الاستثمار وأهميتها بالنسبة للكويت يتخطى الأرقام. حيث أدارت شركات الاستثمار دفة تحسين وتطوير أداء أسواق المال في الكويت عن طريق تزويد المستثمر بمعلومات ذات قيمة عالية من خلال البحوث والتقارير، توفير سبل تمويل بديلة عبر طرح السندات والصكوك، وإتاحة فرص أكبر لتنويع أصول المستثمرين من خلال تقديم العديد من المنتجات الاستثمارية والصناديق. كما قامت شركات الاستثمار بمبادرة طرح وتنمية شركات عديدة في قطاعات شتى، بدأ من قطاع الطاقة إلى الترفية. لذا فإن تحقيق رؤية حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله تجاه العمل على تحويل الكويت الى مركز مالي عالمي، والعمل على تعدد مصادر اقتصادياتها، لا يمكن ان يتحول إلى واقع بمنأى من القطاع الاستثماري، لما له من دور فعال في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني.

يعد قطاع الاستثمار جزء لا يتجزأ من اقتصاد الكويت، وهيكلة شركاته، وديمغرافيته. حيث يقوم القطاع بتوفير فرص عمل بنسبة 27 إلى 30 في المائة من إجمالي وظائف القطاع الخاص. ويعد ثاني أكبر مساهم للناتج المحلي الإجمالي من غير النفط.

وإنه وبالنظر لآخر البيانات المنشورة لدى بنك الكويت المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية، فإنه يتبين الآتي:

بلغ عدد الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى وهيئة أسواق المال 95 شركة استثمارية وخدمات تمويلية، منها 92 شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي وتجمع بين نشاطي التمويل والاستثمار، و3 شركات مسجلة لدى هيئة أسواق المال فقط لأنها تقوم بنشاط الاستثمار فقط.

بلغ عدد الشركات الاستثمارية المسجلة لدى سوق الكويت للأوراق المالية 30 شركة استثمارية.

بلغ إجمالى الأصول المدارة (Assets) من قبل الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي حوالي 11.7 مليار دينار كويتي.

بلغت رؤوس أموال (Own Funds) الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي حوالي 4.4 مليار دينار كويتي.

بلغت الحسابات النظامية (Contra Accounts) للشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي حوالي 19 مليار دينار كويتي.

بلغ إجمالى المطلوبات (Liabilities) للشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزى مليار 11.7 دينار كويتي. [8]

خامسا: الدور التنموي للشركات الاستثمارية

وإضافة إلى الدور المحورى لقطاع الاستثمار فى الاقتصاد الوطنى، تلعب الشركات الاستثمارية دوراً تنموياً فى الاقتصاد الوطنى فهى تشكل قاعدة أساسية للمجتمع، إلا أن الدور التنموى لهذه الشركات وفى ظل الأزمة المالية العالمية وما يكتنفه من مشكلات وتحديات حقيقية تحتاج إلى إعادة النظر بالقواعد والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية والبيئة التى تنظم عمل هذه الشركات، ففى الماضى كان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة هو العنصر الأساسى للمسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات، ولكن الآن بدأت شركاتنا تتلمس حاجات المجتمع والتفاعل معه، وأصبح معيار المؤسسات الناجحة لا يقتصر اليوم على مؤشرات الربحية والنمو فقط، وإنما تجاوزتها إلى معايير وأدوار جوهرية أخرى فى التنمية المستدامة والحفاظ على الاستقرار المالى وحمايتها خدمة للمجتمعات المحلية، ولذلك تحرص الشركات بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية باعتبارها من أهم الأدوار التنموية الأساسية لها.

ومن هذا المنطلق يؤكد اتحاد الشركات الاستثمارية على ضرورة أخذ أعضائه بهذه المتغيرات الأساسية. ولإلقاء الضوء على هذا الدور المحورى، يمكننا التنويه هنا أن الشركات الاستثمارية لا تدير فقط المحافظ والصناديق الاستثمارية، بل هى جزء من حياتنا اليومية، ومن بعض الأمثلة لهذه الإنجازات التنموية ما يلي للشركات في قطاعات تمس بسلامة واستقرار حياتنا اليومية كالآتى: مياه شرب، ترفيه للأطفال، خدمات ترفيه، رعاية صحية، تعليم، مجمعات تجارية. كما تقوم الشركات الاستثمارية بالعديد من الخدمات الاجتماعية، وتتمثل بالرعاية والدعم لعدد من المنظمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحلية.

كما أنه في خلال السنوات العشر الماضية لعبت الشركات الاستثمارية دوراً حيوياً فى خلق الوظائف للشباب الكويتى وعملت ورش العمل التى قام عن طريقها قيام القطاع الاستثمارى على زيادة التوعية والمساهمة فى تثقيف المواطنين والعاملين وتدريبهم للعمل فى القطاع الاستثمارى، والدليل على ذلك أن نسبة الكويتيين العاملين فى الشركات الاستثمارية قد تجاوزت النسبة المقررة بالقرار الوزارى رقم 1104/خامساً لسنة 2008، وقمنا مؤخراً وبالتنسيق مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة بتنظيم ورشة عمل لمساعدة الشركات كافة فى تنظيم أوضاعها ومساعدتها على في المحافظة

على نسبة العمالة المقررة، وهو ما حدا بالاتحاد إلى توقيع اتفاقية مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة للمحافظة على العمالة في القطاع وتطوير الجوانب المهنية لديهم.

إن المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكويتي تساهم وبشكل عام في مشروعات خطة التنمية في دولة الكويت والتي تعد من الفرص الاستثمارية الهامة خلال المرحلة القادمة والتي تحتاج إلى تعزيز العلاقات والتعاون بين شركاتنا والشركات الأجنبية. وقد أطلقت الكويت في مايو عام 2009 بمعدل حوالي 107 مليار دولار أمريكي لمدة 4 سنوات لخطة التنمية (2014/2013-2011/2010) مع تركيز الإنفاق على المشاريع الضخمة والنقل وخدمات توليد الكهرباء ومشاريع تحلية المياه المستقلة للمرة الأولى في أكثر من 7 مناطق صناعية وخاصة بما في ذلك مواقع التكنولوجيا، ومنطقة الخدمات اللوجستية. وأما أهداف خطة التنمية الرئيسية فهي لرفع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام (2009) من 37 ٪ إلى 44 ٪ بحلول نهاية الخطة في أربع سنوات، وزيادة حصة القوى العاملة الوطنية من 15.5 ٪ إلى 21 ٪ ورفع حصة D & R من 0.2 ٪ إلى 1.0 ٪ للفترة نفسها. وخطة إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تقل عن 150 من مشاريع ال SMES و50 من مشاريع الـ BOT، وتدريب سنويا لا يقل عن 3000 للموارد البشرية الوطنية. [9]

إن ما تقدم ليدعونا في الاتحاد إلى أهمية إعداد استراتيجية تنموية جريئة، تتحرر من قيود واقع الماضي إلى التفكير ملياً والاستفادة من المتغيرات الراهنة التي تستدعي مزيداً من الجهد والاستثمارات من قبل الشركات الوطنية والأجنبية بما يسهم في التسريع من وتيرة التنمية ومواكبة التطورات المعاصرة.

كما يرى اتحاد الشركات الاستثمارية ضرورة إعادة هيكلة الكثير من الشركات الوطنية بما ينسجم مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات التي أصبحت ملحة وضرورية بل وليست خياراً. وفي هذا الصدد، نؤكد بأن عدد من شركاتنا قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، سواء من حيث الهيكلة التنظيمية والمالية والإدارية والفنية وفي إجراءاتها وعلاقاتها مع كافة الأطراف ذات العلاقة بنشاطها، حيث أن مبدأ الشفافية والمساءلة والترتيبات المؤسسية الأخرى ساعدت على النمو المستمر للشركات حتى في أصعب الظروف، وتضمن كذلك، ديمومة وسمعة جيدة لشركاتنا العاملة داخل الدولة وخارجها.

كما نود وفي هذا السياق، أن نؤكد أن اتحاد الشركات الاستثمارية قد ساهم ولا يزال يساهم ضمن منظومة العمل الاقتصادي في دولة الكويت على تنمية الاقتصاد الكويتي وتشجيع الاستثمار بأنواعه المختلفة وتوطيد علاقات التعاون مع مختلف الشركات من خلال:

الترويج: الذي يمثل حلقة الوصل بين كل الأطراف المعنية بالاستثمار.

المساهمة في تطوير الأطر القانونية والهياكل المؤسسية المتعلقة بالاستثمار وفي هذا الإطار القيام بكثير من الجهود، منها: إعداد وتقديم المذكرات والدراسات، وعقد الندوات والمؤتمرات لتسليط الضوء على أهم التطورات في هذا الجانب، وكذلك من خلال العمل على زيادة كفاءة المؤسسات الاستثمارية، وخاصة المعنية بالخدمات الاستثمارية، والسعي لتطوير سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى إعطاء المعلومات عن الملاءة المالية والسمعة التجارية لأعضائها.

المساعدة في دراسة الأسواق المحلية والخارجية ذلك من خلال تزويد المستثمر بالمعلومات والاحصاءات اللازمة عن هذه الأسواق. والاتصال بالجهات الأخرى لتسهيل مهمة ممثليه المكلفين بمثل هذه الدراسات، وترتيب مقابلات لهم مع الجهات الرسمية والأهلية محلياً وإقليمياً.

المراجع:

1. تم استنتاجها من إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء، الكويت، 2012.
2. أدبيات المؤتمر الاقتصادي للجمعية الاقتصادية الكويتية، مايو 2013.
3. استُخلصت من بيانات (www.unctad.org) UNCTAD STAT.
4. تقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي، مارس 2013.
5. الموقع الإلكتروني لمكتب استثمار رأس المال الأجنبي www.kfib.com.kw .
6. د. رمضان الشراح: الاستثمار. النظرية والتطبيق، مكتبة الدار الأكاديمية، الكويت، ص ص 231 – 253.
7. أهداف الاتحاد، دليل اتحاد الشركات الاستثمارية، الكويت.
8. بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية، 2013.
9. خطة التنمية (2010 – 2011 – 2013 – 2014)، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

obeikan.com

قياس كفاية الأداء عن طريق الموازنات التقديرية

أ.سمسوم فتيحة

جامعة الجزائر 03، الجزائر

الملخص:

ان تقييم الأداء هو لب وجوهر الوظيفة الرقابية، وهو أمر ضروري لإنجازها بنجاح وفعالية. ويعني اتخاذ الموازنة التقديرية كأداة لقياس الأداء تمهيدا لتقييمه في ضوء الأهداف المحددة، أحد أهم الأساليب التي تحقق أهداف الموازنة الرقابية، وتظهر مدى كفاءة المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

حيث من المهم أن يرتبط مقياس الأداء بأهداف المنشأة، ويكون معبرا عنها تعبيرا دقيقا، ومن ناحية اخرى ينبغي اختيار نظام لتقييم الأداء يستميل ويحث المسؤولين عن العمل نحو تحقيق الأهداف بصورة مرضية.

ومن المسلم به أن الموازنة التقديرية أو التخطيطية تمثل صورة من صور معايير الأداء تعبر عن الأداء المستهدف، وبالتالي يمكن أن تعمل كأداة لقياس وتقييم الأداء الفعلي خاصة إذا كانت تقديرات الموازنة مرتبطة بمراكز المسؤولية المختلفة داخل المؤسسة.

كما أنه يجب النظر الى الرقابة عن طريق الموازنات على أنها وسيلة وليست هدفا، فهي وسيلة لتحقيق الأهداف واكتشاف الأخطاء وتحديد مواطن الضعف، وليست أداة لتصيد الأخطاء ومعاقبة المقصرين.

كما أن بيانات الموازنة يجب أن تكون أحد العوامل التي تستخدم في تقييم الأداء، الا أنه لا يجب أن يتم التقيد بها تقيدا حرفيا، ومن ناحية أخرى لا يجب أن يتم تجاهلها، بل أن استخدام الموازنات يجب أن يكون كمرشد وألا تضحي بمصلحة المؤسسة في الأجل الطويل من أجل تحقيق الأهداف قصيرة الأجل.

Résumé :

Le contrôle budgétaire permet d'utiliser au maximum toutes les ressources de l'Entreprise, et permet de vérifier tout au long de l'exercice que la coordination est effective entre les actions et les décisions et que les objectifs sont tenus, elle est encore un outil de motivation dans la mesure où le budget prépare l'action et stimule la créativité. Mais, à travers le contrôle budgétaire et la mesure de Performance, on est à même de voir comment la réalité a été différente de ce que l'on avait prévu.

Une action correctrice au niveau des prévisions et des plans futurs est donc nécessaire. Il faut adapter ou modifier toute la planification qui a été faite .concernant le futur

La méthode budgétaire, alliée à la mesure de performance, permet donc une interaction constante entre la gestion à long terme et la gestion au jour le jour Cependant la méthode budgétaire, pour être efficace, exige la mise en place d'une organisation adéquate.

المقدمة:

تستعين الادارة الحديثة في ممارسة وظائفها، التي تتمثل في التخطيط والتنسيق واتخاذ القرارات ورسم السياسات والرقابة وتقييم الأداء، باستخدام بعض الأدوات المحاسبية، ويعتبر نظام الموازنات التقديرية احدى الأدوات المحاسبية التي تساعد الادارة في ممارسة وظائفها السابقة الذكر.

ولا شك أن نظام الموازنات التقديرية يعد أداة فعالة تستعملها الادارة في ممارسة أعمالها في مجالات التخطيط والتنسيق والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات، فهي تمثل الترجمة الصادقة للسياسات التي تقرها الادارة معبرا عنها بصورة رقمية، وتعد أداة اتصال تمكن الادارة من ابلاغ وايصال الأعمال الخاصة بكل قسم في المنشأة من خطة العمل المقررة عن الفترة القادمة.

فالموازنات التقديرية هي احدى الوسائل التي يمكن بواسطتها التخطيط و التفكير بمشاكل المستقبل مقدما و قبل حدوثها الا أنه يجدر بنا الاشارة الى أن الموازنات التقديرية الفعالة لا ينتهي دورها بمجرد اعدادها ، بل يبدأ الدور الرئيسي الفعال بعد الاعداد ، فهناك مرحلة أساسية و مهمة ألا وهي مرحلة التنفيذ و متابعة و مراقبة تنفيذ الموازنات التقديرية للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا لما حدد له بالموازنات فبدون تنفيذ جدي للخطة و بدون رقابة فعالة على التنفيذ ، تكون المؤسسة قد تحملت تكلفة اعداد الموازنات التقديرية دون تحقيق أية فائدة منها.

وبالرغم من حداثة ظهور الموازنات التقديرية كأداة للرقابة وقياس كفاية الأداء، الا أنها لعبت دورا هاما في تحقيق الهدف المنشود منها. طالما لم تعد التكاليف التاريخية تلك الأداة التي تخدم كل الأغراض التي يفرضها التطور الحديث لمحاسبة التكاليف، بالرغم من أهمية استعمال التكاليف التاريخية في تحقيق الأهداف التقليدية.

والغرض من هذا المقال هو محاولة توضيح الفكرة الخاصة بالمبادئ الأساسية التي يمكن أن تكون مرشدا للاستفادة من نظام الموازنات التقديرية كأداة لقياس كفاية الأداء في المؤسسات الاقتصادية.

هذا ما دفعني الى طرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن قياس كفاية الأداء باستخدام الميزانيات التقديرية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى استخدام مخرجات نظم الموازنات التقديرية داخل المؤسسات الاقتصادية في الرقابة وتقييم الأداء؟
- ماهي المعوقات التي تحد من فعالية تطبيق الموازنات التقديرية؟
- ماهي العوامل المؤثرة في مدى استخدام مخرجات نظم الموازنات المطبقة من قبل الجهات المسؤولة داخل المؤسسات في الرقابة وتقييم الأداء؟

الفرضيات:

تمت صياغة الفرضيات الآتية بغية اختبارها لتحقيق أهداف المؤسسة:

الفرضية الأولى: لا تتوفر في نظم الموازنات التقديرية المطبقة في المؤسسات الاقتصادية مقومات نجاح نظام الموازنات التقديرية المعروفة في الفكر المحاسبي.

الفرضية الثانية: لا تستخدم مخرجات نظم الموازنات التقديرية من قبل الجهات المسؤولة داخل المؤسسات في الرقابة وتقييم الأداء.

الفرضية الثالثة: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى استخدام مخرجات نظم الموازنات التقديرية في المؤسسات في الرقابة وتقييم الأداء وكل من المتغيرات المستقلة التالية على حدي (حجم رأس المال، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، الخبرة كمدير مالي).

الفرضية الرابعة: لا يوجد هناك معوقات داخلية وخارجية تؤثر في فاعلية نظم الموازنات التقديرية.

المحور الأول: التخطيط والرقابة من خلال نظام الموازنات

تمثل أنشطة التخطيط وأنشطة الرقابة وجهين لعملة واحدة، وتعمل الموازنات التقديرية على المساعدة في تحقيق وظيفتين أساسيتين من الوظائف الادارية: [1]

أولا: التخطيط ورسم الاستراتيجيات

تقوم عملية التخطيط في المشروعات الاقتصادية على تحديد واختيار البدائل المتاحة واعتماد تلك التي تحقق أهداف المشروع ضمن الامكانيات المتاحة واستعمال الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.[2]

1 - طارق عبد العال حماد، الموازنات التقديرية «نظرة متكاملة «، الابراهيمية، 2005، ص139

2- رضوان حلوة حنان، جبرائيل جوزيف كحالة، المحاسبة الادارية، مكتبة دار الثقافة، عمان ،1996، ص38

يتطلب التخطيط عدة خطوات تبدأ بتحديد الأهداف الرئيسية ثم دراسة كل من الأحوال الداخلية والظروف الخارجية، وتنتهي بوضع البرامج والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الفرعية بطريقة تكفل تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.

وتتفق المراحل السابقة تماما مع مراحل اعداد الموازنة، والتي تنحصر في تحديد الأهداف الرئيسية ثم وضع الخطط (الموازنات) التفصيلية بغرض استبعاد التعارضات، ثم يتم اعتماد الموازنة واصدارها وتوزيعها على جميع الادارات حتى تكون مرشدا لهم أثناء التنفيذ[1].

ثانيا: الرقابة

يعرف هانري فايول " الرقابة على أنها هي التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطة المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة ".[2]

الرقابة هي الارتباط بهدف واضح محدد، فان كان الهدف اقتصاديا يتعلق بتوفير انتاج أو خدمة بتكلفة اقتصادية، كانت الرقابة تدور حول تحقيق هذا الهدف وان كان الهدف اجتماعيا يتعلق بتوفير مجتمع الرفاهية ارتبطت الرقابة بعمليات تحقيق هذا الهدف وتحديد أي خروج عنه، وهكذا تتمثل الرقابة في مجموعة من العمليات تتخذ شكل قرارات أو اجراءات يكون من شأنها تحقيق هدف أو مجموعة أهداف واضحة ومحدودة.[3]

والرقابة في معناها التقليدي هو التعرف على الأداء الفعلي للمرؤوسين وتحليل النتائج التي توصلوا اليها، وحصر الأهداف التي حققوها من خلال ممارستهم للعمل.

وسواء كان هذا العمل خاضعا لبرنامج معين، أو طبق لخطة مرسومة، أو حسب تعليمات وأوامر صادرة من الادارة العليا أو غيرها من المستويات الادارية صاحبة السلطة والأمر.[4]

الا أن هناك اتجاهين واضحين فيما يختص بتحديد ماهية الرقابة:

1-يهتم بوجود عمليات معينة يلزم توافرها للإمكان تحقيق الرقابة وتتضمن تحديد الأهداف المطلوب الوصول اليها، وبيان العمل المطلوب أداؤه من كل فرد يعمل داخل المشروع والاشراف على أدائه، وفرض إطار وحدود يتم في داخلها أداء العمل المطلوب، وتجميع وترتيب البيانات والمعلومات عن سير العمل، وتحليل الأداء الفعلي ثم مراجعة النتائج وفحصها.

2- فيهتم بالأجهزة التي تتولى الاشراف والأداء، وجمع المعلومات وتحليل النتائج.[5]

1- ناصر نور الدين عبد اللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية وتكنولوجيا المعلومات، جامعة الاسكندرية، 2004، ص151

2- أحمد محمد موسى تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، بيروت ،1969، ص635

3- عبد العزيز محمود الامام، الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة، دار المريخ، الرياض ،2007

4- أحمد محمد المصري، التخطيط والمراقبة الادارية، الاسكندرية ن2004، ص134

5- عبد السلام البدوي، الرقابة على المؤسسات العامة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1980، ص88

ومما تقدم يتضح لنا أهمية الميزانيات التقديرية في تحقيق رقابة فعالة على عمليات المشروع، فاستخدامها يمكن الادارة من معرفة مدى ملائمة الخطط والأهداف والسياسات الموضوعة مقدما ومقارنة نتائج العمليات الفعلية في جميع أقسام المشروع بالخطط والأهداف الموضوعة مقدما ومتابعة الانحرافات التي قد تحدث نتيجة للتنفيذ الفعلي.[1]

ان التخطيط بدون رقابة يصبح عديم الفائدة وبدون جدوى، لهذا يسمى نظام الموازنات التقديرية عادة ب "نظام السيطرة عن طريق الميزانيات التقديرية ".[2]

ثالثا: الاتصال والتنسيق من خلال الموازنات

تتيح الموازنات نظاما اعلاميا داخل المنشأة، حيث يعتبر الاتصال داخل المؤسسة من وظائف الموازنات، و يرى (Horgen et al 1996,p258)أن الموازنات تحقق ميزة اعلام الأفراد داخل المؤسسة ، بما هو متوقع منهم. وتعتبر الموازنة الجيدة هي تلك التي تساعد على الاتصال من أعلى الى أسفل، وكذلك من أسفل الى أعلى.

أما التنسيق هو المرحلة التي بواسطتها تتماشى خطط أوجه النشاط المختلفة مع بعضها في انسجام، وعن طريقها فان جهود ادارات وأقسام المنشأة يجب أن توجه نحو تحقيق الأهداف الرئيسية الموضوعة، فعلى سبيل المثال يجب أن يكون هناك توازن بين خطة المبيعات وخطة الانتاج، والا فان ادارة المبيعات قد تتعاقد على كمية كبيرة من الوحدات ليس في امكان ادارة الانتاج تنفيذها خلال الفترة المتفق عليها.كما يعتمد التنسيق بدرجة كبيرة على وجود وسائل اتصال فعالة.[3]

كما يقوم المدير المالي باستخدام موازنة المبيعات وموازنة المشتريات لتحديد الاحتياجات النقدية للمؤسسة، وعلى ذلك فالموازنة توضح الرؤية المشتركة للأقسام في ضوء الخطة العامة للمؤسسة.[4]

رابعا: دورة الرقابة:

تمر الرقابة بثلاث مراحل رئيسية هي:

1- مرحلة تحديد الانحرافات واعداد تقارير الأداء:

يتم في هذه المرحلة اجراء مقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المحددة في الموازنة وبيان الفروقات بين هذه المبالغ ليتم في ضوء ذلك اعداد تقارير الأداء التي تختلف في تصميمها من منشأة لأخرى ويحدد ذلك حسب طبيعة تلك المؤسسة ونشاطها، الا أنه في جميع الأحوال يجب أن تعد حسب الهيكل التنظيمي للمؤسسة بحيث تكون شاملة لكافة عناصر النشاط وبشكل مفصل لكل مركز مسؤولية على حدة.

1-Jean Lochard, la gestion budgétaire outil de pilotage des managers, édition d'organisation, paris, 1998, p37

2- خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص215

3- حسين شرف، جمال عوض، الموازنات التخطيطية، جامعة القاهرة، 2005، ص11

4- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص139

اضافة الى ضرورة أن تكون التقارير ملائمة لمتطلبات المستخدم وحسب المستوى الاداري له ومدى مسؤولية عن هذا التقرير، كذلك يجب تقديمها في الوقت الملائم لكي يتمكن المعنيون من اتخاذ الاجراء التصحيحي الملائم.

2- مرحلة تقصي الانحرافات وتحليلها:

بعد حصول مراكز المسؤولية على تقارير الأداء الخاصة بالأنشطة التي تقع ضمن سيطرتها، تقوم هذه المراكز بدراسة الانحرافات الواردة في هذه التقارير، حيث تبدأ بالأرقام الاجمالية ثم تنتقل الى الأرقام التفصيلية، لتتمكن من تحديد طبيعة الانحراف وأهميته المطلقة والنسبية ليتم التعمق في دراسته أو اهماله.

3- مرحلة اتخاذ الاجراءات التصحيحية:

يتم في هذه المرحلة مناقشة أسباب الانحرافات مع الجهات التي يقع النشاط المعني بالانحراف ضمن مسؤولياتها حيث يتم ذلك من خلال النقاش المباشر أو الاستجوابات الخطية، ليتم في ضوء ذلك اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة تلك الانحرافات، ومتابعة تنفيذ تلك القرارات، حيث تتمحور هذه القرارات حول القيام بدراسات و أبحاث لإحداث تطوير وتحسين الأداء و الاستفادة من التقنيات التي حققت نتائج ايجابية في قسم معين و ذلك باستخدام هذه التقنيات في أقسام أخرى لتحسين أدائها ، و كذلك التأكد من مدى واقعية الخطة المترجمة الى أرقام كمية في الموازنة مسبقا و مدى قابليتها للتحقق، و اعادة النظر في ذلك عند وجود الضرورة.[1]

2-أهداف الرقابة

الهدف الأول هو خدمة الادارة ومساعدتها في ضمان أن الأداء يتم وفقا للخطط الموضوعة، ولكن هناك عدة أهداف جانبية هي:

- الحرص على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل التخطيط، فالرقابة شديدة الارتباط به وهما وجهتان لعملية واحدة.
- التأكد من تنفيذ المهام المخططة ومعرفة مدى تنفيذ الواجبات الموضوعة كمهمة ينبغي اتمامها.
- معرفة الأخطاء في الوقت المناسب واكتشاف النقائص ومعرفة مواضيع نشوء الصعوبات وكذلك أسبابها بغية ازالتها بأقصى سرعة وبدون تأخير حتى يتواصل ويستمر نشاط المؤسسة.
- تعميم الخبرات الجيدة، أي معرفة أماكن تحقيق النجاح واستخلاص النتائج المطلوبة من ذلك بغية تعميم هذه النجاحات على أماكن أخرى في المؤسسة.[2]

1- راضي محمد سامي وحجازي، وجدي حامد، المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص ص285-287

2-http: //islamfin.go-forum.net

3-تقييم الأداء

التقييم بمعناه البسيط « هو تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو المجال لهدف محدد» والتقييم عادة ما يتم في ضوء الهدف منه.

ان الأداء ليس بموضوع حديث في حقل الادارة بالمؤسسة سواء من الجانبين النظري والتطبيقي، حيث استقطب العديد من الدراسات والبحوث والتي كانت تهدف الى تدقيق مفهومه ولم يتمكن الباحثون لحد الآن من تقديم تعريف محدد ومتفق عليه لهذا المفهوم، وعدم الدقة لم تشمل المفهوم أي الجوهر بل امتدت حتى الى المصطلحات لتشير الى نفس المعنى وهذه المصطلحات هي:[1]

L'efficience، الكفاءة L'efficacité ،الفعالية la performance الأداء : بأنه يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين عناصر النتائج –الموارد-أهدافBartoliبينما يرى

والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: مثلث الأداء الموازنة

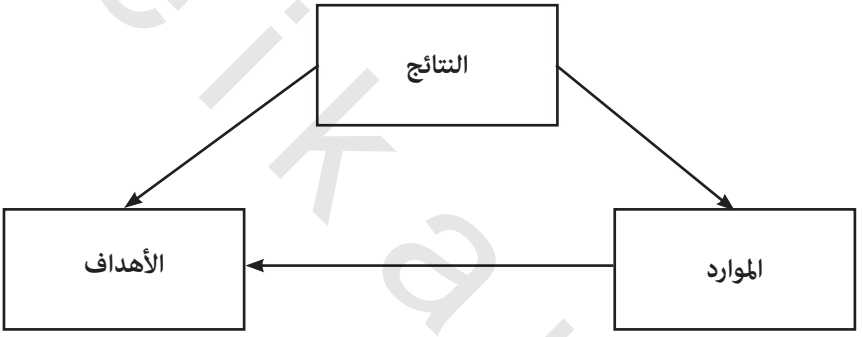

Source : Bartoli Anmie, le management dans l'organisation publique, édition Dunod, Paris, 1997, p78[2]

كما يعرف الأداء أيضا على أنه سلوك يؤدي الى احداث نتيجة خصوصا السلوك الذي يبدل البيئة على نحوها، أو ما يفعله المرء وهو يواجه مهمته سواء فرضها عليه الآخرون أو النفس".[3]

ان تقييم الأداء يمثل خطوة رئيسية في العملية الرقابية، ويكمن جوهر عملية التقييم في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مقدما، والوقوف على الانحرافات وتبريرها، وتحديد المسؤولية المالية والادارية عنها، ثم اتخاذ الخطوات التصحيحية كلما أمكن ذلك.[4]

بالرغم من تقارب مفهوم تقييم الأداء ومفهوم تحليل الأداء، الا أن أحد الكتاب يرى أن تحليل الأداء يعد أكثر عمقا ويعطي مدلولا أكبر من تقييم الأداء، فبينما يقصد من تقييم الأداء التساؤلات

1-Http: //www.ulum.nl/d74.html

2 - Bartoli Anmie, le management dans l'organisation publique, édition Dunod, Paris, 1997, p78

3- محمد صبري، ابراهيم ندا، تقييم أداء الوحدات الحكومية في جمهورية مصر العربية، بدون ناشر، 1997، ص 54

4 -Http: //www.jeeran.com

التي تهدف الى التعرف على مدى الالتزام بالخطط الموضوعة، فان تحليل الأداء يعني به اجراء فحص وتحليل للإجابات الناتجة عن التساؤلات وتركيز على المناقشة، واستدراج الأفكار ويعطي مجالات أوسع ولذلك فانه على أساسه يجب أن تتخذ القرارات.[1]

كما يعبر تقييم الأداء عن تقييم نشاط المؤسسة في ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي سنة مالية بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج في تشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفادي أسباب الأخطاء مستقبلا.[2]

4-معايير الأداء

لأغراض الرقابة وتقييم الأداء، لابد من وضع معايير للأداء ويتم التعبير عن هذه المعايير في صورة أهداف محددة مثلا: أهداف تسويقية، أهداف ربحية كالعائد على الاستثمار، أو في صورة معايير للتكاليف ووفورات مستهدفة في كل عنصر من عناصر التكاليف والأهداف قد يعبر عنها بصورة عامة في المستويات الادارية العليا ولكن الأهداف تتبلور بصياغة أكثر تحديد للمستويات الادارية الدنيا (المستويات التشغيلية).[3]

5-العوامل المؤثرة في اختيار طريقة وضع المعايير

الجدول رقم :(01) اختيار طريقة وضع المعايير والعوامل المؤثرة فيها

	طريقة وضع المعايير	
العامل	مشاركة	مفروضة
الطبيعة الشخصية للمدير	ناجحة في حالة المديرين الذين يميلون الى الحرية في العمل واتخاذ القرارات.	تلائم المديرين الذين لا يميلون الى الحرية في اتخاذ القرارات ويفضلون الخضوع للسلطة.
طبيعة العمل	تناسب الأعمال التي تتصف بالتعقيد وعدم الثبات أو الاستقرار.	تلائم الأعمال الروتينية غير المعقدة.
المعلومات	تلائم الأعمال التي يكتنفها عدم التأكد حيث يكون تبادل المعلومات ضروري لتحقيق المعايير.	تلائم الأعمال ذات الظروف المؤكدة أو المحددة والمعروفة.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، كمال خليفة أبوزيد، محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية للطباعة، الاسكندرية، 1999، ص[4]107

1- برنس ميخائيل غطاس، التحليل المقارن للأداء على مستوى وحدات القطاع النوعي، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الخامس، يونيو 1984، ص37

2- توفيق محمد عبد المحسن، التقييم والتميز في الأداء، مكتبة النهضة المصرية، 2005-2006، ص3

3- علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الادارية المتقدمة، الدار الجامعية للطباعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1998، ص203

4- كمال الدين الدهراوي، كمال خليفة أبو زيد، محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية للطباعة، الاسكندرية، 1999، ص107

6-مراحل عملية تقييم الأداء

1-تعريف الهدف (أو الأهداف) لوحدات النشاط (تخفيض التكاليف، تعظيم الربحية، تعظيم معدل العائد على الاستثمار، ...الخ).

2-وضع معايير الأداء لكل عمل يتطلبه تحقيق هذه الأهداف (فمثلا قد يوضع المعيار للمواد الأولية، وحدة من المواد الأولية لكل وحدة من المنتوج التام).

-3توصيل الأهداف والمعايير الخاصة بالنشاط الى الأفراد المسؤولين عن تنفيذ وتوجيه العمليات الخاصة لرقابتهم (مديري مراكز المسؤولية).

-4أداء النشاط الفعلي تحت توجيه ورقابة مديري مركز المسؤولية.

-5تسجيل نتائج الداء ومقارنته بالمعايير الموضوعة مقدما.

-6توصيل نتائج المقارنة الى المدير المسؤول عن نشاط وتحليل الانحرافات عن المعايير.(1)

7-موازنة الأداء

تحتوي موازنة الأداء على تقديرات لحجم النشاط ولعناصر التكاليف والايرادات لوحدة المسؤولية لفترة زمنية محددة ومستقبلية. ويتم اعداد موازنات الأداء أولا على مستوى كل وحدة مسؤولية ثم تجمع وتدمج في موازنات على مستوى الادارات ثم القطاعات ثم على مستوى المؤسسة في صورة موازنة شاملة.

وعلى مستوى مركز المسؤولية (وحدة – ادارة – قطاع...)، تحتوي موازنة الأداء على عناصر التكاليف اللازمة لأداء الوظائف المحددة.

ومن المفضل لأغراض الرقابة معرفة سلوك عناصر التكاليف وعلاقتها بحجم النشاط وتحليل التكاليف الى متغيرة وثابتة. هذا التحليل ضروري لإعداد تقارير الأداء على أساس الموازنات المرنة وذلك بعد معرفة حجم النشاط الفعلي.[2]

8-تقارير الأداء

تلعب التقارير المحاسبية دورا بارزا في عملية الاتصال المحاسبي، وتعرف تقارير الأداء على أنها "تلك التقارير التي تنتج عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الادارية المتعددة في اختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، كذلك تقييم الأنشطة المختلفة".

وتسمى أيضا تقارير المسؤولية، ويقوم المحاسب الاداري بإعدادها متضمنة لكل من بيانات الأداء المخطط، وبيانات الأداء الفعلي، وكذلك الانحرافات بين الاثنين، وقد يكتفي بإظهار الانحرافات فقط

1- كمال الدين الدهراوي، كمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص104
2 علي أحمد أبو الحسن، مرجع سابق، ص205

مع بيان طبيعتها، ملائمة أو غير ملائمة. ويتم اعداد هذه التقارير أيضا متدرجة من أقل مستوى في التنظيم الى أعلى مستوى.

وتستخدم هذه التقارير لتقييم الأداء واتخاذ القرارات غير العادية لتعديل العمليات التشغيلية أو لتعديل أسس موازنات الأداء أو غيرها من القرارات الرقابية.

وبالتالي فان تقارير الأداء هي الوعاء الذي يحتوي على نتائج قياس الأداء ومقارنة تلك النتائج بما يجب أن يتم للوصول الى الحكم على كفاءة وفاعلية الأداء، ويلاحظ أننا كلما صعدنا الى أعلى المستوى الاداري كلما قلت التفاصيل التي تحويها التقارير[1]

9-العلاقة التي تربط بين التخطيط، الرقابة وتقييم الأداء

يرى البعض أن القيام بالتخطيط ينطوي على اتخاذ قرارات فضلا عن أن ممارسة الرقابة تتطلب أيضا اتخاذ مجموعة من القرارات الصحيحة، وعلى الرغم من تداخل وترابط تلك الوظائف مع بعضها فانه يمكن عرضها كما بالشكل التالي:

الشكل رقم 2: العلاقة التي تربط بين التخطيط، الرقابة وتقييم الأداء

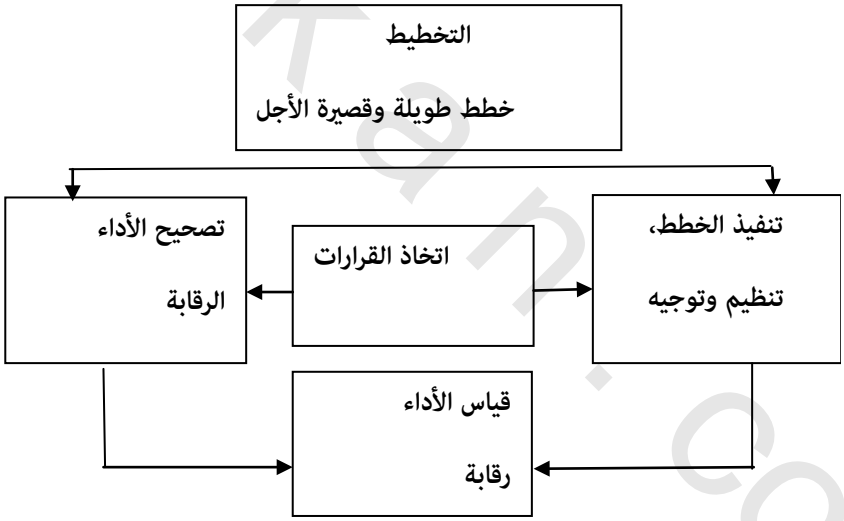

المصدر: سمير أبو الفتوح صالح، المحاسبة الادارية الاستراتيجية، مكتبة مبارك العامة، 2000، ص5 [2]

10-أهداف تقييم الأداء:

ان تقييم الأداء يساعد في تحقيق الأهداف والمنافع الآتية على سبيل المثال:

1 علي أحمد أبو الحسن، مرجع سابق، ص205

2- سمير أبو الفتوح صالح، المحاسبة الادارية الاستراتيجية، مكتبة مبارك العامة، 2000، ص5

أ-بالنسبة للفرد:

تحسين إدراك الفرد وتطوير مفاهيمه المرتبطة بتقييم الأداء (أساليب التقييم، الأداء الماضي والأداء المتوقع ...الخ) بالإضافة الى توضيح الفرص المتاحة لتحسين وتطوير أداء الفرد، ودعم ثقة الفرد في نفسه وتشجيع أو ارشاد الادارة.

ب-بالنسبة للمدير:

تعريف المديرين بطرق تدعيم وتشجيع الأفراد سلوكا وأداء، مساعدة الميرين في تخطيط القوى العامة، دعم ثقتهم بأنفسهم وبمرؤوسهم ...الخ.

ج-بالنسبة للمؤسسة:

يساعد تقييم الأداء في تحسين طرق التنبؤ بالأداء المتوقع، تحديد جوانب الضعف وطرق علاجها وتوفير المعلومات الادارية الضرورية لاتخاذ القرارات أو التحفيز بالإضافة الى تحديد متطلبات أو برنامج التدريب والتنمية للموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وكذلك اختيار العمالة الجيدة وغيرها.[1]

11-أبعاد تقييم الأداء

هناك بعدان أساسيان لتقييم الأداء وتتمثل في:

* الأول: متعلق بالبعد الاقتصادي ويشمل تقييم النتائج العامة للمؤسسة ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها وسياستها العامة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا مباشرا بأهداف الدولة وسياستها العامة في إطار الاقتصاد العام للدولة.

* الثاني: يتعلق بالبعد التنفيذي ويشمل تقييم الأداء على المستوى الوظيفي أي تقييم كل نشاط من نشاطات المؤسسة.[2]

12-مشكلات تطبيق أساليب تقييم الأداء في مرحلة قياس الأداء:

تلي مرحلة التنفيذ مرحلة قياس الأداء الفعلي والتي يتم فيها قياس الأداء للمستويات الادارية المختلفة، حيث يساعد قياس الأداء لهذه المستويات على اكتشاف أية فروق أو انحرافات عن الخطط الموضوعة، وهذه الانحرافات تستلزم تحليلها تمهيدا لاتخاذ الاجراءات المصححة.

والجدير بالذكر أن قياس الأداء يكون بشكل مستمر أثناء التنفيذ.

---

1. -http ://islamfin.go-forum.net

2- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، جامعة الزقازيق، 1999، ص13

الخاتمة:

أصبحت عملية قياس وتقييم الأداء محل اهتمام العديد من المتعاملين وأصحاب المصالح مع المؤسسات بالنظر الى ما تواجهه حاليا من ضغوط وتحديات محلية وعالمية، بحيث أصبحت البيئة التي تعمل في اطارها هذه المؤسسات الآن تختلف عن الماضي، فقد أصبح من الضروري إدراك أن نظم ومؤشرات قياس وتقييم الأداء يمثل ظاهرة متعددة الجوانب تتحرك خيوطها في مجالات متعددة.
وعلى ضوء هذا يمكن استخلاص ما يلي:

- أن كفاية الأداء في المؤسسات هو بمثابة منظومة متكاملة لنتائج أعمالها في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية ولهذا ولتحقيق تقييم الأداء عن طريق الميزانيات التقديرية لابد أن يتم اعداد مجموعة من التقارير تبين أوجه الكفاية والقصور في تحقيق الأهداف.
- عند اعداد التقارير لابد من مراعاة مراكز المسؤوليات ومبدأ الادارة بالاستثناء، وكذلك الوضوح والبساطة والسرعة والانتظام والدورية والأشكال المناسبة.
- إعداد نظام شامل للموازنات التقديرية وتقييم الأداء في مختلف المؤسسات الاقتصادية يستطيع أن يرفع من كفاية الأداء ويسهم في تحقيق الأهداف الموضوعة.
- يعتبر قياس الأداء أحد الأركان الهامة لنظام الرقابة، اذ يستلزم الأمر تسجيل الأداء الفعلي مع ربطه بمراكز المسؤولية ومقارنته بالأداء المخطط حتى يمكن التعرف على الانحرافات والمسؤولين عنها.
- وإذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه فان تقييمه هو عبارة عن دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكتنف انجاز الأنشطة سواء الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها.
- ولهذا نجد أن نجاح الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية يتوقف بدرجة كبيرة على:
- النجاح في أداء كل نشاط من الأنشطة الموجودة بالمؤسسة سواء كان هذا النشاط انتاجيا أو تسويقيا أو اداريا أو تمويليا، ودرجة التفاعل بين هذه الأنشطة والتنسيق بينها مما يجعل تقييم الأداء شامل ومتكامل.

ولما كان الخطأ في عملية القياس، يترتب عليه أن يكون الحكم على الأداء الفعلي خاطئا ومضللا، فيتم تقييم الأداء على أساس غير سليم، لذا يجب مراعاة الدقة في تسجيل الأهداف الفعلية، ويتطلب ذلك تحديد قواعد واجراءات للقياس ووضع دليل للحسابات يتفق مع ظروف الوحدة المدروسة.

المراجع:

اللغة العربية

1. أحمد محمد المصري، التخطيط والمراقبة الادارية، الاسكندرية، 2004
2. أحمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، بيروت، 1969
3. توفيق محمد عبد المحسن، التقييم والتميز في الأداء، مكتبة النهضة المصرية ،2005-2006
4. حسين شرف، جمال عوض، الموازنات التخطيطية، جامعة القاهرة، 2005
5. خالص صافي صالح، رقابة تسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007
6. راضي محمد سامي وحجازي، وجدي حامد، المدخل الحديث في اعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، القاهرة ،2001
7. سمير أبو الفتوح صالح، المحاسبة الادارية الاستراتيجية، مكتبة مبارك العامة ،2000
8. رضوان حلوة حنان، جبرائيل جوزيف كحالة، المحاسبة الادارية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1996
9. طارق عبد العال حماد، الموازنات التقديرية «نظرة متكاملة»، الابراهيمية، 2005
10. عبد السلام البدوي، الرقابة على المؤسسات العامة، مكتبة الأنجلو، القاهرة ،1980
11. عبد العزيز محمود الامام، الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة، دار المريخ، الرياض،2007
12. علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الادارية المتقدمة، الدار الجامعية للطباعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية 1998
13. كمال الدين الدهراوي، كمال خليفة أبو زيد، محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية للطباعة، الاسكندرية ،1999
14. محمد صبري ابراهيم ندا، تقييم أداء الوحدات الحكومية في جمهورية مصر العربية، بدون ناشر ،1997
15. ناصر نور الدين عبد اللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الادارية وتكنولوجيا المعلومات، جامعة الاسكندرية، 2004

اللغة الفرنسية:

16. Bartoli Anmi, le management dans l'organisation publique 'édition Dunod,paris,1997
17. Jean Lochard, la gestion budgétaire outil de pilotage des managers, édition d'organisation , paris ,1998

المجلات:

18. برنس ميخائيل غطاس، التحليل المقارن للأداء على مستوى وحدات القطاع النوعي، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، العدد الخامس، يونيو 1984

المواقع الالكترونية:

19. http://www.jeeran.com
20. http://islamfin.go-forum.net
.12 http://www.ulum.nl/d74.html

obeikan.com

المقاربة الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية ضمن نموذج كارت لوين لإدارة التغيير

أ.عبد الرؤوف عزالدين

جامعة المسيلة، الجزائر

الملخص:

إن عملية إحداث التغيير وتطبيقه ونجاحه يعتمد بالدرجة الأولى على اتباع مجموعة من المراحل. تلك المراحل وضحها كارت لوين في 03 نقاط أساسية هي: إذابة الجليد، التغيير ومن بعدها إعادة التجميد. حيث تلعب إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية الدور الأساسي في انجاح كل مرحلة من المراحل السابقة من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبناها عن طريق وظائفها المختلفة على غرار التوظيف والتكوين والترقية والتخلي.

الكلمات المفتاحية: التغيير، نموذج كارت لوين للتغيير، إدارة الموارد البشرية، الاستراتيجية

Résumé:

Le processus de changement, son application et son succès ; dépend principalement sur une série d'étapes. Elles ont été précisé par Kart Lewin en trois mots UNFREEZE / TRANSITION / FREEZE. Le 1er dégeler, puis Changer, puis recongelez. Ici la gestion stratégique des ressources humaines joue un rôle stratégique et un rôle-clé dans le succès de toutes les étapes précédentes, grâce à une variété des stratégies adoptées par les différentes fonctions comme le recrutement, la formation et la promotion

Mots clés : Le changement, model de Kurt Lewin du changement, GRH, stratégie

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة وتيرة غير مسبوقة من عمليات التغيير. فأغلب المنظمات سواء تلك الكبيرة العملاقة والرائدة في مجال عملها أو تلك الصغيرة الناشئة تشترك في محاولة تبنيها استراتيجيات مختلفة قد تساهم في التأقلم مع المحيط المتغير. حيث ساهمت عمليات التغيير في إظهار أبعاد جديدة وإعادة تحديد أولويات المنظمات وتغيير وجهات النظر لبعض مكوناتها. كما شجعت هذه الظاهرة بما تحمله من تحديات الباحثين والدارسين والمؤسسات على دراستها، ولعل من أهم تلك المحاولات ما قدمه «كيرت لوين» (Kurt Lewin) سنة 1950. حيث قسم مراحل التغيير إلى ثلاثة

مراحل أساسية، موضحا مفهوم التغيير قياسا بتغيير شكل كتلة من الجليد. واليوم نجد العديد من العلماء والممارسين قاموا باستخدام نموذجه كمحاولة منهم لتطويره لكي يتناسب وظروفهم.

ومن العناصر التي تلعب الدور الأساسي في التغيير بحيث تتأثر وتؤثر فيه هي الموارد البشرية في المنظمة. وإدارة الموارد البشرية باعتبارها المسؤول المباشر عن المورد البشري في المنظمات ارتقت من مجرد مجموعة من الأوامر يوجهها صاحب العمل إلى إدارة متكاملة لها مهام ووظائف جد معقدة تكتسي أهمية بالغة في تحقيق نجاح المنظمات المعاصرة. فهذا التطور لو ارتباط جد وثيق مع ظاهرة التغيير التي أصبحت اليوم تشكل عملية حقيقية تحمل أبعادا استراتيجية ترتبط بأهداف طويلة المدى. من هنا لا يمكننا الحديث عن عملية التغيير في المنظمات دون الربط بينه وبين إدارة الموارد البشرية. فإدارة الموارد البشرية في المنظمات المعاصرة تحولت من حاجة إدارية إلى خدمة استباقية تطلعية لتكون أحد عوامل نجاح التغيير. وهو ما يؤكد على ضرورة مشاركة إدارة الموارد البشرية في أنشطة التغيير التي تقوم بها المؤسسة من خلال مجموعة من الاستراتيجيات تتبناها بما يتماشى ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التغيير. والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو، ما هو دور إدارة الموارد البشرية في ظل مراحل التغيير التي طرحها كارت لوين باعتباره أهم النماذج وأكثرها استخداما في تحديد مراحل التغيير؟

لقد ارتأينا من خلال مقالتنا هذه أن نتطرق لمفهوم التغيير وعرض أهم أسبابه. كما سنحاول عرض النموذج الذي وضعه كارت لوين للمراحل الثالثة للتغيير. وباعتبار مقالتنا هذه تربط بين التغيير كمراحل وإدارة الموارد البشرية كإستراتيجية سنتطرق أيضا للفلسفة والمقاربة الاستراتيجية للموارد البشرية. كما سنضع نموذج لأهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها تلك الإدارة في كل مرحلة من مراحل التغيير التي وضعها كارت لوين بحيث تساهم في تحقيق أهداف عملية التغيير وتهيم عملية إدارته.

المحور الاول: نموذج لوين لإدارة التغيير

قبل أن نتعرض لنموذج لوين لإدارة التغيير. ارتأينا أن نبين بعض المفاهيم والمصطلحات التي لها صلة بموضوع التغيير كمفهومه ومسبباته من اجل توضيح أشمل وأدق للنموذج.

أولا: مفهوم التغيير:

يمس التغيير اليوم حياة الجميع سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات أو منظمات أو دول على اختلاف أنواعها وتنوع أحجامها، فالحاجة إليه أصبحت أمرا لا مفر منه. كما أن مفهومه يختلف من مجال إلى آخر. غير أننا لو ركزنا على مفهوم التغيير على مستوى المنظمات بالمعنى العام له سنجده هو " التحول من نقطة التوازن الحالية، إلى نقطة التوازن المستهدفة، وتعني الانتقال من حالة إلى أخرى في المكان والزمان"[1].

والتغيير نوعان التغيير التلقائي والتغيير المخطط أو التغيير الإداري. التغيير التلقائي هو الذي يتم دون تدخل الإنسان وإنما يرجع إلى تدخل ونقل مجموعة العوامل أو بعضها. أما التغيير المخطط فهو الذي يتحقق نتيجة لتدخل الإنسان فيحدد أهداف هذا التغيير وسرعته ومجالاته وطرائق تنفيذه.[2]

إذا التغيير عبارة عن عملية حتمية وضرورية، يتم من خلاله التحول من نقطة حالية إلى نقطة توازن أخرى من خلال تعديلات مختلفة، قد تشمل الهيكل التنظيمي أو وظائف وعمليات المؤسسة أو الإجراءات داخلها، وذلك بهدف التكيف مع البيئة الخارجية بطريقة أفضل للحفاظ على الميزات التنافسية لها وخلق ميزات جديدة تضمن للمؤسسة التطور على المدى المتوسط والطويل. ويتضمن مفهوم التغيير، التغيير التلقائي والتغيير المخطط وهو الوسيلة الفعالة لتطور المؤسسات وتحقيق أهدافها.

ثانيا: أسباب التغيير:

لا يمكن أبدا حصر جميع دوافع التغيير فهي تختلف من منظمة لأخرى ومن محيط لآخر، فالتغيير يتولد من الاختلاف بين الحالة القائمة والحالة المرجوة للمنظمة، وهو ما يخلق نوعا من القلق التنظيمي يدفع بها إلى تبني عملية التغيير[3]. فالمنظمة اليوم توجد أمام تصورين في معالجة التغيير الأول تصور حتمي والثاني تصور إداري.

1-التصور الحتمي: أول من طرح هذا التصور لدوافع التغيير هما فريمان وهانان Freeman et Hannan وهذا في نظريتهما التي تعرف ب « علم البيئة السكاني «[4]. حيث يرجعان أسباب التغيير في المنظمات إلى دوافع خارج عن نطاقها. وبالتحديد الضغوط والعوامل المتعلقة بالمحيط الخارجي لها.

2-التصور الإرادي: طرح هذا التصور كل من أندرو وشيلد Andro et Schild اللذان ركزا في نظريتهما « الاختيارات الاستراتيجية» على ضرورة التدخل الانساني، حيث يؤكدان على دوره الهام في ديناميكية المنظمة. ويرجعان أسباب التغيير في المنظمات الى الأفعال والخيارات الاستراتيجية لها.[5] يركز هذا التصور على الدور الرئيسي للإختيارات الاستراتيجية التي يتبناها الفاعلون الرئيسيون في المنظمة، وهذا باعتبارها العامل الأهم والأساسي في دفع المنظمة نحو التغيير. فالأفعال القصدية في المنظمة تلعب دورا رئيسيا في تحديد مدى قدرتها على التأقلم مع محيطها الخارجي[6].

هناك تصور ثالث يربط بين النموذجين وهو الذي نراه أقرب الى الواقع، حيث طرح من طرف كوين وكامرون Quin et Cameron اللذان انتقدا محاولة الفصل بين العوامل الداخلية والخارجية لأسبات التغيير. حيث قدما نموذج سمياه « شبكة الاستقلال» تعتبر كعامل رئيسي ومشترك بين التصور الحتمي والتصور الإرادي[7]. وهو التصور الذي نسانده فدوافع التغيير تنشأ من خلال تفاعل التصورين السابقين ومن خلال تفاعل الدوافع الداخلية والخارجية نحو التغيير. حيث أن تفاعل المؤسسة مع محيطها يولد مجموعة من التحديات تأدي بها الى تبني استراتيجية التغيير.

ثالثا: إدارة التغيير:

يقول PATRICK KRASENSKY في كتابه SURTOUT, NE CHANGEZ RIEN. «التغيير لا يمكن تجنبه بل يجب قيادته وإدارته[8] «. فالتغيير ظاهرة؛ وإدارة التغيير تعبر عن منهج علمي تطبيقي له أسس وقواعد وأصول. لهذا واعتمادا على مفهومي التغيير والإدارة يمكننا القول بأن إدارة

التغيير عبارة عن فلسفة إدارية تتضمن التدخل المخطط في أحد أو بعض جوانب المؤسسة لتغييرها بهدف زيادة فعاليتها وتحقيق التوافق المرغوب مع مبررات هذا التغيير، وتأتي إدارة التغيير لتعبر عن كيفية استخدام أفضل الطرق اقتصاديا وفعالية لإحداث التغيير وعلى مراحل حدوثه؛ بقصد بلوغ الأهداف.

رابعا: نموذج كارت لوين لإدارة التغيير:

تعرض العديد من الباحثين والمتخصصين إلى عرض المراحل التي يمر بها التغيير. كما طرحت العديد من النماذج لعملية التغيير في المنظمات وأهم المراحل التي تمر عبرها على غرار النموذج الذي يستند إلى المعايير الكمية **HSMC** و نموذج البحث التجريبي ونموذج **Lippitt, Watson & Westly** . غير أن أهم وأكثر النماذج استخداما والذي يعتبر حجر الزاوية لفهم عملية التغيير تم تطويره من طرف **كارت لوين** عام **1950**. وهو فيزيائي وعالم اجتماعي. وعلى أساسه تم تطوير النماذج الحديثة ولا يخرج أي نموذج من الإطار العام الذي وضعه لوين، فنموذجه لا يزال مستخدما إلى غاية يومنا هذا.

من أجل توضيح بسيط لنموذج لوين نفترض أنه لدينا مكعب كبير من الجليد وندرك أن ما نريده هو شكل مثلث، فماذا نفعل؟ يجب علينا أولا إذابة الجليد لجعله قابل للتغيير (إذابة الجليد)، ثم يجب وضع الثلج المذاب في الشكل الذي تريده (التغيير) وأخيرا، يجب إعادة عملية التجميد مرة أخرى في الشكل الجديد (تثبيت التغيير).

-1مرحلة إذابة الجليد: تتمثل هذه الخطوة في محاولة إثارة أذهان أفراد وجماعات العمل في المنظمة من عاملين وأقسام ومديرين بضرورة الحاجة للتغيير، وتشمل الإذابة للقيم القديمة والعادات والمعتقدات والهيكلة التي تقوم عليها المنظمة 9 والعمل على التخلص من الاتجاهات والقيم والممارسات والسلوكيات التي يمارسها الأفراد داخل التنظيم في الوقت الحالي، ثم العمل على تهيئة الأجواء الملائمة لخلق دوافع جديدة عند الأشخاص لعمل شيء ما، ثم العمل على تقوية الشعور لدى هؤلاء الأشخاص بضرورة استبدال الأنماط السلوكية والقيم والاتجاهات القديمة بأخرى جديدة، وتتضمن هذه العملية دفع الأفراد في المنظمة إلى إدراك أن السلوك أو الإستراتيجية الحالية التي يعملون بمقتضاها لم تعد ملائمة، أو أنها تؤدي إلى تدهور النتائج والأداء، وإشعار العاملين بالأمان اتجاه التغييرات التي قد تحدث مستقبلا؛ ويتم ذلك بإزالة أي مسببات مقاومة التغيير. وإذا حدث هذا الإدراك لدى الأفراد فإن ذلك يؤهلهم للقبول بضرورة القيام بالتغيير ويسهل تلك العملية، ولتدعيم هذا الإدراك تستخدم بعض المعايير الخاصة بالأداء، والتي تظهر سوء في الأداء مثل انخفاض معدل الربح، أو تقلص حصة المنظمة في السوق[10].

2-مرحلة التغيير: في هذه المرحلة يجب التركيز على ضرورة تعلم الفرد أفكار وأساليب ومهارات عمل جديدة، بحيث يتوفر لدى الأفراد البدائل الجديدة لأداء الأعمال من خلال ما تقدمه الإدارة لهم، وفي هذه المرحلة أيضا يتم إجراء تعديل وتغيير في الواجبات والمهام، وكذلك في التقنيات والهياكل التنظيمية الموجودة حاليا، الأمر الذي يتطلب من الإدارة ضرورة العمل على توفير المعلومات ومعارف

جديدة وأساليب عمل جديدة للأفراد العاملين للمساهمة في تطوير مهاراتهم وسلوكهم، ومن ثم تحقيق المطلوب.

3-مرحلة إعادة التجميد (التثبيت): كما بدأت مراحل التغيير بضرورة إذابة الموقف ثم الانتقال إلى إدخال التغييرات المطلوبة؛ يكون من اللازم بعد التوصل إلى النتائج والسلوكيات المرغوبة، تجميد ما توصل إليه، أو يمكن القول أن هذه المرحلة تهتم بصيانة وحماية التغيير الذي تم التوصل إليه.

في هذه المرحلة يتم التأكد من أن ما تم إكسابه للعاملين من مهارات وأفكار واتجاهات جديدة في مرحلة التغيير يتم دمجه في الممارسات الفعلية، حيث تهدف هذه المرحلة إلى تثبيت التغيير واستقراره، عن طريق مساعدة الأفراد من العمل على دمج الاتجاهات والأفكار وأنماط السلوك التي تم تعلمها في أساليب وطرق عملهم المعتادة، وعلى الإدارة أن تعطي الفرصة الكاملة للأفراد لإظهار ممارساتهم السلوكية الجديدة، وضرورة العمل على تعزيز السلوكيات الإيجابية حتى يستمر الأفراد في مواصلة هذا السلوك برغبة ورضا.

المحور الثاني: الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية

لقد اعتبرت إدارة الموارد البشرية ولزمن طويل أداة بسيطة لخدمة الاستراتيجية وذلك على غرار الوظائف الكلاسيكية الأخرى للمؤسسة. غير أنه ولعهد غير بعيد أصبح ينظر إليها من طرف الكثيرين على وجوب أخذها بعين الاعتبار بصفة أكثر أهمية منذ الشروع في أول مرحلة لإعداد الاستراتيجية.

أولا: فلسفة الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية: إن المتتبع لتطور الفكر الإداري للموارد البشرية يجد أن البعد الاستراتيجي لها ظهر مع ظهور الفلسفة التنظيمية اليابانية في سبعينيات القرن الماضي. حيث وجهت أهمية كبيرة للمورد البشري الذي كان العنصر الأساسي في بناء عدة أنظمة إنتاجية مثل نظام الوقت المحدد «الكايزن» وأنظمة الجودة التي من أهم مبادئها تعدد المهارات ومرونة قوة العمل ولامركزية التنظيم. ومع نجاح الفكر التنظيمي الياباني أدى ذلك إلى تطوير فلسفة جديدة في إدارة الموارد البشرية وذلك بإعطائها بعدا استراتيجيا. وقد تعزز هذا الاتجاه مع ظهور نظرية الموارد الداخلية ل **براهالادا وهامل** التي تربط نجاح المؤسسة بكفاءة موردها البشري ونمط تسييره على اعتبارهما عنصران مهمان في بناء استراتيجية المؤسسة. ويقول براتن قولد على أنه « لو هناك موارد غير بشرية متماثلة ومتوافرة لدى المؤسسات المتنافسة متمثلة بالمواد الأولية والمصانع والتكنولوجيا والعدد والآلات، فان الاختلاف فيما بين هذه المؤسسات يجب أن ينسب إلى اختلافات الأداء بين الأشخاص»[11]

ولعل هذا الدور الذي احتلته فلسفة الموارد البشرية، يستند أساسا إلى مكونات فكرية لها فلسفة خاصة، فالجوهر الفكري لإستراتيجية الموارد البشرية، يستند إلى فلسفة السلوك البشري بصورته العامة، ذلك السلوك الموجه من قبل الإدارة لإنجاز أهداف العمل. فالإدارة العليا تبذل جهدها في سبيل خلق حالة المعيارية والتلاؤم، بين ثقافة العاملين الخاصة وثقافة المنظمة، حتى إذا ما كان هناك تعارض بين هاتين الثقافتين، فان إستراتيجية المعيارية الاجتماعية التنظيمية لابد لها أن تستخدم ضغطها الثقافي المؤسسي، لكي تذوب فيه ثقافات العاملين ولاسيما الداخلين الجدد. وهذا معروف عنه

بأنه مدخل تقليدي، يجري في ضوئه تحديد السياسات والإجراءات الشخصية التي تقع على كاهل إدارة الموارد البشرية، بهدف تقوية السلوك المساند للأهداف التنظيمية[21]

ثانيا: المقاربة الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية: لقد ظهر مذهبان اتفقا على أهمية العلاقة الارتباطية والمنهجية التأثيرية بين الإستراتيجية وإدارة الموارد البشرية، إلا أنهما اختلفا في جزئييات هذه العلاقة و تباينا في تفاصيل هذه المنهجية[31].فالمذهب الأول يقوم بحصر وظيفة إدارة الموارد البشرية في رسم السياسات المرتبطة بها فقط و المساعدة في وضع عمومية الإستراتيجية في المؤسسة دون مشاركة مسئوليها في إعداد الإستراتيجية، كمقاربة أولى و التي توصف بالارتجاعية.

أما المقاربة الثانية والتي تعرف بسابقة التأثير فتوصي بإقحام إدارة الموارد البشرية منذ أولى خطوات وضع الإستراتيجية العامة للمؤسسة. ومنه يرى أصحاب هذا الذهب تطور العلاقات بين الاستراتيجية والموارد البشرية من مفهوم إرتجاعي إلى مفهوم سابق التأثير.

أما المذهب الثاني والذي يقول بأهمية معرفة التناسبيات وهو ما يعرف بالربط بين أنساق الاستراتيجيات وانساق سياسات إدارة الموارد البشرية على اعتبار أن الإستراتيجية هي المسار الذي يتم اختياره لتحقيق هدف معين، أما السياسة يقصد بها مجموع المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات تسيير الموارد البشرية. وعليه يرى أصحاب هذا المذهب ضرورة إيجاد العلاقة التناغمية بين سياسات إدارة الموارد البشرية والاستراتيجية العامة للمؤسسة ومنه تنسق حركة وسلوك الكفاءات البشرية مع الإستراتيجية الموضوعة للمؤسسة، وأي تغيير في هذه الأخيرة -الاستراتيجية -يجب أن يصاحبه تغيير في ذهنيات وسلوكيات وتصرفات الكفاءات البشرية فيما يعرف بالإستراتيجية الخاصة[41].

لقد تجاوزت المقاربة الإستراتيجية كثيرا الحديث عن مدى أهمية الموارد البشرية في المؤسسة، وعبرت عن تغير جذري في النظر إليها باعتبارهم شركاء داخل التنظيم ورأسمال إستراتيجي، وركزت على الدور الاستراتيجي في التنظيم وهذا كحصيلة منطقية لتراكم نظريات وأفكار المدارس والمقاربات التي سبقتها في مراحل مختلفة. وقد انعكس هذا من خلال توسيع أدوار ومهام إدارة الموارد البشرية وأصبحت تحمل أبعادا استراتيجية جعل الفاعلين الرئيسيين فيها لا يقتصرون على المتخصصين في إدارة الموارد البشرية فقط بل امتدت إلى المسيرين والإداريين في المستويات العليا للمؤسسة والنقابات العمالية إضافة إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة التي نرى أنها ستلعب دورا جد هام في تحديد المعالم المستقبلية لتطور هذه الوظيفة.

المحور الثالث: متطلبات الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية ضمن نموذج لوين

أولا: علاقة إدارة الموارد البشرية بإدارة التغيير: يرى الباحث أن إدارة الموارد البشرية المعاصرة باتت اليوم تلعب دورا أساسيا وحاسما في عمليات التغيير التي تحدثها المؤسسات المعاصرة، فلا يمكن

أبدا الفصل بين إدارة الموارد البشرية وعمليات التغيير في المؤسسات. ويرجع هذا أساسا لكون كل عمليات واستراتيجيات التغيير الحديثة ترتكز بشكل كبير على الجانب البشري، كون الموارد البشرية تمثل محور أساسي لعملية التغيير وأهم وأصعب مجالاته. كما تمثل أهم مؤشر لنجاحه من جانب القبول والرفض لتلك التغيرات. كما أن عملية التغيير ترتبط أساسا بكفاءة وخبرة ومعرفة وولاء المورد البشري. لذى فإن اشتراط تدخل مباشر من إدارة الموارد البشرية في تخطيط ووضع وممارسة تطبيق عملية التغيير أصبح أكثر من ضرورة. كما يجب التحول من المنطق الذي يقول بوجوب التقليل من تأثير الأفراد على الأداء في حالة التغيير إلى منطق جديد تسعى الإدارة من خلاله لدمج المورد البشري في استراتيجية التغيير لتحسين أداء المؤسسة ككل.

ثانيا: أبعاد إدارة الموارد البشرية في ظل التغيير: تتأثر إدارة الموارد البشرية بعملية التغيير وتؤثر فيه. وهو ما يقودنا للقول أن هذه الإدارة تصبح أمام تناقضات مختلفة مبنية على افتراض أساسي وهو الفصل بين عملية التغيير كإستراتيجية وإدارة الموارد البشرية كوظيفة. وبالتالي يصبح قادة المؤسسة أما تحديين الأول تحدي التغيير في المؤسسة ككل والثاني تحدي التغيير في إدارة الموارد البشرية بحيث تساهم في تحقيق أهداف التغيير، أي تصبح إدارة الموارد البشرية عاملا للتغيير ومجالا له. وهو ما يحتم على إدارة الموارد البشرية بالعمل في هذا التناقض. فإدارة الموارد البشرية في ظل عملية التغيير التي تتبناها المؤسسة تبقى بالدرجة الأولى المتعامل الرئيسي مع الأفراد بغض النظر عن الإطار التنظيمي لذلك.

من المنطقي إذا أن يكون هناك نوع من الاستمرارية في إدارة المورد البشري أثناء التغيير وباعتبار أن إدارة الموارد البشرية هي التي لها كافة المعطيات عن الأفراد فهي الوحيدة التي تملك الخبرة اللازمة للتعامل معهم في مختلف الأوضاع. هذا طبعا بغض النظر عن اختلاف الأهداف والمجالات الزمنية المحددة، لكن من الضروري أن ندرك أن الإستراتيجية العامة لإدارة الموارد البشرية يمكن أن تختلف بشكل كبير عن استراتيجية التغيير. وهو ما يتطلب تغييرها أو تعديلها تماشيا مع معطيات وأهداف جديدة وفي إطار دور المواكبة والمرافقة الذي تلعبه إدارة الموارد البشرية أثناء التغيير وهو ما سنحاول توضيحه من خلال النقطة الموالية لمقالتنا هذه.

ثالثا: استراتيجية إدارة الموارد البشرية في ظل التغيير: ان الحديث عن استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل التغيير وأساسا ضمن مراحل نموذج لوين، يقودنا أساسا للحديث عن أهم استراتيجيات تلك الإدارة وكيف يمكن من خلال تلك الإستراتيجيات أن تساهم في إنجاح عملية التغيير. فقد رأينا أن لكل مرحلة من مراحل التغيير التي وضعها كارت لوين لها خصوصياتها وأساليب مختلفة للتعامل معها، لذى ينبغي على مسؤولي إدارة الموارد البشرية وضع مجموعة من الاستراتيجيات بحيث تتناسب مع كل مرحلة من تلك المراحل التي يمر بها التغيير الاستراتيجي داخل المنظمة

1-استراتيجية إدارة الموارد البشرية في المرحلة الأولى لتفيد التغيير " إذابة الجليد": تسمى هذه المرحلة أيضا مرحلة فك الجمود عن الوضع الحالي بهدف التغيير. وتهدف المؤسسة من خلال هذه

المرحلة زيادة إدراك الأفراد بأن الظروف الحالية حولهم لم تعد مرضية ومجدية من جهة، وإلى تخفيف مقاومتهم للتغيير من أجل الوصول إلى الحالة المرغوبة من جهة أخرى. ويأتي دور إدارة الموارد البشرية في بناء استراتيجيات تساهم في التخفيف من قوى تلك الجماعات التي تحاول إبقاء المؤسسة على حالها الراهن. ويتطلب منها ذلك مجموعة من العمليات تأخذ أشكالا عدة للتعامل معها، مثل إجراء اجتماعات مع الأفراد لتوضيح وببيان ضرورة التغيير والحاجة إليه والهدف منه، وذلك عن طريق القيام بالآتي:

- التعليم والاتصال: يتعلق هذا الأسلوب بنوعية الموظفين مقدما (قبل إحداث التغيير) ومناقشة الأفكار والمسائل المطروحة بصراحة ووضوح حتى يدرك الموظفون مبررات التغيير والحاجة إليه[15].
- المشـاركة: يمكن أن تقوم إدارة الموارد البشرية من خلال تطبيقها لإستراتيجية التغيير أن تعمل على إشراك العاملين في عملية التغيير. حيث سيساهم ذلك في التغلب على مقاومة التغيير إذا ما أتيح لبعض العاملين المشاركة في تخطيط وتنفيذ التغيير، ومن الممكن أن تنشأ أفكار جديدة إلى جانب الشعور «بالملكية» الذي يمكن أن يكتسبه الموظف.16
- التسهيل والدعم: هي طريقة بسيطة إلا أنها فعالة في إعداد الأفراد للتغيير، ويمكن ذلك بتوفير الدعم المعنوي أو الإنصات لما يقوله الآخرون أو توفير فرص التدريب للأفراد من أجل صقل مهاراتهم[17].

تعتبر مرحلة إذابة الثلج أهم مرحلة وليست أصعبها في عملية التغيير. وعادة ما تحتاج المؤسسة هنا إلى تدعيم ثقافة المخاطرة والرغبة في التجديد والتطوير حتى تتجاوز فترة التردد والخوف من المستقبل التي تنعكس فيما يسمى بمقاومة التغيير. هنا يجب على إدارة الموارد البشرية إضافة لما سبق أن تراعي خصوصية هذه المرحلة بحيث يجب عليها أن توجه وظائفها المعروفة في إنجاح عملية التغيير والتي يمكن أن نبينها كالآتي:

1-1-استراتيجية تكوين الموارد البشرية: تقوم إدارة الموارد البشرية بتقدير دقيق لاحتياجات إدارات المؤسسة قبل تطبيق استراتيجية التغيير، وتراعي في ذلك العدد والمواصفات والكفاءات والمهارات، ثم يتم تحديد مصادر الحصول عليها، وتتبع ذلك ببناء برامج استقطابها، واختيار الأحسن بينها، الذي يمكنه تنفيذ الأعمال والمهام التي ستوكل إليه في عملية التغيير. ويمكننا أن نجزئ استراتيجية تكوين الموارد البشرية أثناء المرحلة الأولى لتنفيذ استراتيجية التغيير إلى استراتيجية تصميم وتحليل النشاطات والأعمال والوظائف داخل المؤسسة في ضوء استراتيجية التغيير، واستراتيجية تخطيط الموارد البشرية التي تحتاجها المؤسسة، واستراتيجية الاستقطاب واستراتيجية الاختيار والتوظيف.

وتبرز أهمية استراتيجية تكوين الموارد البشرية في المرحلة الأولى لتنفيذ عملية التغيير. أنه من خلالها يمكن لإدارة الموارد البشرية أن تقوم باستقطاب عاملين جدد يتمتعون بكفاءات ومهارات عالية. حيث يساعدها ذلك في تحقيق هدفين هما. الأول يساهم الأفراد الجدد في تنفيذ استراتيجية التغيير دون مقاومة حيث غالبا ما يكون الأفراد المستقطبون حديثا ذوو فكر متفتح أكثر على التغيير فليس لهؤلاء ما يخسرونه بل هم أمام موقف يحتم عليهم إظهار ولائهم للمؤسسة وهو ما يسهل

عليهم تبني الثقافة الجديدة للمؤسسة. هذا دون أن ننسى مساهمة كفاءتهم وخبرتهم في نجاح عملية التغيير من خلال قدرتهم على التجديد.
أما الهدف الثاني لعملية استقطاب أفراد جدد ذوو كفاءة وخبرة هو تحفيز الأفراد السابقين العاملين بالمؤسسة. حيث يتولد لدى هؤلاء نوع من التحدي والمنافسة والخوف من الإقصاء مما يحفزهم على تقبل عملية التغيير ويذل جهود إضافية لتنفيذه.

1-2-استراتيجية التعلم والتدريب والتنمية أثناء مرحلة إذابة الجليد: من المهام الرئيسة الملقاة على عاتق إدارة الموارد البشرية في أولى مراحل عملية التغيير عملية وضع استراتيجيات خاصة بالتعلم والتدريب والتنمية من خلال وضع استراتيجيات فرعية مستقلة أهمها: استراتيجية للتعلم والتدريب المتواصل واستراتيجية للتنمية ورفع الكفاءات وتطويرها. استراتيجية لكيفية ومسار الترقية داخل المؤسسة. وأخرى لتقدير مستوى الأداء.

فعلى إدارة الموارد البشرية في هذه المرحلة أن تصمم البرامج والنظم التدريبية لتحضير الأفراد لعملية التغيير، ويتم من خلالها إطلاعهم على كل تغيير سيتم بمجال عملهم، كما يجب عليها تصميم البرامج التدريبية والدورات التأهيلية، فضلا عن تصميم برامج التنمية المستمرة لتأهيل العاملين وجعلهم مستعدين لأداء مهام ووظائف سيمسها التغيير.

1-3-استراتيجية التعويضات: في هذه المرحلة تقوم إدارة الموارد البشرية بربط نظام الأجور والحوافز بمدى مساهمة الفرد في عملية التغيير من خلال اعتماد نظام تقييم أداء محدد ومتفق عليه. كما يمكنها اتباع أنظمة جديدة للتحفيز لم تكن موجودة قبل عملية التغيير

2-استراتيجيات إدارة الموارد البشرية خلال مرحلة التغيير: وهي مرحلة الانتقال إلى المستوى الجديد المطلوب. وتتضمن هذه المرحلة التصرف وفقا لنتائج المرحلة أو الخطوة الأولى، أي أنه بعد أن تم تحليل الوضع الراهن، وتحديد البدائل، وتم اختيار أفضل طريقة للتنفيذ، يصبح من الضروري الانتقال إلى الحالة التي نرغب في الوصول إليها. وهذه تتطلب تطوير سلوكيات جديدة للأفراد وتغيير الميول والاتجاهات والقيم عندهم، عن طريق إجراء تغييرات في الهيكل التنظيمي وفي عمليات المؤسسة. والمهمة الرئيسية هنا هي التأكد من أن هذه المرحلة تتم بطريقة مناسبة وفعالة، بحيث لا يعود الأفراد بعد فترة قصيرة إلى الطرائق القديمة للعمل بعد ما سيتم التخلي عنها. وكما رأينا في الفصل الثاني تستعين المؤسسة في هذه المرحلة بمدخلات التطوير التنظيمي.

إن أكبر تحدي يمكن أن تواجهه المؤسسة في هذه المرحلة هي مقاومة التغيير التي تعكس رغبة بعض الأفراد الحفاظ على الوضع السابق للمؤسسة بالإضافة إلى كثرة الخلافات بين الأفراد والإدارة والمسيرين. فالقدرة على حل الخلاف بطريقة بناءة، تمثل تحديا كبيرا لنجاح استراتيجية التغيير. هنا تصبح إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية مطالبة أكثر بتحقيق أهداف التغيير من خلال استراتيجياتها التالية:

2-1-مجال استراتيجية تكوين الموارد البشرية: في هذه المرحلة من مراحل التغيير لا بد من وجود عملية متطورة لتجديد المهارات المطلوبة للوظائف الجديدة المصممة نتيجة عملية التغيير من خلال نظم اختيار وترقية تعكس هذه المهارات والكفاءات الجديدة.

في ظل هذه المرحلة أيضا تكون إدارة الموارد البشرية مطالبة باعتماد برنامج للاستقطاب يركز على الأفراد ذوو الكفاءة العالية فقط، والقادرين على شغل وظائف محددة ودقيقة، اي تلك الوظائف التي تخدم استراتيجية التغيير وتعاني المؤسسة على مستواها من بعض العجز[81]. كما أن استراتيجية التوظيف والترقية لإدارة الموارد البشرية لها علاقة مباشرة وأساسية بهذه المرحلة من التغيير.

2-2-ستراتيجية التعلم والتدريب والتنمية أثناء مرحلة التغيير: تهدف الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في هذه المرحلة من التغيير إلى تنمية قدرات العاملين لتحقيق متطلبات التغيير. فباعتبار أن الوظائف نفسها عرضة للتغيير، كما أن الأفراد لا يقومون بعمل واحد فقط أثناء التغيير، بل يمكن أن تنقلوا بين عدة وظائف وفقا لمتطلبات استراتيجية التغيير، مما يستوجب إعادة تدريبهم عندما يتولون وظائف غير وظائفهم الحالية.

2-3-استراتيجية التعويضات: في هذه المرحلة من التغيير يتم وضع سياسة للأجور والمكافآت اعتمادا على مساهمة الفرد في تنفيذ ما طلب منه من عمليات خاصة باستراتيجية التغيير. وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مدى تأقلم الفرد مع العمل الجماعي. ويجب ربط التعويضات سواء المادية أو المعنوية بدرجة الصعوبة التي يواجهها العامل مع التغيير. ويجب أن يركز نظام التعويضات على معيار الأقدمية في المؤسسة لكونها تجسد درجة وفاء الأفراد لمنظمتهم ومدى تحملهم للأعباء والمشاكل والمخاطر المصاحبة لعملية التغيير[91]. وتعتبر عملية تقييم الأداء أهم وسيلة تستخدمها إدارة الموارد البشرية لتحقيق ذلك في هذه المرحلة من التغيير.

3-استراتيجيات إدارة الموارد البشرية خلال مرحلة إعادة التجميد: وهي مرحلة تثبيت الوضع الجديد أو المراد الوصول إليه. وهو الخطوة أو المرحلة الأخيرة في النموذج ذي الخطوات الثلاث، ويهدف إلى استقرار المؤسسة في حالة جديدة من التوازن، تصبح فيها الطرائق الجديدة في العمل هي السائدة، ومن الصعب تعديلها

3-1-مجال استراتيجية تكوين الموارد البشرية: في المرحلة الأخيرة من التغيير تميل هذه الاستراتيجية إلى تدعيم سياسة التوظيف الداخلي وذلك رغبة منها في تدعيم وتنمية الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي، وبالتالي تشجيع الأفراد أكثر على التمسك بعملية التغيير والعمل على مواصلتها، وهذا لا يعني إلغاء تام لكل أنشطة التوظيف الخارجي حيث تمارسه إدارة الموارد البشرية بهدف معالجة بعض حالات الاختلال التي تنشأ بسبب العجز في بعض الاختصاصات الضرورية لاستمرار أنشطة المؤسسة. [02]

3-2-مجال استراتيجية التعلم والتدريب والتنمية: إن أهم ما يجب أن تركز عليه استراتيجية إدارة الموارد في هذا المجال وفي هذه المرحلة من التغيير هو تطوير المسار الوظيفي خاصة لأولئك الأفراد

الذين تم تغيير عملهم أو مهامهم أو أدوارهم. ويتم بموجبها المواءمة بين اعتبارات الفرد ورغباته في التقدم الوظيفي وبين احتياجات المؤسسة المستقبلية.

3-3-استراتيجية التعويضات: يجب ربط الممارسات الاستراتيجية المتعلقة بنظام التعويضات في هذه المرحلة بين النتائج المحققة على المدى القصير سواء من طرف الفرد أو من طرف الجماعة. هذا بالإضافة لضرورة استخدام الحوافز المعنوية في هذه المرحلة من أجل زيادة اقتناع الأفراد ودمجهم أكثر في العملية التغييرية.

الخاتمة:

تشكل عملية التغيير في المنظمات المعاصرة المحور الأساسي في مسار التطوير وإعادة تشكيل الممارسات التنظيمية فيها، وهذا بما يتماشى مع المتغيرات سواء في المحيط الداخلي أو الخارجي لها. وإدارة الموارد البشرية باعتبارها من أهم الإدارات الاستراتيجية داخل المنظمات المعاصرة تمثل أهم عامل في تنفيذ وإنجاح برامج واستراتيجيات التغيير. فالتغيير كعملية وضحها كارت لوين في ثلاث مراحل تتطلب وضع استراتيجيات بحيث تتماشى كل استراتيجية وفقا للمرحلة التي تمر بها المنظمة من التغيير. وهو ما يمكن أن تقدمه إدارة الموارد البشرية من خلال وظائفها الاستراتيجية على غرار استراتيجية التكوين واستراتيجية التعلم والتدريب والتنمية واستراتيجية التعويضات. حيث تساهم هذه الاستراتيجيات إن تم وضعها وفقا لإستراتيجية التغيير في إنجاح عملية التغيير بأقل الأضرار الممكنة.

المراجع:

1. عثمان فاروق السيد، قوى إدارة التغيير في القرن الحادي والعشرين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المنصورة، مصر، 2000، ص 9
2. صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الإنساني في المنظمات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص ص 20 21-
3. Ann Laure Baseetti, Gestion du changement, Gestion de projet : Convergence-Divergence. Cas des risques en conception et mise en place d'une organisation de management de l'environnement, Thèse doctorat école nationale superieur d'arts et mitiers, genie industriel, centre de paris, 2002, P 41
4. Abdelhalim BEDRANE, Leadership et changement stratégique : le style de leader dans la démarche de transformation, Stratégies et ressources humaines. Institut international de l'audit social, Algérie 19 et 20 mai 2001, p16
5. Véronique PERRT, La Gestion du Changement Organisationnel , Article présenté à la 5ème Conférence Internationale de Management Stratégique, le 13, 14 et 15 Mai 1996 – Lille, p16
6. IBID, p16
7. Kim S. Cameron, Robert E. Quinn, Diagnosing and Changing Organizational Culture : Based on the Competing Values Framework, Jossey Bass, San Francisco, 2006, P79
8. Patrick Krasensky – Pierre Zimmer, SURTOUT NE CHANGEZ RIEN, Editions d'Organisation, 2006, p 27
9. Raymond – Alain Triétart, Le management « Que sais-je ? », 11éme ed; puf, Paris, 2003, p 95
10. إسماعيل محمد السيد، الإدارة الاستراتيجية – مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص351
11. Bratton J. & Gold J, Human Resource Management: Theory and Practice, 3 ed ،Great Britain, Bath Press m Bath, 2003, P 122
12. سعد العنزي، مؤيد الساعدي، فلسفة استراتيجية الموارد البشرية، مقالة منشورة بمجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 45، 2007، جامعة بغداد، ص 2
13. عبد الطيف بلغرسة، من أجل استراتيجية تنموية للكفاءات البشرية في مؤسسات المصرفة في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2004، ص 125
14. المرجع نفسه، ص 125

15. أندرو دي سيزولاقي وجي والاس، السلوك التنظيمي والأداء، ترجمة أبو القاسم أحمد، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1999، ص 563
16. مجلة الإداري، دار الصياد للنشر بيروت، لبنان، أيلول سبتمبر، المجلد 27، العدد التاسع، 2001، ص 83
17. أندرو ديجب على الي سيزولاقي وجي والاس، مرجع سابق، ص 563
18. أحمد مصنوعة، استراتيجية إدارة الموارد البشرية ودورها في تحقيق متطلبات التغيير بالمؤسسة الصناعية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 08-2010/11/09
19. محمد بن يوسف العطيات، استراتيجية التغيير والتطوير، الدار الجامعية مصر، 2002، ص 181
20. المرجع نفسه، ص 184

Obeikan.com

obeikan.com

علاقة الزكاة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

د. مصطفى بوشامة
جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

للزكاة دور مهم في تفعيل النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتساهم في تحسين حركة الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال، عن طريق محاربة الاكتناز والدفع بالعمالة النشطة التي لا تجد عملا إلى سوق العمل، أي تفجير الطاقات الكامنة في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، الدورة الاقتصادية.

Résumé :

Le rôle de Zakat est important dans l'activité économique, elle affecte les variables macroéconomiques et améliorer la circulation du cycle économique, grâce à l'influence sur les facteurs de production (l capital, travail) grâce à la compacité de la lutte et le paiement de l'emploi active qui ne peuvent pas trouver un emploi dans le marché du travail, c'est à dire l'exploitation du potentiel de l'économie.

Mots clés : Zakat, le cycle économique.

المقدمة:

تعتبر الزكاة ركنا ماليا من أركان الإسلام ودعائمه الخمس، حيث يؤدي تطبيقها وفق الأسس والقواعد الممتدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلى حل مشكلة الفقر لدى المسلمين.[1] يكتسي الموضوع أهميته من المبالغ الزكوية الهائلة التي تصرف سنويا من طرف الأفراد أو الهيئات والمؤسسات التجارية والمالية، حيث تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أنّ المسلمين في العالم يدفعون مبالغ زكاة مابين 20 إلى 30 مليار دولار سنويا وهي عبارة عن اقتطاع بنسبة 2,5% عن كل مبلغ مرّ على ادخاره سنة.[2] وهي طهارة ونماء للأموال المستثمرة وعقاب للأموال المعطلة بشدة حيث تفرض على نصاب منخفض جدا، والمال الذي لا يستثمر ينقص منه ما يزيد عن ربعه خلال اثني عشرة سنة فقط، حيث أن الشارع أوصى بتثمير المال ليدفع المسلم الزكاة من ربحه، وبذلك يحافظ على رأسماله ويعمل على تنميته، تتضح هذه الحقيقة من دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ضرورة استثمار الأموال حتى لا تأكلها الزكاة، فقد قال «من ولي يتيماً له من ماله فيتجر منه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»[3]

1- حسام الدين بن موسى عفانة، يسألونك عن الزكاة، منشورات لجنة زكاة القدس، القدس،2007، ص6
2- قاسم حاج امحمد، استثمار أموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية، www.iefpedia.com، تاريخ التصفح 2013/07/13، ص1
3- كتاب

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن للزكاة أن تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، والدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام؟

المحور الأول: أهمية الزكاة في إزالة آثار الفقر الاقتصادية

فهي تسهم مساهمة كبيرة في إزالة آثار الفقر وذلك على النحو التالي:[1]

تستهدف الزكاة الفقر في المقام الأول، من خلال سد الحاجات الأولية، حيث أنّ علاج مشكلة الفقر بطريقة جدرية تعد من المهام الأولية والرئيسة للزكاة.

وخلص الدكتور يوسف القرضاوي إلى أنّ مستحق الزكاة من الفقراء والمساكين أحد ثلاثة:

- من لا مال له ولا كسب أصلا؛
- من له مال وكسب لا يبلغ نصف كفايته؛
- من له مال أو كسب يسد نصف كفايته ولكن لا يجد تمام الكفاية؛

والمراد بالكفاية عند المالكية والحنابلة كفاية السنة، وعند الشافعية كفاية العمر والرأي الغالب عند الفقهاء هو إعطاء الفقير والمسكين ما يكفيهما تمام الكفاية دون تحديد بقدر معين من المال، استنادا إلى أنّ مقصود الشارع هو القضاء على الفقر والعوز.

لقد علمنا الرسول صلى الله عليه وسلم الطريقة التي يجب أن يفكر بها الفقير المسلم وذلك بالاعتماد على نفسه، وذلك من خلال عدة أحاديث[2] والتي يمكن استخلاص منها ما يلي:[3]

- أخذ بيد الفرد لحل مشكلته بنفسه ومعالجتها بطريقة تمكنه من النجاح، نافيا بذلك المعالجة المؤقتة.
- علمه استخدام كل الطاقات الموجودة واتباع كل الطرق التي تنفعه وتيسر له عمل يغنيه.
- علمه أنّ كل عمل يجلب رزقا حلالا هو عمل شريف.
- أرشده إلى العمل الذي يناسب شخصه وقدرته وظروف بيئته.

المحور الثاني: دور الزكاة في تحقيق عدالة توزيع الدخل

حتى لا يكون المال متداولا بين الأغنياء فقط، فالله عزّ وجلّ جعلها أحد أركان الدين حتى لا تترك للقرارات الاقتصادية والظروف الاجتماعية، والأهواء الشخصية باعتبارها أداة التوزيع الأساسية في النظام الإسلامي، فالزكاة تحقق توزيع عادل للدخل والثروة، فهي تنقل المال المدفوع من الغني إلى

1- عصام البشير، الزكاة ودورها في محاربة الفقر، www.wasatia.org، تاريخ التصفح، 2012/06/02، ص2

2- رجلا من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله، فقال له النبي أما في بيتك شيء .....إلى آخر الحديث، الذي أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

3- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، القاهرة،2001، ص13

الفقير بهدف إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع، من خلال تضييق الفجوات بين الغني والفقير دون العمل على التساوي في الدخول بين الأفراد، حيث أنّ الإسلام يقر التفاوت بين النّاس في الرزق والمعاش.[1]

فمن ضرورات التنمية الاقتصادية عدم انحصار الثروة في يد فئة معينة، أي الأغنياء فقط، وهو من بين أهداف الزكاة، فالإسلام يكره أن يكون المال دولة بين الأغنياء فقط، قال تعالى «**كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**»[2] فجميع المعاملات في المجتمع الإسلامي يجب أن تنظم بشكل يمكن من تحقيق توزيع عادل للمال يرسي مبدأ إغناء الجميع.

من خلال الزكاة تؤدي عملية إعادة التوزيع إلى توسيع قاعدة الملكية والإنتاج والاستهلاك، وهو ما يحتاج إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج وتشغيلها، فزيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة مما يحقق توزيع أكبر وأشمل ولا يتأتى ذلك إلاّ بالاقتطاع من الأغنياء وتوزيع هذا الاقتطاع على المستحقين، وهذا الإجراء الذي يهدف إلى تذليل الهوة الشاسعة بين أفراد المجتمع الواحد من شأنه التأثير المباشر على عملية التنمية الاقتصادية.[3]

إن مشكلة توزيع الثروة تعتبر من العقبات الرئيسية أمام تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية وهي مشكلة تعاني منها المجتمعات الرأسمالية، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أنه سنة 1972م كان 1% من السكان يمتلكون 56,6% من إجمالي أسهم الشركات،وزاد الأمر حدة في العشرية الأخيرة ففي سنة 2006م نشر المعهد العالمي لأبحاث الاقتصاد التنموي التابع لجمعية الأمم المتحدة دراسة بعنوان توزيع الثروة في العالم، والتي اعتمدت على بيانات سنة 2000م،أن 2% يتحكمون في أكثر من نصف ثروة العالم(الأصول المالية والعقارات) في حين لا يتجاوز نصيب أكثر من 50% من السكان الأفقر في العالم نسبة 1% من الثروة،ويتميز توزيع الثروة بتركيز عال حتى داخل البلدان المتقدمة، فمثلا يمتلك 10% من العائلات 70% من الثروة في أمريكا.[4]

إنّ الهدف الأساسي للزكاة هو القضاء على الفقر، وبالتالي فهي تحاربه بصفة مستمرة و دائمة، وبوسيلة وقائية تؤدي إلى توسع دائرة التمليك، وإذا دققنا النظر في الآية الكريمة « **و الذين هم للزكاة فاعلون**»[5] نجد حث المسلمين على أن يكونوا هم المزكين، وذلك لا يتأتى إلاّ بالعمل، فأمة الإسلام هي أمة العمل وليس العكس، ومن الأحاديث النبوية ما يؤكد ذلك،هذا الكسب والعمل يؤدي إلى إخراج الفقير من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه، وبالتالي نصل إلى غاية وهي جعل المتلقي لأموال الزكاة في الوقت الراهن مزكيا في المستقبل.

1- أحمد عزوز، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر، www.iefpedia.com، تاريخ التصفح 2013/07/13، ص13

2- الحشر الآية 7

3- ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، ماجستير، كلية النجاح، فلسطين، 2010، ص75-76

4 - المرجع السابق، ص77

5 - المؤمنون، الآية 4

المحور الثالث: أثر الزكاة على النشاط الاقتصادي الكلي

أولا: الرفع من مستوى التشغيل ومحاربة البطالة

الزكاة كمورد مالي تحفز المسلمين عل استثمار أموالهم حتى لا تتناقص بالزكاة، فهي بطريقة أو أخرى تساهم في تفعيل الدورة الاقتصادية من خلال الرفع من حجم الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى تشجيع الاستثمار، وبالتالي توفير مناصب شغل تقابل الطلب الاستهلاكي.

وتساهم الزكاة في رفع مستوى التشغيل ومحاربة البطالة من خلال:[1]

- حرمان القادرين على العمل من الزكاة لدفعهم إلى العمل، لأنّ العمل هو أساس اكتساب الرزق، والإسلام يطالب أفراد الأمة، بالمشي في مناكب الأرض الذلول لالتماس خبايا الرزق منها، ويطالبهم بالانتشار في أرجائها زراعاً وصناعاً وتجاراً وعاملين في شتى الميادين، ومحترفين بشتى الحرف، مستغلين لكل الطاقات، منتفعين بكل ما استطاعوا مما سخَّر الله لهم في السموات والأرض جميعاً.

ويختلف دور الزكاة في معالجة مشكلة البطالة بسبب اختلاف أنواعها، فمثلا ليس للزكاة دور في معالجة البطالة الاختيارية،[2] حيث أنّها لا تجب على من توفر له عمل وهو قادر عليه، إلاّ أنّ لها دور في معالجة مشكلة البطالة الموسمية أو البطالة الهيكلية من حيث إعادة تأهيل العاطلين عن العمل وتدريبهم من أجل إكسابهم مهارات تمكنهم من العودة إلى سوق العمل، أو احتوائهم في مشاريع تتناسب وقدراتهم.

- إقامة مشاريع استثمارية في مجالات مختلفة لتمكين العاطلين من العمل كلما اقتضت الضرورة ذلك، واستيعاب العمال من مختلف المهن والتخصصات، سواء من خلال مبالغ مالية تمنح بصفة نهائية، أو تقديم قروض حسنة حسب طبيعة النشاط مما يساهم في القضاء على الفوائد الربوية.
- تشجيع العاطلين على العمل من خلال تمكينهم من وسائل الإنتاج من مصانع ومزارع، مما يدفعهم للرغبة في تحقيق أرباح أكثر. فالزكاة تعين كل من هو قادر على الإنتاج، فهي بذلك تخلق طاقات إنتاجية، إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة، وبذلك يتم القضاء تدريجياً على البطالة، بحيث يصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين، كما أن الزكاة لها دعوة إلى إطلاق الحوافز المادية بتقريرها سهماً من الزكاة للعاملين عليها، وواضح أنه كلما اجتهد العامل في جمع الزكاة فأحسن الأداء زاد الدخل من الزكاة وارتفع نصيب العاملين عليها.

لقد برزت العديد من المحاولات و التجارب في البلدان الإسلامية من أجل تفعيل دور الزكاة في الاقتصاد من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات تعنى بجمعها و توزيعها والتي من بينها صندوق الزكاة الجزائري،الذي ساهم في مد سوق العمل بمشاريع تمتص نوعا ما البطالة، ولقد عرفت مساهمة

1- جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص238

2- قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:» كسب فيه ريبة خير من عطلة»، وقال عبد الله بن الزبير: أشر شيء في العالم البطالة، ولقد كان سيدنا عمر بن الخطاب إذا أعجبه شخص وسأل عن حرفته، لإغذا قيل لا سقط من عينه.

الصندوق تطورا ملحوظا خلال الفترة 2004-2010 إذ انطلقت ب256 مشروع في سنة 2004 لتصل إلى 3000 مشروع سنة 2010،أما في الفترة 2010-2011 ساهم هذا الصندوق في خلق 1820 مشروع صغير رافعا بذلك عدد المؤسسات الصغيرة الممولة من قبل هذا الصندوق إلى 8580 مؤسسة صغيرة.[1]

المحور الرابع: معالجة الزكاة لمشكلة الركود الاقتصادي

تعالج الزكاة من خلال التضييق على عناصر الإنتاج المعطلة مشكلة الركود الاقتصادي الذي المؤدي إلى البطء في تصريف السلع والبضائع في الأسواق، وبالتالي شيوع البطالة والإفلاس. فبعض الكتاب الاقتصاديين يرى أن السبب الرئيس للركود الاقتصادي هو نقص الطلب الفعَّال، ويرى آخرون أن من مظاهر الركود زيادة المخزون من السلع والبضائع وعدم وفاء التجار بالتزاماتهم المالية، إضافة إلى إحجام المؤسسات المالية عن منح التمويل المطلوب للأنشطة الاقتصادية، ويضيف آخرون بأن السبب الرئيس للركود الاقتصادي هو ما نشاهده من الأحداث العالمية الحالية. [2]

تبرز آليات الزكاة في الحد من مشكلة الركود الاقتصادي من خلال تشغيل عناصر الإنتاج المعطلة (رأس مال، عمل) وذلك على النحو التالي:

أولا: بالنسبة لرأس المال دعا الإسلام الناس إلى تحريك رأس المال واستثماره وضرورة تجنب اكتنازه وتعطيله في تفعيل وتنشيط الحياة الاقتصادية ونزل في ذلك آيتان من كتاب الله تهددان بأشد الوعيد للكانزين الأشحاء فقال تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم. يوم يُحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون)[3]

ثانيا: بالنسبة للعمل من خلال التشجيع عليه وضرورة تشغيل جميع الطاقات الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد.

- يحتاج جمع الزكاة وتوزيعه على المستحقين أشخاصا للقيام بهذه المهمة، وهم فئة العاملين عليها حيث جعل لهم نصيب من الزكاة، وهو ما يوفر عددا من فرص العمل لمن لا يجده في المجتمع الإسلامي، وبالتالي تقليل عدد العاطلين عن العمل.[4]
- إضافة إلى إيجاد فرص العمل، تعمل الزكاة على تحسين نوعيته من خلال الإنفاق على طلبة العلم، أو استثمار حصيلتها في تدريب وتعليم المستحقين مما يعمل على رفع إنتاجية هؤلاء العمال.

1- مفتاح صالح، خبيزة أنفال حدة، دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية، (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة القطري والجزائري) المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،20-21ماي 2013 – مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة، ص11

2- مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، www.veecos.net، [على الخط]، 2013/10/06

3 - التوبة الآيتان 34-35

4 - ختام عارف حسن عماوي، مرجع سبق ذكره، ص71

- يؤدي سهم الغارمين إلى زيادة كمية العمل، حيث أن الدين يمكن أن يؤدي إلى إفلاس التجار وأصحاب المشاريع الإنتاجية، مما ينتج عنه فقدان الكثير من فرص العمل، ومنه حصول هؤلاء المفلسين على المساعدة من حصيلة الزكاة من سهم الغارمين، سوف يحافظ على مقدرته الإنتاجية مع فرص العمل.[1]

إنّ تحقيق المزيد من مناصب الشغل يحتاج إلى البحث عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما تعمل على توفيره الزكاة من خلال الموازنة العامة للدولة، وبالتالي الوصول إلى مستوى التوازن الاقتصادي.[2]

الزكاة تساهم في دعم الاستثمار الخاص من خلال مساعدة أفراد المجتمع في إنشاء مشاريع خاصة كأصحاب المهن والحرف من الفقراء والمساكين، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

إنّ هذه الأهمية تتجلى من خلال توضيح مختلف الأخطار والمضار الناجمة عن استفحال ظاهرة البطالة والتي يمكن تلخيصها من خلال الشكل رقم(1).

الشكل رقم(1): مشكلة البطالة وأخطارها

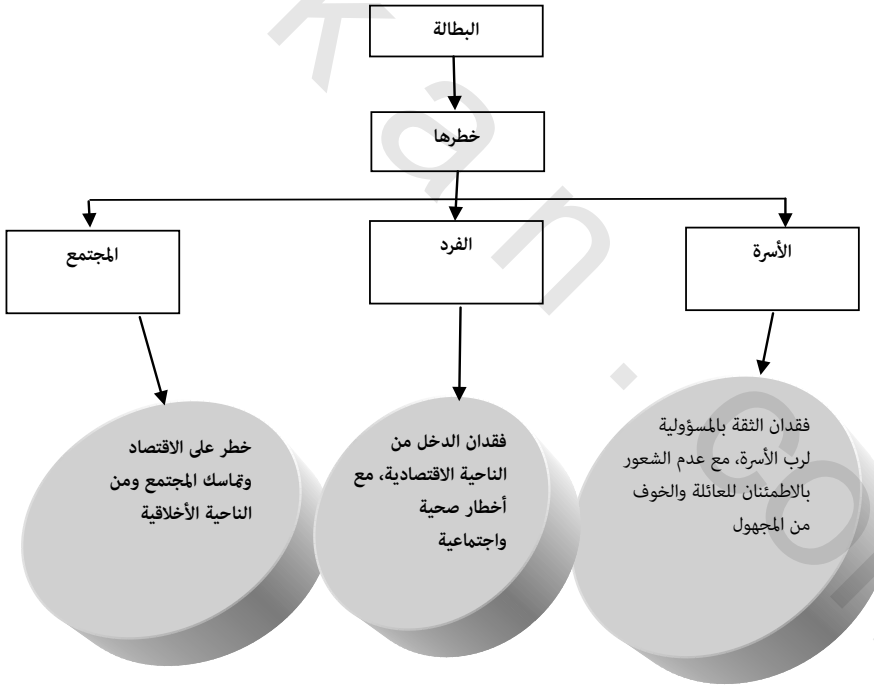

من إعداد الباحث استنادا إلى يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص9

1 - المرجع السابق ص72

2- أحمد عزوز، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر، مرجع سابق، ص13

من خلال الشكل نلاحظ أنّ للبطالة مخاطر على مختلف المستويات، فمن ناحية المجتمع تعطل البطالة عملية استغلال الطاقات والقدرات الكامنة التي يزخر بها المجتمع، إضافة إلى ما تخلفه من فوارق بين مختلف الفئات، حيث أن فئة العاطلين عن العمل تشعر بالضياع مقارنة بالفئات الأخرى مما يولد الأحقاد والمشاكل النفسية التي تؤثر بطريقة أو أخرى على المجتمع مع ما للفراغ من تأثير سلبي على قدرة تحمل الفرد وبالتالي تؤدي إلى استفحال الجرائم والأخطار التي تضر بالمجتمع وبنيانه.

فيما يخص الفرد فإن البطالة تؤثر على جميع المستويات، اقتصاديا، اجتماعيا، صحيا، نفسيا إذ تجعله يعيش حالة فراغ نظرا لفقدانه لدخله الذي يعول به أسرته، وبالتالي يفقد الثقة بنفسه وبمجتمعه، الأمر الذي سيكون له تأثير على المستوى الثالث ألا وهو الأسرة التي تفقد شعورها بالاطمئنان نظرا لأنّ بطالة الأب تفقدهم العيش بكرامة وعزة.

2-علاقة الزكاة بالفعالية الاقتصادية

إنّ النتيجة التي تصاحب بذل أموال الزكاة والمتمثلة في ملكية المال، تعتبر حافز يسمح بحرية التصرف في هذا المال الخاص وبالتالي مالكه يحرص عليه فلا يستثمره إلاّ في المجالات المربحة والنافعة حسب اجتهاده، وللزكاة في هذا المجال دورين أساسيين هما: [1]

- الأول يتعلق بزيادة الطلب الفعّال(الذي يرى البعض أنّ انخفاضه يؤدي إلى الركود الاقتصادي)[2] نظرا لكون الفئات المحتاجة من فقراء ومساكين وغارمين و أبناء السبيل تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع الضرورية، هذه الزيادة في الطلب خاصة في الفترة القصيرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظف الكامل حسب الكلاسيك مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب وزيادة الأرباح فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج(رأس مال وعمل)، الذي يرفع من حجم الاستثمار،و يزيد من معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج و الاستثمار و فرص العمل وبالتالي زيادة الطلب على العمل تؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة الأجور وخفض معدلات الفقر.[3]

والشكل التالي يمثل الحلقة التي تنشأها الزكاة مؤثرة بذلك على الاقتصاد الكلي:

1- قاسم حاج امحمد، مرجع سابق، ص8

2- الركود الاقتصادي هو انخفاض الطلب الكلي الفعلي، الذي يؤدي إلى بطء توزيع السلع والبضائع في الأسواق، ومن ثم تخفيض تدريجي في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية، وتكديس في المعروض والمحزون من السلع والبضائع وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية وانتشار الإفلاس والبطالة.

3- سامر مظهر قنطقجي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة، www.kantakji.org، ص7

الشكل رقم (1): الحلقة الاقتصادية بين الزكاة والاقتصاد الكلي

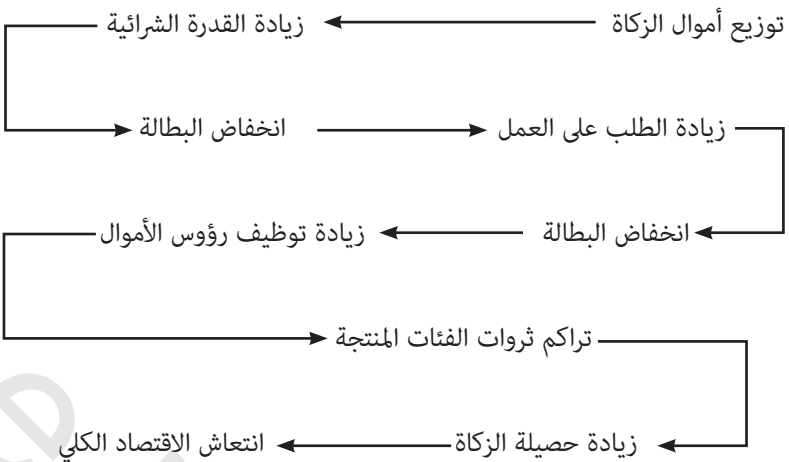

المصدر: سامي مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص7

الثاني يتمثل في إدماج فئة معينة ضمن دائرة الإنتاج، وبالتالي خلق مناصب شغل، ومنه انتقال هذه الفئة من عملية استنزاف المدخرات إلى تكوين الادخار المناسب لتمويل الاستثمارات.

إنّ اعتماد أسلوب الزكاة المنتجة في المجتمع الذي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة سوف ينقل في كل مرة مجموعة من هذه الفئة من دائرة الاستهلاك التلقائي إلى دائرة الاستهلاك التابع للدخل، أي عندما يقيم هؤلاء مشاريعهم سيصبح لهم دخلا يستخدمونه في استهلاكهم، وبالتالي سوف يخرجون من دائرة الاستهلاك التلقائي مما يؤدي إلى انخفاضه، ويسمح بتكوين مدخرات في المدى القصير تضمن تمويل الاستثمارات التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي. [1]

وبما أنّ البطالة تعد نتيجة أو مظهر ممن مظاهر الركود الاقتصادي تم وضع العديد من النظريات والمحاولات التي تحدّ من هذه الظاهرة، ومن بينها وسائل الاقتصاد الإسلامي في معالجة الركود الاقتصادي، ومن بين هذه الوسائل وأهمها نجد الزكاة التي لها دور فعّال في التضييق على عناصر الإنتاج المعطلة، ولها قدرة فائقة في الحدّ من البطالة مع تأثيرها على توزيع الدخل والثروة.

الخاتمة:

تقوم الزكاة بدور فعال في اقتصادات البلدان الإسلامية التي تفعل آلياته وتطبقها في الواقع الاقتصادي، ويتجلى دورها من خلال تفجير الطاقات الاقتصادية والبشرية الكامنة في الاقتصاد وغير المستغلة، التي لم تمكن الآليات الاقتصادية المتبعة من استغلالها وتوجيهها بشكل يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل لها.

1- قاسم حاج امحمد، مرجع سابق، ص9

للزكاة أثر كبير على تحسين الأداء الاقتصادي لمختلف المتغيرات الاقتصادية، فهي تؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك وبالتالي الرفع من حجم الطلب الكلي الذي يقابله العرض الكلي الشيء الذي يشغل مختلف الطاقات الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد، ويرفع من الاستثمار ويخفض بالتالي من حجم البطالة ويرفع من التشغيل

هذه الآثار تؤدي إلى رفع مستوى الدخل الوطني وبالتالي الثروة في المجتمع والتي يعاد توزيعا إضافة إلى مختلف آليات الاقتصاد الكلي عن طريق الزكاة بشكل يمكن من تحقيق عدالة في التوزيع تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، أي حلقة تفعل من النشاط الاقتصادي وتطوره بشكل لا يمكن التفريط معه في أي جانب.

المراجع:

1. حسام الدين بن موسى عفانة، يسألونك عن الزكاة، منشورات لجنة زكاة القدس، القدس،2007
2. سامر مظهر قنطقجي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة، www.kantakji.org، ص7
3. مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، www.veecos.net، [على الخط]، 2013/10/06
4. ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، ماجستير، كلية النجاح، فلسطين، 2010
5. يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها، دار الشروق، القاهرة،2001
6. أحمد عزوز، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر، www.iefpedia.com، تاريخ التصفح 2013/07/13
7. عصام البشير، الزكاة ودورها في محاربة الفقر، www.wasatia.org، تاريخ التصفح، 2012/06/02
8. قاسم حاج امحمد، استثمار أموال الزكاة ودوره في تحقيق الفعالية الاقتصادية، www.iefpedia.com، تاريخ التصفح 2013/07/13
9. مفتاح صالح، خبيزة أنفال حدة، دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية، (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة القطري والجزائري) المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،20-21ماي 2013 – مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة، ص11

obeikan.com

أسس نظرية حول التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي

أ. بوعيطة عبد الرزاق

جامعة الاغواط، الجزائر

الملخص:

انطلاقا من كون البنوك تمثل دور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، ظهرت البنوك الإسلامية من أجل حشد المدخرات للأفراد الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة أخدا وعطاءا والذي لا يختلف عن الربا المنهي عنه شرعا.

ونظرا للتوسع الكبير والدور الفعال الذي لعبته البنوك الإسلامية في الاقتصاد، توجه العديد من البنوك التقليدية لفتح نوافذ وفروع أو حتى بنوك جديدة تعمل وفق أدوات تمويلية لا تعتمد على سعر الفائدة المحرم شرعا وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلحي التحول والانفتاح للعمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التحول، الفروع، القرارات الفوقية، النظام المصرفي الإسلامي.

Résumé :

Etant donné que les banques jouent le rôle d'intermédiaire financier entre les personnes qui ont un excédant financier et ceux qui sont en déficit, les banques islamiques ont vue leur apparition afin de permettre au particulier ne désirant pas faire des transactions avec les banques classiques qui se basent sur les intérêts dans les prêts et les emprunts , de faire leurs épargnes de manière conforme à la charia islamique .

Et en raison de l'importante expansion des banques islamiques et leurs rôles efficaces dans l'économie ; beaucoup de banques classiques se sont réorientées vers le fonctionnement par le biais des instruments de financement qui ne se basent pas sur les intérêts illicites vis-à-vis la loi islamique avec l'ouverture de nouvelles filiales et même de nouvelles banques ce qui a engendré l'utilisation de la terminologie de la réorientation vers le système bancaire islamique.

Mots clés : réorientation - filiales – décisions tutoriels - le système bancaire islamique.

المقدمة:

يقوم النظام المصرفي الإسلامي بنفس الوظائف التي يقوم بها النظام المصرفي التقليدي، والتي تشمل كل من إدارة نظام المدفوعات والقيام بدور الوساطة المالية وطرح الاحتياجات التمويلية لقطاع الأعمال، كما أن السمة الأساسية التي تميز النظام المصرفي الإسلامي عن غيره من الأنظمة الأخرى هي أن النظام المصرفي الإسلامي ينبني أساسا على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ويستمد كل مقوماته وممارساته منها، والفرق الجوهري بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي هي الطريقة التي يؤدي بها هذا الأخير وظائفه وخاصة فيما يتعلق بدور الوساطة.

وقد اختلف عدد من الاقتصاديين المسلمين المعاصرين حول كيفية الانتقال إلى النظام المصرفي الإسلامي، فيرى الفريق الأول بإمكانية قيام النظام المصرفي الإسلامي من دون انتظار تحقيق المجتمع الإسلامي المثالي، بل ويمكن تطبيقه بنجاح حتى في البلدان غير الإسلامية، غير أن تطبيقه في البيئة الإسلامية الواعية أخلاقيا والمتجه نحو العدالة يكون أفضل، ويذهبون إلى أن عملية التحول يجب أن تكون تدريجية وعلى مراحل وخلال مدة كافية لا تطول بلا سبب مشروع؛ وأما الفريق الآخر فيرى أن التحول إلى النظام الإسلامي يجب أن يكون شاملا لكافة النظم (السياسية والاقتصادية والقانونية ...إلخ) ويرفضون حتى فكرة التحول الكامل لأحد أجزاء النظام مع بقاء النظم الأخرى ويستدلون بتجربة «ميت غمر» المصرية التي فشلت لأسباب سياسية، ويذهبون إلى أن تطبيق النظام الإسلامي هو قضية مواقف عقائدية نفسية.

ومن خلال هذا نسوق الاشكالية التالية:

ماهي الأسس النظرية التي تبين كيفية التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي؟

المحور الأول: مفهوم التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، دوافعه ومتطلباته

تشهد الساحة المصرفية في العديد من دول العالم وخاصة العربية الإسلامية، تقديم العديد من المصارف التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية، أو إلى التحول كلية إلى العمل المصرفي الإسلامي.

اولا: مفهوم التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي

التحول هو الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا، ويكمن الفساد في الوضع الراهن المطلوب التحول عنه في التعامل بأنواع من المعاملات المخالفة لأنواع الشرع (وفي طليعتها التعامل بالربا)[1]؛ وهذا ما ينطبق على المصرفية التقليدية إذ أنها تتعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتحولها يعني الانتقال من المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وإبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

1- سعود محمد ربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياتها، أسباب التحول إلى مصرف إسلامي على الموقع الإلكتروني: www.kantaji.com/fiqh/benks.htm. تم الاطلاع عليه في 2012/1/7.

ويمكن ذكر أهم الآراء حول تعريف ظاهرة التحول إلى المصرفية الإسلامية كما يلي[1]:

التعريف الأول:» الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله والإقلاع عن التعامل بالربا أخذا وعطاءا، وذلك بأن توجد لدى المصرف التقليدي رغبة صادقة في التوبة إلى الله من خلال إيقاف التعاملات المصرفية التي بها مخالفات شرعية وإبدالها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية».

التعريف الثاني: «يمكن اعتبار إنشاء أو تحويل بعض فروع المصارف التقليدية إلى فروع إسلامية ظاهرة تحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية».

ولهذا يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل لعملية التحول إلى المصرفية الإسلامية كما يلي: «التحول هو العمل على استبعاد كافة المعاملات المصرفية التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وعلى رأسها سعر الفائدة أخذا وعطاءا والوصول إلى نظام مصرفي يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية».

ثانيا: دوافع التحول إلى المصرفية الإسلامية[2]

يرى بعض المراقبين أن تحول عدد من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في السنوات القليلة الماضية مستمد من مبدأ التوبة والتوقف على الخدمات المالية والمصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة أعداد العملاء الذين يرون حرمة التعامل بفوائد المصارف التقليدية، وتحولهم إلى المصارف الإسلامية.

كما أن دوافع هذا التحول له أبعاد ربحية وتجارية بحتة نتيجة للنجاحات الملحوظة للمصارف الإسلامية، كارتفاع معدلات الربحية وعوائد عمليات التمويل مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، إضافة لأسباب فنية منها رغبة المصارف التقليدية في القيام بعمليات الاستثمار بدلا من العمل في مجال الوساطة المالية «الإقراض و الاقتراض»، والحصول على فائدة محددة أو ما يسمى بـ «المتاجرة بالديون»، في حين أن العمليات المصرفية للمصارف الإسلامية تمتد إلى نشاط الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير، بجانب الوساطة المالية أي أنها «مصارف شاملة».

ثالثا: متطلبات التحول للعمل المصرفي الإسلامي

قبل قيام المصرف بالتحول، أو تقديم منتجات مصرفية إسلامية لابد من تحقيق بعض المتطلبات قبل البدء في التنفيذ وهي[3]:

أ ـ موافقة الجهات الرقابية (مؤسسة النقد ـ المصرف المركزي)؛

1- مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006، ص 29.

2 - بريش عبد القادر، تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية – الحظوظ وإمكانية النجاح-، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 574.

3 - محمد البلتاجي، أسس التحول للعمل المصرفي الإسلامي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.bltagi.com/portal/articles.php?/action=show&id=7. تم الاطلاع عليه 2012/1/7.

ب ـ وجود هيئة شرعية (أو مراقب شرعي)؛

ج ـ تصميم نظم العمل والتي تتضمن:

1 ـ إعداد الدورات المستندية؛ 2 ـ إعداد النماذج والمستندات؛ 3 ـ إعداد العقود الشرعية والقانونية؛ 4 ـ إعداد النظم المحاسبية؛ 5. إعداد النظم الآلية.

د ـ اختيار وتهيئة الموارد البشرية؛

هـ ـ إعداد حملة إعلانية موجهة لعملاء تلك الفروع.

ويعتبر تطوير الموارد البشرية من المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال:

أ ـ اختيار القيادات ذات الخبرة في مجال العمل المصرفي التقليدي وإعدادهم للعمل المصرفي الإسلامي؛

ب ـ اختيار الأفراد ذو الخبرة في مجال العمل المصرفي الإسلامي وإعدادهم للعمل المصرفي الإسلامي؛

ج ـ خطة تدريب العاملين على العمل المصرفي الإسلامي تتضمن البرامج التالية:

1 ـ مفاهيم الصيرفة الإسلامية؛ 2 ـ الصيغ التمويلية البديلة لتلبية احتياجات العملاء؛ 3 ـ الضوابط والمعايير المحاسبية للعمليات المصرفية الإسلامية؛ 4 ـ منهج التمويل المصرفي الإسلامي (دراسات الجدول، التحليل المالي، معايير التمويل، إدارة وتحصيل الديون المتعثرة) 5 ـ منهج إدارة الصيرفة الإسلامية؛6 ـ الرقابة والمراجعة الشرعية على العمليات المصرفية الإسلامية.

المحور الثاني: مصادر التحول، أشكاله، أساليبه

مع النمو الملحوظ لصناعة التمويل الإسلامي في دول العالم كافة، أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية عدة أشكال، فالبعض فضل البدء بمجرد نافذة إسلامية في مصرف تقليدي، فيما أنشأت بعض المصارف فروعا أخرى إسلامية، في حين اختار فريق ثالث انشاء مصرف إسلامي متكامل، وأخيرا رأت بعض الدول العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

اولا: مصادر التحول

ويقصد بمصدر التحول، الجهة التي تسعى إلى تحويل المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الجهة قد تكون من داخل المصرف أو من خارجه، وقد تكون جهة عامة (حكومية) أو خاصة، وذلك على النحو التالي[1]:

1- يزن سالم عطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، الأردن، ص 49-51.

1-يكون اتخاذ قرار التحول إلى المصرفية الإسلامية من قبل القائمين على المصرف التقليدي وأصحاب القرار فيه.

2-يكون اتخاذ التحول إلى المصرفية الإسلامية من قبل جهة خارجية خاصة ترغب بشراء المصرف وتحويله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهناك عدة أساليب تستخدم لتوفيق هذه الغاية، وهي على النحو التالي:

أ ـ تقوم جهة خارجية بشراء حصة من أسهم شركة تنص في نظامها الأساسي بالالتزام القاطع بأحكام الشريعة الإسلامية.

ب ـ بشراء أسهم شركة قائمة، ومحاولة تغيير النظام الأساسي من خلال الجمعية العمومية.

ج ـ الدخول في شراكة دون اشتراط العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد أن تصبح لهذه الشراكة وزن مالي ومعنوي، يخير القائمون على هذه الشركة بين انسحاب الشركاء الجدد، أو تحول الشركة للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

د ـ تقديم التمويل للشركات التي يرغب بعض القائمين عليها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الصيغ الإسلامية سعيا لتخليصها من الأعمال المخالفة، وتدعيمها بشراء أسهمها، كي يتم التأثير على قناعة أغلبية القائمين على هذه الشركات للتحول إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3-أن تقوم السلطة القانونية للدولة باتخاذ قرار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها، وبالتالي التوقف عن التعامل بالربا وغيره مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية من خلال المصارف التقليدية، والعمل على تحويلها لتعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومثال ذلك ما حدث في إيران و باكستان والسودان، وتدخل الدولة لها دور قوي في التأثير على المعاملات خاصة سعر الفائدة ومثال ذلك ما حدث في الأزمة الأخيرة حيث خفضت كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية سعر الفائدة إلى ما يقارب الصفر أو الصفر، وما نتج عن ذلك من تحسن اقتصاداتها بحيث التزمت كل المصارف بتطبيق القانون الصادر عن الدولة.

ثانيا: أشكال التحول

تعتمد أشكال التحول أساسا على دوافعه، فإذا كان الدافع من التحول هو التوبة إلى الله عز وجل والتخلص من الربا لقوله صلى الله عليه وسلم « وربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضع ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله»، فإن هذا الدافع يستدعي ضرورة التحول الكامل للعمل وفق الشريعة الإسلامية وعدم الاستمرار بالتعامل الربوي، وأما إذا كان دافع التحول تحقيق المزيد من الأرباح وتوسيع العمل المصرفي فإن هناك عدة أشكال تتناسب وهذا الدافع، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(1): أشكال التحول إلى المصرفية الإسلامية

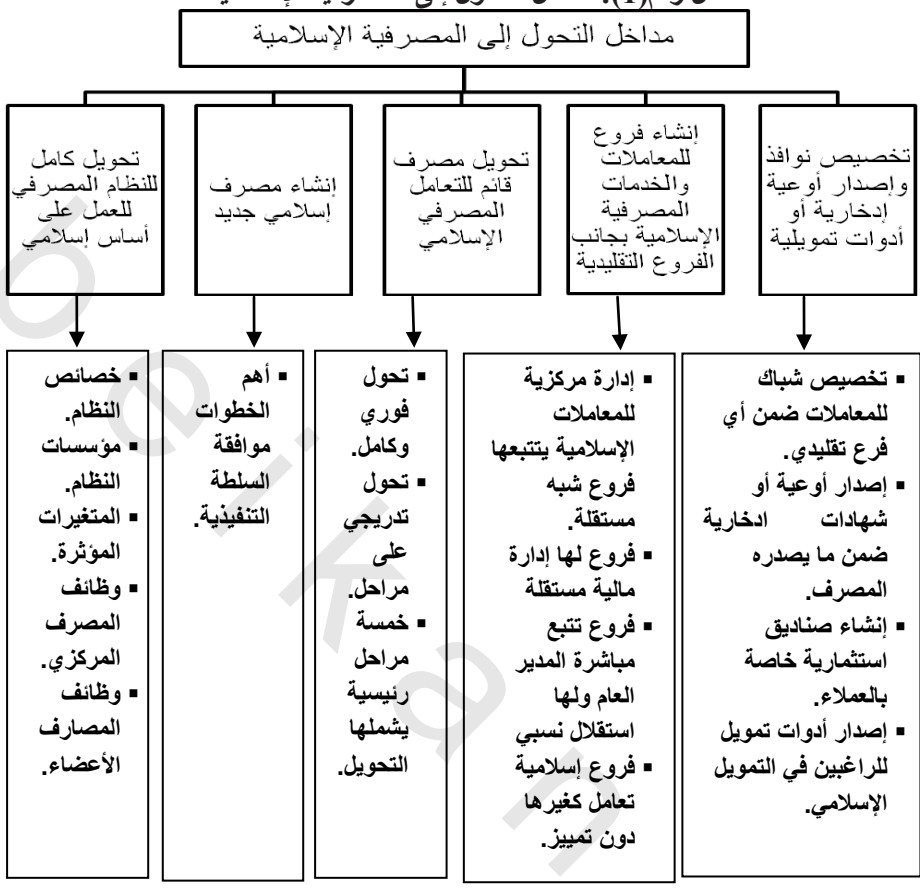

المصدر: الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو للو للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1996، ص 335.

إن ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي اتخذ صورا متعددة، إما بإنشاء وحدة أو إدارة خاصة بالأعمال المصرفية الإسلامية مثل ما حدث في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وسويسرا، أو نافذة للتعامل المصرفي الإسلامي مثل أغلب مصارف ماليزيا، وفرع متكامل أو متخصص في الأعمال المصرفية الإسلامية مثل الحالة المصرية، وقد يتخذ هذا العمل شكل المصرف الإسلامي المستقل والمملوك للمصرف الأم مثل حالة سيتي بنك الإسلامي بالبحرين.

بالرغم من أن هذه التجارب قد تكون لها إيجابيات إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات مثل اختلاط أموال الفروع الإسلامية مع الأموال الأخرى للمصرف الأم التقليدي، وهو ما يخشاه المودعون غالبا، كما أن فتح المصارف التقليدية الأجنبية لفروع المعاملات المصرفية الإسلامية يخشى منه أن يكون

أداة لجذب العملاء المسلمين دون التقيد الدقيق بأصول المصرفية الإسلامية[1].

1-نوافذ وأوعية مصرفية إسلامية:

يقصد بنوافذ وأوعية مصرفية إسلامية، هي أن تتبنى إدارة المصرف التقليدي فكرة إدخال بعض الخدمات المصرفية الإسلامية، وذلك لتلبية احتياجات شريحة من العملاء بالسوق المصرفي ممن يطلبون هذه الخدمات، وهذه الصيغة منتشرة في دول عديدة منها الإسلامية مثل ماليزيا والمغرب والسعودية وغير الإسلامية في بريطانيا وسويسرا وألمانيا وأمريكا[2].

وتتميز هذه النوافذ بالسهولة واليسر في التنفيذ، ولا يتطلب أي تغيير في هيكلة العمل المصرفي ولا يتطلب أي موافقات لممارسته، وغالبا ما تكون دوافعه محاولة كسب حصة من السوق المصرفي الإسلامي أو عدم فقدان بعض المتعاملين ممن

لديهم رغبة في التعامل من خلال صيغ ادخارية أو تمويلية إسلامية، ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية[3].

2-فروع المعاملات الإسلامية:

يعتبر الفرع الإسلامي كيان مالي مملوك لمصرف تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات المصرف الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله[4].

ومن أهم الخصائص المميزة لفروع المعاملات الإسلامية ما يلي[5]:

أ ـ التبعية للمصارف التقليدية من حيث التكييف القانوني والملكية، حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للمصرف التقليدي، والذي يملك فروعا تعمل وفقا للطريقة التقليدية.

ب ـ تمارس الفروع جميع الأنشطة المصرفية بما فيها منح القروض الحسنة.

ج ـ يحكم أداة أنشطة فروع المعاملات الإسلامية أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

1- سليمان ناصر، التطورات العالمية في القطاع المصرفي آثارها على البنوك الإسلامية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامع الأزهر، عدد 27، مصر، 2005، ص 52.

2- لغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو للو للطابعة والنشر، القاهرة، مصر، 1996، ص 336.

3- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 13.

4- لطف محمد الصرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع والآفاق والمستقبل 21/20 مارس 2010، ص 3.

5- حسين حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 150،151.

د ـ تهدف لتحقيق مجموعة من الأغراض المختلفة يمكن إيجازها في الآتي:

1 ـ تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في مجال الأعمال المصرفية؛ 2 ـ جذب شريحة من المتعاملين والمحافظة على المتعاملين؛ 3 ـ المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ 4 ـ اكتساب خبرات في المجالات المصرفية الإسلامية.

وتواجه الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية العديد من المشاكل نذكر أهمها[1]:

أ ـ مشكلة عدم اهتمام المركز الرئيسي بالفروع الإسلامية، والنظر إليها من منظور الربحية وليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

ب ـ مشكلة تحويل الفائض في السيولة من الفروع الإسلامية إلى المركز الرئيسي التقليدي وذلك مقابل فائدة.

ج ـ مشكلة التركيز على صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء، ويتم تنفيذها أحيانا بأساليب غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات.

د ـ مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

هـ ـ مشكلة جدولة ديون المتعاملين المتأخرين عن طريق زيادة الأجل نظير زيادة الدين.

3-تحويل مصرف قائم إلى التعامل المصرفي الإسلامي:

ويتم ذلك بإحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى: وهي أن يتحول المصرف كليا للتعامل المصرفي الإسلامي من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وأن يتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة للشريعة وعلى رأسها التعامل بالربا، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول[2].

الطريقة الثانية: والتي تعتمد على منهج التدرج في التحويل، وذلك بانتقال عناصر المصرف من وضعها الحالي التقليدي إلى الوضع المصرفي الإسلامي على مراحل وخلال مدى زمني مناسب[3].

ومن أجل ذلك توضع خطة ويشرف عليها خبير في النظام المالي الإسلامي، والتي يجب أن تتضمن الأمور التالية[4]:

أ ـ معالجة حقوق المساهمين التي تكونت من الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة التي قبضها المصرف قبل التحول.

1- حسين حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق، ص 159.
2 - يزن سالم عطيات، مرجع سابق، ص 52.
3- الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 352-355.
4 - حسين حامد حسان، خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي متطلبات هذه الخطة وحلول مشكلاتها تجربة مصرف الشارقة الوطني، بحث مقدم إلى مؤتمر «دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة في الفترة 9/7/ ماي 2002، الإمارات العربية، ص1.

ب ـ معالجة القروض بفائدة التي منحها المصرف لعملائه قبل تاريخ التحول وإعداد العقود اللازمة لتسويتها.

ج ـ معالجة الودائع بفائدة التي تلقاها المصرف قبل التحول.

د ـ تدريب العاملين في المصرف على أعمال الصيرفة الإسلامية.

هـ ـ إعداد المعايير والقيود المحاسبية، وتحديث نظام الحاسب الآلي.

و ـ إعداد نماذج صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية.

ز ـ منهج التحول والجدول الزمني اللازم لتنفيذه.

4- إنشاء مصرف إسلامي جديد :

يعتبر إنشاء مصرف إسلامي نواة للنظام المصرفي الإسلامي وأفضل أشكال التحول التدريجي للنظام المصرفي الإسلامي، ذلك أن إنشاء مصرف جديد يعني التحكم منذ البداية في عناصر عملية الإنشاء ومقوماتها بما يضمن عدم وجود خلل في أي منها، فالمصرف الجديد إذا كان تأسيسه على قواعد سليمة تتوافق حقا مع قواعد الشريعة الإسلامية كان من اللازم أن تكون سمعته طيبة وأداءه أفضل.

وبالرغم من إنشاء مصرف إسلامي يتعامل مع الجمهور بصيغ تمويل وادخار إسلامية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تبقى الإشكالية في كيفية تعامل المصرف الإسلامي مع المصرف المركزي خاصة في ظل تنفيذ هذا الأخير للسياسة النقدية من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة في المجتمع، ومن هنا نجد حتمية التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي الشامل من أجل التطبيق الأمثل لمصرفية إسلامية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

5- التحول الكامل للمصرفية الإسلامية:

يعتبر التحول الكامل للمصرفية الإسلامية الهدف الرئيسي المنشود، سواء كان ذلك من خلال التحول أو من خلال التحول التدريجي، وبما أن النظام المصرفي الإسلامي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي ككل، فإنه يستمد خصائصه من خصائص هذا النظام، ومن المبادئ والأصول التي تحكم أصل وجوده وآليات تشغيله والتي لا تتجزأ هي الأخرى، وكونه جزءا لا يعني الانفصال عن الكل، وإنما يعني الارتباط والتكامل مع باقي أجزاء النظام الأخرى، مثل النظام المالي والإنتاجي والتبادلي والتوزيعي وغيرها، ومن ثم يكون النظر في تغيير النظام المصرفي القائم إلى العمل على أساس إسلامي هو نوع من تغيير جزء من الكل وترك الكل دون تغيير، فإذا لم يصاحب ذلك الإسراع في تغيير باقي أجزاء النظام الاقتصادي الأخرى، يصبح النظام المصرفي الإسلامي في وضع المغترب عن مجمل النظام، وهو وضع قد يكون أفضل من الوضع المختلط، إلا أنه لا يحقق مقصود التحول الإسلامي بالشكل المرغوب[1].

1- الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 360.

وبجمع مختلف آراء الاقتصاديين المعاصرين حول مؤسسات النظام المصرفي الإسلامي، نخلص إلى أنها تتكون من مصرف مركزي ومصارف أعضاء بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة في التمويل والائتمان. وأما عن كيفية التحول، فالأسلم أن تكون عن طريق السلطة الحاكمة في البلاد، وذلك بفرضها لقوانين صارمة سارية المفعول على كل المؤسسات بما فيها القضائية والاقتصادية تمنع فيها كل المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والانطلاقة تكون بتوقيف التعامل بسعر الفائدة (كيف لا والدول المتقدمة تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة إلى ما يقارب الصفر وأحيانا إلى الصفر من أجل تجاوز أزمات النظام الرأسمالي)، ثم بعد ذلك يكون تدرج في تطبيق آليات النظام المصرفي الإسلامي بما يتفق والحالة الاقتصادية للبلاد، ويعتمد خيار التحول الكامل إلى النظام المالي الإسلامي على الخلفيات السياسة والدينية في المقام الأول[1].

ثالثا: أساليب التحول

يتبع المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول عدة أساليب للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأهم أساليب التحول هي:

1-التحول الكلي:

قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية، مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران، ويمكن تقسيم هذا الأسلوب إلى:

أ ـ التحول دفعة واحدة: ويتمثل في قيام المصرف التقليدي بإعداد برنامج لتحوله إلى العمل وفق نظام مصرفي إسلامي، على أساس تحديد موعد لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة وإحلال النظام المصرفي محله، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي أشكال التحول الأخرى، فإن المصرف يقوم بالتحول إلى الشكل الذي اختاره دفعة واحدة، حيث تعمم الفكرة على جميع فروع المصرف في آن واحد[2].

وترجع رغبة المصارف في التحول إلى الصيرفة الإسلامية دفعة واحدة إلى أن هذا الأسلوب هو الأصوب والأسرع والأكثر جدارة لاكتساب ثقة العملاء في سلامة التطبيق[3].

ب ـ التحول المرحلي (التدرج): وذلك بأن تعلن السلطة الحاكمة أو إدارة المصرف عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يستخلص خلالها المصرف من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها

1- خوان سوليه، خطوات تتضمن التحول الناعم إلى النظام المصرفي الإسلامي الكامل، ترجمة فاطمة عبد الحكيم فاضل، مقال منشور على موقع المجلة الإلكترونية الاقتصادية: /01/01/www.alqt.com/2011 articles-486931.html!related. تم الاطلاع عليه 2012/2/2.

2 - يزن سالم عطيات، مرجع سابق، ص 56.

3- سعد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 2005.

لمنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية(1).

وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم (06) في شأن تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي، وقد اعتمده المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (08) في المدينة المنورة بتاريخ: 28 ربيع الأول 1424 هـ

ويعتبر ساري المفعول اعتبارا من بداية العام المالي 1424 هـ / 2003 م وقد نص هذا المعيار على الآتي:

يشمل هذا المعيار مقومات تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي بموجب قرار من داخل المصرف، أو من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوله، والمدى الزمني للتحول، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها والمعالجة لكل من التزامات المصرف وحقوقه قبل التحول، ما قبض أو ما دفع منها ولم يقبض أو لم يدفع، وكذا الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول، ووجوه التصرف فيها.(2)

2-التحول الجزئي[3]:

وتعتمد هذا الطريقة على قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون المصرف التقليدي أنموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي ونضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي حالة عدم نجاح النموذج يلغي المصرف فكرة التحول.

الخاتمة:

يعتبر التحول من أبرز التطورات التي يشهدها العمل المصرفي عموما، وهو العمل على استبعاد كافة المعاملات المصرفية التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وعلى رأسها سعر الفائدة أخذا وعطاءا والوصول إلى نظام مصرفي يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تساعد في التحول إلى المصرفية الإسلامية هي وجود مجموعة من القوانين تنظم وتسير العمل المصرفي الإسلامي في البلدان التي تسعى إلى العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى القرارات السياسية الفوقية التي تدعم عملية التحول.

1 - مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 78.
2 - هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين، المعيار الشرعي رقم 6، إصدار 2004، البحرين، ص 81-95.
3- يزن سالم عطيات، مرجع سابق، ص 55.

المراجع:

1. سعود محمد ربيعة، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياتها، أسباب التحول إلى مصرف إسلامي على الموقع الإلكتروني: www.kantaji.com/fiqh/benks.htm. تم الاطلاع عليه في 2012/1/7.
2. مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006، ص 29.
3. بريش عبد القادر، تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية – الحظوظ وإمكانية النجاح-، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2009.
4. محمد البلتاجي، أسس التحول للعمل المصرفي الإسلامي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.bltagi.com/portal/articles.php?/action=show&id=7. تم الاطلاع عليه 2012/1/7.
5. يزن سالم عطيات، يزن خلف سالم العطيات: تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، الأردن، 2007.
6. سليمان ناصر، التطورات العالمية في القطاع المصرفي آثارها على البنوك الإسلامية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامع الأزهر، عدد 27، مصر، 2005.
7. لغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو للو للطابعة والنشر، القاهرة، مصر، 1996.
8. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.
9. لطف محمد الصرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع والآفاق والمستقبل 21/20 مارس 2010.
10. حسين حسين شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة، مصر، 2006.
11. حسين حامد حسان، خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي متطلبات هذه الخطة وحلول مشكلاتها تجربة مصرف الشارقة الوطني، بحث مقدم إلى مؤتمر «دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة في الفترة 9/7/ ماي 2002، الإمارات العربية.
12. خوان سوليه، خطوات تتضمن التحول الناعم إلى النظام المصرفي الإسلامي الكامل، ترجمة فاطمة عبد الحكيم فاضل، مقال منشور على موقع المجلة الإلكترونية الاقتصادية: www.alqt.01/articles-486931.html!related/01/com/2011. تم الاطلاع عليه 2012/2/2.
13. سعد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 2005.
14. هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين، المعيار الشرعي رقم 6، إصدار 2004، البحرين.

دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المعرفة

أ.دبيحي مباركة

جامعة الجزائر، الجزائر

الملخص:

تعد إدارة المعرفة أحد التطورات الفكرية المعاصرة، وتكنولوجيا لمعلومات هي عصب الاتصالات الحديثة. والإدارة الفاعلة للمعرفة هي الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري ضمن نظام يتولى المعرفة على أساس نظام للاتصالات الحديثة المرتبطة بالشبكة المعلوماتية (الانترنيت) المترجمة في تكنولوجيا المعلومات.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم بدور بارز ومهم في تدعيم المعرفة وإدارتها بناءا على استراتيجيةوضمن دورمتجانسة تتولى جمعها، وتصنيفها، وتنظيمها، وتخزينها، وتوزيعها، بالاعتماد على نظم الاتصالات الحديثة، التي تلعب بدورها دورا بارزا وأساسي في تدعيم إدارة المعرفة بما لها من قدرة على أنشاء المعلومات والمشاركة في إثراء الرصيد المعرفي، وتسريع إيقاع التجديد، وزيادة تبادل المعارف وتعزيز جوهر الحكمة التي هي دعامة المجتمعات المعاصرة، ضمن المستجدات البيئية. فامتلاك المعرفة الفعالة والسليمة، سلاح لاستشراف المستقبل، وصناعته في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجياتها.

Résumé :

Le management des connaissances (Knowledge Management) est l'un desdéveloppements contemporainsintellectuels. les technologies de l'information (TIC) Sont l'épinedorsale des communications modernes.

Le management efficace des communications est un investissement optimal du capital intellectuel, au sein d'un système qui adopte les connaissances sur la base des communications modernes liés aux réseaux informatiques de type Internet, consacrée à la connaissance des technologies. Les technologies de l'information et de communication pouvaient participer au management des connaissances (Knowledge Management) dans le cadre des stratégies d'orientes, classés, stockés, partager, et distribués sur la base des systèmes modernes de communication. Et pouvaient Orienter l'avenir au sein dela révolution de l'informationet de sa technologie.

المقدمة:

تشكل إدارة المعرفة أحد التطورات الفكرية المعاصرة في عالم الأعمال، وتعاظم دورها بشكل أوسع في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة التي تعتمد أساسا على الموجودات الفكرية والمعرفية ذات اللبنة المعلوماتية في إطار عصر لغته المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، حيث شهدت السنوات العشر الأخيرة كما هائلا من المعلومات يعادل كمية المعلومات التي أنتجتها البشرية على مدى القرون المنصرمة، كما أن مصادر الحصول عليها بازدياد ونماء أيضا.

المحور الأول: إدارة المعرفة، الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري:

تعتبر إدارة المعرفة من أحدث المفاهيم الإدارية في عالم الأعمال؛ ومحورا أساسيا في التحولات الجذرية على مستوى المؤسسات ودلك لزيادة قدراتها التنافسية التي تضمن لها البقاء والتطور.

أولا: المعرفة نتاج تلاقح المعلومات والأفكار:

المعرفة، ماهي إلا الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والحكمة البشرية المتمثلة في المدركات الحسية والقدرة على الحكم.والمعلومات هي وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عدة كالحدس والممارسةالفعلية. (8، ص 60). والمعرفة تتوفر بهيئتين؛ معرفة صريحة ومعرفة ضمنية:(9، ص 75):

1-المعرفة الصريحة: Explicit Knowledgeواضحة ومسجلة ومدونة يسهل نقلها والمشاركة فيها.

2-المعرفة الضمنية:Tacit Knowledgeتتمثل في الخبرات والمواهب والقدرات البشرية.

والمعرفة اشتراك بارز بين البيانات والمعلومات، والعلاقة المشتركة بين البيانات والمعلومات والمعرفة تستطيع أن تكون ذلك الهرم الذي أساس قاعدته البيانات، أما المعلومات فهي ذلك الوسيط الذي كان نتاج معالجة للبيانات، أما المعلومات، والتي بدورها تودي إلى إنشاء المعرفة بعد إضفاء الإدراك والحكمة لتحتل قمة الهرم. (19، ص60)

وعلى هدا الأساس يمكن القول بأن المعرفة تتجسد في كل مرحلة من مراحل تراكم المعارف ولكن بمستويات مختلفة. فالبيانات تمثل معرفة بسيطة أو أولية، ثم معرفة منظمة ومنسقة تمثلها المعلومات لنصل إلى معرفة معمقة يجسدها التحقق والتأمل وأخيرا المعرفة المتكاملة المتمثلة في الحكمة التي تمثل الخبرة أو التراكم المعرفي. كما يمكن استخلاص أن المعرفة والمعلومة ليستا مصطلحين مترادفين، ذلك أن المعرفة في جوهرها أمر شخصي ومن عناصرها الأساسية الفهم والعلاقة بالقيم، وهي تتكون وتزداد بالفكر وباكتساب المعلومات وباستعمال العقل لتقييم نوعية هده المعلومات الجديدة، واستخدامها على ضوء المعرفة الموجودة لدى الفرد. فالمعلومة أساس المعرفة، والمعرفة بتراكمها تكون رصيدا من المعلومات.

وحسبالصنفينTakeuchi & Nonakaفإنهما يعرفان أربع أنماط لعمليات **تحويل المعرفة** (الصريحة والضمنية) :(6، ص192-ص195)

- **عملية تحويل معرفة ضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى** عند مشاركة الفرد بمعرفته الضمنية مع الآخرين وجها لوجه؛
- **عملية تحويل معرفة صريحة إلى معرفة صريحة أخرى** عند مزج أجزاء المعرفة الصريحة ليخرج بحكم مهاراته وخبرته بمعرفة جديدة؛
- **عملية تحويل معرفة ضمنية إلى معرفة صريحة**، وهده العملية من أساسيات التوسع في قاعدة المعرفة التنظيمية من خلال ترميز أو تدوين الخبرات وتخزينها بالشكل الذي يمكن من خلاله إعادة استخدامها والمشاركة بها مع الآخرين؛
- **عملية تحويل معرفة صريحة إلى معرفة ضمنية**، وهي تطبيع الموظفين للمعرفة الصريحة أو المشاركة بها واستخدامها في توسيع أو إعادة دراسة معرفتهم الضمنية.

ثانيا: دورة تكوين (إنشاء) المعرفة:

عملية إنشاء المعرفة بالمؤسسة هي عملية دورية، تبدأ الدورة بانتقال المعرفة من فرد لأخر، فتتحول بدلك من معرفة ضمنية إلى معرفة صريحة، والتي تنتقل بدورها إلى فرد أخر ليحولها بدوره إلى معرفة ضمنية، أي يعطيها صفة ذاتية قبل أن يبدأ باستخدامها. وعملية إنشاء المعرفة يتطلب إبداعا يحتاج في حد ذاته أن يدار، فالإبداع عامل قوي لمؤسسات اليوم في سعيها لتحقيق إنتاجية أعلى وميزة تنافسية أقوى.كما يتطلب مهارات خاصة في عالم اليوم المعقد والسريع التغير، وهو يوفر القدرة على إيجاد بدائل للطرق المألوفة والسائدة لحل المشاكل. (13، ص31)

إن**دورة تكوين المعرفة** تتجسد في المراحل التالية: (13، ص35)

-**التنشئة:** ويراد بها عملية تكوين معرفة ضمنية عن طريق تبادل الخبرات والأفكار بين الأفراد؛

-**التجسيد:** أي عملية إظهار المعرفة الضمنية وتجسيدها لتتحول إلى معرفة صريحة، من خلال عملية الاتصال واعتماد لغة الحوار والتفكير الجماعي؛

-**التركيب:** وهي عملية دمج وتصنيف المعرفة الصريحة لتحويلها إلى معرفة صريحة جديدة؛

-**الصفة الذاتية:** حيث تكتسب هده الصفة من خلال التعلم واستخدام الأدلة والإرشادات التي تعتبر جزء من ممتلكات المؤسسة المعرفية.

فمن بالغ الأهمية في بيئة الأعمال، الاهتمام المميز للمعرفة كمورد أساسي وضروري بالمنظمة، والمتمثل في القدرة على إنشاء المعلومات والمشاركة في إثراء الرصيد المعرفي، وتدعيم الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري. (16، ص1)

ثالثا: إدارة المعرفة، أفكار في الأذهان قبل الميدان:

من الصعب إيجاد تعريف واحد لإدارة المعرفة نظرا لاختلاف وجهات النظر لهذه الإدارة، وعليه نجد من عرفها على أنها:

- تمثل التوجهات والنشاطات المرتبطة بالدراسة التي تؤمن تطوير طرق متكاملة تؤدي إلى تحديد واقتناص واسترجاع ماتملكه المؤسسة من معلومات واستثمار مواردها والاستفادة منها. (6، ص 186 ص187)
- هي ذلك الأسلوب في إدارة منظمات الأعمال الذي يقوم على أساس تبادل المعارف بين المنظمة والأطراف التي تتعامل معها في بيئتها الداخلية والخارجية، وتستخدم الإدارة في عملية التبادل للمعرفة العمليات والأدوات المدعومة بالتكنولوجية، وتستخدم الإدارة هده المعرفة وهده الآليات المعتمدة على البيئة والخبرات لتحقـيق أهدافها. (1، ص10)
- يمكن إدراك إدارة المعرفة داخل المؤسسات على أنها تدقيق إداري في الممتلكات الفكرية المتاحة للمؤسسات والأفراد. كما يركز على الموارد الفردية ووظائفها الأساسية. (13، ص18)
- إذا يمكن فهم أن إدارة على أنها جملة الأساليب لتجاوز العوائـق الرامية إلى دون تدفق المعرفة واستثمـارها في القرار من خلال التدقيق الإداري الذي يضفي للمعلـومة قيمة ومرونة تؤهلها إلى تحسين الفرص؛ وتحسين القرارات؛ وتحقيق الميزة التنافسية. فالمفهوم الحديث لإدارة المعرفة، يقوم أساسا على توفير المعلومات وإتاحتها قصد الاستفادة منها في حل مشاكل معينة بفعالية وكفاءة، ودلك باستخدام الإمكانيات الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات بأكبر قدر ممكن في إطار ما يسمى بالاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري وتحويله إلى قوة إنتاجية تساهم في تنمية أداء الفرد ورفع كفاءة المؤسسات.

المحور الثاني: تكنولوجيا المعلومات سباق للتسلح في ثورة المعلومات:

إن المقصود من تكنولـوجيا المعلومات هو اندماج ثلاثي الأقطـاب بين الالكترونيات الدقيقة والحواسيب ووسائط الاتصالات الحديثة التي تشمل جميـع الأجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات آليا، وهدا ما تمخضت به العلوم وتقدمها، فهي حجر الزاوية في التطور التقني والإنتاجي المعاصر.

إن دراسة تكنولوجيا المعلومات هي مخرج رئيسي في علوم المعلومات والاتصالات(SIC) والنشاطات المرتبطة بالمعلومة والاتصال فإنها تحتل المرتبة الأولى على مستوى المؤسسات، بالإضافة إلى النشاطات العادية للأفراد في الوقت الراهن. فتكنولوجيا المعلومات تكتسي أهمية بالغة في عالم مجتمع المعلومات، فهي المغذي الرئيسي لإثراء الرصيد المعرفي وتسريع إيقاع التجديد والتحديث. (30)

أولا: ثورة المعلومات:

يعيش العالم المعاصر ثورة جديدة من نوع خاص، فاقت في إمكانياتها وأثارها كل ما حققه الإنسان من تقدم حضاري. هذه الثورة هي ثورة المعلومات التي تعرف بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنتاج المعلومات وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها وبثها ونقلها واستثمارها.

لقد حققت ثورة المعلومات قفزة نوعية حولت المعرفة بحد ذاتها إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصـادية؛ والى قوة حقيقية في الإدارة وفي مختلف جوانب الحياة. (4، ص172-ص173) ونتيجة لهدا الانفجار الفكري اتخذت جهود علمية في التغلب على مشكلة التزايد اللامحدود في حجم المعلومات وصعوبات تقصي المعلومات خلال السنوات الماضية مسارين هما:(11، ص445)

1) تركيز العديد من دراسات علم المعلومات على التحسين والتطوير في عملية فهم طبيعة المعلومـــات ومكوناتها وكيفية حصرها وتجميعها وتبويبها وتصنيفها وتحليلها بهدف الاستفادة منها بفاعلية عالية؛

2) ظهور ورواج تكنولوجيا المعلومات وتطورها، والتي تستخدم في التحكم بالمعلومات وتجميع البيانـــات ومعالجتها وتخزين المعلومات وتحديثها واسترجاعها وبثها وتوزيعها.

تتمحور الثورة الرقمية حول قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إيصال المعلومات وتوصيل المعارف إلى كافة أقطاب العالم في نفس اللحظة تقريبا.

ثانيا: تكنولوجيا المعلومات، عصب الاتصالات الحديثة:

يعيش العالم اليوم عصر تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد على نظم الاتصالات الحديثة عبر الأقمار الصناعية. ونظم المعلومات المعتمدة على الحاسوب في تجميعها ومعاملتها في إطار تكنولوجيا المعلومات واتخاذها قاعدة للبيانات وقاعدة للمعلومات من أجل استغلالها لأغراض اتخاذ القرارات،وتبادل المعارف. (28، ص11)

تعتمد تكنولوجيا المعلومات على شقين، شق مادي (Hard-Ware)يمثل المعدات والأجهزة والتحكميمثل البرمجيات والذكاء الاصطناعي، (Soft-Ware)الأوتوماتيكي والاتصالات عن بعد، وشق ذهني وهندسة البرمجيات التي تمكن الأجهزة من المعالجة. (12، ص36) فهي مجموعة مترابطة ومتكاملة من الأدوات التقنية، تتفاعل مع بعضها في حجز المعلومات وإنتاجها وتخزينها.

أهم مقومات المعرفة هو اللحاق بأحدث المتغيرات التي تشهدها ثورة التكنولوجيا والمعلومات نتيجة التطور الهائل الذي طرأ على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واستخداماتها في مجال المعلومات والمعرفة لتأمين البني والقواعد التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات التي تعمل على دعم نظام إدارة المعرفة.

المحور الثالث: العلاقة الترابطية بين تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات من الأدوات المهمة التي تساهم في نقل وتحقيق المعرفة، ولهدا تتجسد وظيفة إدارة المعلومات في تحقيق أكبر مساهمة ممكنة للمعلومات في تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية للمنظمة، بالإضافة إلى إنها تحدد اتجاه المسارات الحقيقية لكافة الأنشطة.

اولا: مداخل إدارة المعرفة المعلوماتية:

هناك مدخلان لإدارة المعرفة المعلوماتية (2، ص38). J. THOMAS وحسب

المدخل 1 : المدرسة المعلوماتيةINFORMATIC SCHOOL

هده المدرسة تعود بجذورها إلى نظم المعلومات المحو سبة ذات التقنية العالية بعتادها وبرمجياتها، وتعتبر المدرسة المعلوماتية أن النظم التي تستند إلى قواعد المعرفة والشبكات الذكية هي التي تملك الأجوبة النهائية لأسئلة الإدارة بم في دلك أنشطة ووظائف المعرفة وإدارتها في منظمات الأعمال الحديثة.ومن النظم المعلوماتية المرتبطة بإدارة المعرفة نذكر (7، ص120-ص126):

1-النظم الخبيرة: EXPERTSYSTEMS

هو نظام معلومات قاعدته المعرفة، وتستند إلى تقنية تمثيل وخزن المعرفة والخبرة الإنسانية المتراكمة في حقل علمي، أو تطبيقي معين.

2-الشبكات العصبية: NEURAL NETWORK

يمتاز أسلوب الشبكات العصبية بالقدرة علىالنمدجة الإحصائية واكتشاف العلاقات النمطية، وبالتالي يمكن بواسطة الشبكات المحوسبة واختيار الأساليب الإحصائية الدقيقة.

المدخل 2 : المدرسة السلوكيةBEHAVIOURAL SCHOOL

يركز هدا المدخل على تكثيف الجهود والقدرات الذاتية والموضوعية نحو استثمار الموارد البشرية المتاحة. فالمدخل السلوكي إذا، يركز على الجانب الإنساني والعقلي والسلوكي والثقافي بالنسبة لمشكلة اكتساب واستثمار المعرفة بكل أبعادها وعناصرها، ودلك من أجل خلق ميزة استراتيجية للمنظمة.

كما يمكن القول إن إدارة المعلومات وإدارة تكنولوجيا المعلومات ساهمتا في وضع الإطار العام لإدارة المعرفة في عملياتها وعبر وظائفها ومختلف مستوياتها. وبذلك نستنتج أن دور تكنولوجيا المعلومات المعاصرة بكل أبعادها وقدراتها يعد من الأمور المهمة في إدارة المعرفة والمشاركة في كل وظائفها وأبعادها (بناء وتوليد المعرفة).

ثانيا: عصر المعلومات يقود إلى عصر المعرفة:

إن صناعة المعلومات ظاهرة حديثة نسبيا، فالبذرة الأولى لهذه الظاهرة ضاربة الجذور لكن ممارستها حديثة النشأة تعايشا مع التحولات الجذرية التي تشهدها الساحة العالمية في مسيرة التقدم الإنساني(3، ص31):

- التوسع الحقيقي في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، انعكاس ايجابي على توسيع مجال إدارة المعرفة وتفعيل نشاطاتها المعرفية من خلال إنتاج المعلومات وإدارتها وبثها وتوزيعها للاستفادة منها.

- أصبحت المعلوماتية القوة الأولى التي تحكم زمام النظام الاقتصادي الذي يحدد بدوره ويعزز التوازنات السياسية والعسكرية. وأصبحت المعرفة القوة الأساسية لانطلاق العالم الجديد نحو التفوق والتطور والديناميكية والحيوية.
- أضحت المعرفة تعتمد إلى حد كبير على حجم ونوعية المعلومات السريعة المتوفر لها بواسطة التقنيات الحديثة، وعلى رأسها الحاسب الالي وشبكة الانترنيت، وبذلك أصبحت المعلومات مصدرا أساسيا لتنفيذ نشاطات العملية الإدارية الأخذة بالتطور بصورة سريعة وفعالة. (5، ص226).

ثالثا: سلطة تكنولوجيا المعلومات في تكوين أبعاد المعرفة وإدارتها:

إن أساس ظهور المعلوماتية وتحولها إلى قوة العصر يرتكز أساسا على تطور تقنيات الاتصال وسرعتها بحيث أصبحت لها السلطة في تكوين أبعاد المعرفة من خلال مدها المعلومات الضرورية وتسهيل توصيلها عبر أدواتها الاتصالية وإخطبوطها الإعلامي.فالسلطة المعلوماتية هي القدرة على استثمار سرعة الاتصالات لإيصال معلومات مجهزة لتحقيق أهداف معينة، فهي التي خلقت الوجود الحقيقي والواقعي للمعرفة وتبادل وتفعيل المعارف وإدارتها. فحين المعرفة وإدارتها تعمل على تدعيم وتوسيع البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وثورة المعلومات بتكنولوجياتها حققت بدورها قفزة نوعية حولت المعرفة بحد ذاتها إلى مورد من الموارد الاقتصادية والى قوة حقيقية في الإدارة وفي مختلف نواحي الحياة.(4، ص172-ص173)

تؤدي أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا أساسيا في إدارة المعرفة وزيادة تبادلها بما لها من قدرة على تسريع إيقاع التجديد والتفاعل الجماعي المعرفي. فمن يملك المعرفة السليمة والقدرة على التعامل معها في هذا الزمان يملك ناصية التعامل مع القرن 21، وأن أفضل وسيلة لامتلاكها هو صناعتها لان امتلاك المعرفة لن يساعد المنظمة على استشراف المستقبل والاستجابة له فحسب، بل سيعزز من قدرتها على المساهمة في صناعة ذلك المستقبل. (5، ص226)

رابعا: قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على خلق الوجود الحقيقي والواقعي للمعرفة وإدارتها:

المعرفة هي الإطار العام الذي يحوي تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي منبر للمعرفة بما لها من قدرة على تكوينها وتعزيز موقعها التنافسي.

1-يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تخزن الذكاء والخبرة الإنسانية

2-يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تعيد توزيع الذكاء الإنساني مرة أخرى

3-تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة في جعل المعرفة في متناول العالم

خامسا: المعرفة حقيقة من قلب هذا الواقع وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وليد من رحم هذه الحقيقة:

نتيجة التطور الهائل في مجال العلم والتكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي (حازته الدول المتقدمة في الغالب) الذي واكبه وانبثق عنه تطورات بالغة الأهمية أولهما تراكم الرأسمال الفكري البشري،والأخر هو السرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تجسد أساسا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واللذان لهما الأثر المباشر لتطوير المجتمع الاقتصادي وتحقيق الميزة التنافسية. تكنولوجيا المعلومات هي أحد محددات التطبيق التي تؤثر على إدارة المعرفة. (**24**)

سادسا: مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تقييم وتثمين وتطوير وتطبيق المعرفة:

يمكن الوقوف على قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تسريع إيقاع التجديد وإثارة التفاعل وتبادل المعارف من خلال **مراحل إدارة المعرفة: (26)**

1-مرحلة المبادرة: العوامل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات باعتبارها الوسيلة أو الأداة المهمة في بناء بيئة إدارة المعرفة. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن المؤسسات في عصرنا الحالي تتبنى التكنولوجيا بشدة، بل وتعتبرها ميزة من ميزات التنافس بما في ذلك برمجيات العمل الجماعي، والانترنيت ومحركات البحث، موضحة بأنها وسيلة لا غنى عنها في إدارة معرفتها التنظيمية.

2-مرحلة النشر: وهي مرحلة مجابهة المؤسسة لتزاحم المعلومات وتراكمها، ودور تكنولوجيا المعلومات في هذه المرحلة يكمن في تمكين المدير من مراقبة المعرفة التنظيمية وتسهيل عملية التبرير من خلال توظيفها كأداة للمعالجة والتحليل.

3-مرحلة التكامل الداخلي: يعتبر التكامل الداخلي والتمويل الخارجي من القضايا الرئيسية التي تواجه العديد من المؤسسات، إذ على الرغم من توافر المعرفة لديها إلا أنها لم تستطع أن تضف قيمة لمنتجاتها أو خدماتها ببساطة لأنها لا تعمل على تكامل تلك المعرفة وتمويلها بما يتطابق وحاجات السوق.

4-**مرحلة التكامل الخارجي:** يصعب الاستمرار بميزة التنافس بالتركيز على معلوماتها الداخلية بشكل كبير للتمكن من الأداء في المستويات العالمية. في ظل الظروف البيئية الحالية التي تسودها شدة المنافسة والتغيرات الشديدة والسريعة لوجدنا أن أغلب المؤسسات اليوم بحاجة إلى تكامل معرفتها مع المعارف الخارجية من خلال شبكات الاتصالات والتحالفات الاستراتيجية والشركات المشتركة.

سابعا: مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز جوهر الحكمة والإبداع والابتكار:

الإدارة الفاعلة للمعرفة تتطلب تهجين العنصر البشري مع العنصر التقني في إنتاج المعرفة، وتطوير بنية أساسية لمعالجة المعلومات التي تساهم في تطوير المعرفة الفاعلة والسليمة والكافية التي هي جوهر الحكمة والإبداع والابتكار.فتكنولوجيا المعلومات والاتصال لها وقع وتأثير في دعم **عمليات إدارة المعرفة**، والتي صنفت من طرف-17(P455-p316 – p327: (Laudon &Laudonالى مجموعة من الأنظمة:

1-توليد المعرفة

2-تحصيل المعرفة وترميزها

3-خزن المعرفة

4-توزيع المعرفة

ثامنا: مجتمع المعلومات والمعرفة

إن التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال عموما، والانترنت (شبكة المعلومات والتواصل العالمية) خصوصا، أدى إلى إزالة الحدود التقليدية، وأدى إلى التطور السريع في مجال الأعمال الالكترونية، والى ابتكار تقنيات جديدة، قادت بدورها إلى بروز ثقافات وتكنولوجيات (في ازدياد ونمو مستمرين) في جميع أنحاء العالم.

من هذا المنطلق، وما واكبه من تحول للاقتصاد إلى اقتصاد معرفي شبكي مبني على الابتكار والمعرفة والمبادرة، الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية (الرقمية / الحوسبة) على اعتبارها المحقق للقيمة المضافة. مما زاد من الحاجة إلى إدارة المعرفة، وهذا ما يفسره إثارة قريحة مختلف الدول للاستثمار في مجالاتها، قصد الولوج إلى دائرة الدول الأفضل في العالم في مجال الإبداع والتكنولوجيا (* حسب التقرير التنافسية العالمي لسنة 2012/2011. الدول الست الأفضل في العالم في مجال الإبداع والتكنولوجيا: سويسرا، السويد، فنلندا، اليابان، الولايات المتحدة، الكيان الصهيوني.)، التي غاصت في مجالات العالم الافتراضي، وحولت منتجاتها التقليدية إلى منتجات التكنولوجيا الحديثة (البرمجيات، التجهيزات الحاسوبية والمعلوماتية، التكنولوجيا الحيوية...)، أما عملياتها الإنتاجية فركزت على خدمات الاتصال، ومعالجة المعلومات في مقابل التصنيع.

1-الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

إن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الهواتف المتنقلة، والانترنت، والحواسيب، تساهم بشكل أو بأخر في تداول المعارف وانتشارها،والتي هي في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم.فبحلول نهاية 2009 كان هناك ما يقدر بنحو 6،4 مليار من الاشتراكات في الخدمة الخلوية المتنقلة، بما يعادل

obeikan.com

76 لكل 100 نسمة في العالم، فحين استعمالات الانترنت، ما برح يتوسع (وان كان بوتيرة أبطأ) فكان هناك زهاء 26% من سكان العالم (1,7 مليار نسمة) ممن يستعملون الانترنت. وتبقى النسبة في البلدان المتقدمة أعلى بكثير منها في العلم النامي. (64% في البلدان المتقدمة، و18% في البلدان النامية)**(33)**

إن اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تترجم أساسا في عدة مؤشرات ترصد مستجدات التقدم الإجمالي الذي تحققه البلدان نحو التحول إلى مجتمعات المعلومات والمعرفة، والتي تشمل النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستعمالها، وكذا المهارات في استعمالها، وتتمثل في:

المؤشر1: توافر أحدث التقنيات؛

المؤشر2: مستوى تكنولوجيا المستعملة في المؤسسات؛

المؤشر 3: الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا؛

المؤشر 4: مستخدمي الانترنت؛

المؤشر 5: اشتراكات عريضة النطاق للثابت والمتنقل؛

المؤشر 6: انترنت النطاق العريض.

(إضافة إلى هذه المؤشرات، فانه سنة 2009 تم تحديد مؤشرات أخرى، إلى جانب هذه المؤشرات تمثلت: مؤشر كل من القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وأجهزة الحاسوب الشخصية.

أظهرت نتائج الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال(2011-2012) أن جميع البلدان 144 المشمولة في الرقم القياسي، قد حسنت علاماتها مؤكدة الانتشار المتواصل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والانتقال الإجمالي إلى مجتمع المعلومات والمعرفي العالمي مقارنة (2007-2008) والبلدان 10 الأوائل في الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا تتباعد كثيرا فيما بينها (اختلافات طفيفة في المراتب)، وتنتمي إلى العالم المتقدم.أما المراتب الدنيا فكانت من نصيب الدول النامية، وبالرغم من ذلك إلا أنها أظهرت تحسنا ملموسا.

جدول 1:مستجدات ترتيب تحول البلدان العالم نحو مجتمع المعلومات والمعرفة،

على أساس مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ترتيب العشرة دول الأولى)
٢٠١٢/٢٠١١

المؤشر المرتبة	المؤشر1 /10	المؤشر2 /10	المؤشر3 /10	المؤشر4 %	المؤشر5 %	المؤشر6 ‰
الأولى القيمة	السويد 6‘7	السويد 6‘3	ارلندا 6‘4	ازلندا 95%	هنغكنغ 42%‘6	هنغكنغ ‰964‘6
الثانية القيمة	سويسرا 6‘6	ازلندا 6‘3	قطر 6‘1	النرويج 94%	سويسرا 39%‘2	سنغافورة ‰547‘1
الثالثة القيمة	فنلندا 6‘6	سويسرا 6‘2	بناما 6‘0	هولندا 92%‘3	هولندا 38%‘7	ازلندا ‰287‘1
الرابعة القيمة	هولندا 6‘5	اليابان 6‘2	سنغافورة 5‘8	السويد 91%	الدنمارك 38%‘2	السويد ‰244‘4
الخامسة القيمة	النرويج 6‘5	اسرائيل 6‘2	كوستاريكا 5‘8	لوكسمبرغ 90%‘9	كوريا 36%‘9	سويسرا ‰167‘6
السادسة القيمة	المملكة المتحدة 6‘5	فنلندا 6‘1	ا. العربية المتحدة 5‘7	الدنمارك 90%	النرويج 36%‘5	المملكة المتحدة ‰166‘1
السابعة القيمة	ارلندا 6‘5	هنغكنغ 6‘0	لوكسمبرغ 5‘6	فنلندا 89%‘4	فرنسا 36%‘1	هولندا ‰167‘5
الثامنة القيمة	هنغكنغ 6‘5	سنغافورة 6‘0	الع.السعودية 5‘5	قطر 86%‘2	ازلندا 33%‘9	الدنمارك ‰159‘5
التاسعة القيمة	بلجيكا 6‘5	قطر 6‘0	الج. السلوفاكية 5‘5	نيوزيلندا 86%	بلجيكا 33%	النرويج 151‘3
العاشرة القيمة	لوكسمبرغ 6‘4	النرويج 6‘0	هنغكنغ 5‘5	سويسرا 85%‘2	لوكسمبرغ 32%‘9	بورتوريكو ‰135‘4

Source :THE Global Competitiveness report, Klaus Schwab, World Economic Forum, Insight Report 20122013/. Par : international télécommunication union, world télé‡ communication/ICT indicators 2012(june 2012 édition)

جدول 2:ترتيب تحول الجزائر عالميا نحو مجتمع المعلومات والمعرفة،

على أساس مؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال للفترة 2011-2012 (بالنسبة ل 144 بلد)

المؤشر	المؤشر 1 /10	المؤشر 2 /10	المؤشر 3 /10	المؤشر 4 %	المؤشر 5 %	المؤشر6 ‰
الرتبة	142	144	140	110	87	89
القيمة	3‘4	3‘2	3‘4	14%	2%‘8	8‘9‰

Source :THE Global Competitiveness report, Klaus Schwab, World Economic Forum, Insight Report 20122013/. Par : international télécommunication union, world télécommunication/ICT indicators 2012(june 2012 édition)

توضع المؤشرات المذكورة أعلاه اتجاهات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للبلدان العشرة الأولى في الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال للفترة (2011-2012) (حسب رتبتها عالميا).

ملاحظة: (بالنسبة لكل من المؤشر 1،2،3 قيمته تأخذ على أساس سلم تتراوح قيمه بين 1و10. أما المؤشر 4،5 قيمه تأخذ على أساس 100 نسمة مستخدم. فحين المؤشر6، قيمه تأخذ على 1000 مستخدم عالميا).

أ-بالنسبة لتوافر أحدث التقنيات، فان البلدان التي تحتل المراتب العشرة الأولى بالنسبةل 144 بلد، فإنها تتراوح بين (6‘7 و6‘4) الذي تعد البلدان الرائدة في العالم في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

فحين الجزائر تحتل المرتبة 142 لقيمة(3‘4) بعد اليمن، ما يفسر تأخرها عن اللحاق بركب البلدان السباقة إلى التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

ب-أما لمؤشر مستوى التكنولوجيا المستعملة في المؤسسات، فان قيمة الترتيب يتراوح بين (6‘3 و6‘0)، فان مراتبها توضح التقدم الذي تحرزه هذه البلدان في تطورات مجتمع المعلومات والمعرفة.

أما الجزائر فتحتل المرتبة الأخيرة عالميا بقيمة (3‘2) ما يفسر التقهقر الكبير لها في استغلال التكنولوجيا على مستوى أغلب مؤسساتها.

ج-فيما يخص مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، فان قيمة الترتيب عالميا يتراوح بين (6‘4 و5‘5) للدول العشرة الأولى، الذي يمثل التعاون والاستثمار في مجال التكنولوجيا لنشاطات البحث والتطوير.

أما الجزائر، فلا تزال تحتل المرتبة 142 لقيمة (3‘4) بعد 5زمبابوي)، ربما يرجع ذلك للتكاليف الباهظة التي يستلزمها البحث والتطوير، واستيعاب التكنولوجيا.

د-أما فيما يخص مؤشر نسبة مستخدمي الانترنت بالنسبة ل 100نسمة، فان النسبة تتراوح بين (95% و2‘85%) للبلدان العشرة الأولى عالميا ضمن الرقم القياسي، مما يفسر الاستعمال المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال استخدامات الانترنت المرتبط أساسا بمستوى التحصيل العلمي، والإلمام بالقراءة والكتابة.

أما الجزائر فإنها تحتل المرتبة 110 بنسبة 14% بعد (غانا).

- مؤشر الاشتراكات العريضة النطاق للثابت والمتنقل ل 100 نسمة، فان النسبة تتراوح بين (6‘42% و9‘32%)للعشرة بلدان الأولى، ما يفسر الإقبال المكثف على النفاذ والاستعمال لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لكنه ضعيف نوعا ما مقارنة بالنفاذ إلى شبكة الانترنت.

الجزائر تحرز مرتبة متقدمة نوعا ما ضمن هذا المؤشر، عن باقي المؤشرات الأخرى، فإنها تتبوأ المرتبة 87 عالميا بقيمة (8‘2%) بعد (منغوليا).

- بالنسبة للاشتراكات العريضة النطاق للأنترنت لكل مستخدم عالميا بالنسبة ل 1000 نسمة فالقيمة تتراوح بين (6‘964‰ و4‘135‰) فالتباعد النسبي ملحوظ نوعا ما بين ترتيب البلدان العشرة الأولى عالميا، إلا أن(الهنغكنغ) تبقى تحتل الصدارة، ما يفسر قوة النفاذ والاستعمال والمهارات في هذا المجال.

الجزائر تحتل مرتبة 89 بقيمة 9‘8‰ بعد (البيرو)، لكن هذه المرتبة مستحسنة نوعا ما مقارنة بمراتب بلدان أخرى.

ب-الفجوة الرقمية:

لا تزال الفجوة الرقمية تحتل موقعا متقدما في جدول أعمال صانعي سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الصعيد الدولي، ويمكن رصد ذلك الفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، في الاستعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث لا تزال البلدان النامية تتخلف كثيرا عن ركب البلدان المتقدمة، ولا سيما في الإقبال على النطاق العريض المتنقل والثابت.**(32)**

لقد حللت الفجوة الرقمية للفترة لأربع مجموعات من البلدان، تعكس مستويات، عليا، مرتفعة، متوسطة، ومنخفضة للفترة (2002-2008)**(32)** توضح أن نتائج الفجوة الرقمية أخذة في التقلصبين المستويات (العليا)، ومجموعة المستويات (المرتفعة) تحاول اللحاق بمجموعة مستويات المجموعات الثلاث الأخرى.

ج-سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تؤثر تكلفةتكنولوجيا المعلومات والاتصال على الإقبال عليها، وعلى استعمالها على حد سواء. إذا الصلة وثيقة بين سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تقيس القدرة على تحمل تكاليف خدمات المهاتفة الثابتة والمتنقلة، والانترنت النطاق العريض**(32)**، وبين الرقم القياسي لتنميةتكنولوجيا

المعلومات والاتصال. فيمكن لانخفاض الأسعار أن يزيد النفاذ والاستعمال، ويمكن لارتفاع مستويات الإقبال على تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن يخفض الأسعار (وفورات الحجم). كما لايمكن لتحرير الأسواق، والمنافسة من تخفيض الأسعار، ويؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الإقبال على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

د-تأثيرتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تعزيز التنمية:

يتمثل ذلك في مدى إمكانية استعمال البلدان لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز النمو والتنمية، استنادا إلى القدرات المتاحة، والمهارات المطلوبة من أجل الاستعمال الفعال ل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز أثرها في شتى المجالات،**(32)** على سبيل المثال لا الحصر، في مجال تحسين الأداء التعليمي، ونشر المعارف، وجعله في متناول العام والخاص، عن طريق شبكة المعلومات والتواصل العالمية (الانترنت)، كمنفذ لإنشاء مجتمع معلومات ومعارف يشمل الجميع، ضمن فضاء معلوماتي شامل، تحكمه أواصر الاتصال التكنولوجي البديل عن التفاعل الإنساني(العنصر البشري يظل مصدرا لمولد المعرفة).

تهدف إدارة المعرفة إلى تنظيم المعرفة وفق معايير معرفية، تتكفل بتنظيم واستثمار الموارد الفكرية والإبداعية والتقنية، قصد بناء نظم المعرفة، وذلك بالإشراف على تخطيط، وتصميم، وتشغيل النظم المحو سبة التي تستند إلى البنية التحتية ذات الدعامة المعرفية، والقدرات الجوهرية، الهادفة لإنشاء مجتمع المعلومات والمعرفة. لا تحرز إدارة المعرفة هذه المرتبة، إلا إذا تبؤت مركزها من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة في مجال البحث العلمي، قصد إحداث ذلك التفاعل بين منتج المعارف ومستخدمها، والمستفيد منها. كالوصول إلى النتاج الفكري من خلال شبكات التواصل العالمية مثل مواقع المجلات العلمية المحكمة، والدروس والدورات التدريبية، والمحاضرات المتخصصة، وكذا المساهمة في إدارة المناقشات الجماعية في إطار المشاركة في الملتقيات المحلية والدولية (حضورا أو الرصد عن بعد)، كذلك توظيف التكنولوجيا الرقمية في مجال المحاكاة، والإبداع. هذا كله في إطار التعليم والتعلم، التي بإمكانها تطوير المهارات، وتوسيع المعارف وتسهيل تداولها، ونشرها، وصقل القدرات البحثية، ورفع الكفاءات العلمية التعليمية.

الاستنتاجات:

يؤثر النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأثيرا جذريا ومباشرا على إدارة المعرفة، ويفتح أفاق واسعة لتطوير المعرفة وتفعيلها:

- المعرفة أوسع وأشمل من أن تكون أصل مجرد يخضع لمعايير اقتصادية، ويقدم قيمة مادية قابلة للقياس. بل هي في الواقع نتاج تلاقح لأفكار، وخبرات، وسلوكيات، وثقافات، وقدرات فكرية؛
- الأصول المادية تتقادم بالاستعمال، فحين المعرفة تتزايد قيمتها كلما زاد استخدامها. هذا ما يبرر الأهمية الاستراتيجية لها في تحقيق الميزة التنافسية في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجياتها، بتحولها إلى مورد اقتصادي استراتيجي؛

- مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة المعرفة وتفعيلها وتأهيلها وتطويرها وإثرائها وتعزيزها والارتقاء بها ضمن بيئة تحكم أواصرها الديناميكية؛
- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بكافة أنواعها، وروافدها، وتطوراتها من الدعائم الأساسية التي تساهم في توليد، وتناقل، وتداول المعارف والمشاركة فيها، وتعزيزها، وتفعيل إدارتها من خلال إيجاد ذلك التجاوب والتناغم في تفاعلها وتوافقها؛
- التوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يساهم في تدعيم مجتمع المعلومات والمعرفة. فهي عصب عصر المعلومات وعصر المعرفة، كما تساهم بشكل واسع في تذليل الصعوبات التي تعترض تدفق المعلومات، ومعالجتها وتخزينها وتداولها في ظل الانفجار الهائل للمعلومات وتحت لواء ثورتها؛ (فهي العمود الفقري للمعارف وإدارتها)
- احتلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال موقعا محوريا في مرحلة النهوض الحضاري وتسريع وتيرة التطور لعصر المعرفة المتجلية أساسا بالتقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات والثورة الالكترونية؛
- تعاظم التكنولوجيا الرقمية المترجمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتعزيز الحاجة للتفكير المبتكر في كل أوجه الحياة المعاصرة وتطويرها من خلال زيادة مجالات المعرفة، وإعطاء فكرة عن مستجدات الوضع الحالي؛ (14-, p177)
- امتياز العصر الحالي بكونه عصر الثورة العلمية والتكنولوجية حيث للعلم دور إنتاجي، وبعبارة أخرى أن المعرفة العلمية المترجمة إلى مهارات ومنتجات تكنولوجية ساهمت في سرعة تحويل نتائج المعارف العلمية إلى حقائق إنتاجية؛ (23، ص193).

obeikan.com

المراجع:

اللغة العربية:

1. أحمد الخطيب – خالد زيغان، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع وعالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.
2. حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع،عمان –الأردن 2008.
3. جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
4. رابحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار الصفاء، عمان-الأردن، 2009.
5. محمد بن يوسف النمران، إدارة التغير والتحديات العصرية-رؤية معاصرة لمدير القرن 21، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2006.
6. محمد عواد الزيات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
7. سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.
8. عدنان داود محمد العذاري-هدى زوبير مخلف ألدعمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
9. غسان عيسى العمري – سلوى أمين السامرائي، نظم المعلومات الاستراتيجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
10. غسان قاسم داود اللامي-أميرة شكرولي البياتي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
11. نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الالكترونية، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2009.
12. وصفي عبد الكريم الكساسية،تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
13. ياسر الصاوي، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007

اللغة الأجنبية:

14. Freyssinet Jeans, Technologie et développement au Maghreb, C N R S, Paris, 1978.
15. Gillet Michelle & Gillet Patrick, management des systèmes d'information, dunod, Paris, 2008.
16. GottschalkPetter, Strategic Knowledge Management Technology,. Norwegian School of Management, Norway, I G P: Idea. Group. Publishing ,2005 .

    http://www.idea.group.com
17. Laudon Kenneth & Laudon Jane, management des systèmes d'information, Pearson éducation, France, Paris, 11em édition, 2010.
18. Malhotra, Naresh, Etudes marketing avec SPSS, 5em édition, Pearson éducation, Paris, 2007.

19. Mihalca Rodica, Utà Adina, Knowledge Management in E-Learning Systems, Departement of Informatics in Economy, Academy of Economic Studies Bucharest,2008.
20. Nonaka-I & Takeuchi-H, la connaissance créatrice, la dynamique de l'Entreprise entreprenante, deboeck université, oxford, 1997.

الاطروحات:

21. حديد نوفيل، تكنولوجيا الانترنيت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

المجلات:

22. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، الدور الجديد لمهنة المعلومات في عصر هندسة المعرفة وإدارتها، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2004- فبراير 2005.
23. بلخريصات رشيدة وجميل عبد الجليل، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، افريل 2005.

المؤتمرات والملتقيات والمقالات:

24. مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات
htm.fact٦/wsis/conferences/arabic/.org.un.www//:http
25. برا هيمي شراف، الملتقى العالمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الاقتصاد المبني على المعرفة وفجوة التعليم، الشلف، نوفمبر2007.
. aman jordan.org/arabic-news/w.m.vie.w.php.www
26. سناء عبد الكريم الخناق، الملتقى الدولي حول المعرفة ، الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، دور تكنولوجيا المعلومات في عمليات ادارة المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة،.2005
27. نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية ، سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس العلمي الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005.
28. Boulay J& Kalika M, Décision marketing, Revue Française, n°= 45, Janvier-Mars, 2007.
29. Saadou M, Technologies de l'information et management, Revue Française de gestion (Management), édition : TEC&DOC Lavoisier, Avril 2005.
30. Silva François, Hugon Stephane, Nouvelles Pratiques Sociales dans les grandes Etablissements, C I G R E F, Sorbonne, Rapport Version 15- janvier 2011.
31. Tassin P, Systèmes d'information et de décisions, Revue Française de gestion (Management), édition : TEC&DOC Lavoisier, Avril 2005.

32. Mesurer la société de l'information, UIT-D. Union Internationals des Télécommunications, Genêve, Suise, 2010.

http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html

33. Klaus schwab, The Global Competitiveness Report, world Economic forum, Geneva, Switzerland, 20112012-.

obeikan.com

جرائم الياقات البيضاء الاقتصادية
إشكالية تحديد ملمح الشخصية وتكوين الكوادر، كبدائل حلول ضمن المسعيين الوقائي والنمائي

د. عبد القادر لورسي، جامعة البليدة 2

د. عبد العزيز حدار، جامعة البليدة 2

د. مراد نعموني، جامعة البليدة 2

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة إجرام أصحاب الياقات البيضاء في أبعادها و تجلياتها وانعكاساتها، وتحاول أن تقترح بعض عناصر ملمح شخصية المدانين في مثل هذه الجرائم لفهم شخصيتهم و دوافعهم وسياقاتها التنظيمية والاجتماعية والثقافية كأحد شروط الحلول الوقائية الممكنة، وذلك ضمن استراتيجية متكاملة للقضاء على هذه الظاهرة، كما تتناول من جهة أخرى ضمن مسعى نمائي بنائي لمسألة تكوين الكوادر بصفة خاصة ، وتحصينهم القيمي الإنتمائي الذي تضطلع به التربية والتنمية البشرية بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: إجرام الياقات البيضاء – ملمح الشخصية – تكوين الكوادر – الاجرام التنظيمي – المسعى النمائي والوقائي.

Résume :

La présente étude aborde le phénomène du crime en col blanc dans ses dimensions, ses manifestations et ses répercussions, et essaie de proposer certains éléments du profil de personnalité des condamnés pour des délies économiques afin de comprendre leurs personnalités, leurs motivations et leurs contextes organisationnels et socioculturels, comme l'une des conditions des solutions possibles dans le cadre d'une stratégie intégrative afin d'annihiler ou de mettre un terme à ce phénomène. Comme elle propose par ailleurs et dans le cadre d'une démarche développementale et constructive la question de la formation des cadres de manière spécifique, ainsi que l'humanisation sur le plan des valeurs et de l'appartenance par le baie de l'éducation et le développement des ressources humaines de manière générale.

Mot clés : Crime en col blanc – Profil de personnalité – Formation des cadres – Crime organisationnel _ Démarche développementale et préventive.

مقدمة:

أثار الإجرام الاقتصادي الذي يرتكبه شخص يحظى بالاحترام و التقدير و مكانة اجتماعية خلال ممارسته لوظائفه المهنية ،أو ما يسمى بإجرام الياقة البيضاء تحديدا، اهتمام الباحثين الذين يعملون في مجال علم الإجرام والباثولوجيا التنظيمية مع مطلع سنة 1990، لذلك عرف هذا النوع من الإجرام خلال العشرين السنة الأخيرة وفرة في إنتاج البحوث العلمية (Cullen and al, 2009)، حيث وصفه (Shnatterly, 2003) بالوباء الحقيقي للاقتصاد الأمريكي.

ويمكن تفسير هذا «الشغف العلمي» تجاه ظاهرة إجرامية ظلت لعقود محل تجاهل من قبل الباحثين و الخبراء و علماء الاقتصاد والنفس والاجتماع و القانون، بالتغطية الإعلامية الواسعة للفضائح المالية أو الجرائم المالية المرتكبة من قبل النخبة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية.هذا ما دفع ويمي(Ouimet 2011)للقول بأن «الاستقطاب الإعلامي حول جرائم الياقة البيضاء قد زعزع الطرح التقليدي الأحادي المتعارف، فيما يسمى بإجرام الشارع Street Crime)) الذي يتميز باستعراضية ودمويته وطابعه الغريزي المرتبط بالطبقة الاجتماعية الاقتصادية المعوزة، وبذلك نافس بل و سرق الأضواء من إجرام الشارع، كالسرقة المرتبطة بالعنف، الإعتداء الجنسي وغيرهما. وأبعد من ذلك دفع المختصين في علم النفس الإجرامي و الباثولوجيا النفسية إلى إعادة النظر في كل تلك الافتراضات والمحكات التشخيصية التي ارتبطت باضطراب الشخصية السيكوباتية، أو المضادة للمجتمع، من حيث سببيتها الإمراضية وخصائصها الديموغرافية وسماتها المعرفية والانفعالية والسلوكية، باعتبارها المسؤولة عن الإجرام وخرق قوانين المجتمع ومعاييره و أعرافه فيما عرف بإجرام الشارع ، لكن نمطا آخر من الشخصية المجرمة المنحرفة يظهر جليا في السنوات الأخيرة، لا يحمل ذات خصائص وسمات مجرمي الشارع، بل يناقض الكثير منها. غير أن ما يثير فعلا تساؤولات وإشكالات حقيقة هو أنه رغم الترسانة القانونية الجنائية والتدابير الأمنية العقابية الرادعة إلا أن مثل هذه الجرائم هي في تزايد مطرد و استفحال وبائي، وهو ما قد يشير إلى وجود معالجة اختزالية تجزيئية في مواجهة هذه الظاهرة ،من خلال التركيز على الجانب الجنائي العقابي دون طرح بدائل وقائية وأخرى نمائية تربوية تكوينية ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى إبطال تأثير عوامل سببية هذا النوع من الإجرام في جذوره الأولى، ويتعلق الأمر بالعوامل النفسية و الاجتماعية و التنظيمية والثقافية المهيئة له .و فضلا عن عدم تمكن التدابير القانونية التنظيمية والجنائية من الحد من انتشار هذه الظاهرة، بل أنها شكلت عوائق حقيقية للكوادر السامية، ورجال الأعمال والإداريين النزهاء في مختلف المستويات وحتى لدى عامة المواطنين المتعاملين مع الإدارة، بحيث تحولت إلى نوع من البيروقراطية التي كبلت المبادرات الشخصية تخوفا من العقوبات ،وعطلت المشاريع وأهدرت الكثير من الجهد والوقت والمال في الترتيبات الإدارية هذا رغم الإقرار بالمجهودات التي ما فتئت تبذلها الجهات المختصة الأمنية منها والقضائية.

عناصر تعريفية لجرائم الياقة البيضاء:

قام الباحث السوسيولوجي الأميركي إيدوين سوذيرلاند (Sutherland, 1939)، وهو من أشهر المختصّين في علم الجريمة في القرن العشرين، بتعريف الجرائم التي ترتكب بشكل مهني عالٍ، داخل المؤسسات ومكاتب العمل، بجرائم «الياقة البيضاء»White Collar، Crime. حيث وضّح أن هذه الجرائم ترتكب من قبل الطبقة الراقية في المجتمع، أو الكوادر السامية، ذوي المناصب الإدارية الكبيرة، وتشمل أنواعا مختلفة من الجرائم كالرشوة والتلاعب بالشيكات والاختلاس والسرقة واستغلال النفوذ وغيرها من الجرائم المالية الاقتصادية.

أشكال إجرام الياقة البيضاء:

أجريت العديد من الدراسات الوصفية، منها دراسة (Fleming et Zyglidopoulos 2008) لتحديد أشكال إجرام الياقة البيضاء، وتحديدا تلك المتعلقة بالإجرام المالي، حيث يمكن تصنيفها -على سبيل الذكر لا الحصر- فيما يلي:

- تحويل الأموال،
- تزوير السجلات المالية،
- تضخيم مصاريف التمثيل،
- الإفلاس المزيف،
- استغلال النفوذ،
- الاكتتاب قبل التاريخ لمعاملة في البورصة،
- البيع الهرمي للقيمة المضافة المالية الاستباقية،
- التهرب الجبائي،
- الانحراف السيبرني التنظيمي،

مستويات إجرام الياقات البيضاء:

يمكن أن يمتد هذا النوع من الإجرام على عدة مستويات هي:

- المستوى العالمي: يمتد الإجرام المالي ضمن حركات الأموال الدولية، تمارس هذه الأنشطة المالية اللامشروعة بمساهمة «الفردوسات المالية»، وغالبا ما تصطدم مكافحة الجريمة المالية مع حدود العدالة الوطنية التي تفتقر للأدوات القانونية المناسبة الكافية لمواجهة هذه الظواهر الدولية الواسعة النطاق، وتزداد صعوبة العدالة الوطنية في متابعة مثل هذه الجرائم خارج حدودها لوجود بعضا من الحماية الدولية غير المعلنة، حيث أن هناك مصالح كبيرة تتصارع عليها القوى العظمى.

- المستوى الوطني: ينتشر ضمن المؤسسات الاقتصادية و غيرها، ويتعلق الأمر في هذا المستوى بوجود شبكات مافياوية تنشط لحماية وتنمية مصالحها الاقتصادية و السياسية والاجتماعية.
- المستوى البسيط: يعني هذا الإجرام تحويل أموال لفائدة شخص أو مجموعة من الأشخاص، وعادة ما يتم الكشف عن حالات هذا المستوى دون المستويين الأول و الثاني.

انعكاسات جرائم الياقة البيضاء:

أفضت هذه الجرائم إلى نتائج سلبية ، لعل من أهمها ما يلي :

أ – الخسائر المالية التي تجاوزت سنويا مئات مليارات الدولارات في الولايات المتحدة، حيث كانت هذه الخسائر أكبر بخمسة عشرة مرة من تلك المتعلقة بخسائر الإجرام المتعارف عليه ،و قد كلفت المؤسسات الأمريكية سنويا مع مطلع 1980 ، أكثر من 600 مليار دولار (Niehoff, 2003)

ب- انحصار الشعور بالثقة لأصحاب الأسهم، والمستدنين، والموظفين تجاه المدراء و المسيرين الساميين.

ج- تدهور مستوى احترام المواطنين البسطاء للكوادر السامية ، والمؤسسات، وعالم الأعمال.

الخصائص التنظيمية المرتبطة بإجرام الياقة البيضاء:

أ- حجم المؤسسة: لم تؤكد أي دراسة ، حسب هولتفريتر (Holtfreter, 2005) وجود علاقة ارتباطية بين حجم المؤسسة والجرائم المالية الخطيرة المرتكبة من قبل الكوادر العليا، ولو أنه يفترض حدوث هذا النوع من الإجرام في المؤسسات الكبيرة حيث تصعب المراقبة المالية.

ب- الثقافة التنظيمية: تفيد بعض المعطيات أن الثقافة البيروقراطية والتساهل، تشكل المصدر المناسب لإنتاج الانحراف التنظيمي (Holtfreter, 2005).

ج- الصحة المالية: أشار بيرس(Pearce, 2001) أن إجرام الياقة البيضاء يظهر في المؤسسات التي تعرف صعوبات ومشاكل مالية، رغم أن مثل هذه المؤسسات عادة ما تكون محل معاينة ومراقبة وتدقيق مالي من قبل خبراء المحاسبة، قياسا بالمؤسسات التي تتمتع بالصحة المالية.

د- ميكانيزمات المراقبة الداخلية : تشير دراسات (Beasley, et al 2000) و (Dunn 2004) (Simpson, 2002) أن غياب آليات المراقبة الداخلية يرتبط بشكل دال بالانحراف التنظيمي في شكل إجرام الياقة البيضاء.

الخصائص الذاتية المرتبطة بإجرام الياقة البيضاء:

أ- **السن** : يشير (Holtfreter, 2005) أن المجرمين من الياقات البيضاء يكونون أكبر سنا من مجرمي الشارع ،أي خارج اسوار المؤسسة، ويمكن عزو ذلك إلى المدة الزمنية التي يستغرقها الشخص للوصول إلى المناصب العليا التي تسمح له بارتكاب هذا النوع من الإجرام، فيما تبين دراسات كل من (Shover et Hochstetler, 2002) و (Zahra, et al 2007) أنه ضمن فئة الكوادر العليا ، يلاحظ أن الكوادر الأكبر سنا – أكبر من 50 سنة - هم الأقل ارتكابا لهذا النوع من الإجرام و توجها نحو الانحراف الاقتصادي ،بالمقارنة مع نظائرهم الأصغر منهم.

ب- **الجنس :** أوضحت دراسة (Whan, 2003) أن الكوادر من الذكور هم الأكثر تورطا في المخالفات و ارتكاب مختلف أشكال الجرائم الاقتصادية ، قياسا بالكوادر من الإناث، إلا أن هيمر(Heimer, 2000) يشير إلى أن الكفة بدأت تتوازن بين الجنسين في السنوات الأخيرة، حيث سجلت العديد من حالات الإجرام الاقتصادي لدى النساء، بعدما تمكنن من اعتلاء مناصب عالية في المؤسسات.

ج- المستوى التعليمي :على خلاف مجرمي الشارع ، فإن مجرمي الياقات البيضاء يتمتعون بمستوى تعليمي عال، إذ أن أغلبهم من خريجي الجامعات و المدارس العليا، قياسا بالفئة الأولى، ذلك أن حيازة منصب عال ضمن الهرمية التنظيمية للمؤسسة يتطلب مستوى تعليميا جامعيا، أي الحصول لىلى شهادة جامعية (Holtfreter, 2005)، فيما أشار بعض المؤلفين (Feldman 2005, Ferraro et al 2005) أن النشاط الإجرامي الإقتصادي يرتبط بالأشخاص الذين زاولوا التعليم الجامعي في تخصص علوم التسيير، وقد فسروا ذلك بكون أن مناهج التعليم في مدارس التجارة تركز على النظريات الاقتصادية والتجارية والتسيير، بعيدا عن أي توجه أخلاقي قيمي.

-- **المكانة في الهرمية التنظيمية للمؤسسة** :ذكر كل من (Friedrichs, 2007) و(Piquero et Pequero, 2001) أن المناصب العليا تمنح لمن تولاها سهولة في اكتساب ثقة الآخرين، ومن جهة أخرى، فإن هذه المناصب تمنح لأصحابها أيضا فرص عديدة لارتكاب مثل هذه الجرائم على نطاق واسع.

هـ - حالة الاستعداد للإجرام : يعزو بعض المؤلفين اسباب الإجرام التنظيمي الاقتصادي إلى الاستجابة للتكيفية لضغوطات الوسط الملحة، حيث يمكن أن تأخذ هذه الضغوطات شكل ما يسميه (Schoepfer et Piquero 2006) بالإشراط اللامعياري التسييري، أو شكل البحث عن الربح والغنى بأي ثمن .ويعد الإشراط اللامعياري التسييري، أحد نتائج الحلم الاجتماعي الأمريكي الذي يجعل من النجاح المادي القيمة الأساسية التي تحدد اختيارات الحياة لدى الأفراد، ويؤكد شابر و Schoepfer et Piquero 2006 أن الحث الملح للنجاح المادي الذي يشكل النجاح المالي نواته ، يعد من العوامل الأساسية في سببية إجرام الياقات البيضاء.

و- أبعاد في الشخصية :

- ضعف التحكم الذاتي : يشكو مجرمو الياقة البيضاء من شدة في الاندفاعات والنزوع المفرط نحو مغريات النجاح السريع القائم على الكسب المالي والمادي، لذلك لا يستطيعون مقاومة هذه الإغراءات المالية، رغم وجود تشريعات عقابية رادعة، بسبب ضعف التحكم الذاتي.

- ضعف درجة الوعي : يتكون الوعي من الأبعاد الثلاثة التالية وهي التنظيم ، و الدقة والمصداقية، ويشكل الوعي أحد السمات الشخصية التي يفتقر لها الأشخاص الذين يرتكبون إجرام الياقة البيضاء مثلما أكدته دراسة كولينز وشميدت(Collins et Schmidt 1993) التي أفادت بأن المستوى المنخفض للوعي ارتبط بتواتر الجرائم لدى الكوادر العليا، غير أن دراسة بليكل و آخرين(Blickle, et al 2006) ناقضت هذه النتيجة حيث بينت أن الفرد لا يمكنه التدرج في مستويات سلم الهرمية التنظيمية المؤدية إلى وظيفة إطار سام، وضع حيز التنفيذ خطة للقيام بجرم مالي دون أن يتمتع بدرجة عالية من الوعي و التنظيم.
- الرغبة الملحة في ممارسة التحكم : تعد هذه الرغبة حسب بيكورو وآخرين Piquero, et al 2005 أحد سمات الشخصية التي تدفع الكوادر السامية إلى ارتكاب الجرائم المالية، حيث أن الأشخاص الذين يشكون من الحاجة القهرية المتزايدة يكونون مدفوعين إلى اللجوء إلى كل الوسائل التي من شأنها أن تضمن لهم التحكم في الأحداث المؤثرة فيهم.
- الدرجة المرتفعة لسمات العصابية : دلت بعض الدراسات أن الأشخاص المتورطين في هذا النوع من الجرائم يتسمون بدرجات عالية في سمات الانبساطية والعاطفة السلبية، والعصابية، وهي زملات مرضية تخفي العديد من الباثولوجيا النفسية.
- الإنخراط في المتعة : كشف بليكل و آخرين (Blickle, et al 2006) عن وجود مستوى عال من المتعة (البحث عن اللذة وتثمين النشوة والاستمتاع بالممتلكات المادية) لدى المدراء المتورطين في جرائم مالية.

ز- الشخصية النرجسية :

يعد اضطراب الشخصية النرجسية أهم العوامل النفسية في سببية إجرام الياقة البيضاء، بل أنها نواة شخصية مجرم الياقة البيضاء، وعليه ستحظى هذه الشخصية بشيء من التعريف المفصل، مثلها مثل الشخصية السيكوباتية.

يتصف النرجسيون بشعور غير واقعي بأهميتهم وقيمتهم، وهم جد منشغلين بذواتهم إلى درجة افتقارهم للتعاطف أو مواساة الآخرين.(غندرسون وآخرون 1995 Guenderson)

ويعرف أكيرمان وآخرون (Ackerman, et al 2005) الشخصية النرجسية من خلال سبعة أبعاد هي :

- الاستعداد للتعدي على السلطة
- حب الظهور
- الشعور بالتفوق
- الشعور بأحقية الاستفادة من الامتيازات

- استغلال الآخرين
- الاكتفاء والخيلاء والعجب

وبصفة عامة تتأسس الشخصية النرجسية حول ثلاثة سمات أساسية :

- الميل لممارسة السلطة
- حب الظهور المتعاظم
- اليقين باستحقاق الامتيازات المرتبطة باستغلال الآخرين

بينما حدد الدليل التشخيصي للاضطرابات العقلية (الإصدار الرابع 2004) المحكات التشخيصية لهذا الاضطراب على النحو التالي :

أ- أنموذج منتشر من العظمة (في التخيل أو السلوك) يرنو إلى الإعجاب ويفتقر إلى المشاركة العاطفية، يظهر في باكورة البلوغ، ويتجلى في أنواع مختلفة من الاقترانات، بخمس دلالات أو أكثر من الدلالات التالية:

1- لديه إحساس بالعظمة والتعاظم بأهمية الذات (أي المبالغة في الإنجازات والمواهب، ويتوقع أن ينظر إليه كمتفوق، وذلك بدون وجود تكافؤ بالإنجازات مع إدعاءاته وتخيلاته وما ينسبه إلى نفسه)؛

2- يكون منشغلا بالتخيلات المتعلقة بنجاح غير محدود، وبالقوة، وبالألمعية، وبالجمال، أو بحب مثالي؛

3- يؤمن بأنه فريد/ بأنها فريدة، وهو نوع خاص ولا يمكن أن يفهمه إلا أفراد من الناس من الذين هم من الطبقة الخاصة أو العالية؛

4- يحتاج إلى الإعجاب المفرط ويطلبه؛

5- يتملكه حس التلقيب، أي التوقعات اللامعقولة بمعاملة مرضية خاصة، أو امتثال آلي لتوقعاته / توقعاتها؛

6- في علاقاته مع الناس يبدو استغلاليا انتهازيا، أي يستغل الآخرين ويسخرهم لتلبية طلباته ورغباته؛

7- يفتقر إلى المشاركة العاطفية، فهو يتجاهل ويرفض التعرف على مشاعر وحاجات الآخرين ولا يعترف بها إذ يرتكز اهتمامه على حاجاته ومنافعه فقط؛

8- غالبا ما يكون حسودا للآخرين، ويؤمن بأن الآخرين يحسدونه؛

يظهر التكبر والتعجرف والصلف، والسلوكيات المتعالية والمواقف المتفاخرة.

وأضاف الدليل التشخيص (الإصدار الخامس ، 2013) بعض السمات و هي :

- تقدير الذات المتقلب ، المتأرجح بين الشعور بالتفوق و الشعور بالنقص
- التعبير الشديد عن المشاعر و الانفعالات (الغضب، الحسد، العار) وسلوكيات (الخداع و الانتقام)، المرتبطة بتغيرات هامة في المزاج (النزق، الحصر، الاكتئاب أو الابتهاج) حين يكون تقدير الذات محل تهديد.

خلافا لهذا التوصيف، يذهب كل من هورويتز (Horowitz, 2009) وميلار و أخرون (Miller et al 2010) إلى التأكيد بأن الاهتمام الغالب الذي منح للتمظهرات العرضية القابلة للملاحظة ، كالشعور بعظمة الذات، التعجرف، والسلوكيات المنفرة، تحجب رؤية الطابع المعقد للواقع الداخلي لهذه الشخصية التي تتشكل من المكونات التالية : تقلب تقدير الذات ، عدم الاستقرار العاطفي ، عدم القدرة على التعاطف ، النقد الذاتي غير المبرر، مشاعر النقص واللأمان، والعار.

ومن منظور اجتماعي ثقافي، يفسر كرستوفر لاش(Christopher Lasch,1978) السببية الإمراضية للشخصية النرجسية في كتابه « الثقافية النرجسية « حيث يشير إلى أن تواتر هذا الاضطراب يتزايد في معظم المجتمعات الغربية، بسبب التغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق، و التأكيد على قيم المتعية، والفردانية، والتنافسية و النجاح، وكل ذلك في أقرب وقت ممكن.(Durand and Barlow.2004)

ل - السيكوباتية أو الشخصية المضادة للمجتمع:

وصف هار (1993Hare,)ذوي الشخصية المضادة للمجتمع بأنهم مفترسون لأفراد المجتمع، مغوون، متلاعبون، حيث يتركون وراءهم قلوبا محطمة، وأحلاما منهارة، وأموالا مبددة.يفتقرون للضمير الأخلاقي والتعاطف، يستولون بأنانية على ما يريدون، ويفعلون ما يرغبون في فعله، خارقين للمعايير والانتظارات الاجتماعية دون أدني إحساس بالذنب أو الندم.(Durand and Barlow.2004)

حدد الدليل التشخيصي للاضطرابات العقلية (الإصدار الرابع 2004) المحكات التشخيصية لهذا الاضطراب على النحو التالي:

نجد في هذا النموذج المنتشر الازدراء وعدم الاعتبار والاستهتار بحقوق الآخرين وخرقها، وذلك منذ عمر 15 سنة، وذلك في ثلاث بنود أو أكثر من البنود التالية:

1- الإخفاق في التناغم والتطابق مع المعايير الاجتماعية، وذلك من ناحية السلوكيات القانونية بدلالة الأعمال المتكررة ذات الأرضيات القائمة على الحجز والتوقيف والاعتقال؛

2- الخداع والتضليل، بدلالة الكذب المتكرر واستخدام واستغلال الآخرين لمنفعة شخصية أو مسرة؛

3- الاندفاعية والطيش والعجز عن التخطيط للمستقبل؛

4- قابلية التهيج والعدوان بدلالة المشاجرات البدنية المتكررة والاعتداءات؛

5- الاستهتار والتفريط بالسلامة الشخصية وبسلامة الآخرين؛

6- عدم المسؤولية بدلالة الإخفاق المتكرر بالاحتفاظ بسلوك العمل الملائم، أو الوفاء بالالتزامات المالية؛

7- فقدان الضمير بدلالة اللامبالاة وتبرير الإيذاء، وسوء المعاملة، أو السرقة من الآخرين؛

أ- يكون العمر على الأقل 18 سنة؛

ج- هناك دلالة على ظهور اضطراب السلوك قبل عمر 15 سنة؛

د- لا يحدث السلوك المضاد للمجتمع خلال سير الفصام أو عارضة الهوس.

هذا وقد ضع هار (Hare 2003) سلما تشخيصيا للشخصية السيكوباتية يتكون من عاملين أساسيين هما:

- العامل الأول: الابعاد الانفعالي، ويشمل وجهين هما :

أ- الوجه 1 : المؤشرات الخاصة بالتلاعب بالآخرين

ب- الوجه 2 : الخواء العاطفي

- العامل الثاني : الإنحراف الاجتماعي، ويشمل وجهين هما :

ج- الوجه 3 : أسلوب الحياة الإندفاعي و اللامسؤول

د- الوجه 4 : السلوكيات المنحرفة

وعليه اعتبر (Hicks et al, 2004) أنه يوجد نمطان من السيكوباتيين: النمط الانفعالي المستقر الذي يتميز بخصائص العامل الأول، والنمط العدواني الذي يتميز بخصائص العامل الثاني وضمن التصنيفات التي وضعت للسيكوباتية وأشكالها ، اقترح (Hare, 2003) تصنيفا آخر للسيكوباتية حيث قسمها إلى أربعة أنماط وهي

1- السيكوباتي الجذاب: يشبه الثعلب، وأهم سماته المكر، ويقوم هذا السيكوباتي بجرائم الياقة البيضاء.

2- السيكوباتي الشرس : يشبه الذئب، وأهم سماته القسوة، ويقوم هذا السيكوباتي بالقتل المتسلسل.

3- السيكوباتي الطفيلي : يشبه الفأر، واهم سماته الطفيلية، ويقوم هذا السيكوباتي عادة بأعمال تخريبية و التحرش.

4- السيكوباتي الغضوب: ويشبه الدب، وأهم سماته الفظاظة، ويقوم هذا السيكوباتي بأعمال الصعلكة.

العلاقة بين إجرام الياقة البيضاء والثلاثية الكاحلة (النرجسية ، السيكوباتية ، المكيافيلية):

هناك ترابط وتشابك بين مكونات الثلاثية الكاحلة : النرجسية و السيكوباتية و المكيافيلية، و إجرام الياقة البيضاء حيث أن البراغماتية اللأخلاقية المكيافيلية و التخذر الانفعالي السيكوباتي يفضيان إلى القضاء على العجز المسجل في التحكم الانفعالي لدى الشخصية النرجسية ، وهو الأمر الذي يمكنها من التحكم الذاتي القوي لاقتراف غش مالي على نطاق واسع، أو إجرام الياقات البيضاء.

أثبتت دراسات أمبيرقية (Blickle et al, 2006) و (Ouimet, 2010) عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين النرجسية وإجرام الياقة البيضاء، إذ كشفت دراسة (Blickle et al 2006) عن وجود ثلاثة مكونات للشخصية النرجسية لدى مجرمين بالياقة البيضاء، وهي ، الشعور بعظمة الذات ، والحاجة للإعجاب من قبل الآخرين، وغياب التعاطف اتجاه الآخرين . كما أوضحت دراسة (Ouimet, 2010) عن وجود سمات مشتركة بين الشخصية النرجسية و مجرمي الياقة البيضاء، وهي الشعور بعظمة الذات، والهوامات المعاودة المنتظمة ذات العلاقة بالاتصاف بخصوصيات فوق العادة، وغياب التعاطف مع الآخرين، والرغبة في الانتقام و التعويض. كما أفادت دراسة (Eaton, 2006) بوجود قواسم مشتركة بين هذه الشخصية و إجرام الياقة البيضاء من خلال السمات التالية: وجود الميل للتعدي على حدود ومعايير المجتمع، عدم الرحمة، الرغبة في الانتقام، استحقاق المعاملة التفاضلية الخاصة، بالسماح بالإشباع الآني للرغبات المستشعرة، المخاطرة الناتجة عن إعطاء الأولوية للبحث عن تحقيق النتائج المرغوب فيها على تجنب النتائج غير المرغوب فيها، ركوب المجازفات الناتجة عن الاستباق الاعتباطي أكثر من المؤسسة على المعطيات المثبة بالبرهان القاطع.

كما دلت دراسة (Ali et al, 2009) عن وجود ارتباط موجب بين السيكوباتية الأولية و الشخصية النرجسية و المكيافيلية .وبالعودة إلى التصنيف الرباعي للسيكوباتية، فإن النمط الأول لهذه الأخيرة المعروف بالسيكوباتي الجذاب الذي يتميز بالمكر، نجده لدى مجرمي بالياقة البيضاء، حيث يلجأ عادة هذا النوع من المجرمين إلى استخدام المكر و الحيلة لكي يغالط ويخادع الناس و المؤسسات المستهدفة حتى يتمكن من الاحتيال عليهم، فهو يستغل الآخرين بقناع ومظاهر الامتثالية الاجتماعية، ويساعده في ذلك الاحترام الذي يتلقاه بفعل مكانته الاجتماعية، ودخله المالي، ووظيفته المرموقة ، وهندامه الفاخر، ومظهر الخارجي الأنيق، وطلاقة تعبير اللفظي وغير اللفظي، لذلك يعمل مجرم الياقة البيضاء خارج القوانين في الغالب ، بعيدا عن أي شكوك. وفي ذات المنطق، أشار (Gao et Raine, 2010) أن السيكوباتي الجذاب الذي يقترف الجرائم المالية والاقتصادية، يستطيع التملص من الاعتقال بفعل اقترافه للأعمال الإجرامية، فهو يعد شخصية مضادة للمجتمع، وفي كثير من الأحيان يكون أكثر خطورة من السيكوباتي النموذجي. لذلك يسميه (Hall et Benning, 2006) بالسيكوباتي غير المجرم.

يتضح من خلال نتائج هذه الدراسات الأمبيريقية والتراث السيكولوجي لمجال الإجرام، وجود تشابه وتقاطع بين النرجسية والسيكوباتية والمكيافلية وإجرام الياقات البيضاء، حيث يؤكد بعض

الباحثين على وجود تلازمية مرضية بين النرجسية والسيكوباتية و المكيافيلية، أو ما اصطلح على تسميته بالثلاثية الكاحلة السوداء (Dark Triad) . لكن هذا التقاطع الذي يشكل كوكبة من السمات والخصائص المعرفية و الانفعالية و السلوكية غير كاف للإقدام على الفعل الإجرامي المالي الاقتصادي ، دون تضافر العوامل الموضوعية والذاتية المذكورة سالفا في حدوث هذا النوع من الإجرام.

ملمح شخصية مجرمي الياقة البيضاء

على ضوء ما سبق من نتائج الدراسات الإمبيريقية والتراث السيكولوجي لمجال باثولوجيا الإجرام، فإنه يمكن أن نرسم و لو بشكل افتراضي بعض الخصائص والسمات و العوامل التي تشكل في مجملها ملمحا لشخصية مجرم الياقة البيضاء:

1- الخصائص الديموغرافية:

- السن : أكبر سنا من مجرم الشارع ، لكن غالبا ما يكون أقل من خمسين سنة
- الجنس : ذكرا في الغالب
- المستوى التعليمي : جامعي

2- الخصائص الشخصية :

- الشخصية النرجسية
- الشخصية السيكوباتية

3- خصائص ذاتية أخرى :

- المكيافيلية
- ضعف التحكم الذاتي
- الانخراط في المتعية
- الرغبة الملحة في ممارسة التحكم
- درجات عالية في سمات العصابية والانبساطية ، والعاطفة السلبية

4- خصائص المؤسسة :

- الهرمية التنظيمية : الوظائف المرموقة ، الكوادر السامية
- حجم المؤسسة : المؤسسات الكبيرة في الغالب
- الثقافة التنظيمية : ضعف الثقافة التنظيمية
- الصحة المالية : البحبوحة المالية

5- الخصائص الاجتماعية و الثقافية :

- الفردانية
- قيم الربح السريع
- قيم النجاح المادي
- ثقافة الاستهلاك و المتعية
- حالة اللامعيارية

هذه جملة من الخصائص والعوامل التي تشكل في مضمونها ملمحا لشخصية المجرم بالياقة البيضاء، وكذلك عوامل سببية لحدوث هذه الظاهرة في إطار المجتمعات الغربية، خاصة المجتمع الأمريكي.

المسعى الوقائي و تحديد ملمح شخصية المجرم ضمن السياق الجزائري:

يتطلب هذا المسعى الوقائي في أحد أبعاده، وبالضبط البعد النفسي الاجتماعي، تحديد ملمح شخصية مجرم الياقة البيضاء في الجزائر، حيث يمكن من خلال هذا التحديد التعرف على الكثير من عوامل سببية الإجرام المالي الاقتصادي ودوافعه و سياقاته، ويشمل هذا التحديد العوامل من حيث النوعية : كالعوامل النفسية المعرفية السلوكية، والعوامل التنظيمية، والعوامل الاجتماعية الثقافية وغيرها.

العوامل من حيث طريقة تأثيرها : كالعوامل المهيئة، والعوامل الضابطة، والعوامل المفجرة، و العوامل المدعمة.

إذا تناولنا هذا النوع من الإجرام في الجزائر بالدراسة، نكاد لا نعثر عن أي بحث إمبريقي تناول هذه الإشكالية من منظور الباثولوجية النفسية للإجرام ، بحيث يمدنا بمعطيات علمية تساعدنا على فهم هذه الشخصية وسماتها المرضية ودوافعها الخفية والمعلنة لاقتراف هذا النوع من الإجرام وفق السياق الثقافي للمجتمع الجزائري. هذا ويمكن أن نفسر مثل هذه الندرة أو الإحجام عن دراسة مثل هذه الإشكالية في الجزائر بوجود صعوبات موضوعية وأخرى منهجية، لكن هذه الصعوبات يمكن تجاوزها لإنجاز هذا العمل البحثي الذي من شأنه المساهمة في وضع استراتيجية شاملة متكاملة للقضاء على هذه الظاهرة.

صعوبات الدراسة الإمبيريقية لإجرام الياقة البيضاء:

يمكن تصنيف هذه الصعوبات في نوعين أساسيين هما :

أ – الصعوبات الموضوعية : تتمثل أساسا في عدم توفر عينة البحث المتشكلة من المدراء و الكوادر السامية التي تم الحكم عليهم و أدينوا في قضايا الجرائم الاقتصادية، وإيجاد الإطار المناسب لإجراء هذا النوع من البحوث.

ب – الصعوبات المنهجية : تتمثل في صعوبة الحصول على معطيات و معلومات ذات مصداقية من هذا النوع من العينة ، لأسباب تتعلق بما يلي:

أولا : حساسية الموضوع المترتبطة باعتبار الذات والمقبولية الاجتماعية.

ثانيا : الخصائص النفسية والمعرفية لأفراد العينة الذين يتصفون بالكثير من سمات الشخصية النرجسية و السيكوباتية ، وتحديدا القدرة على التضليل والتلاعب والكذب.

- بعض الموجهات العملية لتجاوز الصعوبات الموضوعية و المنهجية:

أ- الصعوبات الموضوعية : يمكن للأخصائيين العاملين داخل المؤسسات العقابية ومراكز إعادة التربية من استغلال تواجد هذه الفئة في هذه المؤسسات لإجراء بحوث إمبيريقية علمية ، توفر لنا الكثير من المعطيات العلمية لفهم هذه الشخصية، وبصورة اشمل الإجرام، لمساعدة هؤلاء نفسيا لفهم ذواتهم وإعادة تأهيلهم مجددا للاندماج الاجتماعي، مثلما تساعد نتائج هذه الدراسات في وضع وتصميم استراتجية متكاملة بنائية، وقائية للقضاء على هذا النوع من الإجرام الذي يمس تماسك النسيج الإجتماعي وغياب الثقة بين مؤسسات المتجمع والمواطنين.

ب- الصعوبات المنهجية : إذا تناولنا إشكالية دراسة إجرام الياقة البيضاء و تجاوز صعوباتها المنهجية قصد الحصول على معطيات ذات مصداقية من أفراد العينة، فإن هذه المسألة تطرح دوما في التعامل مع الشخصية النرجسية والسيكوباتية، بسبب لجوئها للكذب والتمويه والتلاعب كإستراتجية أساسية في التفاعل مع الآخرين، خاصة وأن أدوات البحث تعتمد بالدرجة الأولى على الاختبارات الموضوعية. ولتجاوز مثل هذه العوائق، يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

أولا : ينبغي في المقام الأول، أن تتم الدراسة في إطار تكفل نفسي داخل المؤسسة العقابية ويشرف على هذه الدراسة مختصون نفسانيون وباحثون في باثولوجية الإجرام متمرسون (تكوين خاص). ولا يتم هذا البحث و الخبرة السيكولوجية ، دون إقامة «علاقة علاجية و بحثية « ، إن صح التعبير ،مهما كانت صعوبات تحقيق ذلك مع هذا النوع من أفراد العينة. إذ من الضروري وجود حد أدنى من مستوى الثقة والاحترام والقبول والتفهم المتبادل بين الباحث و المبحوث، ما يسمح لهذا الأخير أن يبدي نوعا من التعاون، ويكون على استعداد الإدلاء بمعلومات صحيحة عن حالته و شخصيته و الكثير من المعطيات الحميمية.

ثانيا : يمكن الاستعانة بأدوات تقدير إضافية ، مكملة للاختبارات الموضوعية ، وفق ما اقترحه تارديف (Tardiff.2000) الذي يؤكد على ضرورة استخدام اختبارات مخبرية فيزيولوجية، وتحديدا (IRM) تصوير الرنين المغناطيسي الذي يفترض أن يستعمل بانتظام في تقدير مخاطر المجرمين، للكشف عن باثولوجية الفص الصدغي.

من جهة أخرى، ولتجاوز التمويه والتلاعب، توجد تقنيات أقل حساسية لمثل هذه السلوكيات المضللة التي غالبا ما تلاحظ على هذا النوع من الشخصية، وهي ما تسمي بالاختبارات غير

المباشرة التي تعرف تطورا ملحوظا منذ التسعينيات، (Kop et Chassard . 2005) حيث يفترض أن استقلالية تصميمها وتطبيقها عن الإرادة الواعية لدى الأفراد في التحكم في أجوبتهم ،رغم أنها تطرح بعض الإشكالات العلمية والأخلاقية. هذه المقاييس غير المباشرة تقوم على براديغمات كلاسيكية لعلم النفس المعرفي، وتحديدا البراديغم القائل بأن المدخل العاطفي (amorçage affectif)بعد التكييف، يتحول إلى مدخل لفظي (amorçage sémantique) . ومن هذه المقاييس على سبيل المثال :اختبار التداعيات الضمنية (IAT) (Greenwald et al .1998)، واختبار العاطفة الخارجي(EAST) (Houwer .2003)،اختبار السيكوباتية (PSYCHOPATHY) (Gray et al 2003)(in Bourgeois) (et Bénézech, 2001

وعليه، يمكن الاستعانة بهذه المقاييس، كأدوات مكملة لبقية الاختبارات والأساليب التقديرية ضمن إستراتجية متكاملة ومتناسقة.

ثالثا: يمكن تفادي الوقوع في مشكلة قلة مصداقية المعطيات المتحصل عليها من المبحوثين، باللجوء إلى مصادر متعددة للحصول على معلومات هامة عن تاريخ الحالة، وكل المؤشرات الدالة على مرضيتها وخطورتها، وهنا يمكن استقاء هذه المعلومات من :

المبحوث ذاته؛والمقربين من المبحوث (العائلة، الأصدقاء، الزملاء، ...)؛وسجلات المصالح الإدارية للمؤسسات، وسجلات مصالح الأمن والعدالة.

هذا و يقترح (Lincoln et Guba, 1985) سبع تقنيات تسمح للباحث من مضاعفة مصداقية المعطيات التي يتحصل عليها وهي على النحو التالي :

- الغمر و انغماس الباحث في الوسط المستضيف للبحث (المؤسسة العقابية، فليس أفضل من الأخصائيين العاملين في هذه المؤسسة لإنجاز هذه الدراسة)
- الملاحظة الدقيقة الثاقبة للظواهر
- تعزيز الثلاثية المتمثلة في مصادر المعلومات بتنويعها، الباحثون بتعددهم، والأساليب البحثية بتنوعها.
- التحقق المتكرر من صدقية الفرضيات
- اتساق المعطيات المنتقاة في الغالب مع معطيات و أحكام علمية أخرى
- تأكيد المشاركين في الدراسة من دقة المعلومات التي أدلوا بها
- الرؤية النقدية للزملاء الباحثين

بالمحصلة فإن تحديد ملمح شخصية مجرم الياقة البيضاء في الجزائر يشكل خطوة هامة نحو القضاء على هذا الشكل من الإجرام، أو التقليل من نسبة تواتره وانتشاره، ذلك أن نتائج هذه الدراسات ستمد، على الأقل، المشرفين عن عملية الانتقاء والتوظيف في المناصب الإدارية التسييرية

والمالية، من وضع روائز واختبارات سيكولوجية فنية تسمح لهم بتحديد هذا النوع من الشخصية، لإبعادهم من تسلم مقاليد هذه المسؤوليات .وعليه تهدف عملية التقدير في هذا المجال إلى الكشف وتشخيص هذا النوع من الشخصية والتنبؤ العلمي بمخاطر ارتكابها للإجرام المالي الاقتصادي. لكن هذه العملية ليس من السهولة بمكان تجسيدها بطريقة موضوعية ودقيقة. ذلك لأن مخاطر ارتكاب جريمة الياقة البيضاء يبقى مفهوما احتماليا تنبئيا يستند إلى بعض المؤشرات التي يمكن أن تستخدمها المقاييس المقننة وغير المقننة لهذا الغرض، كتغيرات السن والجنس، والاضطرابات الشخصية وأسلوب الحياة (خاصة النرجسية والسيكوباتية) وغيرها من المؤشرات والأبعاد. كما أن نتائج التقدير يترتب عنها مسئوليات في الانتقاء والتوظيف. لهذه الأسباب وتلك، لا يمكن الاكتفاء بالأساليب الكلاسيكية في الانتقاء والتوظيف أو الاستخدام المتسرع لهذه الاختبارات التي يمكن أن تفضي إلى إعطاء معلومات غير دقيقة لا تسمح بتقديم خبرة نفسية وإقرار توقعات للسلوكيات الانحرافية الإجرامية. ومع كل ما عرفته أدوات التقدير والقياس من تقنين وتطور، فإن نتائجها تبقى نتائجها نسبية تحتاج إلى شروط معينة لضمان صدقية هذه النتائج وإعطاء تشخيص وتنبؤ، وهو الأمر الذي يتطلب دراسات امبريقية معمقة في الجزائر حول هذه الشخصية و هذا النوع من الإجرام.

ومن جانب آخر، يعد المسعى الوقائي غير كاف في مثل هذه القضايا حتى ولو أخذ عدة مسارات و أبعاد، وإنما ينبغي احتضانه من قبل ما يمكن تسميته بالمسعى البنائي والنمائي حيث تعطى الأولوية للتكوين والتربية والتنمية البشرية على المدى البعيد

المسعى البنائي : تكوين الكوادر و تحصين القيم الإنتمائية:

أشار (Feldman 2005, Ferraro et al, 2005) أن إجرام الياقة البيضاء في الولايات المتحدة الامريكية يرتبط في الغالب بالأفراد الذين تابعوا تعليما جامعيا في تخصص علوم التسيير، وقد فسروا هذا الانحراف المالي التنظيمي بكون أن مناهج التعليم في مدارس التجارة و التسيير تركز على النظريات الاقتصادية و التجارية و التسيير ، بعيد عن أي توجه أخلاقي أو خالية من أي اعتبارات أخلاقية قيمية . كما يمكن أن نعتبر أن القيم السائدة في ذات المجتمع من الفردانية، و إيديولوجيا النجاح المادي الفردي ،وثقافة الاستهلاك ،هي الأخرى عوامل مساعدة على دفع الكثير من المسيرين إلى اقتراف هذا النوع من الجرائم ، ذلك أن النسق المكبر بما يحتويه من قيم وأيديولوجيا و عناصر ثقافية ، تشكل عوامل مهيئة و مفجرة للانحراف التنظيمي ، وفي حالة توفر العوامل الشخصية (النرجسية والسيكوباتية) وعوامل ذات الصلة بالمؤسسة، فإن الكادر لا ينفلت من حتمية هذه السببية المرضية الإجرامية ، ليجد نفسه متورطا في مثل هذه الجرائم.

ونعني في هذا السياق تحديدا العنصرين الثقافيين التاليين:

أ- إيديولوجية النجاح المادي الفردي :تتمثل في مبدأ الفردانية، والنجاح المادي الفردي حيث تقدر قيمة الإنسان بما يكسبه ، و برصيده المالي، ويمثل النجاح المادي قيمة وجودية أساسية، تدفع بالكثير إلى التخلي عن قيم النزاهة و الاستقامة مقابل تحقيق هذا النجاح المادي. فليس هناك إشباع غير إشباع المادي المالي، فالفرد الذي لا يحقق ذلك،يحكم على نفسه بالفشل في الحياة.

ب-ثقافة الاستهلاك :تتمثل في مبدأ اللاستهلاك لكل السلع و المواد على اعتبار أن الاستهلاك هو القوة المحركة للنمو الاقتصادي،و تقوم ثقافة الاستهلاك على مبدأ المتعية الراهنة وتحقيق اللذة الآنية، وما يرتبط بذلك من محاولة الانغماس في الرفاهية المفرطة كأسلوب حياة، ما يفضي إلى البحث عن الربح السريع دون الجهد أو دون مراعاة الضوابط القانونية. إن هذه الحالة تجعل من الحياة مجرد البحث عن إشباع للحاجات الأولية من غذاء وملذات آنية بكل الوسائل المشروعة و غير المشروعة.

وإذا تناولنا مسألة تحصين الكوادر الجزائرية ضد إجرام الياقة البيضاء و الفساد المالي، فالواقع أن هناك جهود يبذلها الأساتذة في هذا المسعى بطريقة جادة أثناء الدروس و المحاضرات، لكنها أقرب إلى العفوية و الأبوية منها إلى التكوين المنظم الهادف. ومع ذلك فهي جهود ينبغي تثمينها مهما كانت الطريقة البيداغوجية المتبعة، لما تبثه من قيم النزاهة و الاستقامة و الأمانة، و الالتزام في ممارسة الوظائف الإدارية السامية، حيث الإغراءات المالية والمسؤوليات جد ضاغطة.إذ يمكن لمثل هذا المدارس العليا للتسيير والتجارة أن تخصص ضمن مناهجها التعليمية ، بعض من الوحدات ذات الصلة بالتوجه البنائي للطلبة لمواجهة الفساد المالي، كوحدة أخلاقيات وظيفة المسير والكادر، و وحدة مواجهة الضغوط التنظيمية. كإجراء قريب المدى في العملية التربوية البنائية التحصينية ضد هذه الظاهرة.

من المؤكد، من منظور آخر، أن التكوين البنائي البعيد المدى هو الأكثر فاعلية إزاء هذه الظاهرة حيث يمكن التحدث عن التربية القيمية والانتمائية والتنمية البشرية الممتدتين عبر كل مراحل المسارين التعليمي و الحياتي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بثقافة المجتمع ككل حيث في زمن العولمة بدأت الكثير من قيمها السلبية، منها الفردانية وايديولوجيا النجاح المادي الفردي ، وثقافة الاستهلاك تأخذ مكانا ضمن النسق القيمي للمجتمع الجزائري، مزيحة بذلك الكثير من القيم المحلية الأصيلة،وهي القيم مشجعة على الفساد المالي و الانحراف التنظيمي، وإجرام الياقة البيضاء، حيث يشير مصطفى حجازي (2010) إلى أن التقارير التربوية الخاصة بالقرن 21 تذهب إلى أن معركة القيم ستكون في مكان متقدم من أولوياتها، وتجعل العولمة هذه المعركة والإعداد لها أكثر إلحاحا للعديد من الأسباب. فهناك الأوجه المظلمة للعولمة التي يتعين تحصين الأجيال الطالعة ضد آثارها، ومن أبرزها التلوث السلوكي، مما يتمثل بالفساد والرشوات والسمسرات والصفقات المالية المغامرة التي تدفع شعوب بأكملها فواتيرها من مدخراتها و رزقها و عرقها، ويضاف إلى ذلك استفحال المافيات الدولية التي أصبحت خارج السيطرة..لأنها عالية التنظيم، قادرة أن تلتف على الرقابة و القوانين، وتمتلك جيوشها وخبراءها، وتوظف و تستدرج مجموعة من كبار المسؤولين الرسميين ممن يفترض بهم محاربتها..وهو الأمر الذي تعين تحصين الأجيال الطالعة ضد آثارها الفتاكة، من خلال التزود بنظام قيم سلوكي متين" .وعليه يدعو مصطفى حجازي (2010)إلى ما أسماه بالحصانة الوطنية التي تشكل الشرط الضامن لديمومة النمو و الارتقاء، و في ذات الوقت مواجهة سلبيات قيم العولمة حيث يؤكد على الضرورة الملحة لإعطاء بناء الهوية والانتماء المتينين الأولوية الملحة في مشروعي التنشئة المستقبلية أو التنمية البشرية المستديمة ، ويتم ذلك بتفعيل المقومات التاريخية و الجغرافية و الثقافية .

المراجع :

1. مصطفى حجازي، 2010، علم النفس والعولمة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
2. Blickle, G., Schlegel, A., Fassbender, P., Klein, U., 2006. Some personality correlates of business white-collar crime. Applied Psychology: An International Review 55 (2), 220–233
3. Bourgeois M.L, Bénézech M (2001) : Dangerosité criminologique, psychopathologie et co-morbidité psychiatrique. Annales médico-psychologiques 159 (2001) 475486-.
4.
5. Collins, J.M., Schmidt, F.L., 1993. Personality, integrity, and white-collar crime: a construct validity study. Personnel Psychology 46 (2), 295–311.
6. Cullen, F.T., Hartman, J.L., Jonson, C.L., 2009. Bad guys: why the public supports punishing white-collar offenders. Crime, Lawand Social Change 51 (1), 31–44.
7. Dhami, M.K., 2007. White-collar prisoners' perceptions of audience reaction. Dea viant Behavior 28 (1), 57–77.
8. Durand, D.H. Barlow : Psychopathologie, une perspective multidimensionnelle. Trad : M.Gottschalk. De boeck.Bruwelles.(2002).
9. Eaton, J., Struthers, C.W., Santelli, A.G., 2006. Dispositional and state forgiveness: the role of self-esteem, need for structure, and narcissism. Personality and Individual Differences 41 (2), 371–380.
10. Feldman, D.C., 2005. The food's no good and they don't give you enough: reflections on Mintzberg's critique of MBA education. Academy of Management Learning and Education 4 (2), 217–220.
11. Fleming, P., Zyglidopoulos, S.C., 2008. The escalation of deception in organizations. Journal of Business Ethics 81 (4), 837–850.
12. Friedrichs, D.O., 2007. Trusted Criminals. White Collar Crime in Contemporary Society, 3rd ed. Thomson Wadsworth, Belmont,CA.
13. Gao, Y., Raine, A., 2010. Successful and unsuccessful psychopaths: a neurobiological model. Behavioral Sciences and the Law 28
14. (2), 194–210.
15. Guba, E.G., 1981. Criteria for assessing the thruthworthisness of naturalistic inquiries. Education, Communication andTechnology 29 (2), 75–91.
16. Gunderson, k.APhilips :A current view of the interface between borderline personality disorder and depression.*Am J Psychiatry.*148(1981), 967–975.
17. Hare, R.D., Neumann, C.S., 2006. The PCL-R assessment of psychopathy: development, structural properties, and new directions.
18. In: Patrick, C.J. (Ed.), Handbook of Psychopathy. The Guilford Press, New York, pp. 58–88.
19. Heimer, K., 2000. Changes in the gender gap in crime and women's economic marginalization. In: LaFree, G. (Ed.),Criminal justice 2000: the nature of crime, continuity and change (vol. 1). National Institute of Justice, Washington,
20. DC, pp. 1–57.
21. Holtfreter, K., Van Slyke, S., Bratton, J., Gertz, M., 2008. Public perceptions of white-collar crime and punishment. Journal of Criminal Justice 36 (1), 50–60.

22. Holtfreter, K., 2005. Is occupational fraud "typical" white-collar crime? A comparison of individual and organizational characteristics. Journal of Criminal Justice 33 (4), 353–365.
23. Horowitz, M., 2009. Clinical phenomenology of narcissistic pathology. Psychiatric Annals 39 (3), 124–128.
24. Kop J , Chassard D(2005) : La falsification des réponses dans l'évaluation de la personnalité : une solution du côté des mesures indirectes ? *Psychologie du Travail et des Organisations*, *Volume 11, Issue 1*, *March 2005* : *15-23*
25. Niehoff, J.T., 2003. Protecting against fraud: taking steps to prevent and detect fraud can improve the bottom line of any firm. Legal Business 136, 16.
26. Ouimet, G., 2009. Psychologie du criminel en col blanc : à la recherche de sa personnalité. Psychologie du Travail et des Organisations 15 (3), 297–320.
27. Ouimet, G., 2009. Psychologie et gestion de la contestation pathologique de l'autorité. Cahier de recherche,HECMontréal, no 09-05:18 pages.
28. Ouimet, G., 2010. ætiopathogénie du crime en col blanc : une étude de cas exploratoire. Pratiques Psychologiques 16 (4), 337–357.
29. Pearce, F., 2001. Crime and capitalist business corporations. In: Shover, N., Wright, J.P. (Eds.), Crimes of privilege:readings in white-collar crime. Oxford University Press, Oxford, UK, pp. 35–48.
30. Piquero, N.L., Benson, M.L., 2004. White-collar crime and criminal careers: specifying a trajectory a punctuated situationaloffending. Journal of Contemporary Criminal Justice 20 (2), 148–165.
31. Piquero, N.L., Exum, M.L., Simpson, S.S., 2005. Integrating the desire for control and rational choice in a corporate crime context. Justice Quarterly 22 (2), 252–280.
32. Piquero, N.L., Piquero, A.R., 2001. Characteristics and sources of white-collar crime. In: Shover, N., Wright, J.P. (Eds.), Crimes of privilege: readings in white-collar crime. Oxford University Press, Oxford, UK, pp. 329–341.
33. Schnatterly, K., 2003. Increasing firm value through detection and prevention of white-collar crime. Strategic Management Journal 24 (7), 597–614.
34. Schoepfer, A., Piquero, N.L., 2006. Exploring white-collar crime and the American dream: a partial test of institutional anomie theory. Journal of Criminal Justice 34 (3), 227–235.
35. Simpson, S.S., 2002. Corporate crime, law, and social control. Cambridge University Press, Cambridge, UK.
36. Zahra, S.A., Priem, R.L., Rasheed, A.A., 2007. Understanding the causes and effects of top management fraud. Organizational Dynamics 36 (2), 122–139.
37. Whan, J., 2003. Sex differences in competitive and compliant unethicalwork behavior. Journal of Business and Psychology 18 (1), 121–128.

obeikan.com

Bibliographie :

1. Amable Bruno, Askenazy Philippe, « Introduction à l'économie de la connaissance », Contribution pour le rapport UNESCO Construire des sociétés du savoir
2. Balland Stéphane, Bouvier Anne-Marie (2011), « management des entreprises en 24 fiches », Dunod, Paris
3. Brilman Jean, Hérard Jacques (2006) « les meilleures pratiques de management », édition d'Organisation, Paris
4. Commissariat général au plan (2001), « économie de la connaissance », document de synthèse des travaux du séminaire d'experts (consultable sur http://www.plan.gouv.fr/)
5. Commissariat général au plan (2003), « la France dans l'économie du savoir », la documentation française
6. Harvey Jean-François (2010) « comment favoriser le partage des connaissances ? le cas des communautés de pratique pilotés », revue de gestion, 20104/, vol.35, PP7380-
7. Jérome vicente, « économie de la connaissance »,
8. Kendel Hayet, « mobilité des compétences et gestion des connaissances en Algérie », communication
9. Mbengue ABabacar (2004) « management des savoirs », revue française de gestion, 20042/, n°149, PP1331-
10. Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Direction générale de l'intelligence économique, des études et de la prospective (2010) « manuel de formation en intelligence économique en Algérie »
11. Nonaka Ikujiro, Konnon Noboru (1998) "the concept of 'Ba': Builiding a foundation for knowledge creation", California management review, vol.40, n°3, PP40-54

- Bâtir une culture qui favorise l'innovation, l'apprentissage et la culture du partage des savoirs, et mettre en place des mécanismes de récompense appropriés ;
- Mettre en place une infrastructure technologique minimale comprenant les éléments de base d'un système d'information : un intranet, un groupware, des logiciels de simulation, d'analyse des données, de gestion documentaire..etc.

Conclusion :

L'entrée dans l'économie de la connaissance se traduit par la nécessité pour les auteurs, d'exploiter de façon plus efficace les connaissances et les compétences. Dans l'économie de la connaissance, toute réalisation est collective, alors pour encourager la création, la valorisation et la diffusion des connaissances et compétences, il faut intensifier les interactions et la coopération au sein des organisations, ainsi qu'entre les organisations, quelles soient publiques ou privées, notamment au travers du dialogue social. Il faut intensifier les investissements dans la connaissance ; sensibiliser tous les acteurs à la nécessité de créer et de partager les connaissances ; mobiliser les moyens nécessaires à l'éducation, à la formation, à la recherche, et à l'innovation, ainsi que la diffusion des technologies de l'information et de la communication.

Oran-kan.com

façons de faire est recommandée, c'est de cette manière qu'on comprend mieux la besoin et la nécessité de partager des connaissances ;

- Accorder du temps pour établir des liens avec les sources de connaissances : une organisation apprenante doit prévoir du temps pour la réflexion, l'analyse, le partage et l'apprentissage. Il est possible d'envisager certaines initiatives pour établir plus facilement des liens avec des sources de connaissances nouvelles, par exemple, en faisant appel à des personnes ayant une grande expérience qui peuvent dire avec exactitude qui sait quoi et ainsi mettre rapidement en contact un individu avec la source de connaissance qu'il lui faut ;
- Acquérir l'habitude ou le reflexe de partager les connaissances : il a été démontré que les personnes ayant un faible statut et peu de pouvoir ont tendance à diriger l'information vers des personnes ayant un statut et un niveau de pouvoir plus élevés, alors que ces dernières ont tendance à diriger l'information vers leur paires. On peut donc, s'attendre à ce qu'une communauté de pratique réunissant des membres centrés sur les opérations ait moins l'habitude d'un partage des connaissances entre eux. Ce qui amène à croire que les perceptions, et l'acquisition du reflexe, par rapport au partage des connaissances peuvent s'avérer différentes. Le responsable d'une communauté pratique doit prendre en considération ces divergences, il devrait améliorer chez les membres ce reflexe du partage de connaissance. En les poussant à échanger leurs idées, ils s'apercevront rapidement qu'ils font face à des enjeux similaires et prendront conscience de la nécessité de partager leurs connaissances ;
- Promouvoir l'importance du partage des connaissances : Block et Kim ont montré que plus un individu prend conscience du fait qu'il peut apporter une contribution à la performance de son organisation, plus il est incité à partager ses connaissances. Bien évidement, la promotion du partage des connaissances ne peut être le travail d'une seule personne, d'une seule équipe ou d'un seul service. Partout dans l'organisation, des personnes habilitées issues de différents niveaux hiérarchiques doivent communiquer les bénéfices du partage de la connaissance.

Selon Skyrme, pour accroitre les chances des programmes de management des savoirs, il est important de:

- Disposer d'un leader responsable du programme qui fixe l'agenda, motive les troupes et crée le mouvement ;
- Avoir le soutien total et actif de la direction générale ;
- Parvenir à établir un lien direct entre les savoirs et le résultat de l'entreprise en créant au besoin de nouvelles mesures de performance. Il faut aussi établir un système de reconnaissance et de récompense du savoir ;

connaissances et leur expertise dans ce domaine en interagissant sur une base continue. on reconnait une communauté de pratique à sa structure de base, qui représente la combinaison unique de trois éléments fondamentaux : un domaine d'expertise définissant un ensemble d'enjeux, une communauté de personnes qui se sent interpellée par ce domaine d'expertise ainsi qu'une pratique partagée que ces personnes développent pour être efficaces dans le cadre de leur domaine d'expertise » (J-F Harvey, 2010)

- **Les obstacles rencontrés lors de la mise en place d'un dispositif de gestion des connaissances**
  - Le manque d'engagement et de conviction de la direction générale de l'importance de la connaissance ;
  - Problèmes d'évaluation du rendement des projets ;
  - Le manque de motivation des utilisateurs potentiels ;
  - La difficulté de passer d'une culture de cloisonnement et de circulation verticale de l'information à une culture du partage et de confiance ;

  J-F Harvey (2010), a réparti les obstacles au partage de connaissance en trois : les barrières individuelles, les barrières organisationnelles, et les barrières technologiques. D'après lui les dix barrières les plus critiques au partage des connaissances sont :
  - Le manque du temps pour partager ses connaissances ;
  - Le manque du temps pour trouver un collègue qui a besoin des connaissances particulières ;
  - Le manque du temps pour établir des liens avec des sources de connaissances nouvelles ;
  - La perception que le fait de partager des connaissances représente un travail supplémentaire
  - L'absence du réflexe de partager ses connaissances ;
  - La perception d'un trop plein d'information déjà existant ;
  - Le manque d'intégration de la gestion de la connaissance dans la stratégie de l'organisation ;
  - Le manque de leadership dans la communication des avantages à partager des connaissances
  - Une structure organisationnelle limitant la circulation des connaissances ;
  - La discordance entre les exigences ou les besoins des membres, les technologies de l'information et les processus d'affaires ;
- **Comment favoriser le partage des connaissances ?**
  - Savoir marier la technologie à son contexte : il ne suffit pas de mettre des systèmes technologiques coûteux pour que des groupes commencent à discuter entre eux et forment une communauté de pratique. Il faut qu'il y ait un engagement volontaire des individus dans les processus de collaboration suggérés. Une remise en question collective de certaines

souple, plus flexible, par exemple une structure par projets ;
- Les connaissances à développer doivent être déterminées à partir des finalités et des objectifs fixés par l'entreprise ;
- Le système d'information doit être ajusté à ce mode d'organisation.
- Le management des connaissances revêt différentes dimensions : l'identification des connaissances nécessaires, sa création, sa capitalisation, sa diffusion entre les membres de l'entreprise et son utilisation (Balland, Bouvier, 2011) :
- L'identification des connaissances : chacun dans l'entreprise devrait avoir conscience des connaissances et de l'expertise qui sous-tendent la stratégie mise en œuvre et devrait savoir retrouver la connaissance disponible en s'adressant à la bonne personne ;
- La création de la connaissance : les procédures de développement et d'acquisition des connaissances devraient être clairement définies (R&D, partenariat) ;
- La capitalisation des connaissances : les procédures de stockage des connaissances devraient être établies, les dirigeants devraient encourager les salariés à développer leurs expériences et à les rendre accessibles aux autres ;
- La diffusion des connaissances : chacun dans l'entreprise devrait être convaincu de la nécessité de partager ses connaissances. L'organisation de l'entreprise devrait favoriser le partage de connaissances, par la mise en place d'une base de données, lors des réunions ;
- L'utilisation des connaissances : les salariés devraient être encouragés à utiliser les connaissances disponibles dans leur travail, et savoir les relier aux différentes activités de l'entreprise.

1-4- L'organisation apprenante et créatrice de savoirs :

Une organisation apprenante peut être définie comme une organisation qui :
- se conçoit comme un système d'apprentissage collectif ;
- Est en état de vigilance ;
- Crée, capitalise et diffuse des connaissances et des savoir-faire nouveaux ;
- Améliore les compétences de ses membres ;
- S'auto-évalue et se compare aux meilleurs ;
- Se transforme pour atteindre ses objectifs ;

Pour devenir une telle organisation, le manager devra favoriser le partage des connaissances. Ce qui fait parti des grands enjeux auxquels l'entreprise doit faire face. Pour bien gérer ses connaissances, Jacob et Pariat, cités par Harvey (2010), indiquent que l'organisation doit créer une infrastructure à la fois humaine et matérielle. Pour ce faire, il existe différents moyens, l'un d'entre eux étant la communauté pratique. « Les communautés de pratique sont des groupes de personnes qui partagent une préoccupation, un ensemble de problèmes ou une passion pour un sujet et qui approfondissent leurs

1-3- Le management des connaissances :

Le management des savoirs est une démarche volontariste souvent explicite et systématique de valorisation des ressources immatérielles de l'entreprise. Cette démarche intègre des activités de création, de recueil, d'organisation, de diffusion et d'exploitation des savoirs explicites et tacites utiles à l'entreprise. Cela exige de transformer des savoirs individuels en savoirs organisationnels et d'importer des savoirs localisés à l'extérieur afin d'en faire un usage approprié dans l'entreprise... C'est une démarche nécessitant d'utiliser des technologies, notamment celles de l'information et de la communication, pour codifier, archiver et diffuser les savoirs explicites. C'est aussi une activité de gestion de personnes qui ont des savoirs personnels tacites, des aptitudes, des préférences (A. Mbengue, 2004).

- Le groupe de travail du CIGREF[1] définit la **gestion des connaissances** comme un ensemble de modes d'organisation et de technologies visant à créer, collecter, organiser, stocker, diffuser, utiliser et transférer les connaissances dans l'entreprise. Connaissances matérialisées par des documents internes et externes, mais aussi sous forme de capital intellectuel et d'expérience détenus par les collaborateurs ou les experts d'un domaine.
- **Le management de la connaissance** : Consiste à se doter de dispositifs permettant de réaliser des inventaires réguliers des connaissances de l'entreprise, de contribuer à une lisibilité des compétences détenus par le personnel et de s'ouvrir à une dynamique de coopération par la rencontre de la recherche publique et de la recherche privée. Le management des connaissances répond à la nécessité de conserver, d'enrichir le capital de connaissances et de compétences de l'entreprise afin de les mettre à disposition des salariés dans le but d'augmenter leur efficience…la démarche du management des connaissances ne se réduit pas à une simple question technique, mais induit un changement culturel au sein de l'entreprise pour conduire à un meilleur partage des savoirs…le management de la connaissance qui consiste à procurer au bon moment les connaissances appropriées aux personnes qui en ont besoin dans l'entreprise, pour les aider à agir et à décider est devenu incontournable. (Balland, Bouvier, 2011)

Le management des connaissances a trois principaux points d'ancrage : l'organisation, les objectifs, le système d'information :

- La gestion des connaissances doit être pilotée par la direction générale et intégrée à la culture de l'ensemble des membres de l'entreprise. Ces dernies doivent contribuer à la collecte des informations stratégiques, à leur exploitation et à leur protection. A cet effet la structure de l'entreprise, pourra être transformée et adaptée, en privilégiant une structure plus

1-Club Informatique des Grandes Entreprises Françaises, créé en 1970 par les dirigeants des grandes entreprises

transferts de savoirs tacites. La socialisation crée du savoir partagé ;

- L'explicitation du tacite à l'explicite : il s'agit de transformer du savoir tacite en concepts explicites compréhensibles par les autres, en faisant appel à des analogies, des métaphores, dessins et images, le tacite peut être articulé en un ensemble structuré de concepts et donc de connaissances transmissibles. La formalisation est la clé de la mémorisation et de la transmission du savoir. Elle crée du savoir conceptuel ;
- L'association de l'explicite à l'explicite : c'est le processus par lequel des concepts sont agrégés pour en faire un corps de connaissance, par l'intermédiaire d'un langage commun et de médias de transmission variés : papier, réseau informatique, exposé oral. Les connaissances explicites peuvent être combinées pour former de nouvelles connaissances. L'association crée du savoir systémique ;
- L'intériorisation de l'explicite au tacite : c'est par la pratique répétée d'un savoir ou d'un savoir faire que celui-ci va s'enraciner dans les comportements des acteurs et dans leurs mémoires ainsi que dans celle de l'organisation, et devenir ainsi partie de sa culture. C'est aussi ce qu'on appelle « apprendre en faisant ».

La spirale de la connaissance

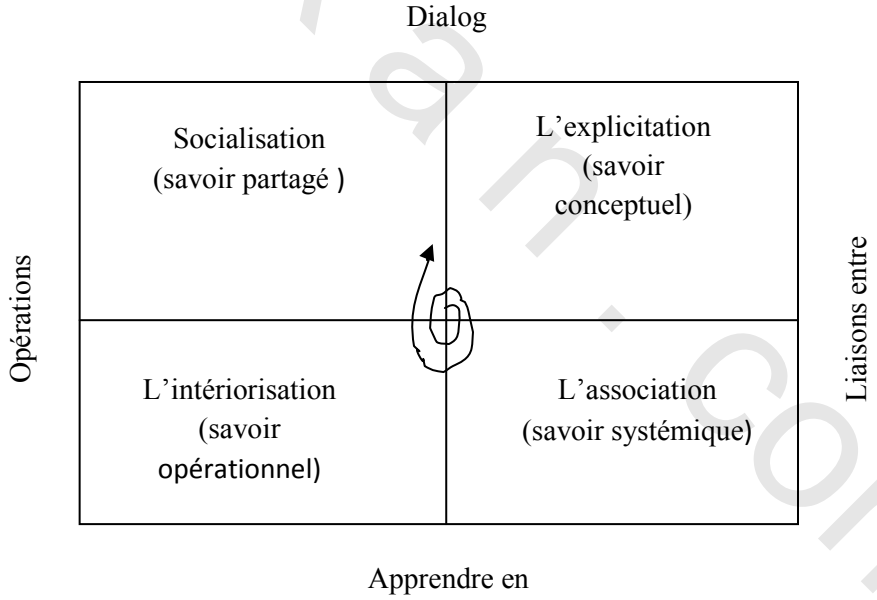

Source : Brilman, Hérard, « les meilleures pratiques de management », éd. d'organisation, Paris, 2006, P516.

donné d'information, à élargir le champ d'analyse des problèmes à anticiper) ;

- Les relations aux autres.

Les types de connaissance : Les auteurs distinguent deux types de connaissances :

- **Les connaissances explicites** qui sont identifiées et clairement articulées dans un document écrit ou un système informatique, par exemple. Elles sont transférables physiquement et peuvent donc être facilement partagées au sein de l'entreprise. (Balland, Bouvier, 2011). Elles peuvent être exprimées en mots, en chiffres, et partagées sous forme de données. Ce type de connaissance peut être facilement transmis entre les individus. La connaissance explicite, qui est formalisée et transférable sans trop de difficulté (comme le mode opératoire d'un technicien), elle peut être matérialisée par un texte, un dessin, une image et codifiée. (Brilman, Hérard, 2006)
- **Les connaissances tacites**, qui est des représentations mentales, elles permettent notamment de trouver une solution à un problème spécifique. Elles regroupent les compétences, les savoir-faire, les expériences…, elles sont difficiles à formaliser et donc à transmettre. Les connaissances tacites sont hautement personnelles et difficiles à formaliser, à communiquer et à partager. Les aperçus subjectifs, les intuitions, entrent dans cette catégorie. Les connaissances tacites sont profondément enracinées dans les actions et expériences individuelles aussi bien dans les idéaux, les valeurs et les émotions (Konnon, Nonaka, 1998). La connaissance tacite, plus personnelle, intuitive, fruit d'une expérience personnelle de la durée variable (comme le tour de main de l'artisan), elle n'est pas encore totalement structurée par le langage ou l'image pour être transmise.

1-2- Le modèle de création de connaissance :

La création de connaissances est un processus spiral des interactions entre les connaissances explicites et tacites. Selon Nonaka et Takeuchi, quatre modes de création et de transmission du savoir peuvent être considérés :

- La socialisation du tacite au tacite : par une forte interaction la connaissance tacite d'une personne ou de quelques personnes devient la connaissance d'autres personnes. Cette transmission se fait naturellement par des travaux en groupes tels que les techniques de résolution de problèmes en groupe, les différentes techniques de créativité telles que le brainstorming, etc. Les auteurs utilisent le terme de socialisation pour signaler que la connaissance tacite est échangée à travers les activités communes, par le fait d'être ensemble, de passer du temps, de vivre dans le même environnement, plutôt qu'à travers des instructions écrites ou verbales. Les relations clients-fournisseurs peuvent faire partie des actes de socialisation permettant des

1- La gestion des connaissances :

1-1- Le savoir ou la connaissance :

C'est de l'information reconnue comme valide et acceptée, intégrant à la fois des données, des faits, des informations, et parfois des hypothèses. Le savoir nécessite que quelqu'un trie, combine et interprète les informations (Brilman, Hérard, 2006). Les savoirs peuvent être décrits en première approximation comme des ressources immatérielles englobant des éléments de diverse nature : humaines (les savoir faire individuels), organisationnelles (les structures, les modes de gestion et les routines organisationnelles), technologiques (les brevets, les procédés, les publications scientifiques), commerciales (l'image institutionnelle, la réputation, la marque souvent appelée le capital marque), etc. (A. Mbengue, 2004)

La connaissance est une capacité cognitive, ce qui la distingue nettement d'une information. Par information, on entend des flux de messages (Machlup, 1983), c'est-à-dire un ensemble de données formalisées et structurées, d'une certaine façon inertes ou inactives, qui ne peuvent pas engendrer de nouvelles informations. Tandis que la connaissance implique une activité cognitive de la part de l'agent, celle-ci consiste à sélectionner, traiter et interpréter les flux de message pour en produire de nouveaux. De plus, l'information existe indépendamment des individus, alors que la connaissance est attachée aux individus puisqu'elles reposent sur leurs facultés subjectives (Rallet 1997).

- **Le savoir faire** est défini par Jean-François Ballay, comme le bon équilibre entre savoir et action, c'est-à-dire, l'ensemble des connaissances qui sont mises en œuvre lorsque nous sommes en train d'agir…que cela soit pour fabriquer, pour concevoir, pour préparer, pour communiquer, pour vendre, pour planifier, pour diriger, toutes ces tâches, toutes ces activités exigent du savoir faire. Les savoir-faire de l'entreprise sont en général constitués principalement à partir de ses métiers et sont à l'intersection de la culture et de la stratégie.
- **La compétence** : c'est la capacité de résoudre des problèmes professionnels dans un contexte donné. Michel Ledru distingue entre :
  - ✓ Les compétences du 1er niveau qui comprennent les compétences opérationnelles des activités ou des tâches, et les compétences relationnelles (savoir être) ;
  - ✓ Les compétences du 2ème niveau : les compétences cognitives (mentales). La compétence peut s'analyser suivant quatre critères :
  - Les démarches intellectuelles (stratégies de résolution de problèmes développés pendant les études et le travail) ;
  - Les savoirs et les connaissances (théoriques et techniques) ;
  - Les relations au temps et à l'espace (la capacité à traiter un nombre

des coûts de transmission et de codification des connaissances ;

- La nécessité du changement : le capital intangible et la diffusion des NTIC provoquent et accélèrent le rythme d'innovation, ce qui est caractéristique d'une économie fondée sur la connaissance, c'est-à-dire, une économie où les changements sont permanents, et où la différenciation des produits est la stratégie concurrentielle la plus efficace pour les entreprises. En effet, auparavant les stratégies concurrentielles portaient essentiellement sur la recherche de rendements croissants permettant une réduction des coûts, aujourd'hui elles portent sur le développement des connaissances et l'innovation permettant un changement et une différentiation par rapport aux concurrents.

1-4- Les approches complémentaires de l'économie de la connaissance :

La question du rôle nouveau joué par la connaissance conduit à distinguer trois approches complémentaires de l'économie de la connaissance : l'approche centrée sur l'innovation, l'approche centrée sur le mode de production de la connaissance ; l'approche centrée sur les externalités de la connaissance (Foray, 2000) :

- L'approche centrée sur l'innovation : selon cette approche, l'entrée dans l'économie de la connaissance se caractérise par une accélération du rythme des innovations, la diffusion des NTIC sont à l'origine de la réorganisation de nos économies autour d'un nouveau régime de croissance basé sur la connaissance et l'innovation ;
- L'approche centrée sur le mode de production de la connaissance : cette approche caractérise l'entrée dans l'économie de la connaissance par un changement dans le mode de production de la connaissance, celui-ci est de plus en plus collectif. Au niveau des entreprises, il y a un décloisonnement entre les activités de recherche et celles de production, ce qui favorise la création et surtout le partage des connaissances. Au niveau organisationnel, le réseau devient le modèle dominant. Il y a une intensification des relations de coopération entre les entreprises, et entre les entreprises et les organismes publics de recherche ;
- L'approche centrée sur les externalités de la connaissance : selon cette approche l'entrée dans l'économie de la connaissance se caractérise par une croissance massive des externalités de la connaissance. C'est-à-dire, que les connaissances sont diffusées et utilisées par d'autres agents que celui qui les a produites sans que ce dernier en soit rémunéré. Et cela revient au développement et au progrès dans les technologies de l'information et de la communication.

L'économie de la connaissance décrit à la fois une sous-discipline de l'économie, dont l'objet de recherche est la connaissance, et un phénomène économique propre à la période contemporaine qui se traduit par un changement dans le fonctionnement des économies, tant en ce qui concerne les processus de croissance que l'organisation des activités économiques. Certains économistes utilisent l'expression économie de la connaissance quand ils se réfèrent à la discipline et l'expression économie fondée sur la connaissance pour décrire le phénomène. (Foray, 2001).

1-2- Les caractéristiques de l'économie de la connaissance :

Il est important de distinguer ce qui relève de l'économie de la connaissance et ce qui relève de l'économie de l'information en général, c'est-à-dire, de l'étude des décisions économiques et leur nature selon le contexte informationnel défini. L'économie de la connaissance permet d'élargir les théories de la décision vers les théories de l'innovation et celles de la croissance, et d'assurer par là même une articulation entre les comportements microéconomiques et les processus macroéconomiques. En outre, l'économie de la connaissance ne doit pas être considérée comme une rupture, elle s'inscrit dans la continuité d'un développement économique basé sur l'innovation. Elle :

- ne se limite pas aux seuls technologies de l'information, mais elle inclut également des investissements en capital humain et en innovation organisationnelle
- nécessite de poursuivre l'effort d'éducation, de formation, et de recherche ;
- génère de nouvelles formes de concurrence fondées sur la qualité, et la différenciation, accentuant ainsi le besoin d'innovation.

1-3- L'émergence de l'économie de la connaissance :

L'attention récente portée à l'économie de la connaissance est liée à :

- L'augmentation de la part du capital intangible : au cours du 19ème siècle la croissance a été soutenue essentiellement par le capital tangible, mais à partir des années 1920, elle a été de plus en plus soutenue par la montée du capital intangible, qui devient la source essentielle du progrès technique et de l'accroissement de la productivité, et du poids de la recherche et développement ;
- L'introduction des Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication : l'évolution des TIC n'est pas récente, on a assisté à une évolution continue depuis les années 1950, mais son accélération est récente, elle date de la fin des années 1990, notamment avec la convergence du secteur des médias, de l'informatique et des télécommunications. Les NTIC permettent des gains de productivité, en particulier dans le domaine du traitement, du stockage, et de l'échange d'information, domaine fondamental de l'économie de la connaissance ; elles favorisent l'émergence et la croissance de nouvelles industries ; Elles sont un support plus collectif et plus interactif de la connaissance. En permettant une baisse

les mutations qui affectent un marché mondialisé animé par une concurrence exacerbée. La globalisation des échangés offre des opportunités de marchés indéniables pour les entreprises, mais elle accroit aussi le nombre des concurrents porteurs de cultures managériales différentes, maitrisant des technologies originales, véhiculant des contraintes de production qui leur sont propres, autant de données nouvelles qu'il faut assimiler et exploiter à son avantage. Dans ce contexte de mondialisation, marquée par l'extraordinaire développement des TIC, l'information revêt toute son importance et constitue une matière première stratégique. La production de biens et services fait appel à une masse de connaissance de plus en plus importante qui devient une source principale de création de richesse.

On assiste depuis le milieu des années 90 au développement d'un courant de pensée économique, axé sur le rôle moteur de la connaissance dans la compétitivité des firmes et la croissance des nations. Cette discipline scientifique, l'économie de la connaissance a pour objectif de définir et analyser un concept central de l'organisation et du développement économique celui de la connaissance, qui prend une place de plus en plus importante dans l'ensemble des facteurs de production. Désormais la principale source de création de richesses réside davantage dans les savoirs et les compétences, que dans les ressources matérielles. La compétitivité des entreprises, et celle des nations reposent essentiellement sur les capacités à créer et à utiliser les connaissances. L'essor de l'économie de la connaissance est tributaire de l'accélération du rythme du changement, se manifestant au travers des progrès scientifiques technologiques ou de la versatilité des goûts des consommateurs. Il est renforcé par la globalisation de la concurrence et la diffusion des TIC, qui accélèrent la circulation de l'information. Cet essor se traduit par la part grandissante de l'investissement immatériel, sous forme de dépenses d'éducation et de formation, de R&D, et plus largement d'innovation tant technologique qu'organisationnelle.

1- Economie de la connaissance :

1-1- Le concept de l'économie de la connaissance :

L'économie de la connaissance se définit comme l'analyse d'un stade particulier du capitalisme caractérisé par la généralisation à l'ensemble de l'économie d'un modèle productif spécifique organisé autour des complémentarités organisationnelles et technologiques identifiées par les théoriciens. Elles impliquent des éléments tels que : les TIC et les possibilités étendues de codification, stockage et transmission de l'information quelles permettent ; le capital humain des agents susceptibles d'utiliser ces technologies ; une organisation 'réactive' de la firme qui permettrait la pleine utilisation du potentiel de productivité contenu dans les deux premiers éléments.

La gestion de l'économie de la connaissance

Dr.Abdelmoumen Fayçel
Université de Médéa, Algérie

الملخص:

يهدف اقتصاد المعرفة إلى تحديد وتحليل مفهوم لفظ أساسي للمؤسسات والتنمية الاقتصادية؛ حيث أصبحت المعرفة من بين عوامل الإنتاج الأكثر أهمية. كما يتميز اقتصاد المعرفة بتسارع وتيرة الابتكار وزيادة حجم الإنتاج المشترك للمعرفة والاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا لمعلومات والاتصالات. بحيث أصبح المصدر الرئيسي لتكوين الثروة يكمن في المعرفة والمهارات أكثر من الموارد المادية. إضافة إلى أن القدرة التنافسية للمؤسسات والدول تعتمد بشكل حاسم على إدارة المعرفة واستخدامها. إدارة المعرفة تغطي كل التقنيات لتحديد وتنظيم وتخزين وتبادل المعارف بين أعضاء المنضمة، هذا الانضباط لا يشتمل فقط على المعرفة الصريحة التي يمكن العثور عليها بسهولة في الوثائق ولكن أيضا وخصوصا المعرفة الضمنية التي هي عبارة على المعرفة والخبرة المخزنة من قبل موظفي المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، إدارة المعرفة، اقتصاد المعرفة.

Résumé:
L'économie de la connaissance a pour objectif de définir et analyser un concept central de l'organisation et du développement économique, celui de la connaissance, qui prend une place de plus en plus importante dans l'ensemble des facteurs de production. L'économie de la connaissance se caractérise par une accélération du rythme de l'innovation, un accroissement de la production collective de connaissances, et une utilisation massive des TIC. Désormais la principale source de création de richesse réside dans les savoirs et les compétences davantage que dans les ressources matérielles. La compétitivité des entreprises, et celle des nations repose fondamentalement sur la capacité à créer et à utiliser les connaissances. La gestion des connaissances recouvre l'ensemble des techniques qui permettent d'identifier, d'analyser, d'organiser, de mémoriser et de partager des connaissances entre les différents membres d'une organisation.
Mots clés : connaissance, gestion de la connaissance, économie de la connaissance**.**

Introduction :

La mondialisation s'impose maintenant comme une donnée incontournable. Il appartient désormais à tout acteur économique de comprendre et d'anticiper

obeikan.com

BIBLIOGRAPHIE :

- H.BENISSAD, Pourquoi un bilan de l'économie du développement ?
- S.TREILLET, L'économie du développement de Bandoeng la mondialisation, Armand Colin, Paris2008
- Revue d'économie du développement N1-2.PUF, 2001 : Penser le développement au tournant du millénaire.
- Revue internationale des sciences socialesN166, UNESCO/ERES, 2000.Le débat sur le développement : Au delà du consensus de WASHINGTON
- Revue problèmes économiques N2.510 2.511,5-12 MARS 1997.Le rôle incertain des rôles de croissance.

Obeikan.com

Au total la nouvelle théorie et l'idéologie qui l'a sous tend prennent le statut d'un paradigme, d'un discours normatif qui a pour mission d'accompagner la transition des pays en voie de développements a l'économie de marche et il est explicitement formule sous l'appellation du consensus <<de WASHINGTON>> qui énumère les axes de cette nouvelle matrice disciplinaire :

-<<reforme de la fiscalité ;

-libéralisation financier

-adoption d'un taux de change unique,
-libéralisation commerciale,
-privatisation des entreprises publiques,
-promotion de l'investissement direct étranger
-déréglementation destinée notamment à éliminer toute entrave a la concurrence,
-renforcement des droits de propriétés>>[1].

Au terme de cet article et dans les limites qui nous sont imposées, l'une des nombreuses questions tangibles par apport a cette nouvelle réalité est la suivante : est ce que l'intégration dans l'économie mondiale peut se substituer a une véritable stratégie de développement ?

Ou est ce que, et selon D.RODRIK <<l'ouverture au commerce international et la libéralisation des capitaux ne sont que des éléments de la stratégie de développement.>>[2]

1 - Christian Comeliau, le postulat de la croissance indéfini, in revue internationale des sciences sociales. P. 519.

2 - D.Rodrik, l'intégration dans l'économie mondiale peut-elle se substituer à une stratégie de développement ? In revue d'économie du développement. P242.

Openian.com

Il se traduit en particulier :
-Sur le plan historique et politique par la fin de la guerre froide, la dissolution de l'ancien bloc socialiste et l'échec relatif de certaines révolutions sociales.
-Sur le plan économique par l'éclatement de l'unité des pays en voie de développement avec le détachement des nouveaux pays industrialises, la constitution de groupe de pays a intérêt distincts, mais aussi par la généralisation de la crise de l'endettement qui a conduit aux stratégies d'ajustements structurels basées sur l'épineux problème de la **conditionnalité**.
-Sur le plan commercial par la régionalisation des échanges commerciaux mondiaux autour de la triade.
-Sur le plan idéologique, et du point de vue de la théorie économique par la domination du courant néolibéral faisant l'apologie des forces du marché, de la dérégulation et de la libéralisation.
D'une manière plus générale, on s'accorde a dire que la période qui débute avec les années 1980 constitue une étape significative dans l'évolution de la mondialisation porteuse de bouleversements profonds. Ces derniers associes aux échecs survenus aux niveau nationaux vont faire évoluer les débats vers l'idée que l'économie des pays en voie de développement **relève de modèles de croissance et non d'une économie du développement au sens d'une discipline spécifique.**
C'est ainsi qu'on s'achemine a partir de la fin des années 1980 vers **une nouvelle économie du développement** en fait vers un paradigme d'inspiration néoclassique et monétariste. Il est relayé par les principales organisations économiques internationales (FMI, BIRD, OMC) qui participent :

1-A l'application de politiques économiques qui rejettent point par point les objectifs et les instruments mis au point au cours des décennies précédentes dans le cadre des stratégies de développement.

2-A l'idée que les enjeux de la mondialisation auxquels sont confrontes les pays en voie de développement ne peuvent être **abordes** et **contenus** a l'intérieur ces mêmes stratégies de développement.

C'est ainsi que des formulations nouvelles dictent des politiques prescrites avec une application quasi inconditionnelle et quasi universelle faisant abstraction des spécificités économiques et sociales et des modalités d'insertions des économies en voie de développements dans le marche mondial.
Cette idéologie de libéralisation des économies prône la réduction de toutes les interventions de l'Etat a l'économie et participe a la diffusion accélérée et généralisée d'un modèle économique unique ayant pour préalable une application de règles draconiennes liées aux ajustement structurels. Elle décale alors les choix stratégiques nationaux par apport aux orientations dictées par l'intégration dans l'économie mondiale.

Remise en cause de la spécificité de l'économie du développement.

Les échecs du développement réel et les difficultés de nombreux pays (stagnation, endettement, inégalités sociales, tissu industriel déstructuré et non intègre au marché mondiale) ont balaye l'optimisme des années 1970 et laissé place a l'idée selon laquelle le rattrapage des niveaux de développement demeure impossible d'autant plus que les pays industrialises se caractérisent de plus en plus par un dynamisme technologique rendu possible par les deuxième et troisième révolutions industrielles.

Autrement dit, au début des années 1980 on fait le constat (valable pour plusieurs pays notamment d'Afrique mais aussi d'Asie et d'Amérique latine) sévère de l'échec relatif des politiques et des stratégies économiques de développement appliquées pour bon nombre de pays en voie de développement a partir de leurs indépendances respectives. Échec, certes relatif (ces pays sont arrives a réaliser, par rapport a leurs objectifs, des résultats contrastés en matière d'industrialisation, de construction de secteur d'activités plus ou moins importants, d'emploi, de croissance, d'éducation, de sante etc.), mais **certain** notamment avec l'éclatement de la crise de l'endettement qui annonce un recul des indicateurs économiques et sociaux et se décline dans des déséquilibres macroéconomiques.

Deux interrogations fondamentales suscitées par les situations précédemment rappelées se posent alors autour de deux axes de réflexion plus ou moins indépendants. Les réponses apportées ne sont pas dépourvus d'enjeux économiques ceux la même qui se profilent a partir des années 1980 :

1-Est-ce que se sont les structures économiques politiques sociales des pays en voie de développement qui, sur fond de crises, rendent difficile l'application d'objectifs stratégiques reconnus rationnels et logiques mais inadaptés a la réalité de système économique caractérisé par de long processus de transition, des disfonctionnement des modes gestion administratifs, des insertions déséquilibrées et précaires au marché mondial etc.

2-Est-ce que se sont les modèles théoriques qui sont a la base des stratégies appliquées durant trois décennies de développement, qui, par essence, sont porteuses de leurs propres limites ?

Ces questions, <<loin de relever d'un pur intérêt historique dénué d'enjeu contemporain…sous-tendent au contraire toute l'orientation stratégiques des institutions internationales depuis plus de 20 ans dans les pays en développement>>[(1)].

Ces questionnements sont d'autant plus lourds de conséquences qu'ils sont formulés dans le cadre d'un contexte historique, politique et économique défavorable au pays en voie de développement.

1-STEPHANIE TREILLET, l'économie du développement, de Bandoeng a la mondialisation p.70.

-L'hypothèse de la rareté du capital et de l'impossibilité d'un développement endogène(R.NURKSE) enrichi par le modèle de CHENERY.
-L'hypothèse des cercles vicieux, et des causalités circulaires cumulatives (J.VINER, G.MIRDAL).

Dans un deuxième temps, autour d'un ensemble d'instruments et de politiques économiques par rapport a des objectifs de long terme. Nous pouvons illustrer ce courant de pensée par les théories de la spécialisation internationale telles que :

-La théorie des dotations des facteurs (le modèle d'HECKSCHER et OHLIN)
-La théorie des facteurs spécifiques(VINER)
-L'approche dite néo-factorielle ou néo-technologique (R.L FINDLAY, H KIERZKOWSKI 1983, KEESING, POSNER)
-L'approche en termes d'économies d'échelle(KRUGMAN1990)
L'approche en termes de concurrence imparfaite (LASSUDRIE, DUCHENE)

2-A l' opposé des courants de pensée tels que celui qui regroupe les structuralistes et les <tiers mondistes> revendiquent les spécificités historiques et théoriques des pays en voie de développement, affirmant que :

1/le sous-développement est le produit de la loi de l'accumulation du capital il renvoie par conséquent aux conditions d'exclusion du capitalisme industriel en Europe et en Amérique du nord.

2/cette spécificité historique, reproduit ses mécanismes de fonctionnement dans le marché mondial a travers les modalités d'échange et d'insertion des économies.

3/l'étude du sous développement soulève des questions d'ordres structurel et qualitatif. Elles sont fondamentales.

Cette conception qui s'est cristallisée dans des théories qui ont jalonné la pense économique tel que : les théories de la dépendance, l'analyse en terme de centre-périphérie, les théories de l'échange inégal, a véhiculé des revendications au sein d'organismes internationaux tels que la CNUCED.

Notons que toutes ces approches ont inspire des stratégies de développement soucieuses théoriquement, des relations intersectorielles, de l'indépendance technologique, commerciale, financière, de l'extension des marchés intérieurs et du progrès social, ont balancé entre des modèles autocentrés et d'industrialisation volontariste, la promotion des exportations et la substitution des importations. Ces stratégies ont été généralement, et au courts des années 1950-1980 le fait d'Etats, elles se sont selon certains analystes écartées des modèles théoriques en raison, en grande partie, des distorsions propres aux économies en voie de développement.

En effet l'importance croissante de la dépense nationale, les besoins grandissants des services publics utilitaires, (urbanisation), l'importance de la finance publique etc. ont fait que l'Etat fut un important facteur de croissance économique et/ ou de développement économique.

Il le fut de surcroit :

-dans les ex pays socialistes obéissant a des structures et a des mécanismes de gestion et de contrôle qui avaient attribué un rôle central a l'État a travers la politique de planification du développement –thème aujourd'hui totalement anachronique.

-Dans les pays sous développés face au désir d'indépendance économique et d'industrialisation (cf. La question du développement).

La question du développement

Le contexte d'apparition de l'économie du développement correspond a celui de l'après deuxième guerre mondiale, contexte porteur d'une entité politique, économique, sociale nouvelle revendiquant des aspirations des objectifs communs face aux puissances occidentales, (anciennes métropoles) objectifs portés par des mouvements d'indépendances nationales et de dynamiques de transformations économiques et sociales.

C'est dans ce contexte historique **surdétermine par la dimension politique** que se constitue un objet d'études, participant a l'émergence puis a la constitution d'une discipline nouvelle théoriquement autonome, et qui, jusqu'a nos jours demeure traverser par des clivages théoriques prenant racines tantôt dans les théories de l'économie internationale, tantôt dans des idéologies qui participent a infléchir des théories explicatives sur des présupposés qui renvoient a des questions de fonds mais aussi a des enjeux économiques et politiques et qui ont été a l'origine de positions radicalement opposées entre deux grands courants :

1-Convaincus de la pertinence des analogies entre deux situations : a savoir celle qui prévalait, dans les pays industrialises, avant la première révolution industrielle et celle des économies nouvellement indépendantes, des courants théoriques d'inspiration classiques, néoclassiques, keynésiennes et plus généralement libérale, croient trouver dans la pensée économique classique, des outils et des constructions conceptuelles appropriées a l'étude du développement conçu comme, un retard par rapport aux pays industrialises pris comme référence. Ces courants préconisent des théories économiques basées sur une vision universelle, linéaire et automatique de la trajectoire du développement.

Cette conception s'est pleinement développée **dans un premier temps** : autour de quelques hypothèses fondatrices des premiers modèles de développement. Citons a titre d'exemples :

-L'hypothèse de la dualité des structures de production (modèle de W.LEWIS)

A long terme, la croissance n'est plus déterminée que par le rythme du progrès technique, qui est, par hypothèse, exogène.(1)
Cette assertion qui sépare l'innovation technologique de l'investissement fut critiquée par KALDOR (1957), par ROBINSON (1962), réitérant partiellement des hypothèses de H.YOUNG (1928) et de SCHUMPETER (1934).
Depuis les années 1990, des recherches remettent a l'honneur l'accumulation quantitative et qualitative du capital ou l'investissement comme facteur essentiel de croissance.
Des recherches telles celles menées par ROMER et WEIL (1992) préconisent la complémentarité du capital physique et du capital humain comme moteur de la croissance.

DE LONG et SUMMER (1993) ont, sur la base d'études empiriques liées a un grand nombre de pays en développement, montré une corrélation positive et statistiquement significative entre les déterminants des gains de productivité globale des facteurs et l'investissement en biens d'équipement. En outre si le progrès technique touche tous les secteurs de l'économie, il se produira des externalités à même de faire progresser l'investissement et la croissance.
D'autre études, à l'exemple de celles de DE LONG, SUMMERS (1991,1993) étudient les effets contrastés de différents types d'investissement : l'équipement, l'immobilier sur la croissance réel ; alors que d'autres recherches remettent en avant le rôle de l'investissement dit global c'est-à-dire de l'infrastructure publique comme préalable a l'investissement prive, catalyseur de croissance, notamment si l'investissement publique concerne les transports et les communications.
A l'instar de ses voies de recherche des auteurs de l'économie du développement R.RODAN – NURKSE – HIRSHMAN – WROSTOW -F.PERROUX, qui ont depuis les années 1950-1960 partagé une vision interventionniste de l'Etat, ont eux aussi mis l'accent sur le rôle déterminant de l'investissement en capital technique par rapport a la croissance associée a une approche linéaire du développement.

Des approches modernes préconisent que pour maintenir une croissance régulière, il est nécessaire d'établir une complémentarité entre l'accumulation du capital physique, le savoir technologique et le capital humain.
2/Un autre élément constitutif du contexte économique des années 1960-1970 et qui a suscité de nouvelles voix de recherche de l'économie du développement en particulier, et de l'analyse économique en général, fut l'importante extension du secteur public, liée au rôle croissant de l'Etat dans les activités économiques contemporaines et ce qu'elle que soit la nature du système économique :

1- Page 42 in problèmes économiques. Op. Citée.

études dynamiques en introduisant la variable temps…etc.

En d'autres termes, on s'efforce d'adapter les analyses économiques aux préoccupations pratiques, en construisant de véritables modèles de croissance.

Des recherches économiques nouvelles remettent à l'ordre du jour les liens et le sens de la causalité entre épargne, investissement et croissance. L'éclairage et les explications sur ces liens économiques ne sont pas sans conséquences pour le choix de politiques économiques.

En effet si la croissance est déterminée par l'épargne puisqu'elle se transforme en investissement, la politique de répartition des revenus et la politique des prix doivent favoriser l'épargne. Exemple : LEWIS/COLLINS 1991.

Par ailleurs si l'investissement est déterminé par d'autres facteurs que l'épargne et si cette dernière découle d'une augmentation de l'investissement, alors la politique industrielle devient la priorité.

Enfin si la croissance découle moins de l'investissement et de l'épargne que d'autre facteurs tels que l'innovation technologique, l'amélioration du niveau des ressources humaines, la compétitivité du commerce extérieur, les politiques économiques a mettre en œuvre doivent combiner des facteurs endogènes et exogènes. Ces causalité deviennent plus complexes lorsqu'on envisage des économies déstructurées à l'exemple des pays des pays en voie de développement ou qu'on envisage des économies ouvertes a la libre circulation des capitaux. Le long terme peut également faire apparaitre une forte corrélation entre l'épargne nationale brute et l'investissement intérieur (et ceci aussi bien pour les pays industrialises que pour les pays en voix de développement) révélant, selon certains auteurs exemple (FELDSTEIN 1994), une mobilité limite des capitaux en dépit de la déréglementation financière : les détenteurs de capitaux privilégient l'investissement intérieur par rapport au risque de change et au risque politique.

A l'oppose et selon par exemple Obstfeld(1994) la corrélation entre épargne et investissement trouve son explication dans les réactions des détenteurs de capitaux a des mesures officielles de politiques économiques, ou a des facteurs communs qui font évoluer a long terme l'épargne et l'investissement dans un même sens.

Quand a la relation directe de l'investissement au taux de croissance économique sur le long terme, il elle est bien établie aussi bien empiriquement (les pays de l'Asie du sud est) que théoriquement (le multiplicateur et l'accélérateur de l'investissement). Il n'en demeure pas moins qu'elle fut contestée par des auteurs néoclassiques de la croissance. A l'exemple de SOLOW qui soutient que <<l'accumulation du capital n'affecte la croissance, que pendant la transition vers un état de croissance régulière>>[1].

1 -In revue problèmes économiques n2.510-2.511, mars 1997, Le rôle incertain des facteurs de croissance. P 44.

et 19S ont parle du progrès économique et l'on assimile a la croissance de la production et des échanges. Depuis A.SMITH, se sont détaches deux grandes tendances :

A/la tendance classique traditionnelle, fondée sur une vision de la croissance économique limitée au seul système capitaliste. En outre, l'économie classique (et même néoclassique) en accord avec la philosophie du siècle des lumières et de la raison correspondait a une certaine idéologie utilitariste du progrès.

En effet, les théoriciens du 18S et 19S sont aux prises avec de multiples questions qui ont surgi a la suite des transformations et des transitions structurelle qui s'opèrent dans les pays capitalistes vivant l'évènement de la révolution industrielle ; ceci d'une part.

D'autre parte, ils sont pris dans le grand courant philosophique et scientifique de l'époque porteur, entre autre, de deux grandes idées majeures : le progrès et la raison et qui ne cesseront d'influencer la pensée intellectuelle et la pratique sociale d'une manière générale.

C'est ainsi que les théoriciens classiques vont essayer et réussir à transcrire les idées du siècle des lumières dans le domaine économique : Ils proclament alors que la raison en économie, est le comportement de l'individu agissant en toute liberté pour la plus grande satisfaction matérielle possible. Quand au progrès, ils l'ont associe en économie à la croissance, et, tout comme le progrès, la croissance devient un objectif en soi. La théorie du progrès, favorisée par l'essor économique, la révolution technique, les libéralismes économique et politique etc… va s'attacher a identifier les obstacles au progrès et a établir par la même les conditions de la croissance. Elles seront portées par l'augmentation de la production, la division du travail, et le libre échange. Aussi, la théorie de la croissance est, avec les classiques et K.MARX, celle de l'investissement du profit et de l'accumulation du capital que seule la propriété privée est capable d'assumer.

Avec les néoclassique, la théorie économique gagne en abstraction et montre un certain désintéressement pour la croissance puisque la libre concurrence permet, théoriquement, la combinaison optimal des facteurs de production.

B/Avec la tendance moderne, se profile un renouveau de la théorie économique que les évolutions économiques, en particulier, et historiques, en général, ont rendu nécessaire. Nous pourrons à titre d'exemple, rappeler celles qui nous paraissent les plus importantes par apport à notre problématique :

1-L'apparition des monopoles, l'éclatement des crises économiques (1929-1970) suscitèrent des adaptations partielle de la théorie économique : l'idéal d'un équilibre économique classique étant rompu, on envisage alors des situations de marché plus complexe que celle de la concurrence parfaite, on introduit de nouvelles données telles que la variable monétaire et la mobilité des capitaux ou encore les comportement des groupes sociaux (dépassement de l'hypothèse de <l'homoeconomicus> ; on entreprit des

dans l'intervalle des années 1950-1980) plusieurs explications et interprétations , fort divergentes relatives a la question du développement. Nous exposerons ce point ultérieurement.

2/ce processus cumulatif semble s'interrompre notamment avec la mondialisation qui :

-constate la continuité et la persistance de certains traits du sous développement,

-accentue les obstacles structurels au développement,

-participe a la diffusion d'un modèle théorique unifie et standardise, autrement dit d'un paradigme d'inspiration néolibéral qui contredit, efface les divergences. C'est la d'ailleurs l'une des caractéristiques essentielle du paradigme (ou matrice disciplinaire) : il parvient en effet a un moment donne, a réaliser un consensus au sein d'une communauté scientifique et par rapport a une problématique donnée.

C'est ainsi que le paradigme fournit le cadre général d'analyse, la recherche, en l'occurrence l'économie du développement, doit se faire a l'intérieur de celui-ci. Il constitue également un préalable nécessaire et un point d'appui.

Il arrive que dans son entreprise la théorie paradigme se heurte a des cas qui la contredise dans ses postulats et/ou dans les résultats escomptes, cette dernière n'en est pas moins rejetée, elle est tout simplement réajustée par l'élaboration de nouvelles règles, a même de transformer les cas particulier en cas compatible avec le nouveau cadre de recherche.

En outre, la nouvelle théorie paradigme, même si elle rencontre une résistance de la part de chercheurs fideles a d'autres théories, tendra a s'affirmer progressivement par la promesse de son succès, elle prend le statut de théorie dominante car elle constitue une référence scientifique acceptable mais aussi parce qu'au fondement de cette théorie paradigme se trouve une dimension d'ordre politique et social favorable au système économique mondial qui la porte a travers ses mécanismes de fonctionnement.

Estimant que la notion de paradigme a une grande portée par rapport a notre problématique, nous tenterons, dans les limites de cet article, de faire apparaitre le moment de son émergence et le cadre de ses éléments constitutifs a travers un bref expose des principaux courants qui ont dominé l'économie du développement.

Croissance et développement :

La notion de développement qui désigne un processus plus ou moins long de changements économiques et sociaux profonds et globaux encadrés par des choix en matière de politique économique et relativement récente dans la terminologie de la théorie économique. En effet, a l'exception de l'école historique allemande (C.CLARK BUKHER), de K.MARX qui parle du développement des formations sociales, de J.SHUMPETER qui en 1934 publie <<la théorie du développement>>, on s'accorde a dire que les auteurs des 18S

Mondialisation et nouvelle économie du développement : vers un nouveau paradigme

M.Mihoubi Fahima
Université d'Alger, Algérie

Introduction :

Le présent article soulève la question du devenir de la question du développement au tournant du millénaire, sachant que pour s'adapter aux tendances du mouvement de la mondialisation les pays en voie de développement doivent, selon une opinion répandue et diffusée par la théorie dominante et relayée par les principales organisation nationales dont l'OMC, substituer les stratégies de développement par l'intégration dans l'économie mondiale et la libéralisation du commerce.

Cette idéologie libératrice des économies, qui fait l'apologie du marche, participe a la diffusion accélérée et généralisée d'un modèle standard, en fait d'un paradigme érige sur la conditionnalité de l'ajustement structurel.

L'économie du développement se caractérise par une profusion d'écrits, et un éventail de grilles d'analyse qui a alimente son évolution et contribue a sa richesse, richesse toutefois relative puisqu'elle demeure par certaines de ses problématiques, partiellement incapable de résoudre certains problèmes économiques en rapport en particulier avec la croissance tel que : le chômage, l'inflation et plus généralement avec le développement tels que : la pauvreté, les déséquilibres structurels des balances de paiement, l'endettement etc.

Cette discipline s'est élaboré au fur et a mesure de points de jonction entre des évolutions multidimensionnelles du réel et l'élaboration d'outils et de systèmes conceptuels explicatifs renvoyant à des représentations d'ordres économiques et sociaux.

En effet, chaque niveau de développement économique et social caractérisé par un ensemble complexe mettant en rapport des appareils de production, des technologies, des normes de gestion, des évolutions démographiques, des mutations social, des niveaux et style de vie etc. alimente un corps de doctrines politiques, économiques et sociales ; ceci d'une part.

D'autre part, il est communément admis que ce corps de doctrines inspire les politiques économiques aussi bien dans leurs conceptions que dans leur mise en pratique.

C'est dire que :

1/ l'économie du développement a évolué selon un processus continue et cumulatif au sein duquel plusieurs théories coexistent et ou chacune d'elles cherchent conformément a une idéologie, a affermir sa logique explicative vis-à-vis des autre théories et ceci en privilégiant un axe de vision des phénomènes qu'elle est supposée expliquer ; c'est ainsi qu'il a toujours existe (notamment

obeikan.com

Règles de Publication dans la revue

La revue d'économie et de développement humain publie les travaux de recherches, les études scientifiques non publiées auparavant, et n'étant pas en cours de publication dans d'autres revues ou d'autres colloques scientifiques, et ce, dans toutes les spécialités des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion (Management), et dans les langues suivantes : Arabe, Français et Anglais , et s'intéressant aux études pratiques et statistiques, et les études de cas, sous réserves de réunir les conditions ci après :

• L'article doit être transmis par internet au directeur de la revue, dans la limite des quinze pages suivant la pagination de la revue.

• L'article doit être écris en utilisant le Microsoft Word, Format A4, Marge haut : 5cm, Bas : 4cm, Gauche et Droite : 4.5 et avec une police de Times New Roman, taille 12 et interligne Simple Les titres et les sous titres doivent être écrits en gras.

• La première page doit contenir le titre de l'article, le nom du chercheur, son rang scientifique et son organisme universitaire de rattachement, son site électronique, et deux résumé dans la limite de 80 mots ou 05 lignes, le premier résumé doit être écris dans la même langue de l'article et le deuxième dans l'une des deux autres langues restantes, avec obligation que l'un des deux résumés soit en langue arabe.

• Les références bibliographiques doivent être mentionnées dans le texte et à la fin de l'article, conformément aux normes scientifiques.

• Les tableaux et les figures doivent être numérotées dans l'ordre de leur apparition dans l'article.

• Tout article transmis à la revue est soumis à une évaluation scientifique objective, et son auteur sera avisé du résultat de cette évaluation et des corrections éventuelles y afférentes qu'il est tenu d'apporter. Aucun recours n'est tolérer.

• Les articles transmis à la revue ne sont pas retournés à leur titulaire, même en cas de refus de publication.

• Les articles publiés deviennent la propriété de la revue, et ne doivent en aucune manière être republiés dans une autre revue ou d'autres colloques.

• Les opinions émises dans les articles publiés dans la revue n'engagent que la responsabilité de leurs auteurs.

• Le comité de rédaction peut apporter certaines modifications formelles dans l'article présenté chaque fois que la nécessité l'oblige, sans toucher au fond de l'article.

Directeur de publication

Professeur Kamel Rezig

Rédacteur en chef

M. Rahmoun Boualem

Comité de rédaction

Pr. Khadraoui Sassia
Dr. Mansouri Zine
Dr. Ammoura Djamel
Dr. Lellouchi Mohamed
Dr. Merrakchi Med Lamine
Dr.Ameur Bachir
M. Kaci Yassine

Conception et Impression

Dar EL TEL

Comité Scientifique :

Pr Souici Abdelouaheb Université d'Alger 3 - Algérie
Pr Khales Safi Saleh Université de Blida 2 - Algérie
Pr Sakhri Omar Université Alger 3- Algérie
Pr Ali Abdellah Université Alger 3 -Algérie
Pr Taib yassine Université Alger 3- Algérie
Pr Keddi Abdelmadjid Université Alger 3- Algérie
Pr Benhamouda Mahboub Université Alger 3- Algérie
Pr Farid Kourtel Université de Skikda- Algérie
Pr Saleh Salhi Université de Sétif- Algérie
Pr Boudjellal Mohamed Université de Msila- Algérie
Pr Haouari Maaradj Université de Ghardaia- Algérie
Pr Zekan Ahmed INPS- Algérie
Pr Zairi Belkacem Université d'Oran- Algérie
Pr Taib Daoudi Université de Biskra- Algérie
Pr. Benazouz Benali Université de Chleff- Algérie
Pr Ratoul Mohamed Université de Chleff- Algérie
Pr Abderrezak Benhabib Université de Tlemcen- Algérie
Pr Abirat Mokadem Université de Laghouat- Algérie
Pr Ramdan Echerrah Université de Koweit- Koweit
Pr Abdelhafid Belarbi Université El Ain-Les Emirats A.U
Pr Ghaleb Ioued Elrifai Université El Ain-Les Emirats A.U
Pr Tarek El Hadj Université Ennadjah- Palestine
Pr. Zaghdar Ahmed Université de Médéa- Algérie
Pr. Allache Ahmed Université de Blida 2 - Algérie
Pr. Madi Belkacem Université d'Annaba - Algerie
Pr. Hamel Ali Université de Batna - Algerie
Pr. Dermane Soulaimen Sedek Université D'ahouk - Irak
Pr. Haider Ahmed Abbas Université de Damas- Syrie
Pr. Bachi Ahmed Université Alger 3 - Algérie
P.r. Ait Ziene Kamel Université Khemis Meliana - Algérie
P.r. Ousrir Menouer Université Boumerdes - Algérie
P.r. Bouksani Rachid Université Bouira - Algérie
P.r. Kaouter Abadji Université Benisouif - Egypt
P.r. Benabdelfeteh Dahmane Université Adrar - Algérie
Pr. kamel benmoussa u. alger 3
Pr kaouter elabjadi u. beni souife egypte
Dr. Ghezazi Omar Université de Blida 2 - Algérie
Dr. Djelid Nouredine Université de Tipaza - Algérie
Dr. Abdelkarim Ahmed Guendouz Université du roi Faiçal- Arabie Saoudite
Dr. Samira Sandouga Institut Moudjez d'Apprentissage et de formation- Arabie Saoudite
Dr. Mohamed El kadhi Université Zaitouna- Jordanie
Dr. Hassan Taoufik Université Ezzerkaa- Jordanie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

Correspondances et informations
Toutes les correspondances doivent être transmises au
Professeur Kamel Rezig
Directeur de la Revue d'Economie et de Développement Humain
Laboratoire de Développement Economique et Humain en Algérie
Université Blida 2 – Algérie
dehalg.revue@yahoo.fr

obeikan.com

Université Blida 02
Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

Dépôt légal :65-2011
ISSN : 0827-2253

N° 08 - Décembre 2013
Tome 02

openkan.com

Université Blida 2 - Algerie
Lounici Ali

Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

N° 08 - Décembre 2013

Tome 2

ISSN 2253-0827 ر.د.م.ك

رقم الإيداع القانوني:65-2011

دار التل للطباعة

obeikan.com